

# علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا في الفترة من (1958 م – 1985م)

بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في التاريخ

إعداد الطالب

فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد

بكالوريوس مرتبة الشرف من جامعة الخرطوم 1998م

ماجستير من جامعة الخرطوم 2005م

إشراف

الدكتور / محمد الأمين سعيد

كلية التربية – قسم التاريخ ن

يناير 2011م

مكتبة  
يوسف الرميض  
لنشر وترويج الكتب  
بكافة مجالاتها

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:

( الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ  
وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي  
الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ )

صدق الله العظيم

سورة البقرة , الآية 27

## المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	أ
2	المحتويات	ب
3	الإهداء	ج
4	الشكر	د
5	مستخلص البحث باللغة العربية	هـ
6	مستخلص البحث باللغة الانجليزية	و
7	المقدمة	1
8	<b>الفصل الأول: خلفية تاريخية للسودان وسياسته الخارجية</b>	8
9	المبحث الأول: جغرافية وسكان السودان	9
10	المبحث الثاني: العوامل المؤثرة علي علاقات السودان الخارجية	12
11	العوامل الثقافية المؤثرة في علاقات السودان الخارجية	12
12	التعريف بشمال إفريقيا	13
13	العوامل السياسية المؤثرة في علاقات السودان الخارجية	18
14	مشكلة جنوب السودان وأثرها علي السياسة الخارجية	20
15	المبحث الثالث: بدايات السياسة الخارجية بالسودان	23
16	السودان في مؤتمر باندونك 1955م	23
17	نشأة وزارة الخارجية السودانية	25
18	السودان وجامعة الدول العربية	27
19	السودان ومنظمة الوحدة الإفريقية	28
20	المبحث الرابع: الحكومات الوطنية وعلاقاتها الخارجية	30
58	<b>الفصل الثاني: العلاقات السودانية الليبية</b>	58
22	المبحث الأول: خلفية تاريخية وجغرافية للجماهيرية الليبية	59
23	المبحث الثاني: العلاقات السياسية بين السودان وليبيا	64
24	ميثاق طرابلس وأثره علي العلاقات السودانية الليبية	6
25	المبحث الثالث: مراحل تدهور العلاقات السودانية الليبية	72
26	حركة الثاني من يوليو 1976م وأثرها علي العلاقات السودانية الليبية	77
27	المصالحة الوطنية	86
28	العلاقات السودانية الليبية في فترة الحكومات الانتقالية 1985م	95

29	المبحث الرابع: العلاقات الثقافية بين السودان والمغرب	100
30	الفصل الثالث : العلاقات السودانية التونسية	108
31	المبحث الأول : خلفية تاريخية وجغرافية لتونس	109
32	سياسة تونس الخارجية	114
33	المبحث الثاني : العلاقات السياسية بين السودان وتونس	116
34	الاتفاقيات السياسية بين السودان وتونس	126
35	المبحث الثالث : العلاقات الثقافية بين السودان وتونس	132
36	شباب السودان في المهرجان الإفريقي الأول بتونس	132
37	اتفاق التعاون التربوي والثقافي بين السودان وتونس	134
38	السودان والمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	136
39	الاتفاقية الثقافية بين اتحاد الكتاب السوداني والتونسي	139
40	المبحث الرابع : بعض المشاركات والاتفاقيات السودانية التونسية	141
41	مشاركات اتحاد نساء السودان بتونس	141
42	رابطة الأحزاب الاشتراكية الإفريقية	142
43	البروتوكولات والاتفاقيات المختلفة بين السودان وتونس	146
44	الفصل الرابع : العلاقات السودانية الجزائرية	151
45	المبحث الأول : خلفية عن جغرافية وتاريخ الجزائر	152
46	سياسة الجزائر الخارجية	158
47	المبحث الثاني : العلاقات السياسية بين السودان والجزائر (أ)	163
48	السودان والقضية الجزائرية	163
49	السودان وحكومة الجزائر المؤقتة	166
50	مؤتمر مونروfia والقضية الجزائرية	169
51	نشاط السودان في الأمم المتحدة حول قضية الجزائر	171
52	السودان والنزاع الجزائري المغربي	172
53	المبحث الثالث : علاقات السودان السياسية مع الجزائر (ب)	175
54	تطور العلاقات السودانية في عهد الرئيس نميري 1969م – 1985م	175
55	البيان المشترك للعلاقات السودانية الجزائرية	177
56	السودان ومؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة 1973م	180
57	المبحث الرابع : العلاقات الثقافية بين السودان والجزائر	185
58	الفصل الخامس : العلاقات السودانية المغربية	194
59	المبحث الأول : معلومات أساسية عن المغرب	195
60	المبحث الثاني : العلاقات السياسية بين السودان والمغرب (أ)	200
61	البيان المشترك للعلاقات السودانية المغربية	205
62	زيارة الرئيس نميري للمغرب	206

209	المبحث الثالث : العلاقات السياسية بين السودان والمغرب (ب)	63
209	السودان وقضية الصحراء الغربية	64
209	خلفية تاريخية للصحراء الغربية ومشكلتها	65
211	موقف السودان من قضية الصحراء الغربية	67
214	علاقات الأجهزة الأمنية السودانية والمغربية	68
216	المبحث الرابع : العلاقات الثقافية بين السودان والمغرب	69
228	الخاتمة والتوصيات	70
237	المصادر والمراجع	71
256	الملاحق	72
-	ملحق رقم (1) مذكرة عن المعونة الأمريكية من وزير المالية نوفمبر 1958م	73
-	ملحق رقم (2) بيان عن السياسة الخارجية لحكومة الرئيس عبود نوفمبر 1958م	74
-	ملحق رقم (3) تقرير عن زيارة عباس فرحات رئيس حكومة الجزائر للسودان 1959م	75
	ملحق رقم (4) اتفاقية التعاون الثقافي والفني والعلمي بين السودان والجزائر 1972م	76
-	ملحق رقم (5) حول مبررات الرئيس نميري في وقوفه مع اتفاقيات كامب ديفيد.	77
-	ملحق رقم (6) نص خطاب الرئيس نميري أمام مؤتمر القمة الإفريقية بموريشس	78
-	ملحق رقم (7) خطاب وزير الخارجية منصور خالد عن فتح سفارة بالمغرب 1973م	79
-	ملحق رقم (8) تقرير سفارة السودان بالمغرب عن مشاركة الوفد السوداني بالمسيرة الخضراء	80
-	ملحق رقم (9) اتفاقية ثقافية بين اتحاد الكتاب التونسي والسوداني ابريل 1983م	81
-	ملحق رقم (10) اتفاقية للتعاون في مجال السياحة بين السودان وتونس 1983م	82

بسم الله الرحمن الرحيم

## شكر و عرفان

الشكر لله أولاً وآخرًا,, كما الشكر لأستاذي المقدر جداً الدكتور محمد الأمين سعيد بقسم التاريخ – كلية التربية – جامعة الخرطوم الذي اشرف علي هذه الدراسة إشرافاً قوياً دقيقاً لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا وقف عندها موجهاً, وقد استفدت كثيراً من توجيهاته وإضافاته الثرة التي غيرت كثيراً من ملامح هذه الدراسة,, حفظه الله بقدر ما قدم لنا ولغيرنا من طلابه بجامعة الخرطوم.

كما اشكر جامعة البحر الأحمر التي ابتعثتني لهذه الدراسة وتكفلها بتمويلها. كما اشكر جميع زملائي الأساتذة بكلية التربية - جامعة البحر الأحمر وعلي رأسهم د.محمد المهدي عمر عميد الكلية.

والشكر الجزيل إلي وزارة الخارجية ووكالة السودان للأنباء, مكتبة السودان, مكتبة الدراسات الدبلوماسية – جامعة الخرطوم, معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية, مكتبة جامعة إفريقيا العالمية.

والشكر لكل من ساعدني في إخراج هذه الدراسة

# مستخلص

الاسم: فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن حمد

العنوان: علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا

في الفترة من 1958م – 1985م

تناولت الدراسة علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا في الفترة من 1958م – 1985م , حيث تمثلت مشكلة البحث في عدم وجود ثوابت للسياسة الخارجية السودانية إذ أنها تتغير بتغير الأنظمة الديمقراطية والشمولية مما أفقدها ثقة البعض, واثراً كثيراً علي علاقات السودان السياسية والثقافية خاصة مع شمال إفريقيا.

هدفت هذه الدراسة إلي التعريف بمعلومات أساسية عن دول شمال إفريقيا وعلاقات السودان السياسية والثقافية معها. وكذلك دراسة أسباب المعوقات والقصور في تلك العلاقات. ومواقف الدبلوماسية السودانية من قضايا دول الشمال الإفريقي. والي أي مدي حقق السودان نجاحاً في علاقاته السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا. وتستند الدراسة أهميتها في أنها تعتبر إضافة ومساهمة جديدة إلي تاريخ علاقات السودان مع الشمال الإفريقي.

تم استخدام منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليلي في عرض وتحليل المعلومات التي جمعت من الوثائق غير المنشورة والمنشورة وبعض المصادر والمراجع الثانوية والدوريات والمقابلات الشخصية والانترنت.

## أهم النتائج:

خلصت الدراسة إلي جملة من النتائج كان أهمها الآتي:

- 1- أن تأرجح الحكومات العسكرية (حكومتي الرئيس إبراهيم عبود 1958م - 1964م والرئيس جعفر محمد نميري 1969م-1985م) في علاقاتهما مع المعسكر الشرقي والغربي قد اثر علي مجريات السياسة الخارجية السودانية سلباً وإيجاباً.

- 2- أن الحكومات الديمقراطية 1964م-1969م كانت منشغلة بالصراعات الحزبية والتنافس علي السلطة لذلك فان السياسة الخارجية في عهدها لم تجد حظها من الاهتمام.
- 3- أن علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا قد شهدت تطوراً كبيراً ونجاحاً ظاهراً, وإن كانت في بعض الأحيان يشوبها بعض الركود والجمود إلا أنها ساعدت في بناء علاقات متينة مع شمال إفريقيا أسس لعلاقات مثمرة في الفترات اللاحقة من حدود الدراسة.

### أهم التوصيات:

- 1- انتهاج سياسة الانفتاح في السياسة الخارجية للسودان لكسب ثقة الجميع مع الالتزام بعدم الانحياز.
- 2- ضرورة وضع ثوابت للسياسة الخارجية لا تتغير بتغير الأنظمة, مع التزام أي نظام جديد بما وُقِع من اتفاقيات دولية سابقة.
- 3- الاهتمام بتطوير العلاقات السياسية مع الجميع لأنها هي أساس للعلاقات في المجالات الاخرى وذلك لدعم تنمية البلاد في جميع المجالات.



# **Abstract**

**Name: Fatah El-Rahman Eltahir Abd Elrahman Hamed**

**Title: Sudan's Political and Cultural Relations, with North Africa; (1958 -1985)**

This study handled the Sudan's political and cultural relations, with North Africa , in the period 1958 – 1985. The research problem was represented by the non-existence of basics, for Sudanese foreign policy; as it changes according to the changes from democratic, to comprehensive systems. This cause the lack of confidence, amongst some others, and greatly affected the political and cultural relations, especially with North Africa.

The study aimed at knowing the basic information about the North Africa States. And the Sudan's political and cultural relations with them. Likewise, it covered the causes of the obstacles and deficiency in those relations, the stands of the Sudanese diplomacy vis-à-vis the North Africa States issues and to what extend did the Sudan achieve success in its political and cultural relations, with North Africa.

The significance of the study is that it may be considered as an addition and a new contribution to the history of Sudan with North Africa.

The historical –descriptive- analytic approach, was used to review and analyze the data which were collected from the published and unpublished documents, some secondary sources and references, the periodicals , the personal interviews and the internet.

### **The most important Findings:**

1. The fluctuations of the military governments ( the Abboud's government and Nimery's government, (1958-1964) for the first, and (1969-1985) for the second, in their relations with the Eastern and Western Blocks, had affected the stream of the Sudanese foreign policy, positively and negatively.
2. The democratic governments ( 1964-1969), were busy with the party conflicts and competition over power . Therefore, policy, in their epoch, did not receive its due attention.
3. The Sudan's political and cultural relations, with North Africa, had witnessed great development and success. Yet , sometimes, it was exposed to stagnation. But such development and success, had assisted in building powerful relations with North Africa, on the basis of fruitful relations, in the succeeding periods, within the limits of the study.

### **The most important recommendations:**

1. Adoption of the policy of openness, in the foreign policy of the Sudan, for gaining the confidence of all, while adherence to the policy non-alignment.
2. There is a need, to set basics, for the foreign policy, which may not change with the change of the regimes or systems., with the adherence of any new system, to the previously signed international treaties.
3. Cove for the developing of political relations, with all, as they are the basis for relations, in the other spheres, for the propose of supporting development, in all fields.

## المقدمة

إن سياسة السودان الخارجية في إطارها العام تستمد أصولها من حصيلة تجارب طويلة مرت من خلالها عبر أنظمة وطنية متباينة ارتبطت بتاريخ السودان السياسي منذ استقلاله، وقد تأثرت في تبايناتها علي ضوء الظروف المحيطة بالسودان محلياً وإقليمياً ودولياً كقطر يجاور تسع دول تتباين في أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعرقية مما يعطي السودان موقعاً استراتيجياً يجعل منه موضع تواصل بشري وتلاقح حضاري وثقافي.

فهذه المعطيات تشكل أهداف ومرتكزات السياسة الخارجية المتمثلة في تحقيق مصالح البلاد العليا في الحفاظ علي سيادتها الوطنية واستقلالها السياسي مع العمل علي تحقيق تطلعات الشعب السوداني للتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فالسياسة الخارجية لأي بلد لا يمكن لها أن تأتي بمعزل عن حقائق الحياة داخل ذلك البلد، لهذا فان السياسة الخارجية تمثل انعكاساً صادقاً وأميناً للقيم والمثل التي يؤمن بها الشعب ومواقفه الثابتة والصلبة ضد الهيمنة والنفوذ الأجنبي. كما أنها تمثل التزام البلاد بالمواثيق والأعراف الدولية.

وفي الإطار التاريخي يحاول الباحث تتبع العلاقات السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا في الفترة 1958م – 1985م، والتي تقتضي بالضرورة دراسة النواحي السياسية أولاً لما لها من ارتباط وثيق بالتأثير علي انجازات التعاون في المجالات الاخرى والتي من بينها العلاقات الثقافية لما لها من أهمية في تحديد الجذور التاريخية لتلك الأواصر.

### أسباب اختيار الموضوع:

لم تكن هناك دراسات علمية متخصصة تناولت علاقات السودان السياسية والثقافية بشكل مباشر، مما شجع الباحث لاختيار موضوع الدراسة كإضافة جديدة تغطي هذا الجانب وتؤسس لإمكانية استقراء مستقبل العلاقات مع الشمال الإفريقي. فجاءت الدراسة لتحقيق الآتي:-

### أهداف البحث:

- التعريف بالسودان ومصطلح شمال إفريقيا.
- التعريف بمعلومات أساسية عن دول شمال إفريقيا.

- دراسة وتحليل علاقات السودان السياسية والثقافية مع شمال إفريقيا في الفترة 1958م – 1985م.
- دراسة إمكانية نجاح وفشل هذه العلاقات.
- دراسة المعوقات وأسباب القصور في تعاون السودان مع الشمال الإفريقي.
- دراسة موقف الدبلوماسية السودانية من قضايا الصراع بين دول الشمال الإفريقي.
- التوصل إلى نتائج وتوصيات من خلال الدراسة تدعم مستقبل علاقات السودان مع شمال إفريقيا.

### أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في أنها تقدم دراسة علمية تعتبر إضافة للتاريخ السياسي للسودان والتاريخ الإفريقي الحديث والمعاصر من خلال دراسة العلاقات مع الشمال الإفريقي.

### حدود البحث:

الحدود الزمانية: الفترة من 1958م - 1985م. والتي تبدأ بعهد الرئيس إبراهيم عبود وحتى نهاية عهد الرئيس جعفر محمد نميري.

الحدود المكانية: السودان – ليبيا – تونس – الجزائر والمغرب.

### مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث في عدم وجود ثوابت للسياسة الخارجية السودانية إذ أنها تتغير بتغير الأنظمة الديمقراطية والشمولية مما أفقدها ثقة البعض، واثراً كثيراً على علاقات السودان السياسية والثقافية خاصة مع شمال إفريقيا.

### الصعوبات التي واجهت الباحث:

من المشاكل التي واجهت الباحث هي صعوبة الحصول على المصادر الخاصة بموضوع الدراسة، حيث عانى الباحث كثيراً في الحصول على الوثائق التاريخية إذ أن معظمها لم تكن سهلة المنال بسبب الإجراءات الأمنية خاصة في أرشيف وزارة الخارجية. أما المراجع فكثير منها لم يتناول إلا أجزاء ضئيلة من جوانب الموضوع. كما أن إجراء المقابلات الشخصية كان أحد العقبات إذ أن كثيراً من الشخصيات ذات الصلة بالموضوع لم يتواجدوا أحياناً داخل السودان، أو مشغولين كما أن بعضهم قد توفي إلى

رحمة الله. بالإضافة إلى كل ذلك الجهد الكبير والتكلفة المالية الباهظة التي صاحبت كل مراحل الدراسة.

### منهج البحث:

اتبع الباحث منهج البحث التاريخي الوصفي والتحليلي في عرض المعلومات التي جمعها من الوثائق عن التعاون السياسي والثقافي بين السودان وشمال إفريقيا في الفترة 1958م -1985م, والوصول إلى نتائج وتوصيات ضمنها خاتمة الدراسة.

### الدراسات السابقة:

لم تكن هناك دراسات علمية كما ذكر سابقاً تناولت هذا الموضوع بشكل مباشر, حيث يعود السبب لعدم توفر المصادر اللازمة لهذا الموضوع, ولكن هناك بعض الكتابات حول العلاقات الخارجية بشكل عام وتناول بعضها العلاقات السودانية الليبية وهي كتابات حرة تعبر عن رأي أصحابها نستعرض منها:-

**عبد الرسول النور , سياسة الثورة الليبية الخارجية تجاه العالم العربي وأفريقيا , دبلوم معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية , أبريل 1979م .**

تناولت هذه الدراسة سياسة ليبيا الخارجية بناء على المنهج الفكري للرئيس الليبي معمر القذافي, شرح فيها علاقات ليبيا بالعالم العربي وأفريقيا, وخلص إلى أنه توصل إلى حقيقة أن ليبيا وقيادة الرئيس القذافي هي صاحبة القيادة الداعية للوحدة العربية الشاملة, مما عرّضها للصراعات الخارجية مع الغرب. وقد تناولت الدراسة في بعض جوانبها العلاقات السودانية الليبية, ويعتبر هذا الجزء من الدراسة هو الذي يرتبط بموضوع هذه الدراسة وقد استفاد الباحث منها في بعض المعلومات عن العلاقات بين البلدين, خاصة المتعلقة بالعلاقات السياسية بين ليبيا والسودان, والتي وصفها بأنها تميزت بان دفاعها إزاء أو عداءاً, وتأتي أهمية هذه الدراسة بان السيد عبد الرسول النور هو احد كبار قيادات حزب الأمة الذي كانت له علاقات وطيدة مع نظام الرئيس القذافي والذي كان يدعم المعارضة السودانية بقيادة حزب الأمة للإطاحة بنظام مايو"1969م-1985م" في السودان والذي كانت أهم نتائجه حركة يوليو 1976م الانقلابية.

**فتحي حسن عطوة: السياسة الخارجية في فترة الرئيس جعفر محمد نميري 1969م – 1985م, مجلة الفكر الاستراتيجي العربي, العدد 29, معهد الإنماء العربي, بيروت 1989م.**

تناولت هذه الدراسة , وهي مقال بمجلة الفكر العربي, سياسة الرئيس نميري الخارجية, وتدخلات الرئيس فيها, محللة كل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية, وانتقد كثيراً من برامج توجهات ثورة مايو حول بعض القضايا العربية والإفريقية والتي كانت تنطلق كما يري دون أهداف واضحة, إلا انه كان يري أن هناك بعض المواقف الجريئة للرئيس ساهمت ولحد ما في كثير من النجاحات للسياسة الخارجية السودانية. واستعرضت نماذج من علاقات السودان مع ليبيا وتعرضت فيه لبعض أسباب التدهور في العلاقات بين البلدين. وتختلف هذه الدراسة في أنها لم تتناول علاقات السودان بدول المغرب العربي كما أنها ركزت علي صراعات النظام المايوي خارجياً وتصرفات الرئيس نميري وتدخله في كثير من الأحيان في السياسة الخارجية.

**عبد الماجد بشير الأحمدى؛ السودان والمغرب العربي- دراسة حالة العلاقات السودانية الليبية, سلسلة الدراسات السودانية رقم (17), معهد الدراسات الإفريقية , جامعة الخرطوم 1991م.**

تناولت هذه الورقة علاقات السودان الخارجية مع ليبيا من خلال تجارب كاتب الموضوع باعتباره كان سفيراً للسودان في ليبيا, واستعرض فيها جوانب التدهور في علاقات البلدين وأوضح فيها سياسة ليبيا الخارجية تجاه دعمها لبعض الحركات المتمردة في كثير من الدول الإفريقية والتي يعتبرها الرئيس القذافي حركات تحرر وكذلك التدخل الليبي في تشاد 1980م دعماً للرئيس التشادي جوكوني في مواجهة المعارضة التشادية واثراً ذلك علي العلاقات الليبية السودانية, إذ يذكر أن الرئيس نميري اعتقد بأن القذافي يريد أن يغزو السودان من تشاد.... وغيرها. وكذلك تناول كثيراً من الأسباب التي قادت إلي عدم الوفاق بين الرئيسين " القذافي و نميري". وتأتي أهمية هذه الدراسة بان صاحبها كان سفيراً للسودان في ليبيا 1978م-1981م أي الفترة ما بعد المصالحة الوطنية بين الصادق المهدي والرئيس نميري, كما انه أصبح أيضاً سفيراً في ليبيا مرة أخرى في الفترة الانتقالية 1985م. وهي تتفق مع هذه الدراسة في أنها تناولت العلاقات السودانية الليبية, وبالتالي فان الباحث استفاد منها في كثير من جوانب المعلومات

الخاصة بالعلاقات السياسية بين ليبيا والسودان، إلا أنها لم تتطرق لبقية دول الشمال الإفريقي.

هنالك بعض الدراسات التي تناولت موضوعات في علاقات السودان الخارجية وهي لا تقل أهمية من سابقتها التي ذكرت. وقد استفاد منها الباحث في بعض جوانب السياسة الخارجية للسودان بصفة عامة، إلا أنها لم تتطرق بشكل مباشر لموضوع هذه الدراسة، ومنها:-

1. أيوب عبد الله أرباب؛ السياسة الخارجية السودانية المسار والمعوقات 1969م-1989م، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، 2000م.
2. أيمن كمال الدين، الحكومة العسكرية الأولى 1958-1964م، دكتوراه في التاريخ، جامعة النيلين، 2000م.
3. السيد فليف؛ ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 24-25 ديسمبر 2002م.
4. سيد حامد حريز: السودان ومستقبل العلاقات العربية الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 15 يونيو 1996م.
5. محمد سعيد محمد الحسن؛ الدبلوماسية السودانية – مواقف ووقائع، ط1، الخرطوم، 1996م.
6. محمد احمد محجوب؛ الديمقراطية في الميزان، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، بدون تاريخ.

# الفصل الأول

## خلفية جغرافية وتاريخية للسودان وسياسته الخارجية

المبحث الأول:



## جغرافية وسكان السودان:

السودان اكبر قطر في القارة الإفريقية وتبلغ مساحته بالكيلومترات المربعة حوالي 2.500.00 وهذه المساحة تعادل ربع مساحة أوربا وتحيط بحدوده الدولية تسع أقطار إفريقية هي مصر وإثيوبيا وارتريا وكينيا وزائير وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وأوغندا وليبيا، ذلك بالإضافة إلي حدود السودان البحرية مع المملكة العربية السعودية.<sup>(1)</sup>

تتباين طبيعة المناخ في السودان وتتفاوت الأمطار بين الغزارة والقلة، كما ويزداد تساقط الأمطار وتعتدل درجة الحرارة ويكثر نمو الحشائش والأشجار والمستنقعات كلما اتجهنا جنوباً.<sup>(2)</sup>

وفي شرق السودان وخاصة علي ساحل البحر الأحمر تهطل الأمطار في فصل الشتاء وتنحدر مياهها علي الجبال والتلال وتروي الوديان والمنخفضات وتستغل أراضي تلك المنطقة للزراعة والمرعي بواسطة قبائل البجة متمثلة في قبائل الهدندوة والبشاريين والأمراء والبنّي عامر ويسكن أغلبية الهدندوة في حول نهر القاش، كما تسكن المنطقة قبائل مثل الأرتيقة وبنّي عامر، وخليط من المصريين والأتراك الذين كانوا ينفون إلي طوكر في عهد محمد علي باشا والتي يفيض فيها خور بركة ويكثر فيها هطول الأمطار في فصل الخريف في المناطق المجاورة.<sup>(3)</sup>

أما شمال البلاد فيتميز بالجفاف والطابع الصحراوي، فنجد أن النوبيين وغيرهم من القبائل يعيشون علي ضفاف النيل ويعتمدون علي الزراعة التقليدية. وفي المنطقة الوسطى التي تقع بين خطي عرض 18° - 10° تقوم المشاريع الزراعية لإنتاج القطن والقمح والفلول وغيرها علي شواطئ النيلين الأزرق والأبيض ونهر عطبرة والدندر والرهد وتكثر الكثافة السكانية، وكذلك تقوم مشاريع الزراعة المطرية للقطن والذرة والسمسم والفلول في منطقة القضارف والدالي والمزموم والدمازين، وأغلبية السكان من قبائل العرب الرحل التي تهتم بتربية الأبقار والجمال والضأن بالإضافة إلي مجموعات كبيرة من النوبة والبرّة والزغاوة.<sup>(1)</sup>

---

(1) دولت صادق، ومحمد السيد غلاب؛ الجغرافيا السياسية، القاهرة، 1970م، ص3.

(2) نفس المرجع؛ ص 5.

(3) محمد عوض محمد؛ السودان الشمالي- سكانه وقبائله، القاهرة 1951م، ص 100.

(1) محمد عبد الغني سعودي؛ إفريقيا- دراسة شخصية الإقليم، القاهرة، 1976م، ص 28.

ويقع الجزء الجنوبي من السودان وراء خط العرض 10 ويمتد هذا الجزء الجنوبي حتى حدود الكنغو واوغندا وكينيا فتغطي الأمطار الغزيرة وتنبت الغابات الكثيفة وتكثر المستنقعات وتقطن الجنوب أعداد كبيرة من القبائل الإفريقية ويهتم النيلين منهم وهم الدينكا والنوير والشلك بتربية الماشية كما يعتمد آخرون علي الزراعة المتنقلة، وأدخلت فيما بعد بعض المشاريع الزراعية وأهمها مشروع الزاندي لزراعة القطن وكذلك زراعة البن والشاي والتبغ والأرز.<sup>(2)</sup>

أما بخصوص الموارد عامة فالسودان دولة غنية بالثروات التي بإمكانها أن تحقق الأمن الاقتصادي للبلاد وتجعل السودان قوياً أمام المهددات الداخلية والخارجية. ففي مجال الثروة الحيوانية يعتبر السودان من اغني الدول بهذه الثروة، حيث تضم مناطق غرب السودان أخصب واغني المراعي. أما في مجال الزراعة فيضم السودان أخصب وأوسع الأراضي، كما يمر به نهران عظيمان ليوغندا مياه الشرب والري لتلك الأراضي الشاسعة التي لم تستغل بصورة اقتصادية أوسع وفي مجال الثروة المعدنية تحتوي أراضي السودان علي ثروات معدنية ضخمة، كما تحتوي علي ثروة بترولية كبيرة.

كل هذه الثروات التي يكتنزها السودان بإمكانها أن تجعل البلاد في مصاف الدول المتقدمة، وتحقق الأمن القومي في مختلف المجالات، إلا أن هذه الثروات ظلت كامنة بعيدة عن متناول المواطنين، بسبب عجز الحكومات الوطنية المتعاقبة عن استغلالها نسبة لعدم الاستقرار السياسي، والاضطرابات الداخلية، وصراع السلطة. إن عجز الحكومات عن استغلال الثروات يمثل إهدار لمصالح البلاد القومية، يضاف إلي ذلك أمر آخر يتعلق بعدالة توزيع الثروة، حيث انه من المعلوم أن عدالة التوزيع تحقق مصالح المواطنين علي قدم المساواة وتضامن الأمن القومي للبلاد، ويبعدها من الاضطرابات الناتجة عن الغبن الاجتماعي، الذي يؤدي إلي تفكك المجتمع وتصعد الدولة، كما أن ظلم قطاعات من المواطنين يمثل انتهاكاً لأمنهم ومصالحهم الشخصية والتي هي جزء لا يتجزأ من امن البلاد القومي.<sup>(1)</sup>

لا بد من التعرض للعوامل الجغرافية باعتبار تأثيراتها السالبة والموجبة علي علاقات الدول بعضها ببعض، فالوضع الجغرافي لبلد ما يحدد أهميته ودوره الاقتصادي والتجاري والاستراتيجي إقليمياً ودولياً وبالتالي علاقاته الخارجية. وأهم هذه العوامل الجغرافية هي مشكلة الحدود الاستعمارية الموروثة في القارة الإفريقية والتي فجرت وما

(2) محمد كامل شوقي؛ الغابات في السودان، الخرطوم، 1961م، ص 35.

(1) تيم نبلوك؛ صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم، 1990م، ص 36.

زالت تفجر المشاكل السياسية والعرقية والسكانية والاقتصادية والأمنية لمعظم دول القارة. والسودان كأحد هذه الدول قد عانى ومازال يعاني هذا الصراع، كما أن تحقيق المصالح الاستعمارية قد أدى إلى خلق تجزئة وتمزيق عميق في التركيبات الإثنية والقبلية وبعثر أجزائه المختلفة جنوباً وشرقاً وغرباً كما هو الحال الآن من صراعات داخلية في جنوب السودان وفي شرق شمال السودان في حلايب، وانعكس كل ذلك على علاقات السودان مع دول الجوار وغيرها مما ارتبطت مصالحها بها. فإن قضية الحدود السياسية قد تعقدت كثيراً بسبب تدهور الظروف الأمنية الناتجة عن الصراعات السياسية الداخلية لبعض الدول والتي غالباً ما نتج عنها تدفق اللاجئين عبر الحدود وما أفرزته من مشاكل أمنية وسياسية واقتصادية وصحية للدول المستقبلة. وهكذا ترابطت المشاكل الحدودية مع المشاكل الناتجة عن اللجوء لتؤثر سلباً على علاقات البلاد الخارجية.

## المبحث الثاني:

### العوامل المؤثرة على علاقات السودان الخارجية:

### العوامل الثقافية:

السياسة الخارجية لبلد ما هي مجموعة الأهداف السياسية التي تحدد كيفية تواصل هذا البلد مع البلدان الأخرى في العالم. وبشكل عام تسعى الدول عبر سياساتها الخارجية إلى حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي وأهدافها الفكرية الأيديولوجية وازدهارها الاقتصادي، وقد تحقق الدولة هذا الهدف عبر التعاون السلمي مع الأمم الأخرى أو عبر الحرب والعدوان والاستغلال للشعوب الأخرى، وقد شهد القرن العشرين ارتفاعاً ملحوظاً في درجة أهمية السياسة الخارجية، وأصبحت كل دول العالم اليوم تعتمد التواصل والتفاعل مع أية دولة أخرى بواسطة صيغة دبلوماسية ما.<sup>(1)</sup>

لا يمكن أن يتم الفهم الصحيح للعلاقات الخارجية للدول دون الولوج في معرفة الإرث والتفاعل والتواصل التاريخي المشترك بين الدول علي كافة نواحي الحياة. فالعمق التاريخي والثقافي المشترك بين الدول والمجموعات يصبح عاملاً للتواصل ولللاقات الحاضرة بل للعلاقات المستقبلية، فكلما كانت العوامل التاريخية والثقافية المؤثرة أكثر عمقاً وبعداً ورسوخاً كلما صارت عناصر ايجابية في إحداث علاقات قوية بين الدول.

وبخصوص إطلاق لفظ السودان سابقاً، فقد ارتبطت به شعوب كثيرة من المناطق داخل بوتقة التسمية، وقد استعملت هذه التسمية لتشمل مساحات واسعة وأعراق متباينة. فالفكرة السائدة الآن هي أن العرب هم أول من أطلق لفظ (السودان) أو (بلاد السودان) علي سكان وبلدان إقليم محدد من القارة الإفريقية وهو ذلك الحزام العريض الممتد من خط الاستواء جنوباً إلي الصحاري شمالاً ومن المحيط الأطلسي غرباً إلي البحر الأحمر شرقاً.<sup>(1)</sup>

والشاهد أن العرب لم يكونوا أول من استعمل تلك الكلمة أو في معناها كاصطلاح لوصف سكان أقاليم القارة الإفريقية وفقاً للون بشرتهم فقد سبقهم في ذلك الإغريق وقدماء المصريين.<sup>(2)</sup>

### التعريف بشمال إفريقيا:

تباينت الآراء حول تحديد الشمال الإفريقي سياسياً، حيث يري البعض أن مصر لا علاقة لها بالشمال الإفريقي سياسياً باعتبار أنها تتبع سياسياً للشرق الأوسط إذ أنها تمثل

(1) [www.balagh.com/mosoa/fekr/na003u5o.htm](http://www.balagh.com/mosoa/fekr/na003u5o.htm)

(1) عثمان سيد احمد: الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية بغرب إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الأول ابريل 1985م، ص 28.

(2) نفس المرجع، ص 28.

الامتداد الجنوبي لقارة آسيا نسبة لارتباطها به في شبه جزيرة سيناء, ولكن هناك آراء تقول أن مصر تتبع للشمال الإفريقي نسبة لموقعها الجغرافي بشمال إفريقيا. لذلك فإن الباحث قد وجد الكثير من التباينات حول هذا الأمر من خلال المعلومات التي تحصل عليها من بعض المراجع والانترنت بالإضافة إلى استشارة عدد مقدر من الأساتذة المتخصصين في العلوم السياسية والتاريخ, فقد تبين من خلال تلك المصادر أن الرأي الراجح هو استبعاد مصر من شمال إفريقيا سياسياً. ومن تلك الآراء:

هناك تعريف للتفريق بين مصطلحي شمال إفريقيا والشرق الأوسط يري أن مصطلح "الشرق الأوسط" يشمل شمال إفريقيا, ويقصد به المنطقة الممتدة من المغرب حتى إيران. وأما مصطلح "شمال إفريقيا" فيقصد به المنطقة الواقعة " غربي مصر", والتي تمتد من ليبيا إلى المغرب. وعند التمييز بين شمال إفريقيا والشرق الأوسط يصبح المقصود بهذا المصطلح الأخير هو إيران, تركيا, العراق, سوريا, لبنان, فلسطين, الأردن, السعودية, الكويت, البحرين, الإمارات العربية المتحدة, قطر, عمان, اليمن, مصر, السودان.<sup>(1)</sup>

كذلك يشير مصطلح المغرب العربي إلى الشمال الإفريقي جغرافياً, والشمال الإفريقي هو المنطقة الواقعة غرب مصر وتشمل ليبيا – وبلاد إفريقية (تونس) والجزائر ومراكش (المغرب) والتي غلب عليها العرب الوافدون من المشرق. كما أن المقصود بالشمال الإفريقي المناطق المطلة على البحر الأبيض المتوسط باستثناء مصر.<sup>(2)</sup> وتستعمل كلمة " المغارب" للدلالة على منطقة الشمال الإفريقي كلها, بينما يشير مصطلح المغرب الأقصى للمغرب الحالي وموريتانيا.<sup>(3)</sup>

كذلك هناك رأي بان مصطلح شمال إفريقيا هو مصطلح يستخدم غالباً للإشارة إلى المغرب العربي وحده باستثناء " وادي النيل ".<sup>(4)</sup> كما أن هناك أيضاً تعريف لمصطلح شمال إفريقيا يوضح انه يشمل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب.<sup>(5)</sup>

(1) شارل عيسوي؛ التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، السلسلة الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، لبنان – بيروت، 1985م، ص 23.

(2) احمد عبد الحليم دراز؛ تاريخ وحضارة شمال إفريقيا، دار الكتب المصرية- رقم الإيداع 2009/5883، مصر 2009م، ص 7.

(3) يوسف فضل حسن ؛ ملامح من العلاقات الثقافية بين المغرب والسودان منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، مقال غير منشور. معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، جامعة الخرطوم، 1993م.

(4) [http://translate.googleusercontent.com/translate\\_c?](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?)

(5) [http:// www.answers.com/topic-north-africa](http://www.answers.com/topic-north-africa)

لذلك يري الباحث أن الرأي الراجح في تعريف الشمال الإفريقي هو الذي يشمل: " ليبيا – تونس – الجزائر – المغرب " باستثناء مصر. وبالتالي فإن الباحث يتفق تماماً مع هذا الرأي لاعتبارات كثيرة, أولها أن عنوان الدراسة يتناول العلاقات السياسية والثقافية مع الشمال الإفريقي وبالتالي فإن مصر هي جغرافياً تقع في الشمال الإفريقي أما سياسياً فهي تتبع لتاريخ الشرق الأوسط. كما أن الناظر إلي مقرر تاريخ الشرق الأوسط الذي يُدرّس الآن بالجامعات يري انه يؤرخ له بالحملة الفرنسية علي مصر ويتناول في مفرداته مصر منذ عهد محمد علي باشا 1805م ومحاولاته لتحديثها. كما أن معظم أساتذة العلوم السياسية والتاريخ الذين استشارهم الباحث باستثناء القليلين, قد رجحوا الرأي القائل باستبعاد مصر من شمال إفريقيا "سياسياً".

### الصلات السودانية بالشمال الإفريقي:

فالعلاقات السودانية مع شمال إفريقيا نجدها في كثير من أبعادها السياسية والاقتصادية والحضارية والثقافية تعتمد علي تاريخ مشترك ضارب في القدم. و يأخذ التاريخ والعوامل الثقافية دوراً هاماً في تفسير كنه وطبيعة العلاقات السودانية الليبية والعلاقات السودانية مع المغرب العربي. لذا يمكن أن نتوقع من ذلك أن مستقبل علاقات السودان الخارجية بكثير من الدول العربية والإفريقية سوف يتأثر بطريقة مباشرة بعوامل التاريخ والثقافة المشتركة سلباً وإيجاباً.

وفي ظل الاتصال الإفريقي والعربي الإسلامي داخل السودان والوضع الذي مكنه من أن يلعب هذا الدور المهم وخاصة في إطار العلاقات السياسية والثقافية والمشاكل والتحديات التي واجهت السودان, مرت بالسودان الكثير من السياسات المتباينة التي أثرت في ذلك الاتصال بدءاً بفترة الحكم البريطاني و فترات الحكم الوطني. ونتيجة لتمازج السكان وتداخل الأعراق واللغات وتعايش الأديان والاتصال المحلي بالوافد تولدت مجموعات سودانية متفاوتة من حيث تكوينها وانتماءها ومن حيث نظرتها لذاتها, فهناك عرب مسلمون ينظرون لأنفسهم كعرب في المقام الأول, كما يقل ويكاد ينعدم اتصالهم بالعنصر الإفريقي والرشايدة خير من يمثل تلك الفئة وهناك أفارقة مستعربون مسلمون من حيث تكوينهم العرقي والحضاري, وهؤلاء كثر ويمثلهم الجعليون واغلبهم يبالغ في إظهار الجانب العربي ويسعى لإغفال الجانب الإفريقي في تكوينه وثقافته, وهناك كذلك أفارقة مسلمون في كردفان ودارفور والنيل الأزرق وجنوب السودان يدينون بالإسلام ويتمسكون به وتتضح السمات الإفريقية في تكوينهم وفي انتماءاتهم التي يعتزونها بها, ومن ناحية أخرى نجد العديد من أفراد المجموعات السودانية الإفريقية ممن

يعتقدون الديانات المحلية التقليدية, كما نجد بينهم من يدين بالمسيحية, غير أن تداخل المعتقدات المحلية بالديانات الإسلامية والمسيحية يمثل سمة رئيسية من الخريطة الدينية في السودان. ونشير إلى أن هناك مجموعة سودانية هامة وهي مجموعة الأقباط التي تعتنق المسيحية وتتمثل الحضارة العربية وتشبه العرب مظهراً بالرغم من أنها لا تنحدر من أصول عربية.<sup>(1)</sup>

كل هذه الكيانات المختلفة توجد في السودان وتوزع في شرقه وغربه وشماله وجنوبه, إذاً فالصورة التي تقسم السودان شمال وجنوب, شمال سكانه عرب يتحدثون العربية ويدينون بالإسلام, وجنوب سكانه زنوج يتحدثون اللغات المحلية و(الإنجليزية أحياناً) ويدينون بالمسيحية, صورة خاطئة, تعمّد من رسموها جعلها بهذه الطريقة المتناقضة المتنافرة واسهم المثقفون السودانيون من شمال السودان في تعميق هذا الفهم, واسهم في تعميق وتجسيم الفوارق بين شمال السودان وجنوبه الصفوة من المتعلمين الجنوبيين لا سيما الذين تلقوا تعليماً غربياً كنسياً.<sup>(2)</sup>

من هذا الوصف الموجز وما أشار إليه الباحثون نستطيع أن نوضح أن الأمر هو أكثر تعقيداً في مسألة التباين الثقافي والعنقي, ولذلك فلا غرو أن نسمع من يذكر أن السودان عبارة عن إفريقيا مصغرة, أو أنها جسر الحضارات ولا سيما الحضارة العربية الإسلامية إلى إفريقيا, فالسودان كان وما زال يربط شمال إفريقيا والتي تمثل إلى حد كبير إفريقيا العربية بإفريقيا المدارية وعلي نطاق آخر نجد أيضاً أن السودان يمثل حلقة اتصال بين شرق القارة وغربها, بل وبين إفريقيا وآسيا عبر البحر الأحمر.

كانت أوائل الصلات بين العرب والمجموعات السودانية تلك بين العرب والبجة العرب والنوبة, وهناك ما يدل على وجود اتصال بين البجة وأعراب حمير في فترة ما قبل الإسلام. وبالرغم من أن هذه الصلات لم تخل من بعض الحروب والمناوشات في أول الأمر فإنها اتجهت نحو المهادنة والمعاهدة لاسيما في مطلع الاتصال الإفريقي والعربي الإسلامي. من أوائل دلائل الاتصال الموثقة باللغة العربية (معاهدة البقط) التي أبرمت بين عبد الله بن سعد بن أبي السرح وملك النوبة في القرن السابع الميلادي (651م-652م).<sup>(1)</sup>

(1) سيد حامد حريز: السودان ومستقبل العلاقات العربية الإفريقية, مجلة الدراسات الإفريقية, العدد 15 يونيو 1996م, ص 14.

(2) نفس المرجع, ص 14.

(1) حريز؛ مرجع سابق, ص 15-16.

أما المرحلة التالية فإن القرون التي تلت تلك الفترة شهدت اختلاط العرب بالسكان المحليين بصورة مكثفة ومتدرجة امتدت حتي القرن الرابع عشر الميلادي. ولعل تلك الفترة تمثل الحقبة الرئيسية التي تم خلالها استعرا ب بعض المجموعات المحلية علي امتداد حوض النيل في شمال وأواسط القطر وفي بعض أجزائه الأخرى. ومن الملامح الرئيسية لهذه الفترة التداخل والانصهار علي المستوي العرقي حيث ظهور لهجة عربية سودانية دارجة تحمل في طياتها الكثير من أصوات وقاموس اللغات النوبية البجاوية لحد ما وعلي المستوي الديني يتضح هذا التفاعل في المنطقة والذي يحمل في طياته قدراً لا يستهان به من المعتقدات والممارسات النوبية. فالتعايش السلمي والذي انعكس في وجود النوبية والعربية جنباً إلي جنب لأكثر من اثني عشر قرناً أدى كذلك إلي تداخل وتمازج المعتقدات المحلية والمسيحية والإسلامية غير أن هذه المرحلة تمثل أساساً للبدايات الأولى للسودان العربي الإفريقي.<sup>(2)</sup>

وهناك العديد من الرحالة والمؤرخين , عرباً وفرنجة , ممن يحدثوننا عن التزاوج والانصهار العرقي والتعايش الديني في تلك الفترة ومن ذلك نعطي أمثلة لهذه العملية بالرجوع لاتصال العرب بالبجة والنوبة بوصفهما المجموعتين الرئيسيتين اللتين اتصل بهما العرب في ذلك الوقت , يحدثنا المسعودي من تزاوج العرب والبجة في القرن العاشر الميلادي (332هـ/943م) بقوله:- " سكن جماعة من المسلمين معدن الذهب وبلاد العلاقي وعيذاب , وسكن في تلك الديار خلق من العرب من ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان , فاشتدت شوكتهم وتزوجوا في البجة , فقويت البجة بمن صاهاها من ربيعة , وقويت ربيعة بالبجة علي ما ناوئها وجاورها من قحطان وغيرهم من مضر بن نزار ممن سكن تلك الديار ".<sup>(1)</sup>

وفي بلاد النوبة شهد القرن العاشر الميلادي تزاوج وانصهار العرب والنوبة إذ يحدثنا احمد بن سليم الأسواني الذي زار بلاد النوبة نحو سنة 975م أن العرب المسلمين استوطنوا في بلاد المريس واختلطوا بسكانها الوطنيين وتزوجوا منهم حتي أن بعضهم , أي بعض هؤلاء الأعراب مثل بني الكنز , صاروا يتحدثون العربية بصعوبة , وبفضل هؤلاء الأعراب الذين (تأفروا) مثل الكنوز وأولئك الأفارقة الذين استعربوا (النوبة المستعربة) مثل الجعليين أمكن نشر الإسلام.

ونتيجة لذلك التمازج العربي الإفريقي والذي صاحبه انتشار الإسلام في أجزاء كبيرة من السودان فقد ظهرت سلسلة من السلطنات الإسلامية مثل دولة بني الكنز في

(2) نفس المرجع : ص 16

(1) سيد حامد حريز ؛ مرجع سابق , ص 17.



الشمال وممالك العبدلاب والفونج الذين تحالفوا معهم لإسقاط مملكة علوة وقيام السلطنة الزرقاء وكذلك ممالك المسبغات والفور.<sup>(2)</sup>

### العوامل السياسية المؤثرة في علاقات السودان الخارجية:

إن الاستقرار السياسي في اتخاذ القرار السياسي والدبلوماسي هما من الشروط الأساسية لدولة تعمل علي تعظيم فوائد علاقاتها الخارجية مع مختلف الدول، كما أن التعامل الدولي والإقليمي والعلاقات الخارجية للدول المختلفة تعتمد أساساً علي وضوح أهداف سياساتها الخارجية وواقعية وسائل تطبيق هذه السياسات وثبات قراراتها السياسية والدبلوماسية\* وكفاءة مؤسساتها التنفيذية.

فإن أهم العوامل المؤثرة علي البيئة السياسية هو عامل النظام السياسي والسائد والمطبق في البلد المعين. فطبيعة النظام السياسي وأيديولوجيته ومكوناته ومؤسساته وأسلوب عمله وتجربته التاريخية وبعده الثقافي والاجتماعي والتكوينات الاجتماعية المكونة له تصبح كلها عناصر أساسية في تعريف البيئة السياسية، كما أنها عوامل مهمة في تعريف العلاقات الدولية لدولة ما. فمثلاً النظام الشمولي له أسلوب معين في اتخاذ القرار السياسي والاقتصادي والدبلوماسي وفي صياغة السياسة الخارجية وفي تطبيق العلاقات الخارجية مع الدول الأخرى. ومن المرجح أن تكون لشخصية القائد أو الرئيس في النظام الشمولي أثراً واضحاً في نوعية وطبيعة علاقات البلد الخارجية بالدول الأخرى.

---

(2) يوسف فضل حسن؛ مقدمة في تاريخ المملك الإسلامية في السودان الشرقي 1450م-1821م، ط4، الخرطوم، 2002م، ص 11.

\* الدبلوماسية؛ لفظ دبلوماسية مأخوذة عن الكلمة الإغريقية DIPLOMA وهي احدي مشتقات فعل DiPLON ومعناه يطبق أو يطوي. كما كانت كلمة دبلوما تطلق علي نوع من الوثائق التي تصدر عن رئيس الدولة وترتب لمن له امتياز خاص. ويذكر السياسي الروماني (سيشرون) في لفظ دبلوما بمعنى توجيه رسمي يعطي للأشخاص الذين يفدون إلي البلاد الرومانية من خارج هذه البلاد وكانوا يحملونها معهم ليسمح لهم بالمرور من ناحية وليكونوا محل رعاية من ناحية أخرى.

وقد اتسع لفظ دبلوما فيما بعد فأصبح بمعنى غير ما تقدم ذكره وكثير من الوثائق الرسمية الأخرى وبالأخص تلك التي تمنح المزايا أو تحتوي علي الاتفاقات مع القبائل أو جماعات أجنبية ويتعدد هذه الاتفاقات اكتظت المحفوظات الإمبراطورية بعدد خاص وقد ظل يطلق علي المهام المتصلة وهذه الوظيفة حتى أواخر القرن السابع عشر (الشؤون الدبلوماسية) باعتبار أنها تتناول حفظ وترتيب الدبلوماسية والعناية بها وقد ظل لفظ الدبلوماسية يقصر علي دراسة المحفوظات وتحليل المعاهدات والإلمام بتاريخ العلاقات قبل أن يستعمل بمعنى توجيه وإدارة هذه العلاقات، وهو استعمال حديث نوعاً.

وباستعمال اللفظ بهذا المعني أصبح للدبلوماسية بجانب ناحيتها العلمية التي تستند إلي الدراسة والبحث ناحيتها الفنية التي تعتمد علي الملاحظة وحسن التصرف واللياقة وغير ذلك من الصفات للمزيد من المعلومات راجع: (علي حسين الشامسي؛ الدبلوماسية- نشأتها، قواعدها، نظام الامتيازات والحصانات- دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط1، 1990م، ص 42).

من جانب آخر فإن النظام الديمقراطي التعددي أكثر تعقيداً في أسلوب اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية ورغم أن النظام الديمقراطي له مزايا واضحة وفاعلة في اتخاذ القرارات المؤسسية في كثير من القضايا فإنه أيضاً يفرز آثاراً سلبية علي العلاقات الخارجية للدولة في غياب الحد الأدنى من الاتفاق العام بين الأحزاب السياسية عن ماهية العمل والأهداف القومية التي يتم الاتفاق حولها فيؤدي ذلك لاضطراب الأحوال السياسية ويقود لعدم الاستقرار الداخلي الذي يؤثر سلباً علي السياسة الخارجية والعلاقات الخارجية بصورة خاصة.<sup>(1)</sup>

فالتطور السياسي في السودان نجده قد عاش ومارس مختلف الأنظمة السياسية فمنها النظام الديمقراطي التعددي والنظام العسكري الشمولي ونظام الحزب الواحد. فكان لكل نظام أسلوبه في تعريف أهداف سياسة السودان الخارجية، كما كانت له ممارسته المحددة في تنفيذ علاقات السودان الخارجية. فمن ناحية نجد أن الأحزاب المؤتلفة والمعارضة في الحكومات الحزبية المختلفة كانت لها أهدافها المعينة واسلوبها المحدد في تعريف أهداف وتنفيذ سياسات وعلاقات السودان الخارجية مع الدول العربية والإفريقية منذ الاستقلال. كما كانت لشتي النظم العسكرية في السودان رؤيتها وتطبيقاتها لعلاقات السودان الخارجية. غير أن القاسم المشترك لكل هذه الأنظمة هو سيادة نمط عدم الاستقرار السياسي مما عثر على الاتفاق علي الحد الأدنى من الأهداف والاستراتيجيات التي تحققها وتنفذها سياسات وعلاقات خارجية تخدم المصلحة القومية للسودان.

وهكذا تمت ممارسة السياسة الخارجية ونفذت علاقات السودان الخارجية في مناخ من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وغياب العمل المؤسسي المتفق عليه بواسطة كل الفعاليات السياسية في السودان. فعلاقات السودان مع شمال إفريقيا مثلاً اتسمت بالتوازن تارةً وبالتمحور والصراع مرات عديدة حسب النظام القائم والأيدولوجية وأسلوبه في تنفيذ سياسة السودان الخارجية. فالنماذج لذلك النسق ستتضح من خلال الدراسة في الفصول التالية.

### مشكلة جنوب السودان وأثرها في السياسة الخارجية:-

تعتبر مشكلة جنوب السودان من اعقد المشاكل التي تواجه السودان في كيانه وقد تلخصت أهم أسباب الصراع الشمالي الجنوبي في السياسات الاستعمارية، فقد كان للاستعمار الدور الأكبر في توسيع شقة الخلاف بين الشمال والجنوب بسياسته في جعل الجنوب منطقة مقفولة، وترك أمر التعليم للإرساليات والكنائس التي عملت بكل

<sup>(1)</sup> <http://WWW.Alsaboah.com>

إمكانياتها لطمس وتشويه كل ما هو مرتبط بالثقافة العربية والإسلامية. وقد ساهمت الحكومات الوطنية المتعاقبة بعد الاستقلال في تعميق شقة الخلاف بين الشمال والجنوب، إلى أن تعاظمت المشكلة وتفاقمت وأصبح من الصعب التوصل إلى حلول جذرية ونهائية في حلها. وتعتبر مشكلة الجنوب هي من أكثر القضايا التي تستوجب نشاط الخارجية السودانية في توضيح أبعادها وفي جلب التعاطف الدولي للإسراع في حلها، لذلك فهي تؤثر بشكل مباشر في سياسة السودان الخارجية خاصة وأن كثير من الدول والهيئات الأجنبية تدعم التمرد في الجنوب مما يضاعف مجهود الخارجية السودانية في معالجة القضية بالتحرك السريع لأجل السلام. وقد عقد الرئيس جعفر محمد نميري اتفاقية سلام مع الجنوبيين في أديس أبابا في عام 1972م استمرت عشرة سنوات عاد بعدها التمرد في جنوب السودان بقيادة الدكتور جون قرنق في عام 1983م، وذلك بسبب عدم التزام الرئيس نميري وتخطيه لكثير من بنود الاتفاقية<sup>(1)</sup> وحتى فترة حدود الدراسة في العام 1985م لم يتم التوصل إلى حل للمشكلة إلا بعد الجهود التي تمت مؤخراً في نهاية العام 2004م والتي أسفرت عن توقيع اتفاقية السلام مع حكومة الإنقاذ والتي تعتبر كما يعتقد الباحث بمثابة الهدنة وليس السلام الشامل الدائم كما يقال، لأنها ارتبطت بشروط الاستفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان في يناير 2011م، وليس سلاماً في إطار القطر الواحد.

فرغم أن السودان قد حقق بالاستقلال سيادته علي أرضه إلا أن الانقسام في وحدته الوطنية أدي إلى تبديد الجهود وأصاب بالشلل حركة التنمية والتحديث. وقد أدي الحل السلمي لمشكلة الجنوب في عهد الرئيس نميري إلى وقف استنزاف الموارد المحلية وتحويلها لخدمة البناء والتعمير، لذلك فانه أصبح من واجب وزارة الخارجية أن تقوم بدور أساسي في تكريس الوحدة الوطنية، وتأكيد لها لسياسة حسن الجوار، خاصة مع الدول التي تجاور السودان في جنوبه. ومع أن الضرورة الداخلية هي التي فرضت الحل السلمي لمشكلة جنوب السودان إلا أن الضرورة تستوجب تجاوز الحدود الوطنية للعمل في عكس الاهتمام والجدية في السعي للحل الشامل الكامل بالتحرك الخارجي.

وعلي اثر توقيع اتفاقية السلام في عهد الرئيس نميري بذلت وزارة الخارجية جهداً دبلوماسياً مكثفاً لشرح القضية علي المستوي العالمي، فحررت الرسائل لرؤساء الدول والمنظمات والهيئات التطوعية، كما أرسلت الوفود لشرح القضية. وبذلت السفارات السودانية في الخارج جهداً كبيراً لطرح القضية علي المستوي الرسمي والشعبي. كما

(1) فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن ؛ الأحزاب الجنوبية وموقفها من الوحدة والانفصال في الفترة من 1953م- 1972م، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الخرطوم، 2005م.

استقبل الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السفراء المعتمدين لدى حكومة السودان وشرح لهم الاتفاق موضحاً لهم أبعاده المحلية والإقليمية، ومسئولية الأسرة الدولية في رعايته وضمان استمراره. كما قام السيد وزير الخارجية بزيارات إلى الدول الغربية والعربية والإفريقية لشرح الاتفاق واستجلاب الدعم للتنمية ولتكملة مسيرة السلام.<sup>(1)</sup>

ومواصلة للجهد المبذول من وزير الخارجية الدكتور منصور خالد في الحصول علي المساعدات النقدية والعينية لمشاريع الإغاثة والتنمية، وفي إطار العلاقات مع شمال إفريقيا فقد زار وزير الخارجية الجزائر والمغرب لشرح أبعاد السلام ولاستقطاب الدعم. وقد انعكس تأييد كل من الجزائر والمغرب لحل مسألة الجنوب والإشادة بجهود الحكومة السودانية في الإغاثة والتوطين في بيانين صدرتا في الجزائر والرباط. كما التزم المسؤولون الجزائريون علي استعداد بلادهم للمساهمة في مشاريع الإغاثة والتوطين. أما المغرب سبق وان أشادت بحل المشكلة خلال مؤتمر القمة الإفريقي الذي كان قد عقد في الرباط في يونيو 1972م وقد أعلنت عن تبرعها في ذاك الحين وكذلك عند زيارة وزير الخارجية لها بعد نهاية المؤتمر.<sup>(2)</sup>

---

(1) وزارة الخارجية ؛ تقرير الوزارة عن سياسة السودان الخارجية، ط1، مطبعة جامعة الخرطوم 1973م، ص 31.

(2) مجلس الوزراء (6) ؛ 568/6/7، تقرير السيد وزير الخارجية الدكتور منصور خالد في زيارته لكل من نيويورك وباريس ولندن وروما والرباط والجزائر في الفترة من 11/29 - 12/23 /1972م، ص 12.

### المبحث الثالث:

#### بدايات السياسة الخارجية بالسودان:

#### السودان في مؤتمر باندونك 1955م:

عقد مؤتمر التضامن الإفريقي الآسيوي بباندونك في اندونيسيا عام 1955م والذي كان يهتم بدعمه للشعوب المضطهدة في آسيا وأفريقيا والذي جاءت مبادئه لتكريس مفاهيم السيادة القومية والمساواة بين الأجناس واحترام حقوق كل دولة في الدفاع عن نفسها والالتزام بدعم وتأييد حركات التحرر الوطنية. وقد ارسى هذا المؤتمر حجر الأساس لحركة عدم الانحياز بمبادئه واهتم بضرورة الابتعاد عن سياسة المحاور والأحلاف والاستقطاب.

جاءت مشاركة السودان في المؤتمر عندما تسلم مكتب الشؤون الخاصة في عام 1955م "وهو الذي كان يدير الشؤون الخارجية عن طريق سراي الحاكم العام" دعوة موجهة إلي السودان. وقد شارك السودان بأول وفد رسمي ترأسه إسماعيل الأزهرى وشمل في عضويته كل من مبارك زروق وحسن عوض الله وخليفة عباس العبيد وضم الوفد احمد يوسف هاشم وعلي حامد كصحفيين, ومن المراقبين محمد ميرغني – ضابط امن- وكمال محمد إبراهيم. وقبل سفره إلي باندونك تزود الوفد ببعض الكتيبات

والنشرات والملصقات التعريفية والدعائية وعدد من الأشرطة والصور التسجيلية والأفلام السينمائية كوسائل تعريفية.<sup>(1)</sup>

وتتجلى أهمية هذا المؤتمر انه أول محفل دولي يشارك فيه السودان كدولة, كما تعتبر نقطة تحول كبرى في مسار السياسة الخارجية للسودان.

وفي أول جلسة للمؤتمر اعتقد الوفد المصري برئاسة جمال عبد الناصر بان الوفد السوداني سينضم إليه والعلم المصري أمامه إشارة إلي وحدة وادي النيل, ولكن الوفد السوداني جلس منفرداً ووضع أمامه علماً أبيضاً, وفسر مبارك زروق للرئيس جمال عبد الناصر أن الوفد السوداني جاء للمشاركة علي مسئوليته, إذ ما زالت السياسة الخارجية من صلاحيات الحاكم العام البريطاني ولكن الحكومة الوطنية قررت المشاركة في مؤتمر باندونق لإسماع صوت السودان ولنقل رسالته بموجب دعم المؤتمر للحركات التحررية في إفريقيا لنيل حريتها واستقلالها.

واختير مبارك زروق وحسن عوض الله في اللجان السياسية للمؤتمر وصياغة ميثاق باندونق. وقد أعلن الأزهري في خطاب السودان في المؤتمر بصوت قوي وشجاع " أن السودان يهدف إلي الحرية الكاملة ونيل الاستقلال" أعلن ذلك والسودان مازال علي أعتاب الحكم الذاتي, فكان لهذا الخطاب أصداءً ودويًا وإعجاباً في قاعة المؤتمر. ووجد الوفد السوداني خلال مشاركته في المؤتمر الفرصة مواتية للقيام باتصالات بالدول والشخصيات المشاركة في المؤتمر والاطلاع علي الخطوات التي اتخذتها تلك الدول وخاصة التي استقلت حديثاً والمشابهة لأوضاع السودان للاقتباس من تجاربها في إنشاء خارجياتها وتمثيلها الدبلوماسي, وقد أمدت اندونيسيا الوفد السوداني بما تيسر لها من معلومات وأسس وقواعد. كما أسهمت الزيارات التي قام بها الوفد إلي بعض الدول منها باكستان والهند في جمع الكثير من المعلومات عن السياسات الخارجية وأسسها. وقد استفاد الوفد بزيارته للبنان الكثير المفيد إذ اتصل الوفد بالسيد إميل البستاني صديق وزميل الأزهري في الدراسة بالجامعة الأمريكية ببيروت وحصل الوفد علي مراجع ومدونات عن مقام التمثيل الدبلوماسي للبلدان بعد الاستقلال. وبذا تكون مشاركة السودان في مؤتمر باندونق قد ساهمت في تعريف قياداته بماهية وأهمية السياسة الخارجية, وكذلك مستقبلاً في تكوين وزارة الخارجية السودانية بعد الاستقلال في عام 1956م , والتي كان أول وزير لها هو مبارك زروق.<sup>(1)</sup>

(1) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه 38/6/10 , السودان في مؤتمر باندونق 1955م, ص 2.

(1) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه 38/6/10, مصدر سابق, ص3.

أما التزام الحكومات الوطنية المتعاقبة تجاه مقررات باندونق فإنه قد مرّ بمواقف كثيرة، فمثلاً نجده قد ضعف قليلاً في عهد حكومة الرئيس عبود بسبب قبول حكومته للمعونة الأمريكية والتي اعتبرت في نظر السياسيين مخالفة لمبادئ باندونق خاصة عندما وقف الرئيس عبود مع الغرب ضد ثوار الكونغو وضد الثائر باتريس لوممبا مما اعتبر أن السودان قد تواطأ مع الغرب في حادث اغتيال الثائر الإفريقي لوممبا. إلا أن الرئيس عبود ما لبث أن عاد وأكد التزامه بمبادئ باندونق بصورة اقوي في مؤتمر عدم الانحياز الذي عقد ببغداد في عام 1961م، وظهر ذلك في مساندة عبود لكوبا ضد التدخل الأمريكي في عام 1962م إذ رفض السودان دعاوي الولايات المتحدة للتدخل في كوبا علي الرغم من احتفاظه بعلاقات حميمة مع الولايات المتحدة.

أما حكومات الديمقراطية الثانية "1964م – 1969م" التي جاءت بعد ثورة أكتوبر الشعبية عام 1964م والتي بدأت بحكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة لمدة عام ثم جاءت بعدها انتخابات عامة تعاقب فيها علي السلطة كل من محمد احمد محجوب والصادق المهدي من 1965م-1969م، فلم تتواني تلك الحكومات الديمقراطية من الأخذ بمقررات باندونق علي الرغم من توجهاتها التقدمية المتعاطفة مع الشرق، وقد انتقدت الحكومات الديمقراطية التدخل الأمريكي في فيتنام عام 1967م. أما النظام الذي انحرف كلية عن مبادئ باندونق بإتباع سياسة المحاور والأحلاف هو نظام مايو الذي انحاز في بدايته انحيازاً تاماً للمعسكر الشرقي ثم انقلب واتجه كلية إلي المعسكر الغربي. ولكن رغم ذلك فإن النظام قد أعلن مساندته في كثير من الأحيان حركات التحرر الوطني في إفريقيا وهي ما دعا إليه مؤتمر باندونق. ولكن عاد السودان مرة أخرى إلي سياسة الاتزان في علاقاته الخارجية في عهد الحكومة الانتقالية 1985م التي أبدت حسن النوايا في علاقتها بالجميع.<sup>(1)</sup>

### نشأة وزارة الخارجية السودانية:-

كانت الشؤون الخارجية في فترة الحكم الثنائي في يد الحاكم العام. وكانت الشؤون الخارجية من اختصاص وكالة الشؤون الخاصة التي يشرف عليها الحاكم العام ويصرف شؤونها. وعقب إعلان دولتي الحكم الثنائي لاتفاقية الحكم الذاتي التي أبرمت في فبراير 1953م، صدر في ذلك الوقت وكملحق للاتفاقية محضر متفق عليه من دولتي الحكم الثنائي يقضي بإنشاء منصب وكيل وزارة في السودان يتولاه سوداني ليكون حلقة وصل بين أول حكومة وطنية في السودان وبين سراي الحاكم العام. وقد كان ذلك بمثابة النواة

(1) محجوب عمر باشري؛ معالم الحركة الوطنية في السياسة السودانية، المكتبة الثقافية- بيروت، 1997م، ص 228.

الأولي لميلاد وزارة الخارجية السودانية. وتم تعيين السيد عقيل احمد عقيل ليكون أول وكيل وزارة للشئون الخاصة كما تم تعيين السيد خليفة عباس العبيد من الخدمة المدنية ليكون نائباً لوكيل الوزارة وذلك في يوليو 1954م.<sup>(1)</sup>

وقد تلخصت واجبات واختصاصات ومهام وكالة الشؤون الخاصة في:-

- القيام بمهام الاتصال بين مجلس الوزراء وسراي الحاكم العام وإبداء النصح والمشورة لمجلس الوزراء عن الشئون الخاصة بالخارجية.
  - أن يكون المكتب حلقة وصل بين مجلس الوزراء والوزارات الاخرى في كل ما له صلة بالشئون الخارجية.
  - التحضير لجميع المؤتمرات الخارجية التي يمثل السودان أو يشارك فيها.
  - الإعداد والتنظيم والإشراف علي كبار الزوار والضيوف الأجانب ورعايتهم وإعداد برامج زيارتهم وإقامتهم في السودان.
  - وكالة حكومة السودان بالخارج.<sup>(2)</sup>
- وقد استمر الحال علي ذلك إلي أن جاءت مشاركة السودان في مؤتمر باندونق في عام 1955م، والذي بسببه استفاد السودانيون منه كثيراً باتصالهم بعدد كبير من الدول حديثة الاستقلال وغيرها والاستفادة بتجاربها في مجال الدبلوماسية والسياسة الخارجية، كما أنهم تحصلوا علي الكثير من الكتيبات والنشرات التي أعانتهم في تأسيس فكرة إنشاء وزارة الخارجية السودانية.

وفي أكتوبر من عام 1955م قدم السيد خليفة عباس العبيد نائب وكيل الخارجية مسودة لمشروع وزارة الخارجية وإمكانية إنشاء سلك دبلوماسي إلي مجلس الوزراء والذي قام بإجازته وإقراره. وعندما أعلن الاستقلال في 1956م تم إنشاء وزارة الخارجية السودانية وعُيّن مبارك زروق أول وزير للخارجية السودانية في العهد الوطني.<sup>(1)</sup>

وعندما تسلم مبارك زروق وزارة الخارجية في مطلع عام 1956م وضع أسس وأهداف السلك الدبلوماسي، وكون لجنة لاختيار شخصيات ذات خبرة ودراية ومعرفة عامة ليكونوا سفراء في العواصم الهامة كالقاهرة ولندن وواشنطن وموسكو وباريس ونيودلهي وجدة وبيروت وبغداد وغيرها. وجعل الهدف آنذاك التعريف بالسودان كبلد

(1) خليفة عباس العبيد ؛ نشأة وزارة الخارجية، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، مجلة علمية محكمة نصف شهرية- يصدرها المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد الأول، الخرطوم 2000م، ص 153 - 154.

(2) نفس المصدر، ص 154- 155.

(1) خليفة عباس العبيد ؛ مرجع سابق، ص 157 وما بعدها.



استقل حديثاً ولديه مقدرات وطموحات وقادر علي تطوير المصالح المشتركة. ومن ثم سارع السودان للانضمام للجامعة العربية.<sup>(2)</sup>

وجاء بعده محمد احمد محبوب لتأكيد مساندة السودان لنضال الشعوب في كل بلد وحققها في الحرية والسيادة. وتوالي من بعدهم الوزراء أمثال احمد خير في عهد الرئيس عبود، وكذلك من وزراء الخارجية في عهد الرئيس نميري بابكر عوض الله ومنصور خالد الذي شغلها أكثر من مرة وجمال محمد احمد وغيرهم ممن أسهموا في تطوير الوزارة والعلاقات الخارجية.

### السودان وجامعة الدول العربية:

انضم السودان بحكم انتمائه العربي إلي جامعة الدول العربية منذ استقلاله في عام 1956م، وبادر منذ الاستقلال بانتهاج سياسة خارجية تقوم علي توطيد العلاقات الثنائية والجماعية بالدول العربية وعلي نصره القضايا العربية إيماناً منه بضرورة التضامن العربي من اجل تحقيق آمال الأمة العربية المشتركة.

وظل السودان حريصاً علي تنفيذ ميثاق الجامعة العربية الذي يهدف لتوثيق الصلات بين الدول العربية وتنسيق خططها وصيانة سيادتها واستقلالها والنظر في مصالحها والتعاون في شئونها المختلفة.

فقد ساهمت وزارة الخارجية السودانية بالدراسة في تدعيم نشاط الجامعة العربية وقد استطاع السودان أن يقوم بنشاط داخل الجامعة العربية لتحرير الوطن العربي وتدعيم السلام في المنطقة ببذل أقصى ما يستطيع لتضامن العرب وتماسكهم، وقد تجلي ذلك التضامن العربي الوثيق في المواقف الجريئة التي اتخذتها الشعوب العربية مجتمعة نحو شعب الجزائر إبان محنته لجعل استقلال الجزائر حقيقة واقعة. كما لم تقتصر جهود السودان في المطالبة بالحقوق العربية، خاصة وقوفه مع القضية الفلسطينية إذ يعتبر السودان من أوائل الدول العربية التي عملت علي خدمة القضية الفلسطينية.<sup>(1)</sup>

وقد تقدم السودان بعدد من أبنائه من ذوي الكفاءة لكي يعملوا في جهاز الجامعة العربية سواء في وظائف الأمانة العامة أو الهيئات التابعة لها مثل مركز التنمية

---

(2) محمد سعيد محمد الحسن ؛ الدبلوماسية السودانية – مواقف ووقائع ، ط1، الخرطوم، 1996م، ص 11.  
(1) وزارة الخارجية ؛ تقرير الوزارة عن سياسة السودان الخارجية، ط1، مطبعة جامعة الخرطوم 1973م، ص 48-49.

الصناعية للدول العربية ومنظمة العمل العربية ومجلس الطيران المدني للدول العربية والمنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.<sup>(2)</sup>

### السودان ومنظمة الوحدة الإفريقية:-

في الستينيات من القرن العشرين توج نضال الشعوب الإفريقية الطويل والمتواصل منذ وصول المستعمرين بنيل بعض الدول الإفريقية لاستقلالها، تبعها دول أخرى في نفس الطريق. ومع اكتشاف القارة لذاتها ولشخصيتها نشأت فكرة الوحدة الإفريقية مع فجر الاستقلال الإفريقي، وكان الاجتماع التاريخي الذي تم في أديس أبابا في مايو 1963م بمثابة الإعلان الرسمي لسقوط الاستعمار في القارة الإفريقية. ومنذ ذلك العهد ظلت منظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت في ذلك الاجتماع التاريخي تولي جل اهتمامها لأهم هدفين وهما:

- تحرير ما تبقى في القارة الإفريقية من أراضي تحت السيطرة الاستعمارية.
  - تنمية القارة اقتصادياً لرفعها من وهدة التخلف والفقر.<sup>(1)</sup>
- ظل السودان الذي انضم إلي منظمة الوحدة الإفريقية يلعب دوراً بارزاً في المنظمة إيماناً منه بدورها في تحقيق الوحدة الإفريقية وفي تحقيق التعاون المثمر بين الدول الإفريقية في شتي المجالات ولدرء خطر العنصرية واجتثاثها ولتوثيق عري التضامن العربي الإفريقي.<sup>(2)</sup>

وقد شارك السودان في كافة لجان منظمة الوحدة الإفريقية وأجهزتها المختلفة والتي من أبرزها اللجنة الخاصة بالصحراء الغربية واللجنة الرئاسية الخاصة بتشاد لرأب الصدع بين الحكومة والمعارضة فيها، ولجنة الوساطة الإثيوبية - الصومالية لحل خلافاتها، ولجنة التسعة عشر الخاصة بإستراتيجية تحرير القارة، ولجنة المنظمة الخاصة باللاجئين. كما أكد السودان علي التزامه وحماسه لمتطلبات التعاون الإقليمي الاقتصادي وذلك من خلال تنشيطه لأعمال ونشاط اللجان الوزارية الاستشارية المشتركة والذي يعتبر حجر الأساس للتعاون القاري الكامل والشامل، والذي بدوره يسهم في خلق نظام اقتصادي عالمي جديد يفي بمتطلبات الأسرة الدولية.<sup>(3)</sup>

---

(2) نفس المصدر، ص 50.

(1) وزارة الخارجية؛ تقرير الوزارة عن سياسة السودان الخارجية، مطبعة جامعة الخرطوم 1974م، ص 62.

(2) وزارة الخارجية؛ تقرير الوزارة عن سياسة السودان الخارجية، ط1، مطبعة جامعة الخرطوم 1973م، مصدر سابق، ص 55.

(3) نفس المصدر، ص 63.

## المبحث الرابع:

### الحكومات الوطنية المتعاقبة والمؤثرات العامة في علاقاتها الخارجية:

#### الحكومة الوطنية الأولى وعلاقاتها الخارجية:

مع بداية الخمسينيات كانت هناك صعوبات وخلافات داخل الإدارة البريطانية للسودان حول مستقبل البلاد، فالبعض كان مقتنعاً بأن الحكم الذاتي ثم الاستقلال أمران لا مفر منهما، بينما كان البعض الآخر يميلون إلى تأجيل المسألة، وادي إلغاء مصر لاتفاقية الحكم الثنائي في أكتوبر عام 1951م إلى دعم رغبة السودانيين في الاستقلال واتفقت جميع الجماعات على ضرورة حصول البلاد على حق تقرير المصير وبحلول عام 1953م كانت كل الأحزاب السودانية مستعدة لتوقيع اتفاقية مع – مجلس قيادة الثورة المصرية بقيادة محمد نجيب- تؤيد حق تقرير المصير للسودانيين.<sup>(1)</sup>

بعد الجهود الوطنية الخالصة تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي من خمسة عشر مادة، وقد ناقشت الجمعية التشريعية\* مسودة نظام الحكم الذاتي ودستوره الذي نصّ على (قيام

---

(1) السيد فليفل؛ ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 24-25 ديسمبر 2002م، ص 140.

\* الجمعية التشريعية : تأسست في العام 1948م، بعد معارضة مؤتمر الخريجين العام لسياسة الحكومة البريطانية حول إنشاءها لـ " المجلس الاستشاري لشمال السودان " والذي اعتبره الخريجين توجه واضح للحكومة البريطانية

برلمان سوداني بموجب انتخابات عامة حرة، وعلي أن ينتخب البرلمان رئيساً للوزراء يعين مجلس وزرائه ويتولى السلطة التنفيذية وحكم البلاد) كما نصّ الدستور علي(أن تكون رئاسة الدولة في يد الحاكم العام ومجلس الحاكم العام، وعليه الاحتفاظ بسلطات استثنائية للحاكم العام في تصريف سياسة السودان الخارجية وفي تصريف شؤون الجنوب). إذ نصت المادة التاسعة علي أن الفترة الانتقالية كما حددتها الأحزاب لا ينبغي أن تتعدى ثلاث سنوات، وتنتهي هذه الفترة عندما يجيز البرلمان السوداني قراراً يعبر فيه عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير لتقرير المصير، ويخطر الحاكم العام الحكومتين بهذا القرار.<sup>(1)</sup>

دخل قانون الحكم الذاتي طور التنفيذ في 21 مارس 1953م واستبشر السودانيون بالدستور وتمنوا أن يكون من وراء تطبيقه حكومة شعبية تعمل علي إشاعة الخير والأمن وتطبيق اتفاقية الحكم الذاتي روحاً ونصاً وتحافظ علي حرمتها، الأمر الذي يكفل حياة اجتماعية سليمة ومستقرة.<sup>(2)</sup> وفي 28 مارس 1953م شكلت لجنة الحاكم العام والتي تتكون من عضوين سودانيين هما الدرديري محمد عثمان\* وإبراهيم أحمد\*

---

نحو فصل الجنوب عن الشمال. وقد كانوا يرون أن التمثيل ليس للشمال فقط وإنما للشمال والجنوب معاً، ولذلك فإن المجلس الاستشاري لشمال السودان لا يمثل كل السودان. وبضغوط من الخريجين عقدت الحكومة البريطانية مؤتمر الإدارة الذي حلّ المجلس الاستشاري لشمال السودان وتم عقد مؤتمر جوبا عام 1947م والذي تأسست بموجبه الجمعية التشريعية وقد شارك فيها 13 عضو من أبناء الجنوب.

<sup>(1)</sup> دار الوثائق القومية: ملحق التشريع الخاص لغازيته حكومة السودان نمرة 854 بتاريخ 21 مارس 1953م، الفصول 9، 10، 11.

<sup>(2)</sup> مكتبة السودان؛ كتيبات السودان: مجلد رقم 124.

**\* الدرديري محمد عثمان؛** ولد الدرديري محمد عثمان في أم درمان 1896، وتلقى تعليمه بمدرسة أم درمان الوسطى ثم كلية غردون حيث عمل مدرساً في مدارس حكومة السودان منذ عام 1914م واستمر إلى أن طرأت فكرة اخذ الإداريين من السودانيين فكان في طليعة من التحقوا بالسلك الإداري نائب مأمور، ومأمور ثم محاضر في كلية البوليس، ولما فتح السلك القضائي كان أول سوداني احتل منصب قاضي بالمحاكم المدنية، رئيساً لقلم الترجمة القضائية، وكان أول قاضي سوداني بالمحكمة العليا، وتقاعد بالمعاش 1952 ودخل الميدان السياسي سكرتيراً للجبهة الوطنية، وسافر إلى باريس على رأس وفد من كبار السودانيين ليدافع عن قضية البلاد أمام هيئة الأمم المتحدة كما قام بمجهود بالغ في محادثات السودان، مصر، بريطانيا التي تمخضت عن معاهدة سنة 1953 والتي نال بموجبها السودان الحكم الذاتي. وأصبح عضواً بمجلس السيادة بعد الاستقلال. وقد لعب الدرديري دوراً مهماً في تاريخ السودان معلماً وقاضياً وإدارياً وسياسياً ورجل دولة. (المصدر: [www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi](http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi)).

**\* إبراهيم أحمد؛** تخرج في كلية غردون قسم الهندسة وعمل مدرساً في قسم الهندسة والمساحة بكلية غردون وكان نموذج الدقة والانضباط فنال احترام طلبته وزملائه. كان من أوائل المشتركين في مؤتمر الخريجين عند قيامه، وكان من المؤمنين بالاستقلال بدون رابطة مع مصر ولذلك وقف في الطرف المناوئ للزعيم إسماعيل الأزهرى وفاز برئاسة مؤتمر الخريجين وقام بتقديم مذكرة المؤتمر عام 1942م التي طالبت بتحقيق مصير السودان. وفي حكومة السيديين المكونة من ائتلاف حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي عام 1956م تبوأ منصب وزير المالية. أصبح أول مدير عام ورئيس مجلس إدارة لبنك سوداني وطني هو البنك التجاري السوداني. كان احد مؤسسي الأحفاد. شارك في المجالس البلدية وعمل في كثير من اللجان الحكومية. وتوفي في عام 1988م. (المصدر؛ عثمان حسن احمد؛ إبراهيم

و عضو مصري هو حسين ذو الفقار و عضو بريطاني هو جرانت اسميث Grant Smith و برئاسة العضو الباكستاني ميان ضياء الدين<sup>(1)</sup> وأعلن تكوين لجنة الانتخابات من قبل حكومة السودان في 7 ابريل 1953م من ثلاثة أعضاء سودانيين هم عبد السلام الخليفة, خلف الله خالد, غردون بولي و عضو أمريكي ايل بيركتس و عضو بريطاني بيتي و عضو مصري هو عبد الفتاح حسن و برئاسة العضو الهندي الدكتور سكو مارسن Sukumarsen<sup>(2)</sup>.

قامت الانتخابات في السودان وكان عدد الأحزاب التي خاضتها قليلاً نسبياً حيث شارك الحزب الوطني الاتحادي الذي تأسس عام 1952م بعد اندماج الأحزاب الاتحادية فيه, وحزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي بالإضافة إلي حزب واحد من الجنوب وهو حزب الأحرار الجنوبي وجاءت نتائج الانتخابات علي النحو التالي الموضح في الجدول أدناه:-

الحزب	المقاعد
الحزب الوطني الاتحادي	53
حزب الأمة	22
الجمهوري الاشتراكي	3
حزب الجنوب	7
دوائر الخريجين	5
المجموع	97

(المصدر: إبراهيم محمد حاج موسي؛ التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان, القاهرة, مطبعة الأهرام التجارية, 1970م).

احمد – حياة إنسان بين الأصالة والتحديث 1900م – 1988م, الطابعون دار مصحف إفريقيا, رقم الإيداع 2003/91/119.

<sup>(1)</sup> إبراهيم محمد حاج موسي؛ التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان, القاهرة, مطبعة الأهرام التجارية, 1970م, ص 62.

<sup>(2)</sup> محمد محمد احمد كرار؛ انتخابات وبرلمانات السودان, توثيق وتحليل معهد البحوث والدراسات الاجتماعية, الخرطوم, بدون تاريخ.

وقد فاز الحزب الوطني الاتحادي بالأغلبية وأصبح الزعيم إسماعيل الأزهرى\* رئيساً للوزراء واستمر هذا البرلمان المنتخب في العمل بعد الاستقلال لمدة ثمانية عشر شهراً وقد شهدت فترة الحكم الذاتي هذه حكم حزب سياسي واحد هو الحزب الوطني الاتحادي مما وفر للبلاد قسطاً من الاستقرار مكنها من انجاز أعمال كثيرة علي رأسها سودنة الوظائف الحكومية وجلاء القوات الأجنبية وتقرير المصير وإعلان الاستقلال من داخل البرلمان.<sup>(1)</sup>

وفي الوقت الذي حدد فيه آخر يوم من عام 1955م موعداً لقيام حكومة الاستقلال السودانية، وبعد فوز الزعيم إسماعيل الأزهرى عقد البرلمان الجديد أول جلسة له في أول ابريل 1954م، وكان من شأن الواجبات الكبيرة التي تنتظر الحكومة الوطنية السودانية الجديدة أو، ربما لأسباب أخرى، أن جعلت إسماعيل الأزهرى يعيد النظر في فلسفته الرامية إلي توحيد السودان مع مصر، وتوصل إلي قناعة بان الاستمرار في هذا الاتجاه قد يزيد من مشكلات البلاد ويحدث انقسامات حادة وخطيرة، لذلك فقد تم الاتفاق بينه وبين زعيم المعارضة في ذلك الحين – محمد احمد المحجوب- علي الإعلان عن استقلال السودان التام من داخل البرلمان، وقد تم عرض الاقتراح في البرلمان وأجيز بالإجماع.<sup>(2)</sup>

وقد ألف إسماعيل الأزهرى وزارة ائتلافية بعد وزارته الأولى التي بدأت في فبراير 1956م وحتى مارس 1956م. واستمرت هذه الحكومة الائتلافية من فبراير 1956م وحتى يونيو 1956م ثم جاءت وزارة عبد الله خليل\* يقودها حزب الأمة وهي أيضاً

---

\* إسماعيل الأزهرى: ولد عام 1900م، والتحق بالمدرسة الوسطى بوادمدي عام 1919م وتابع تعليمه بكلية غردون ثم الجامعة الأمريكية بببروت وعمل معلماً ثم استقال للتفرغ للعمل السياسي. ساهم في حركة الخريجين وتولي رئاسة المؤتمر وأسس حزب الأشقاء عام 1945م وأصبح رئيساً للحزب الوطني الاتحادي والذي تكون نتيجة لدمج جميع الأحزاب الاتحادية. شارك في مؤتمر باندونق لدول عدم الانحياز وهي تعتبر أول مشاركة للسودان في سياسته الخارجية بواسطة الوطنيين قبل الاستقلال أي في فترة الحكم الذاتي. له كتاب " الطريق إلي البرلمان". تولى رئاسة أول حكومة وطنية بالسودان بعد الاستقلال 1956/1/1م. وأصبح عام 1965م رئيساً لمجلس السيادة واعتقل بعد انقلاب مايو 1969م حيث توفي في أغسطس من نفس العام. ( المصدر: [www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi](http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi))

(1) إبراهيم محمد حاج موسي؛ مرجع سابق، ص 339.

(2) السيد فيفل؛ مرجع سابق، ص 140.

\* عبد الله خليل؛ ولد عام 1892م درس بكلية غوردون في قسم المهندسين وفي الوقت نفسه التحق بالمدرسة الحربية. كان مسؤولاً عن المال في تنظيم أحداث 1924م. انتمى إلي حزب الأمة وأصبح نجماً بارزاً في الحزب وانتخب أميناً عاماً للحزب. دخل الجمعية التشريعية وأصبح زعيماً، وأصبح وزيراً للزراعة، وعندما أجريت الانتخابات الأولى ترشح ودخل أول برلمان سوداني. وبعد الاستقلال انتلف حزب الأمة مع حزب الشعب الديمقراطي وترأس الوزارة. وفي أثناء حكمه حدث انقلاب إبراهيم عبود العسكري في نوفمبر 1958م، واتهم بأنه دبر الانقلاب مع الرئيس عبود واشترط أن تكون هناك حكومة عسكرية مؤقتة لمدة 6 أشهر وبعد ذلك يعود الحكم المدني وكان يأمل أن يكون في

ائتلافية واستمرت من يونيو 1956م حتى مارس 1958م وأجريت انتخابات جديدة في عام 1958م ولم يحرز أي حزب من الأحزاب الأغلبية المطلقة التي تمكنه من تشكيل حكومة منفرداً فتشكلت حكومة ائتلافية - من حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي- يقودها حزب الأمة بزعامه عبد الله خليل استمرت حتى انقلاب الفريق إبراهيم عبود في 17 نوفمبر 1958م.<sup>(1)</sup>

ويلاحظ أن الفترة البرلمانية الأولى في الحياة السياسية السودانية التي امتدت منذ عام 1953م - فترة الحكم الذاتي - وحتى عام 1958م وجود تحولات رئيسية منها ما حدث في الرؤيتين الوطنيتين لمستقبل السودان (الاتحاد مع مصر أو الاستقلال التام)، فالحزب الوطني الاتحادي تراجع عن موقفه ورفض فكرة الاتحاد السوداني المصري وسط شعارات السودان للسودانيين. كما أنه حدثت انشقاقات داخل الحزب الوطني الاتحادي وظهر منها حزب الشعب الديمقراطي والذي دخل وفي تطور سياسي آخر بزعامه علي الميرغني في ائتلاف مع حزب الأمة بزعامه عبد الرحمن المهدي وبالرغم من صعوبة بقاء هذا الائتلاف بسبب عدم اتفاق الحزبين علي مجمل الأمور باستثناء معارضتهم المشتركة للأزهري فقد عاني هذا الائتلاف أثناء تلك الفترة بالإضافة إلي أن العوامل الاقتصادية ألقت بثقلها علي الدولة حديثة التكوين، فخلال عام 1958م تدهورت الأوضاع الاقتصادية، وبدأ الانقسام في صفوف الأحزاب فتدخل العسكريون في انقلاب عسكري علي الحكومة الديمقراطية في 17 نوفمبر 1958م وسقطت حكومة عبد الله خليل الذي يقال أنه هو الذي أوّز للرئيس عبود للانقلاب علي الحكومة الديمقراطية. وبدأ عهد جديد في السودان وهو حكومة الرئيس الفريق إبراهيم عبود العسكرية 1958م- 1964م.<sup>(1)</sup>

في إطار العلاقات الخارجية كانت أول مشاركة خارجية للسودان في تلك الفترة هي مشاركته في مؤتمر باندونق في أبريل عام 1955م حيث سافر وفد سوداني برئاسة إسماعيل الأزهرى لحضور المؤتمر واستمعت الوفود إلي كلمة افتتاحية من الأزهرى جاء فيها أن السودان سيصل خلال الشهور القادمة إلي الاستقلال التام. وبعد نجاح الوفد في باندونق قام الأزهرى وهو في طريق عودته للسودان بزيارة عدد من الدول العربية وهبطت طائرته في بيروت ورحب به الشعب اللبناني وزار سوريا، وعقد الأزهرى مؤتمراً صحفياً في دمشق أكد فيه براعته كسياسي ودبلوماسي وعندما تحدث عن

السلطة لان الأوضاع في ذلك الحين كانت تشير إلي إقالته. (المصدر: [www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi](http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi)).

(1) إبراهيم حاج موسى؛ مرجع سابق، ص 339.

(1) السيد فليفل؛ مرجع سابق، ص 141.

الخلافات بين بعض الدول العربية لم يبد رأياً معيناً، وتذرع بان السياسة الخارجية للسودان لن تصدر قبل صدور الدستور نهاية هذا العام.<sup>(2)</sup> وذكر الأزهري أن اشتراك السودان في مؤتمر باندونق هو أول مظهر خارجي لميلاد السودان الحديث الدارج نحو المراحل الأخيرة للحرية الكاملة الشاملة.<sup>(3)</sup>

وبعد الاستقلال مباشرة انضم السودان إلي جامعة الدول العربية بعد تسعة أيام من نيله الاستقلال في يوم 9 يناير 1956م . وقد حدد السيد إسماعيل الأزهري رئيس أول حكومة أهداف سياسة السودان الخارجية تجاه الوطن العربي بقوله: "..... أما صلتنا بالجامعة العربية فستقوم علي أساس رابطة الدم التي تربطنا بشعوبها منذ القدم، وسيكون هدفنا توثيق الروابط بيننا وبين حكومات وشعوب الجامعة العربية، والعمل المتصل لتوطيد أركان الإلفة والود والتعاون الصادق بيننا تحقيقاً لمصالح امتنا القومية".<sup>(1)</sup> ولقد كان لمصر دور كبير في انضمام السودان للجامعة العربية، فقد عارضت الكثير من الدول العربية انضمام السودان للجامعة باعتباره دولة غير عربية إلا أن عبد الناصر قطع الطريق أمام معارضة تلك الدول، وقد برزت سياسة السودان العربية في تلك الحقبة في مشاركته الفاعلة في كل القضايا والمشاكل التي واجهت الأمة العربية آنذاك، وخاصة مشكلة تأميم قناة السويس ووقوف الدول الغربية ضدها، حيث وقف السودان بصلابة مع الحق المصري في التأميم، كما وضع الجيش والشعب السوداني علي أهبة الاستعداد للدفاع عن مصر في حالة أي هجوم غربي عليها.<sup>(2)</sup>

كذلك وعلي مستوي العلاقات الإفريقية فقد جسدت سياسة السودان الخارجية منذ الاستقلال الانتماء الإقليمي في أول بيان للحكومة السودانية في البرلمان عن السياسة الخارجية يوم 19 نوفمبر 1956م، فقد تحدث رئيس الحكومة السيد إسماعيل الأزهري عن أهمية العلاقة مع إفريقيا قائلاً "..... إننا نهدف إلي تقوية عري الصداقة والمودة والمصلحة المشتركة بيننا وبين الحكومات والشعوب الإفريقية المجاورة والتي يربطنا بها رباط الدم والإخاء والجوار".<sup>(3)</sup> وبالتالي فقد كانت علاقات السودان الإفريقية قوية ومتينة في الفترة التي أعقبت الاستقلال.

(2) الرأي العام؛ 1955/5/17م، العدد 3024 العام 11.

(3) هنا أم درمان؛ 1955/5/19م، العدد 36 السنة 14.

(1) سلسلة كتيبات السودان؛ رقم 2، ص2.

(2) محمد احمد محجوب؛ الديمقراطية في الميزان، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، بدون تاريخ، ص 122.

(3) سلسلة كتيبات السودان رقم 2؛ مرجع سابق، ص 2.



أسهم عدم الاستقرار في الحكومات البرلمانية الائتلافية خلال الفترة من عام 1956م- 1958م في عدم الاتفاق بين الأحزاب السياسية علي سياسة خارجية موحدة وذلك باستثناء الاتفاق علي مبدأ عدم الانحياز. وعلي الرغم من إعلان مبدأ عدم الانحياز إلا أن العلاقات كانت أكثر ميلاً نحو الغرب، والتزم النظام في بداية الحكم البرلماني الأول بسياسة الحياد الإيجابي وبني علاقات متوازنة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. كما أقام علاقات طيبة مع مصر والتي تضامن معها ضد العدوان الثلاثي في عام 1967م ولقد بدأت تظهر الخلافات بين الأحزاب السياسية بعد إسقاط حكومة الأزهرى. ولقد وضح الخلاف الحزبي حول السياسة الخارجية في عام 1956م حول مشكلتي مياه النيل وحلايب وحول اتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير المعروفة بالمعونة الأمريكية.<sup>(1)</sup>

### حكومة الرئيس عبود وملامح سياستها الخارجية 1958م-1964م:

تولي الجيش السلطة في 17 نوفمبر 1958م بقيادة الفريق إبراهيم عبود\* نتيجة لفشل الحكومة الديمقراطية الأولى في إنجاز مهام مرحلة ما بعد الاستقلال وانشغالها بالمصالح الحزبية الضيقة والمطامع الشخصية، وأعلن الفريق عبود أن هدفه هو توفير الاستقرار السياسي كخطوة أساسية في سبيل نقل السلطة إلي الجماهير وتصحيح الوضع الاقتصادي .

أصدر الفريق عبود عدة أوامر نفذت فوراً وهي:-

- (1) حل جميع الأحزاب السياسية.
  - (2) منع التجمعات والموكب والمظاهرات في كل مديريات جنوب السودان.
  - (3) وقف إصدار الصحف حتى صدور أمر آخر من وزير الداخلية.
- كما أعلن الفريق عبود عدة أوامر دستورية هي:-

- (1) قيام مجلس اعلي للقوات المسلحة.

(1) السيد فليفل؛ مرجع سابق، ص 142.

\* الفريق إبراهيم عبود؛ ولد ببلدة محمد قول بالبحر الأحمر عام 1900م ، أكمل تعليمه الأولي والأوسط بسواكن ، ثم كلية غردون التذكارية قسم المهندسين عام 1917م ، وتخرج في الكلية الحربية برتبة ملازم ثان في الجيش المصري 1918م . وفي 1956/4/3م تولي منصب القائد العام لقوة دفاع السودان السوداني ، وترقي لرتبة الفريق في 1957/1/6م . وقد عمل في سلاح خدمة السودان وفرقة العرب الشرقية ، وفرقة البيادة برتب مختلفة . وقد حاز نيشان قوة دفاع السودان للضباط الوطنيين، ونيشان الإمبراطورية البريطانية N.B.E. وقد حضر الوقائع التالية: (جارجال نوير بأعالي النيل 1920م ومولود ثيمين بجبال النوبة 1926م) ، وقد ساهم في العمليات الحربية بالصحراء الغربية في الكفرة والعوينات والسودان الفرنسي في عامي 1941م-1942م . قاد انقلاب 17 نوفمبر 1958م وأصبح رئيساً للحكومة في السودان حتى قيام ثورة 21 أكتوبر 1964م الشعبية التي أطاحت بنظامه . (المصدر: <http://WWW.Marefa.org/index.php>).

(2) إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء السودان بموجب المادة الثانية من قانون دفاع السودان.

(3) وقف العمل بالدستور المؤقت وحل البرلمان ابتداءً من 17 نوفمبر 1958م. أعلن الفريق عبود في 18 نوفمبر 1958م عن تشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة من اثني عشر ضابطاً برئاسته ومن ثم أضحى المجلس الأعلى هو السلطة الدستورية العليا في السودان والذي قام بتفويض الفريق عبود في أول اجتماع له في ممارسة جميع السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية باعتباره القائد العام للقوات المسلحة. ثم عين مجلس الوزراء برئاسة الفريق عبود، بجانب سبعة أعضاء من المجلس الأعلى للقوات المسلحة فضلاً عن خمسة وزراء مدنيين.<sup>(1)</sup>

وإذا كانت الحكومة العسكرية بقيادة الفريق عبود قد تلقت دعماً مبدئياً وضمنياً من معظم السودانيين توسماً في طلب الاستقرار للسودان فعندما بات واضحاً أن عبود غير راغب في إعادة السلطة للسياسيين المدنيين فقد بدأت أنشطة المعارضة في التنامي والتعاظم وخصوصاً في عام 1964م حيث قامت سلسلة من المظاهرات والإضرابات بسبب فشل الحكومة العسكرية وعدم مقدرتها علي إدارة المشكلات التقليدية التي تواجهها البلاد والمتمثلة في الاستقرار السياسي والشؤون الاقتصادية وقضية الجنوب.<sup>(2)</sup>

ركز السودان خلال فترة الحكم العسكري الأول من عام 1958م-1964م علي بناء علاقات خارجية أكثر من إتباع سياسة خارجية. ولعل في هذا تفسير لقبول حكومة عبود للمعونة الأمريكية التي أثارت الجدل خلال فترة الديمقراطية الأولى بعد حوالي 12 يوماً فقط من تسلم السلطة وبدون تحفظات. وتجدر الإشارة إلي أن موضوع المعونة الأمريكية كان وراء تفويض النظام البرلماني الذي أجاز بعد نقاش مستفيض مشروع المعونة الأمريكية، وهو موضوع أيده من أيده من الحزبين المؤتلفين وعارضه من عارضه، ومسألة المعونة ارتبطت بزيارة نائب الرئيس الأمريكي نكسون للسودان وتقديمه لعرض للحكومة السودانية بان تستفيد بمبادرة المعونة التي يقدمها إيزنهاور لتساعده في المجالات الاقتصادية، فرفض حزب الشعب الديمقراطي هذه المعونة في حين صوت حزب الأمة لقبولها مما أثار الخلافات داخل البرلمان حول قبولها ورفضها، مما تسبب أخيراً في الانقلاب العسكري للفريق إبراهيم عبود 17 نوفمبر 1958م والذي

(1) محمد عمر بشير ؛ مشكلة جنوب السودان (خلفية النزاع ومن الحرب الداخلية إلي السلام)، ترجمة هنري رياض وآخرون، بيروت- دار الجيل ، 1983م . ص 173.

(2) السيد فليفل؛ مرجع سابق، ص 142.

قبل بها. لذلك عندما جاء الحكم العسكري كان أول قراراته قبول المعونة الأمريكية\* وتوسيع مجالاتها. واعتبر أن الخلافات بين الأحزاب بشأنها ما هو إلا مناورات حزبية.

وقد قبلت الحكومة المعونة بناء علي قرار اللجنة التي كونها مجلس الوزراء من السادة عبد الماجد احمد وزير المالية والاقتصاد والأستاذ احمد خير وزير الخارجية والسيد مكي المنا وزير الزراعة والري واللواء احمد رضا فريد وزير الأشغال والثروة المعدنية والسيد زيادة عثمان أرباب وزير المعارف ووزير العدل وكبار موظفي الوزارات المختصة للنظر في اتفاقية المعونة الأمريكية, وقد أوصت هذه اللجنة بقبول المعونة الأمريكية وأوضحت أسباب قبول اللجنة لها والتي تتمثل في الحاجة الملحة لتنفيذ مشاريع التعمير والتي لا تستطيع إمكانات البلاد المالية تغطيتها, وان تعامل الأحزاب معها لم يكن علي أساس الدراسة وإنما ارتبط ارتباطاً كاملاً بالمناورات السياسية التي لا تفيد البلاد في شيء. وأوضحت اللجنة في مذكرتها لمجلس الوزراء والتي رفعها للمجلس السيد عبد الماجد احمد وزير المالية والاقتصاد بأن اتفاقية المعونة لا يوجد فيها ما يحد من استقلال السودان أو يחדس كرامته.<sup>(1)</sup>

وكان البعض يري أن المعونة الأمريكية تمثل حجراً علي حرية التعامل مع المعسكر الاشتراكي. ومن المؤكد أن موقف عبود لقبولها كان موقفاً منطقياً ومع توجه النظام ومصلحة السودان, ولا يشير اختلاف الأحزاب بشأنها إلا إلي تناقض السياسات والمواقف بين الأحزاب السياسية بصورة لا تخضع لأي منطق.

وبخصوص السياسة الخارجية بشكل عام في عهد الرئيس عبود فقد اتضحت في البيان\* الذي عرضه وزير الخارجية الأستاذ احمد خير\* علي مجلس الوزراء لإقراره بتاريخ 28 نوفمبر 1958م. فقد تناول رؤية حكومته في سياستها الخارجية تجاه المنظمات الدولية فأوضح أن حكومة الثورة تلتزم بمراعاة القانون الدولي وتقبل

---

\* انظر الملاحق وثيقة رقم (1) مذكرة عن المعونة الأمريكية من وزير المالية – نوفمبر 1958م.  
(1) مجلس الوزراء (6) ؛ 4/1/1 , مذكرة السيد وزير المالية عبد الماجد احمد لمجلس الوزراء حول قبول المعونة الأمريكية بتاريخ 11/21/1958م. انظر وثيقة المذكرة بالملاحق.

\* انظر الملاحق: وثيقة رقم (2) بيان عن السياسة الخارجية لحكومة الرئيس عبود.  
\* **احمد خير**؛ هو احمد محمد احمد خير, ولد عام 1904م بقرية فداسي العامراب بالجزيرة. وتخرج من كلية غوردون التذكارية في عام 1924م في أيام " أحداث 1924م" بالسودان. عمل بالمحاماة خارج الخرطوم في كردفان والنيل الأزرق ومدني. قاد تنفيذ تأسيس مؤتمر الخريجين العام 1937م-1938م الذي ابتدر فكرته خضر حمد والذي لعب الدور الأساسي في استقلال السودان. وعقب الاستقلال أسندت إليه مهمة رئاسة اللجنة القومية لرسم الدستور الدائم للسودان. في عام 1958م شغل منصب مستشار قانوني لمجلس الثورة في عهد حكومة الرئيس إبراهيم عبود, ثم تقلد منصب وزير الخارجية للثورة, وقد ساهم خلال توليه وزارة الخارجية في استقطاب العون الخارجي والذي أسهم في تنمية البلاد ففندت الكثير من المشاريع والمؤسسات التنموية مثل: خزان الروصيرص - مشروعات المناقل - الطرق القومية - الصناعات الإستراتيجية كمصنع سكر الجنيد. (المصدر: <http://WWW.Marefa.org/index.php>).

الالتزامات المبينة في ميثاق الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية, كما تلتزم بمراعاة وتنفيذ كل الاتفاقات والوفقات التي ارتبطت بها الحكومات الوطنية لجمهورية السودان منذ استقلاله , وأنهم سيعملون في محيط الأمم المتحدة وهدى ميثاقها لا منحازين ولا متحيزين بل سيقفون دائماً مع الحق والعمل لنصرة المظلوم, والوقوف مع الشعوب المناضلة لنيل حريتها واستقلالها وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة وحقوق الإنسان.<sup>(1)</sup>

وتتناول رأي الثورة حول مفاهيم السلام, بالالتزام الحكومة بالدفاع عن حق تقرير المصير لكافة الأمم والشعوب والوقوف مع قضاياها المعروضة آنذاك علي الأمم المتحدة, وكذلك يري أنه لا بد من تصفية الأحلاف العسكرية التي تعتبر في نظرهم هي التي تهدد السلم العالمي. وينادي بان تسخر الدول الكبرى قواها النووية للأغراض السلمية وأغراض البناء وإنهم لا يقرون التسابق في التسلح وإجراء التجارب النووية للأغراض الحربية.

وعن السياسة العربية, فالسودان بلد عربي ولا بد أن يتفاعل مع الكيان العربي والوقوف خلف قضاياه ويقول: " انه يأمل أن لا ينقضي عهد طويل إلا وتكون العلاقة بين السودان وبين الأقطار العربية والإسلامية قد اتخذت شكلاً جديداً في مجال التطور لمصلحة الجميع". وتتناول دور السودان في دعم الجامعة العربية لتؤدي دورها للعمل علي مصلحة الشعوب العربية. وأشار إلي أنهم سيعطون عناية خاصة لمشكلة لاجئي فلسطين والعمل علي وضع حد لتلك المأساة وذلك بالمطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة لعام 1948م والتي تقضي بإعادة اللاجئين إلي وطنهم وتعويض من لا يرغب في العودة تعويضاً عادلاً.<sup>(1)</sup>

وأفريقياً, يقول " أن الثورة تحس بمسؤولية ضخمة تجاه الدول الإفريقية التي ما زالت تسعى للتحرر. كما أن الأفريقيين اليوم يعيشون حياة بدائية يائسة بالرغم من خيرات بلادهم الوفيرة, لذا فان الواجب حيال المستعمرات يحتم أن تعمل الثورة علي مد يد العون لإخوانهم الأفريقيين".<sup>(2)</sup>

وبصفة عامة فقد ركز نظام عبود علي الاحتياجات الاقتصادية والأمنية للبلاد أكثر من تركيزه علي الارتباطات السياسية الشئ الذي ترتب عليه البحث دائماً عن اكبر قدر

---

(1) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء 52/1/7 , البيان الذي قدمه احمد خير وزير الخارجية في عهد الرئيس عبود لمجلس الوزراء عن السياسة الخارجية للثورة, بتاريخ 28 نوفمبر 1958م.

(1) دار الوثائق القومية: مجلس الوزراء 52/1/7 , مصدر سابق.

(2) نفس المصدر.

من المساعدات والاستثمارات الأجنبية عوضاً عن تحديد مواقف سياسية متميزة ومحددة.

وفي عهد الرئيس عبود كذلك شهدت السياسة الخارجية السودانية تطوراً في العلاقات مع الشرق والغرب. وتم التوقيع علي اتفاقيات تنمية مع البنك الدولي ومجموعة من الدول أسفر عنها مشاريع مثل خزان الروصيرص، وخزان خشم القربة الذي مولته إيطاليا، والصناعات التحويلية التي أسهم الاتحاد السوفيتي في دعمها وقد ساعد النظام في إرسائها في كل من كريمة، واو، بابنوسة، والمعونة الأمريكية لإنشاء الطرق وتطوير التعليم المهني والفني. ويوغسلافيا بشأن الأسطول البحري التجاري وألمانيا في شأن إدخال التلفزيون، واعترف النظام بالصين الشيوعية علي الرغم من ضغط الولايات المتحدة علي الدول الحليفة والمالية لها لعداء الصين.

ولقد كان قصور الدبلوماسية السودانية علي عهد عبود قصوراً سياسياً في بعض مواقفها المتأرجحة من القضايا السياسية، وخلاصة القول أن السودان كان قد نجح في أن يفرد شبكة علاقات واسعة عبر العالم لمصالحه الاقتصادية والتنموية والأمنية في تلك الفترة من تاريخه.

أما بخصوص علاقاتها العربية فقد انتهجت حكومة الرئيس عبود سياسة التعاون مع الدول العربية حسب ما أعلنت عن ذلك في بيان وزير الخارجية السابق. وشجعها علي ذلك سعيها لإيجاد الدعم لمواجهة تكاليف الحرب في جنوب السودان، وجلب الدعم للمشاريع التنموية بالبلاد.

تدهورت العلاقات السودانية الإفريقية في عهد الرئيس عبود بسبب السياسات الحكومية إزاء حرب الجنوب بطرد القساوسة والسعي لنشر اللغة العربية والدين الإسلامي بالقوة في الجنوب، إضافة إلي شن حملة عسكرية ضاربة ضد متمردي الجنوب، فقد نظرت الدول الإفريقية إلي تصرفات الحكومة تلك باعتبارها مسعى لطمس المعالم الإفريقية في الجنوب، والاستعاضة عنها بالثقافة العربية الإسلامية، مما أدى إلي فرار عدد كبير من الجنوبيين إلي الدول الإفريقية المجاورة وتأليب حكومات تلك الدول ضد السودان.<sup>(1)</sup>

### العلاقات الخارجية في فترة الديمقراطية الثانية 1964م-1965م:

(1) محمد عمر بشير؛ مرجع سابق، ص 18.

في أكتوبر عام 1964م انفجرت المظاهرات المعادية للحكم العسكري وتحولت إلى عمل سياسي متكامل وصل قمته باستعمال سلاح الإضراب السياسي والعصيان المدني وإصرار الجماهير على الإطاحة بالنظام، نتيجة لذلك أعلن الفريق عبود حل المجلس العسكري الأعلى وحل مجلس الوزراء والمجلس المركزي.

وقد تم تكوين حكومة انتقالية برئاسة سر الختم الخليفة\* وأسندت وزارة الخارجية فيها إلى الأستاذ محمد احمد محبوب\*.

وفي خلال الفترة الانتقالية 1964م – 1965م تطورت علاقات السودان في الإطار العربي. وقد سافر الدكتور التيجاني الماحي\* الذي أصبح بعد انتخابات 1965م الرئيس المناوب لمجلس السيادة\* – إلى مصر في ديسمبر 1964م للمشاركة في أعياد النصر

\* **سر الختم الخليفة؛** ولد بالدويم عام 1919م، وتخرج من كلية غردون معلماً عام 1937م، وعمل مدرساً بمعهد المعلمين ببخت الرضا 1938م-1944م، وبعث لأكسفورد 1944م-1946م. وعمل باش مفتشاً لتعليم محافظة الاستوائية بجوبا 1950م-1957م، ومساعداً لمدير التعليم بالمديريات الجنوبية 1957م-1960م، ثم عميداً للمعهد الفني 1960م-1964م، ورئيساً لحكومة أكتوبر الأولى والثانية 1964م-1965م، ثم سفيراً للسودان بإيطاليا 1966م-1968م، وسفيراً للسودان ببريطانيا 1968م-1969م، ومستشاراً لوزير التعليم العالي والبحث 1972م-1973م، ووزيراً للتربية والتعليم العالي 1973م-1975م، ثم مستشاراً لرئيس الجمهورية 1982م-1985م. (المصدر: <http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi>)

\* **محمد احمد محبوب؛** (1908م – 1976م). ولد بمدينة الدويم. ونشأ في كفاة خاله محمد الذي كان من مثقفي حي الهاشماب، وعاش في جو علمي أدبي اشتهر به حي الهاشماب الذي كان ملتقى الأدباء والشعراء والمفكرين. تخرج في كلية غردون التذكارية مهندساً بمصلحة الأشغال عام 1929م، وقاده طموحه لدراسة القانون عام 1936م ومارسه قاضياً ومحامياً حتى صار نقيباً للمحامين. وكان في أثناء ذلك نشطاً ومشاركاً في الحركة الوطنية فكرياً ووجداناً. اشترك في النشاط الثقافي كاتباً ومحاضراً وناقداً. فكان من كتاب مجلة الفجر منذ صدورها عام 1934م. وكتب في السياسة الأسبوعية ومجلة النهضة السودانية وفي مجلة أبولو وحاضر وناقش في نادي الخريجين. لم ينضم لحزب سياسي وانه استقلالياً. دخل الجمعية التشريعية عام 1948م وخرج منها ليفضحها. وظل بعيداً عن الحزبية حتى أوائل الخمسينيات ثم دخلها وأصبح وزيراً للخارجية عام 1956م ورشح ليكون أميناً للأمم المتحدة منافساً للدكتور شارل مالك عام 1958م. واعتقل بعد الانقلاب العسكري عام 1958م ونفي إلى جوبا وبعد ثورة أكتوبر عاد وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء. وكان يفتخر بشاعريته وفكره أكثر من عمله السياسي. أصدر عدداً من المؤلفات منها الحركة الفكرية في السودان إلى أين يجب أن تتجه؟، وكتاب الحكومة المحلية في السودان (1944م) وموت دنيا بالاشتراك مع عبد الحليم محمد والديمقراطية في الميزان ونحو الغد، وله دواوين شعر. (المصدر: <http://www.sudaneseonline.com/> مرجع سابق).

\* **التيجاني الماحي؛** ولد بالكوة عام 1911م تلقى تعليمه بالكوة برفاعة والخرطوم تخرج من كلية كشنر الطبية عام 1935م والتحق بعدها بالمصلحة الطبية وعمل في أماكن مختلفة من السودان. نال دبلوم الطب العقلي والنفسي من جامعة لندن عام 1949م فكان أول إفريقي ينال هذا الشرف وبعد رجوعه أنشأ أول عيادة للأمراض العصبية بالمصلحة الطبية السودانية بالخرطوم بحري في عام 1959م وحتى عام 1956م. تطوع في الخدمة العسكرية في حرب قناة السويس. وفي الفترة من 1959م – 1964م شغل منصب مستشار الصحة العقلية لمنطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وفي عام 1964م بعد ثورة أكتوبر اختير عضواً ورئيساً منابوياً لمجلس السيادة السوداني. والتحق عام 1969م أساتذاً في الطب النفسي بجامعة الخرطوم وظل بها حتى وفاته في يناير 1970م. (المصدر: [www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi](http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi))

\* **مجلس السيادة:** تكون مجلس السيادة إبان فترة الديمقراطية الثانية بعد ثورة أكتوبر الشعبية 1964م وعندما قامت الحكومة الائتلافية بعد الانتخابات في 1965م تم اختيار محمد احمد محبوب رئيساً للوزراء من داخل الجمعية التأسيسية، بعد ذلك شرعت الجمعية في اختيار أعضاء لتكوين مجلس السيادة الذين رشحهم الحزبان المؤتلفان " الأمة

التي أقيمت بمدينة بور سعيد والتقي بالرئيس المصري جمال عبد الناصر.<sup>(1)</sup> كما زار رئيس الوزراء السوداني سر الختم الخليفة مصر في يناير 1965م للمشاركة في مؤتمر الدول العربية الذي عقد بالقاهرة، وكذلك لبحث العلاقات بين البلدين.<sup>(2)</sup>

كذلك شارك السودان في مؤتمر القمة العربي الذي عقد لتعبئة الجهود العربية لمواجهة الاستعمار والذي كان من أهم مقرراته تنظيم علاقة الدول العربية بأي دولة أجنبية علي ضوء علاقة الدول بإسرائيل وموقفها من القضية الفلسطينية.<sup>(3)</sup> وفي مارس 1965م قررت الدول العربية اتخاذ موقف حاسم مع ألمانيا الغربية وذلك لاعترافها بإسرائيل، ففي السودان أعلن وزير الخارجية بالإنابة أن بلاده ملزمة بالإجماع العربي الذي تم الاتفاق عليه في مؤتمر القاهرة.<sup>(4)</sup>

عقدت الانتخابات البرلمانية في عام 1965م وقد حصل حزب الأمة علي 76 مقعداً من 172 مقعداً، وفاز الحزب الوطني بزعامة الأزهري بـ 54 مقعداً، وتم تكوين حكومة ائتلافية من الأمة والاتحاد الوطني، وتولي محمد احمد محبوب من حزب الأمة منصب رئيس الوزراء والأزهري رئيساً للحكومة. ونتيجة لتصاعد الخلاف بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة الذي أصر علي أن يكون له دور في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية فقد استقالت حكومة المحجوب عام 1966م وبعد أن فقدت ثقة البرلمان، وبسبب اتفاق الصادق المهدي مع الحزب الوطني الاتحادي للإطاحة بحكومة محمد احمد محبوب حيث تقدم احد أعضاء حزب الأمة جناح الصادق المهدي باقتراح داخل مجلس السيادة لسحب الثقة من حكومة المحجوب بحجة انه فشل في ترجمة مبادئ ثورة أكتوبر 1964م إلي أعمال، وبناء علي ذلك قدم رئيس الوزراء محمد احمد محبوب استقالته لمجلس السيادة الذي قبلها والذي كلف الجمعية التأسيسية بانتخاب رئيس وزراء جديد. وبعد ذلك تقدم ثلاثة مرشحين هم الصادق المهدي وحسن الترابي ومحمد احمد محبوب وفاز الصادق المهدي برئاسة الوزراء بـ 138 صوت وحصل المحجوب علي 29 صوت بينما حصل الترابي علي 7 أصوات فقط.<sup>(1)</sup>

---

والوطني الاتحادي" ونال إسماعيل الأزهري 154 صوتاً وأصبح رئيساً لمجلس السيادة، وعبد الحليم محمد 144 صوتاً وخضر حمد 144 صوتاً ولويجي أدوك 142 صوتاً وعبد الله الفاضل 141 صوتاً. (المصدر: صحيفة الرأي العام العدد 6183 بتاريخ 4 ديسمبر 1964م).

(1) صحيفة الرأي العام؛ العدد 6183، بتاريخ 1964/12/24م.

(2) صحيفة الرأي العام؛ العدد 6202، بتاريخ 1965/1/17م.

(3) صحيفة الرأي العام؛ العدد 6196، بتاريخ 1965/1/10م.

(4) صحيفة الرأي العام؛ العدد 7211، بتاريخ 1965/3/2م.

(1) السيد فليفل؛ مرجع سابق، ص 142.

وترجع أسباب الصراع بين الصادق المهدي ومحمد احمد المحجوب إلى سحب الثقة من المحجوب كرئيس وزراء والذي أدى إلى انشقاق داخل حزب الأمة إلى جناحين جناح بقيادة الصادق المهدي وآخر بقيادة المحجوب يسانده الهادي المهدي إلى أن رئيس الوزراء المحجوب كان عضواً في حزب الأمة الذي كان يرأسه الصادق المهدي وعند إجراء الانتخابات العامة في عام 1965م لم يتم ترشيح الصادق المهدي لصغر سنه إذ كان يبلغ من العمر التاسعة والعشرون والقانون لا يسمح للترشيح دون بلوغ الثلاثين سنة رغم انه رئيس الحزب الذي نال أكثرية المقاعد ولأن المادة 23 من الدستور تشترط أن يكون رئيس الوزراء من أعضاء الجمعية التأسيسية، ولما بلغ الصادق المهدي سن الثلاثين أُخليت له احدي دوائر حزب الأمة المضمونة بالنيل الأبيض عام 1966م ورشح نفسه فيها ونال بذلك عضوية الجمعية التأسيسية وكانت الخطوة التالية أن يتخلى رئيس الوزراء للصادق المهدي عن منصبه لكنه رفض فانشق الحزب إلى قسمين قسم يؤيد الصادق المهدي وقسم يؤيد المحجوب بزعامه الهادي المهدي. رغم أن الصادق المهدي قد نجح في الحصول علي منصب رئيس الوزراء إلا انه واجه منذ البداية جبهة تحالف من المحافظين والمتقنين واليساريين وبحلول مايو 1967م انتهت وزارة الصادق المهدي وأصبح محمد احمد المحجوب رئيساً للوزراء للمرة الثانية وقام بحل البرلمان لتخوفه من أن تتمكن المعارضة بقيادة الصادق المهدي من إسقاط حكومته وحتى لا يتكرر التآمر عليه مرة أخرى. وعندما عقدت الانتخابات البرلمانية في عام 1968م تحالف كل من حزب الشعب الديمقراطي والحزب الاتحادي الوطني، وفي إطار تحالف جديد سمي بالحزب الاتحادي الديمقراطي وترتب علي هذا التحالف حصوله علي 101 مقعد من 218 مقعداً، أما حزب الأمة فقد انقسم إلى جماعتين: الأولى بقيادة الصادق المهدي وحصلت علي 36 مقعداً والثانية جماعة محمد احمد المحجوب وحصلت علي 30 مقعداً وظل المحجوب رئيساً للوزراء في ائتلاف جديد سيطر عليه من جانب الحزب الاتحادي الديمقراطي في إطار من المناورات السياسية التي أسهمت في فشل التجربة البرلمانية الثانية في السودان بالإضافة إلي الصعوبات الاقتصادية، وعلي الرغم من انه كانت هناك محاولات لإعادة توحيد حزب الأمة وتم الاتفاق علي أن يكون للبلاد دستور رئاسي جمهوري إسلامي إلا أن ذلك لم يخرج إلي حيز التنفيذ الفعلي حيث وقع انقلاب عسكري بقيادة العقيد جعفر محمد نميري في 25 مايو 1969م وأطاح بالحكومة الديمقراطية القائمة في ذلك الحين.<sup>(1)</sup>

(1) السيد فليفل؛ مرجع سابق، ص 143.



ولقد ذكر المحجوب أن فترة الديمقراطية الثانية 1964م-1969م لم تكن فاشلة رغم مشاحنات السياسيين حول المناطق التي يجب أن تنفذ فيها المشاريع، ورغم شح الموارد، وافتقار الخدمة المدنية للحماس، فانه قد تمت زيادة حجم الرقعة الزراعية المزروعة وزيادة حجم إنتاج المحاصيل خلال تلك الفترة.<sup>(3)</sup> إلا أن منصور خالد\* الذي أصبح وزيراً للخارجية في عهد الرئيس جعفر محمد نميري قال حول ما أورد المحجوب: " أن جميع الانجازات التي عددها المحجوب لم تكن هي انجازات تنموية لفترة الحكم التي حددها المحجوب بل يعود بعضها لفترة الديمقراطية الأولى ويعود أكثرها لعهد عبود".<sup>(1)</sup>

وبخصوص السياسة الخارجية فقد تميز الحكم البرلماني بعدم الثبات والاستقرار، وذلك بسبب تعدد الوزارات والائتلافات الحزبية، ووجود التنافس الشخصي الحزبي حول السلطة، واستضاف السودان في عام 1967م مؤتمر القمة العربية الرابع بالخرطوم، والذي اشتهر بقمة " اللاءات الثلاثة " لا صلح لا تفاوض مع إسرائيل، ولا اعتراف بها" وقد أكد المؤتمر علي وحدة الصف العربي والعمل الجماعي وضرورة تنسيقه وتصفيته من جميع الخلافات. ودعا المؤتمر فيه إلي إزالة كل آثار للعدوان الإسرائيلي علي فلسطين ومصر.<sup>(2)</sup> ويقول الأستاذ خضر حمد\*: " لقد بذل السودان ممثلاً في رئيس مجلس السيادة السيد إسماعيل الأزهري ورئيس مجلس الوزراء السيد محمد احمد محجوب جهداً مشكوراً لتحقيق قيام هذا المؤتمر والذي اكسب السودان سمعة عالية ولفت انتباه الرؤساء والملوك العرب والشعوب العربية إلي السودان، وقد انعقد

---

\* منصور خالد؛ ولد عام 1930م ودرس بكلية الحقوق بكلية الخرطوم الجامعية، وتلقي دراساته العليا ببريطانيا وفرنسا وأمريكا. عمل طويلاً في المنظمات الدولية. وأصبح في عهد مايو وزيراً للشباب والتربية والخارجية وغيرها من المناصب. كتب كثيراً في الصحف والمجلات وأصدر عدداً من الكتب منها حوار مع الصفوة 1971م، ولا خير فينا إن لم نقلها 1982م، والسودان والنفق المظلم 1984م، والفجر الكاذب 1986م، والنخبة السودانية وإدمان الفشل 1993م. ولديه العديد من المؤلفات باللغة الانجليزية. انضم لحركة تحرير السودان بقيادة د. جون قرنق. (المصدر: <http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi>).

<sup>(1)</sup> هند محمد احمد حسن؛ المساعدات الأجنبية للسودان خلال الفترة 1965م-1989م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

<sup>(2)</sup> [http:// WWW.Zulool.org/Wiki](http://WWW.Zulool.org/Wiki)

\* خضر حمد؛ من مواليد 1910م، تخرج في كلية غردون التذكارية قسم الكتبة عام 1929م وعمل موظفاً بوزارة المالية اثر تخرجه وهو من أعضاء جمعية أبي روف الأدبية البارزين وكانت له كتابات في كل الشؤون في مجلتي النهضة والفجر وقد اشتهر بكتابة "في الهدف" تحت التوقيع المستعار " طبعي " ساهم في قيام معهد القرش الصناعي واشترك فعلياً في قيام مؤتمر الخريجين بل عمل سكرتيراً له، التحق متطوعاً للعمل بجامعة الدول العربية بين عامي 1948م و1951م، وكان سكرتيراً عاماً للحزب الوطني الاتحادي. عمل وزيراً للدولة ثم وزيراً للري والقوة الكهربائية، وكان عضواً في مجلس السيادة السابق منذ 1967م وحتى حله. توفي رحمه الله في سبتمبر 1970م. (المصدر: خضر حمد؛ مذكرات خضر حمد (الحركة والوطنية الاستقلال وما بعده)، ط1، 1980م).

أولاً بالخرطوم مؤتمر وزراء الخارجية العرب ليمهدوا لمؤتمر القمة وليحددوا نقاط البحث بوضع جدول أعماله وتم ذلك بالخرطوم في الفترة من يوم 1- 5 أغسطس 1967م. وحضر الملوك والرؤساء وانعقد المؤتمر في يوم 29 أغسطس 1967م وافتتح الاجتماع الأول بدار البرلمان وحضرته الصحافة ووكالات الأنباء وقد خرج المؤتمر بالعديد من القرارات كان أهمها ضرورة تضافر الجهود لإزالة العدوان الإسرائيلي من الأراضي العربية واتفق الملوك والرؤساء علي توحيد جهودهم في العمل السياسي والدعم المالي والإعداد العسكري لمواجهة التحديات الأجنبية<sup>(1)</sup>.

اتبعت حكومات أكتوبر – الديمقراطية الثانية- "1964م-1969م" سياسة خارجية أكثر انحيازاً للقضايا العربية، وخاصة خلال حرب يونيو 1967م وقيام مؤتمر القمة العربي بالخرطوم وقرار الحكومة السودانية القاضي بقطع علاقاتها الخارجية مع أي دولة تساند إسرائيل. وقد كان قيام مؤتمر القمة العربي هذا احد أشكال العلاقات الخارجية للسودان وجاء ذلك المؤتمر بعد حرب يونيو العربية الإسرائيلية وترتب علي ذلك قطع السودان لعلاقاته الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بسبب مواقفها المؤيدة لإسرائيل وشرع السودان في تحسين علاقاته مع الاتحاد السوفيتي المؤيد للعرب. إذاً فالتحول لا يعبر عن تحول وتغير في السياسة الخارجية بقدر ما هو مرتبط بموضوع المواجهة العربية مع إسرائيل<sup>(2)</sup>.

### السياسة الخارجية في فترة الرئيس نميري 1969م-1985م:

كانت عودة الحياة الديمقراطية ممثلة في السياسات الحزبية بعد حكومة الرئيس عبود العسكرية قد أحييت الانقسامات الطائفية والأيدولوجية والإقليمية القديمة والتي أصبحت أكثر حدة واتساعاً أكثر من أي وقت مضى. ولما كانت مثل تلك الأحزاب قد باتت منشغلة بالمناورات من اجل الوصول إلي المواقع السياسية العليا، فإنها لم تعد تملك القدرة ولا الرغبة في التعايش مع الوضع المعقد والمتدهور في البلاد وخصوصاً الجنوب، بل ظلت محاولات إيجاد دستور دائم وفعال مسألة لا اتفاق عليها بين الشماليين والجنوبيين بل لا اتفاق عليها داخل كل فريق علي حدة<sup>(1)</sup>.

نتج عن كل ما سبق أن وقعت البلاد تحت حكم عسكري للمرة الثانية منذ الاستقلال، ففي يوم 25 مايو عام 1969م تم الاستيلاء علي السلطة بانقلاب عسكري بقيادة العقيد

(1) خضر حمد؛ مذكرات خضر حمد (الحركة والوطنية الاستقلال وما بعده)، ط1، 1980م، ص 328-330.

(2) محمد احمد محجوب؛ مرجع سابق، ص 122.

(3) السيد فليفل؛ مرجع سابق، ص 143.

جعفر محمد نميري\* والذي دبره مع الضباط الأحرار من رجال الجيش وآزره فيه السيد بابكر عوض الله رئيس القضاء السابق وباركه ووقف معه القوميون العرب والناصريون والشيوعيون وقد أذيع في ذلك اليوم البيان الأول الذي اشتمل علي بعض النقاط والمبررات.<sup>(2)</sup>

كانت المبررات في نظرهم سياسية واقتصادية. وبعد البيان الأول لانقلاب مايو 1969م صدر أمر جمهوري أعلن فيه نيابة مجلس الثورة عن الشعب في مباشرة أعمال السيادة وتعطيل العمل بالدستور المؤقت وحل مجلس السيادة والجمعية التأسيسية ومجلس الوزراء ولجنة الخدمة العامة كما منح مجلس الثورة حق تعيين مجلس الوزراء وجعله مسئولاً أمامه وجعل عزل الوزراء اختصاصه وأعلن أيضاً حل الأحزاب السياسية وحرّم قيام أي تشكيل سياسي أو أي تنظيم يحتمل أن يستغل لأغراض سياسية إلا بإذن من مجلس الثورة.<sup>(1)</sup>

واجه نظام الرئيس نميري المعارضة وكثير من المحاولات الانقلابية التي كان أشهرها انقلاب الشيوعيين عليه في عام 1971م بقيادة الرائد هاشم العطا وآخرون، وحركة العميد شنان، وكذلك المحاولة الانقلابية للمقدم حسن حسين عثمان في عام 1975م.<sup>(2)</sup>

وقد ساد في فترة السبعينات من القرن العشرين نظام عالمي ثنائي تزعم الاتحاد السوفييتي جناحه الشرقي وتزعمت الولايات المتحدة الأمريكية الجناح الغربي منه. ولقد كان طابع هذا النظام وطبيعته التنافس الأيديولوجي والعسكري والاقتصادي والسياسي مما شكل علاقات الدول المختلفة بصفات التمحور والصراع. هذا ولقد انقسم العالم جميعه في إطار هذا النظام إما مؤيداً للغرب ومتحالفاً معه وإما معارضاً متحالفاً ضده. فالدول النامية تأثرت بهذا الصراع والذي أثر بدوره في علاقاتها الخارجية حسب مواقفها الرسمية من المعسكرين.

\* جعفر محمد نميري؛ ولد عام 1930م، تخرج من الكلية الحربية عام 1952م، ونال تدريباً عسكرياً في ألمانيا وأمريكا. وعمل ضابط تدريب بجيبوت. وبعد انقلاب مايو 1969م قام أعضاء مجلس قيادة الثورة بتعيينه رئيساً لمجلس قيادة ثورة مايو ووزيراً للدفاع. وفي أكتوبر 1969م أصبح رئيساً للوزراء وشغل عدداً من المناصب الوزارية، وأصبح في عام 1970م القائد الأعلى للقوات المسلحة. وبعد محاولة الانقلاب الشيوعية عام 1971م انتخب رئيساً في استفتاء شعبي وأصبح رئيساً للوزراء ووزير للتخطيط في أول وزارة بعد إجازة الدستور وأصبح رئيس المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي. عزل اثر انتفاضة ابريل 1985م. (المصدر: <http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi>).

(1) بشير محمد سعيد؛ الزعيم الأزهري وعصره، ط1، القاهرة، 1990م، ص 473.

(2) بشير محمد سعيد؛ مرجع سابق، ص 475.

(2) محمد محمد احمد كرار؛ الانقلابات العسكرية في السودان، الخرطوم، 1988م، ص 127.

والسودان كواحد من هذه الدول النامية تأرجحت سياسته الخارجية تارة شرقاً وتارة غرباً، في عهد الرئيس نميري (1969م-1985م). وقد حاول السودان منذ استقلاله في عام 1956م إقامة دعائم ثابتة لسياسته وعلاقاته الخارجية مع الدول المختلفة تقوم علي مبادئ عدم الانحياز لأي من القطبين بانضمامه لمنظومة دول عدم الانحياز وبإتباعه سياسة خارجية معلنة تؤكد مبدأ عدم الانحياز، غير أن الفترة من (1969م-1985م) شهدت أهم التحولات السياسية في علاقات السودان الخارجية وتمحورها وانحرافها عن المبدأ العام لعدم الانحياز وتجاوزه للميول نحو الشرق تارة في الفترة من 1969م-1971م والانحراف السريع نحو الغرب في الفترة من 1972م-1985م.

أظهرت حكومة مايو في بدايات عهدها موقفاً معادياً للامبريالية ومناصباً لحركات التحرر الوطني وخاصة العربية منها، وقد أكد ذلك الموقف رئيس الوزراء السيد بابكر عوض الله حيث قال: " وفي المجال العربي ستعمل حكومة الثورة بإدراك تام لارتباط شعبنا المصيري بقوي الثورة العربية ارتباطاً أصلاً وانتماء ووجود وكيان، وعليه فإن حكومة الثورة ستعمل علي خلق الروابط والعلاقات الاقتصادية والعسكرية والثقافية مع الدول العربية بهدف تقوية قاعدة الأمة العربية في نضالها المبرر ضد الاستعمار الحديث والصهيونية" (1).

هذه التغييرات المحورية أدت لتغيير سياسة السودان الخارجية مع بعض البلدان العربية والإفريقية بطريقة حادة نتج عنها عدم استقرار واضح في علاقات السودان مع شمال إفريقيا وتأثرها سلباً وإيجاباً حسب موقعها من قطبي النظام العالمي.

فمثلاً علي اثر تقارب السودان مع الكتلة الاشتراكية وبخاصة الاتحاد السوفييتي تدنت علاقات السودان مع المملكة المغربية، كما أن العلاقات قد انتعشت كثيراً مع المملكة المغربية عندما تحول السودان نحو الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد 1971م. ومن جهة أخرى تأثرت سلباً علاقات السودان بليبيا ووصلت الصراع المكشوف في ظل التقارب الأمريكي السوداني المصري، ولم تتحسن إلا بعد سقوط النظام المايوي في عام 1985م.

ومما تقدم يتضح أن عدم الاستقرار السياسي وعدم ثبات الحكومات في سياسة خارجية فاعلة تحقق المصالح الوطنية والقومية، هذا إذا وضعنا في الاعتبار التدني الاقتصادي وتدني القدرات العسكرية، كل ذلك قد اثر سلباً علي علاقات السودان الخارجية. ومن هنا تظهر الحاجة الملحة في تحقيق استقرار سياسي شامل وتنمية

(1) صحيفة السودان الجديد؛ العدد 6703، بتاريخ الأحد 1 يونيو 1969م.

اقتصادية متوازنة لإحداث سياسة خارجية فاعلة ثابتة ومستقرة تحقق المصالح الوطنية والقومية للسودان.

بدأ عهد الرئيس نميري في عام 1969م وكان قد أثار اتجاه السودان نحو المعسكر الشرقي الاهتمام محلياً وإقليمياً ودولياً، ففي يونيو عام 1969م اعترف النظام بألمانيا الديمقراطية، وتم تبادل الوفود مع معظم عواصم الدول الاشتراكية. واستهدفت هذه الاتصالات مع الدول الاشتراكية طلب المساعدة للمشروعات البعيدة المدى والمشروعات ذات العائد السريع.<sup>(1)</sup>

في يوليو 1971م قام الشيوعيون بانقلاب فاشل علي الرئيس نميري، وقد اتخذ بعده الرئيس نميري موقفاً حاسماً في علاقاته مع الكتلة الشرقية حيث قام بقطع العلاقات مع الاتحاد السوفيتي وبدأ في الاتجاه نحو الغرب والدول العربية المحافظة. تم بعد الانقلاب تعديل وزاري أسندت بموجبه وزارة الخارجية للدكتور منصور خالد الذي عرف بأنه شخصية موالية للغرب. وقد ساعدت إعادة العلاقات مع الغرب في وضع حد للحرب في جنوب السودان وتوقيع اتفاقية أديس أبابا عام 1972م.<sup>(2)</sup>

وطوال فترة حكمه كان الرئيس نميري علي ولاء تام لمصر. كما أن النميري قام بقطع علاقاته مع ليبيا التي سبق أن وقّع معها ومع مصر ميثاق طرابلس للوحدة في بدايات عهده وذلك لدور ليبيا في المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة التي قامت بها المعارضة السودانية بقيادة الصادق المهدي وبقية الأحزاب السودانية المعارضة ممثلة في المير غني وحسن الترابي والشريف الهندي في يوليو 1976م.

وفي عام 1984م قرر الرئيس نميري منفرداً إغلاق عشرين من سفارات السودان معزياً ذلك إلي المصروفات، وذلك دون الرجوع إلي وزير ماليته ورغم رجاءات وزير الخارجية بعدم تنفيذ ذلك القرار. هكذا كانت السياسة الخارجية في عهد الرئيس نميري خاضعة للمزاج الشخصي أكثر من عمل المؤسسات والتي بدأت في أوائل أيامه بالاتجاه شرقاً وانتهت بالاتجاه نحو الغرب.<sup>(1)</sup>

### **السياسة الخارجية للحكومة الانتقالية في عام 1985م:**

(1) أيوب عبد الله أرباب؛ السياسة الخارجية السودانية المسار والمعوقات 1969م-1989م، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.

(2) منصور خالد؛ السودان والنفق المظلم، إيدام للنشر، لندن 1985م، ص 501.

(1) منصور خالد؛ السودان والنفق المظلم، مرجع سابق، ص 598.

في الأيام الأولى من شهر ابريل عام 1985م قامت مظاهرات شعبية ضد تدهور الأوضاع الاقتصادية والمشاكل السياسية المعقدة وفقدان الأمن وقد قررت الجماهير الإطاحة بالرئيس نميري، وفي 6 ابريل قررت القيادة العامة للقوات المسلحة الانحياز إلي جانب الجماهير والاستيلاء علي السلطة وانتهي بذلك نظام الرئيس نميري وتم تكوين مجلس عسكري انتقالي برئاسة الفريق عبد الرحمن محمد حسن سوار الذهب وأعلنت فترة انتقالية لمدة عام تكون في نهايتها انتخابات عامة تسلم بعدها السلطة إلي جمعية تأسيسية منتخبة. كونت كذلك حكومة مدنية انتقالية برئاسة الدكتور الجزولي دفع الله. يمارس المجلس العسكري السلطة كراس للدولة في مجال السيادة ويتقاسم السلطة التشريعية مع مجلس الوزراء.<sup>(2)</sup>

واجهت الحكومة المنتخبة عدة مهام أولها التخلص من آثار فترة مايو وإصلاح الأوضاع الاقتصادية وإعادة السلام إلي الجنوب. كما أن أهم أهداف الفترة الانتقالية هو إرساء الدعائم لإقامة حكم ديمقراطي، وهذا يلزم ضمان الحريات الأساسية كحرية التنظيم السياسي والحريات الشخصية.<sup>(3)</sup>

بعد انتصار الانتفاضة تسلم الفريق عدة رسائل بالتهنئة من الدول الشقيقة والصديقة أعربت فيها عن أمنيات طيبة للحكومة السودانية الجديدة وأكدوا وقوفهم مع السودان. أكدت هذه الاتصالات الثقة التامة في موجهات السياسة الخارجية للفترة الانتقالية والتي أعلنت في البيان الثالث كما يلي:-

- 1- السلطة في السودان للشعب.
- 2- الالتزام تجاه الروابط الثنائية والإقليمية والاتفاقيات العالمية.
- 3- الالتزام والتأكيد علي المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المتعلقة بسيادة الدول – عدم الانحياز وحل المنازعات بالطرق السلمية.
- 4- انتماء السودان إلي العالمين العربي والإفريقي والتزامه تجاه الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.
- 5- حفظ روابط الدم العربية والعمل المكثف لتأكيد العلاقات مع مصر بصورة تخدم أهداف ومصالح البلدين.
- 6- الدعم والمساندة للشعب الفلسطيني لإقامة دولته المستقلة ومساندة شعب ناميبيا لنيل الاستقلال.

(2) صحيفة الأيام ؛ العدد 443، بتاريخ 1985/4/7م.

(3) نفس المصدر

7- تدعيم مبادئ عدم الانحياز وإتباع سياسة تخدم مصالح السودان بعيداً عن الانحياز.

8- الالتزام تجاه منظمة المؤتمر الإسلامي والعمل الفعال من خلالها والذي يمكن أن يدعم العلاقات مع كل الدول الإسلامية.

9- التعاون مع مجموعة الدول النامية حتى يتم التأكيد علي تعاون اقتصادي عالمي وسد الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة لتحقيق نظام اقتصادي عالمي عادل.

10- تنشيط وتجديد علاقة السودان مع الدول الأخرى خاصة المجاورة.

11- اهتمام السودان بمشاكله الاقتصادية وتركيز الجهود مع الدول الصديقة والمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية التي تساعد في تصحيح الأوضاع الاقتصادية ولدعم التنمية وإزالة المعاناة.<sup>(1)</sup>

بهذه الأهداف التي أعلنت بدأ واضحاً أن الحكومة الانتقالية ستعمل علي تصحيح أخطاء السياسة الخارجية خلال فترة الرئيس نميري.

تميزت العلاقات السودانية العربية خلال فترة الانتقال بشكل ودي وسلمي فمنذ البداية دعا الفريق سوار الذهب سفراء الدول العربية بالخرطوم وشرح لهم الأحداث التي أدت إلي الإطاحة بنميري وأوضح لهم الخط الجديد للسياسة الخارجية للسودان. فكانت أولى الخطوات للحكومة الانتقالية هي إعادة فتح السفارات السودانية في العواصم العربية والتي كانت قد أغلقت نتيجة لسياسات الرئيس نميري، وهذه السفارات هي سفارات السودان في كل من الأردن – سوريا – قطر – الجزائر.

الفترة التي تلت سقوط نميري شهدت بعض التوقعات بحدوث تطورات سلبية في العلاقات السودانية المصرية يمكن أن تشمل هذه اتفاقية التكامل نفسها لكن مصر عملت علي تطويق الحركات ضد التكامل بعدة أساليب. وقد أدي منح مصر حق اللجوء السياسي للرئيس نميري ورفضها تسليمه لتقديمه للمحاكمة في السودان إلي بعض الاحتكاك في العلاقة بين البلدين.<sup>(1)</sup> وقد أعلنت الحكومة الانتقالية في يوليو 1985م أن اتفاقيتي الدفاع المشترك والتكامل بين مصر والسودان قائمة وإن إقائهما أمر غير وارد. وهذه الاتفاقيات سبق أن وقعت بعد توقيع منهاج التكامل بالإسكندرية في 11 فبراير 1974م، والذي بموجبه تم توقيع اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين في 15 يوليو 1976م. وأشارت الاتفاقية بين مصر والسودان إلي أنها تترجم الروابط الأزلية بين البلدين إلي قوة تدعم وتعزز التكامل بينهما، كما أنها قد اقتضتها

(1) الأيام؛ العدد 443، مصدر سابق.

(1) مجلة السياسة الدولية؛ العدد 81، أكتوبر 1985م.

ضرورة العمل المشترك لحماية منابع النيل الحيوية, وتشكل الإطار القانوني الذي يسمح بالعمل العسكري المشترك في ارض الدولتين. لذلك فان الكثيرين يرون أن الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو حماية النظامين من الأخطار المحدقة بهما, فمثلاً حماية النظام المايوي من المعارضة السودانية التي قادت هجوماً وانقلاباً عليها في يوليو 1976م أي بعد فترة وجيزة من الحركة المسلحة للمعارضة, وكذلك حماية النظام المصري من الخطر الصهيوني خاصة بعد هزيمتها من إسرائيل في عام 1967م.<sup>(1)</sup>

وفي أغسطس عام 1985م قررت الحكومة المصرية تجميد نشاط لجنة التكامل مع السودان. برغم أن الموقف الرسمي تجاه مصر اتسم بالهدوء والحذر إلا أن الموقف علي الجانب الشعبي اتسم بالسخط وذلك لعدم تسليمها الرئيس نميري, وقد سيرت عدة مظاهرات إلي السفارة المصرية وسلمت مذكرات طالبت فيها بتسليم الرئيس نميري.

كانت ليبيا احد الدول العربية التي شهدت علاقاتها مع السودان نشاطاً في الفترة الانتقالية. فبعد أيام قليلة من الإطاحة بالرئيس نميري قام اللواء فضل الله برمة عضو المجلس العسكري الانتقالي بزيارة إلي ليبيا لشرح ما حدث في السودان وتم الاتفاق علي إعادة العلاقات الدبلوماسية. كذلك عقد اللواء فضل الله مؤتمراً شعبياً للسودانيين العاملين في ليبيا بمدينة طرابلس.<sup>(2)</sup>

أعيد فتح سفارة السودان في ليبيا في يوليو 1985م بعد انقطاع دام تسع سنوات. وقد دعت الحكومة السودانية الرائد عبد السلام جلود الرجل الثاني في ليبيا لزيارة السودان واتفقت الدولتان عند زيارته علي الآتي:-

- التعاون في ترحيل مواد الإغاثة للمناطق المتضررة.
- التعاون في ترحيل البذور - الأدوية - والمواد الغذائية.
- منحت ليبيا السودان كمية من البترول لمواجهة متطلباته منه.
- منحت ليبيا السودان مائة ألف طن من البذور لمواجهة الجفاف.
- كذلك تم الاتفاق علي إقامة شركة لتقوم بالأعمال المرتبطة بالاستثمار والمشاريع المالية والاقتصادية والصناعية وصيد الأسماك والتعدين.<sup>(3)</sup>

(1) بكري علي إسماعيل الأزهرى؛ العلاقات السودانية المصرية 1969م - 1985م, ماجستير - علوم سياسية, جامعة الخرطوم, 2000م, ص 210-212.

(2) صحيفة الأيام؛ العدد 559, بتاريخ 1985/4/22م.

(3) صحيفة الأيام؛ العدد 567, بتاريخ 1985/5/5م.



في 16 يوليو 1985م زار وزير الدفاع السوداني اللواء عثمان عبد الله ليبيا ووقع معها بروتوكول عسكري.<sup>(1)</sup> علي الصعيد السياسي قام العقيد معمر القذافي بوساطة لتدعيم العلاقات السودانية الإثيوبية ولتخفيض الدعم الأثيوبي للحركة الشعبية لتحرير السودان.

وعلي صعيد العلاقات السودانية الإفريقية عملت الحكومة السودانية خلال الفترة الانتقالية علي تصحيح العلاقات مع الدول الإفريقية وخاصة إثيوبيا فقد زارها اللواء فضل الله برمة ناصر عضو المجلس العسكري الانتقالي حاملاً رسالة من الرئيس سوار الذهب إلي الرئيس منقستو في يونيو 1985م قرر بعدها البلدان استئناف علاقتهما الدبلوماسية، وفي يوليو التقي الرئيس سوار الذهب بالرئيس الأثيوبي منقستو علي هامش مؤتمر القمة الإفريقي الذي عقد بأديس أبابا.<sup>(2)</sup>

عموماً فإن السياسة الخارجية السودانية مرت بالعديد من ظروف وعوامل النجاح والتدهور خلال الفترة 1958م – 1985م وذلك لعدم ثبات الأنظمة المختلفة والتزامها ببرنامج يحدد مسار سياستها الخارجية. كما أن الاتجاه نحو المعسكرات الشرقية ثم الغربية خاصة في عهد الحكومات العسكرية، حيث ارتبط عبود في بداياته بالغرب ثم اتجه شرقاً. وكذلك الرئيس نميري الذي ارتبط بالمعسكر الشرقي ثم انقلب عليه بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة للشيوعيين عام 1970م. كما أن الحكومات الديمقراطية لم يكن لها سياسة خارجية ناجحة لانشغالها بالصراعات الحزبية والتنافس علي السلطة.

كل ذلك ساهم وبقدر كبير في عدم استقرار السياسات الخارجية للسودان، وبالتالي انعكس علي إمكانية نجاحها وفشلها حسب ما هو مرتبط بتباين الأنظمة الحاكمة ديمقراطية كانت أم عسكرية.

(1) صحيفة الأيام؛ العدد 564، بتاريخ 1985/4/27م.

(2) صحيفة الأيام؛ العدد 665، بتاريخ 1985/5/18م.

## الفصل الثاني

### العلاقات السودانية الليبية

## المبحث الأول:

### خلفية تاريخية وجغرافية للجماهيرية الليبية:

عرّف قدماء المصريين الأقوام التي تقطن إلى الغرب من مصر بالليبيين وكانت القبيلة التي تعيش في المنطقة المتاخمة لمصر هي قبيلة الليبو , وقد ورد ذكر هذه القبيلة لأول مرة في النصوص المصرية التي تنسب إلى الملك مرنتاح ومن اسمها اشتق اسم ليبيا وليبيين وعرف الإغريق هذا الاسم عن طريق المصريين ولكنهم أطلقوه علي كل شمال إفريقيا إلى الغرب من مصر. <sup>(1)</sup>

تقع ليبيا في الشمال الإفريقي , يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط , وتمتد إلى وسط ساحل أفريقيا الشمالي علي البحر الأبيض المتوسط, ومن الشرق مصر وجزء من السودان ومن الجنوب النيجر وتشاد والسودان ومن الجنوب الغربي الجزائر ومن الشمال الغربي تونس , وتقع ليبيا بين خطي عرض 33 و 45 شمالاً وبين خطي طول 26 درجة شرقاً . ولموقع ليبيا أهمية إذ أنه يعتبر جسراً مهماً يربط بين أفريقيا وأوروبا وتعد موانئها صالحة للسفن علي مدار السنة مثل ميناء بنغازي وطرابلس كما تعد منفذ لتجارة بعض الأقطار الإفريقية كالنيجر وتشاد ومالي مع العالم الخارجي, كما وأنها بموقعها هذا تعتبر حلقة اتصال بين شرق الوطن العربي وغربه <sup>(2)</sup>.

تبلغ مساحة ليبيا حوالي (1,774,150 كلم<sup>2</sup>) وتأتي في الترتيب الرابع من حيث المساحة بين الأقطار الإفريقية ويبلغ طول حدودها مع السودان 400 كلم<sup>2</sup> , وتمثل الصحراء بها نسبة 90% من أراضيها وقد أثرت هذه المساحة الكبيرة وغلبة الطابع الصحراوي علي توزيع السكان وكثافتهم حيث يعيش أكثر من 90% منهم علي الشريط الساحلي. ومن موقعها الصحراوي نجد أنه في ليبيا تنعدم الأنهار الدائمة ونجد أن مصادرها المائية مستمدة من الأمطار والآبار الارتوازية, وتعتبر المناطق الصالحة للزراعة فيها قليلة إذا ما قورنت بمساحتها الواسعة حيث تتركز في الشريط الساحلي الضيق نسبياً والممتد حول مدينة طرابلس باتجاه الغرب, وفي منطقة بنغازي في الشرق

---

(1) موسوعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1996م – 1997 م , بنغازي : ط 2 1429 هـ , الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان , 1997 م , ص 49 .

(2) صلاح بابكر محمد أبو حسبو وآخرون, الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمي , كلية القادة والأركان بحث مقدم للدورة 32 بالخرطوم , 2004 م , ص 12 .

حيث يصل الشريط الساحلي إلى أقصى اتساع له جنوب بنغازي ربما لا يتجاوز عشرة أميال الأمر الذي يعني أن عملية تطوير الزراعة وتنمية الزراعة وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي تحتاج إلى مجهودات كبيرة من أجل توفير المياه سواء الصالحة للشرب أو للزراعة وكذلك من أجل زيادة الرقعة الزراعية.<sup>(3)</sup>

أما المظاهر التضاريسية للبلاد فإن ليبيا تأخذ مظهراً هضيباً حيث أننا نجد مساحات واسعة منها متشابهة في ترتيب سطحها ولا تختلف في مظهرها عن الهضبة التي تتكون منها الصحراء الكبرى. غير أن المظهر الطبوغرافي إذا ما نظرنا إليه بشئ من التدقيق نجد أن السطح يتفاوت في الارتفاع علي مناسيب مختلفة تحتوي العديد من المظاهر التضاريسية المختلفة تحمل الطابع السهلي والجبلي والأحواض والصحاري، وتتابع هذه المظاهر في نظام شبه مطرد من الساحل إلى الداخل علي شكل سهول وجبال ومرتفعات وهضاب.<sup>(2)</sup>

إن ليبيا تأخذ شخصية مميزة عن غيرها من بلدان شمال إفريقيا من حيث أنه ليس فيها سهول واسعة ولا جبال مرتفعة ممتدة مثل جبال الأطلس، ولا أنهار دائمة الجريان مثل نهر النيل في السودان ومصر، ولكنها تتشابه ببعضها وخاصة المغرب والجزائر في التباين بين إقليمي الساحل والداخل، ففي الأجزاء الشمالية الساحلية توجد أهم المناطق السهلية الصالحة للزراعة أو التي تتركز فيها المدن الرئيسية الكبرى وتتوفر فيها أهم شبكة للمواصلات البرية والمواني البحرية والجوية، كما أن الأجزاء الشمالية قد استحوذت علي النصيب الأكبر من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت الذي لا زال بعض الأجزاء الجنوبية يعاني من النقص في الخدمات الأساسية والعزلة لضعف شبكة المواصلات وقلة الأنشطة الاقتصادية وتطور المدن الرئيسية<sup>(4)</sup>.

أما المناخ في ليبيا فيتأثر بمناخ البحر الأبيض المتوسط " حار جاف صيفاً دافئ ممطر شتاءً " في طرابلس والمدن الساحلية وتسقط أحيانا الثلوج في مناطق جبل نقوسا والجبل الأخضر وتسقط الأمطار في هذه المناطق بمعدل 20 بوصة في السنة وتكاد تنعدم في الجنوب حيث نجد تأثير الصحراء علي بقية البلاد فالرياح الجنوبية الجافة التي

(1). Bernard Reich: Socialist peoples Libyan Arab Jamahiriya, pp 359-378.

(2) محمد المبروك المهدي : جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قار بونس - بنغازي، ط 2، 1990م، ص

25.

(4) منصور محمد الكيخا : السكان في الجماهيرية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، نشرت 1995 م

تسمى برياح القبلي تهب في أواخر الربيع وأوائل الصيف وتؤدي لارتفاع درجات الحرارة لأكثر من 40 درجة مما يضر بالمحصولات الزراعية أحياناً<sup>(5)</sup>.

الوضع الجغرافي لليبيا قد اثر علي تاريخ استعمارها قديماً وحديثاً, فقد استعمرها الفينيقيون واليونانيون كما أنها أصبحت بعد ذلك جزءاً من الإمبراطورية الرومانية في خلال القرن الأول الميلادي. وقد هاجمتها القبائل البربرية من الجنوب وغزو الوندال من اسبانيا بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية, ومن ثم فقد تمكن العرب من غزو ليبيا في منتصف القرن السابع حيث بدأت القبائل العربية البدوية تقد إلي هناك وتستقر, ومع مرور الزمن قلت أهمية الزراعة في نفس الوقت الذي بدأ فيه الاهتمام يزداد بالرعي والحياة الرعوية ورغم ذلك فقد استطاعت المدن الساحلية ومراكز القوافل الصحراوية أن تبقي علي الروابط التجارية مع أوروبا من جهة ومع بقية أجزاء إفريقيا والشرق الأوسط من جهة أخرى, وقد احتلت مدينة طرابلس ذاتها في فترات

مختلفة بواسطة العرب وسكان صقلية والأسبان وفرسان مالطة والترك وقبائل البربر.<sup>(3)</sup>

استمر الحال في ليبيا علي ذاك النحو إلي أن تمكن الأتراك العثمانيين من السيطرة علي كل ليبيا بقيادة سنان باشا في عام 1551م وفي هذه الفترة تقدمت الأحوال الاقتصادية للبلاد, كما كانت هناك تجارة دولية رائجة عمادها تصدير المنتجات الحيوانية والصوفية والإسفنجة والمواالح والبلح وبعض المنتجات الأخرى, بالإضافة إلي ذلك فقد ظلت طرابلس مركزاً هاماً لنهاية طرق القوافل المتجهة إلي غرب إفريقيا.<sup>(1)</sup>

وفي الفترة بين عامي 1911م و1912م بدأ الاحتلال الإيطالي لليبيا, وعلي الرغم من أن الاستعمار قد صادف الكثير من الصعاب في ليبيا إلا أنه قد ساهم في إنشاء الطرق والمواني والمباني العامة هذا إلي جانب الأبحاث العديدة الخاصة بالبحث عن الثروة المعدنية وتطوير الإنتاج الزراعي.

يعتبر غالبية السكان الليبيين من العرب الذين وفدوا إلي ليبيا في هجرات متعددة في القرن السابع والثامن والحادي عشر حاملين معهم الإسلام واللغة ولكن الطابع العربي الإسلامي لم يتضح إلا بمجئ قبائل بني سليم وبني هلال في القرن الحادي عشر من شبه

(2) مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا / السودان الخرطوم , علاقات السودان بالشرق الأوسط وإفريقيا , التقرير السنوي 2002م , رقم الإيداع 2003/123م , طبع بمؤسسة الصالحاني دمشق , ص 101 .

(3) Villard, H.S; Libya-The New Kingdom of North Africa, N,Y, 1976, p 11.

(1) يسري عبد الرازق الجوهري: شمال إفريقيا- دراسة الجغرافيا الإقليمية, دار المعارف مصر, رقم الإيداع 2930/1978م.

الجزيرة العربية , وتوجد جماعات صغيرة من البربر والطوارق العرب والدوارة والتبو, ويدين كل السكان بالإسلام واللغة الرسمية هي اللغة العربية وهناك لغات أخرى كالانجليزية والايطالية والبربرية , وعملتها هي " الدينار " والنظام السياسي فيها " جماهيري " . وقد نالت استقلالها في يوم 1951/12/24م وقد كانت بدايات علاقاتها الدبلوماسية في عام 1956 م ويعتبر أول تمثيل دبلوماسي وإنشاء أوؤؤل سفارة سودانية بلبييا في عام 1967م بطرابلس<sup>(2)</sup>

بعد أن نالت ليبيا استقلالها في عام 1951 م أصبحت دولة ملكية يحكمها الملك إدريس السنوسي, وفي سبتمبر عام 1969م أستولي الجيش علي السلطة بقيادة العقيد معمر القذافي وأصبح النظام جماهيرياً بدلاً عن النظام الملكي السابق وتبعاً لذلك تم إجلاء جميع القواعد العسكرية " الأمريكية والبريطانية " وسيطرت الحكومة الجديدة علي موارد النفط . وقد حدث أن تسلم الجيش السلطة في السودان في نفس العام بقيادة العقيد جعفر محمد نميري في مايو 1969م.

وفي عام 1977م تغيرت الأحوال السياسية في ليبيا تغييراً جذرياً حيث ألغيت المؤسسات الحكومية وحلت محلها سلطة الشعب وأعلن علي أن تكون السلطات الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي وأعلن التحول إلي النظام الجماهيري بدلاً عن النظام الجمهوري حيث تكون ممارسة الشعب للسلطة عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والإتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام وكذلك بقية أعضاء مجلس قيادة الثورة يعتبروا أعضاء في الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام .

فأعلن الرئيس القذافي تبعاً لذلك عن تشكيل اللجان الثورية وأصبح هناك سلطات أولها سلطة الشعب المتمثلة في اللجان الشعبية والثانية سلطة الثورة بقيادة القذافي ومجلس قيادة الثورة ثم اللجان الثورية التي تقوم بمراقبة اللجان الشعبية ولها سلطة ثورية أوسع وأقوي<sup>(6)</sup>

---

(2) علي سالم شتوان , الجماهيرية العظمي مسيرة التحدي والانجازات , مكتب الإخوة العرب الليبي الخرطوم , الشؤون الثقافية والإعلامية 2004م , ص 17 .  
(1) موسوعة التحولات , مصدر سابق, ص 10 .

## المبحث الثاني:

### العلاقات السياسية بين السودان وليبيا:-

العلاقات السياسية بين ليبيا والسودان في فترة ما بعد الاستقلال كانت ضعيفة بسبب انشغال كل من البلدين بترتيب أوضاعهما الداخلية وتصفية آثار الاستعمار، ولذلك فإنه وإبان فترة الحكم الملكي السابق في ليبيا أي في فترة ما بعد استقلال ليبيا في عام 1951م فإنه لا يوجد ما يذكر عن العلاقة بين البلدين نسبة لأن النظام الملكي في ليبيا كان يعيش في عزلة تامة ولم تكن له أي اهتمامات لا بالعالم العربي ولا أفريقيا ولأنه لم تكن له أهداف يسعى لتحقيقها خارج حدوده لهذا اتسمت العلاقات السياسية والثقافية بين السودان وليبيا آنذاك بالركود.

عندما تسلم الرئيس جعفر محمد نميري السلطة في السودان بعد الانقلاب العسكري في يوم 25 مايو 1969م، فقد كانت حكومته في بداية عهدها متطرفة في عدائها للاستعمار والصهيونية وفي سعيها لتحقيق الوحدة العربية الشاملة وتأثرها بكل ما يصدر من الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ولما كانت حالها هكذا فقد تبنت أفكار الرئيس

جمال عبد الناصر حول ليبيا فطالما أن النظام فيها لا يرضي عنه جمال عبد الناصر فهم أيضاً كذلك , ومن هنا يتضح مسارعة الحكومة السودانية لتأييد ليبيا بعد إعلان عبد الناصر عن تأييده للثورة التي قامت فيها في سبتمبر 1969م بقيادة العقيد معمر القذافي منذ يومها الأول واستعداده للدفاع عنها وأعتبر أي محاولة تدخل في شؤونها إنما هو اعتداء صارخ علي مصر نفسها .<sup>(1)</sup>

لقد اعترفت الحكومة السودانية بالثورة الليبية في اليوم الثاني لاندلاعها وقام المسؤولون السودانيون بدور كبير في مساعدة الثوار لتنظيم شؤون ثورتهم ودعوا دول العالم لتأييد الثورة في ليبيا , واستمر دعمهم للثورة أدبياً وإعلامياً بوجه خاص بل سارعوا بإرسال المستشار العسكري لمجلس قيادة الثورة السوداني آنذاك العميد محمد عبد الحليم وزير المالية السابق في نظام ثورة مايو ليقدّم استشاراته لمجلس قيادة الثورة الليبي في الشؤون التنظيمية<sup>(7)</sup>

هكذا كانت بداية العلاقات السودانية الليبية والتي كانت أهدافها متطابقة بين الثورتين خاصة في معاداتها للاستعمار ومناداتها بالوحدة العربية واعتبارهما أن القضية الفلسطينية هي من أساسيات تحركاتهما الداخلية والخارجية , واستمرت العلاقات طيبة بسبب تلك الأهداف.

والملاحظ أن حكومة الرئيس نميري قد انتهجت في بداياتها سياسات لتحسين علاقات السودان مع القوي الثورية العربية والأفريقية مع التركيز بصورة خاصة علي الارتباط بالأمة العربية وتأييد القضية الفلسطينية. وأوضح بابكر عوض الله رئيس الوزراء في حكومة مايو آنذاك ووزير خارجيتها , في لقائه مع رؤساء البعثات الدبلوماسية بالسودان أن ارتباط السودان العربي لا يستبعد ارتباطه الأفريقي حيث أن هذين الارتباطين مكملين لبعضهما البعض وأن العالم قد اعترف بأن وجود الصحراء الكبرى لم ولن يكون حاجزاً بين عرب الشمال الأفريقي وبقية السكان في جنوب الصحراء , أما القذافي فقد ركز بصفة خاصة علي شعارات القومية العربية الناصرية وهي الوحدة والحرية والاشتراكية<sup>(8)</sup>.

### ميثاق طرابلس وأثره في العلاقات السودانية الليبية:

---

دار الوثائق القومية ؛ 1/1/3 , . قسم الإدارة الإفريقية , سياسة السودان الخارجية. (1)

(1) دار الوثائق القومية ؛ 1/1/3 , مصدر سابق.

(2) نفس المصدر.



ظهر جلياً أن حكومة السودان في عهد الرئيس نميري قد اعترفت بثورة الفاتح من سبتمبر 1969م في ليبيا منذ بدايتها, وتأييداً لما سبق ذكره فقد قام وفد سوداني برئاسة السيد مأمون عوض أبوزيد بزيارة لليبيا لتوثيق الصلات بين البلدين, كما أن لقاء القمة بين نميري والقذافي الذي تم في ليبيا في نوفمبر 1969م قد زاد من توثيق العلاقات بين البلدين , وعبر نميري عن تشابه الثورتين إضافة إلى روابط التاريخ والدم والدين التي تربط بين الشعبين السوداني والليبي , كما ناقش مع القذافي قضايا التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية , وأدت هذه العلاقات فيما بعد إلى لقاء طرابلس بمشاركة مصر مما ترتب عليه إعلان مشروع الوحدة الثلاثية بين البلدان الثلاثة المتجاورة , كما أعتبر هذا التقارب خطوة لصالح الوحدة العربية بشكل عام ولمصلحة البلدان الثلاثة بشكل خاص<sup>(9)</sup> .

وقد أدي اللقاء الثلاثي " السودان – ليبيا – مصر " في طرابلس في ديسمبر 1969م إلى إعلان "ميثاق طرابلس" , وكانت هذه أول مناسبة لعمل وحدوي مشترك بين السودان وليبيا , ورگز ميثاق طرابلس على أن ما حدث هو لقاء قوي ثورية كونت لنفسها جبهة عريضة تمتد من طرابلس للخرطوم عبر القاهرة لمواجهة التحديات وعلي رأسها العدوان الإسرائيلي علي البلاد العربية, ومن ثم مساندة القضية العادلة للشعب الفلسطيني في نضاله ضد التوسع الإسرائيلي, وكذلك تم الاتفاق في لقاء طرابلس علي عقد لقاءات دورية بين القادة الثلاثة, وتكوين لجنة تخطيط ولجنة متابعة ولجان فرعية في مجالات الثقافة والإعلام والاقتصاد والسياسة.

علي هذا الأساس تم لقاء القادة الثلاثة في القاهرة في فبراير 1970م بهدف التعاون في مجال السياسة الخارجية حيث تمت دراسة الوضع العربي الراهن آنذاك علي ضوء المهددات الأمريكية والاستعمارية علي الأمة العربية , كما تمت أيضاً اتصالات أخرى لوضع التعاون في شتي المجالات المتفق عليها موضع التنفيذ<sup>(2)</sup> .

ظلت بعد ذلك العلاقات السودانية الليبية وطيدة وقد قامت ليبيا بدعم السودان في مختلف المجالات وخاصة الناحية الاقتصادية, وقد كان للدعم الليبي أفضل الأثر في تخطي العقبات الكثيرة التي صاحبت قرارات التأميم وكانت حكومة الرئيس نميري قد تبنت النهج الاشتراكي في بداياتها وحتى عام 1971م وقد ترتب علي علاقة نميري

---

(1) دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 1547/94/1 , ورقة قدمها السيد/ عبد الماجد بشير الأحمدى – سفير سابق بليبيا- في ندوة علاقات السودان الخارجية , في قاعة الشارقة بجامعة الخرطوم في الفترة من 10 – 13 مارس 1990م, الخرطوم , ص 31

نفس المصدر , ص 32. (2)

بالمعسكر الشرقي تأميم الصحف والشركات والبنوك ووضع قانون الإصلاح الزراعي والتي صاحبته ضغوط اقتصادية. وبعد الانقلاب الذي قاده الشيوعيون في يوليو عام 1971 م أو كما يسمى أحياناً حركة الرائد هاشم العطا وهي احدي المحاولات الكثيرة في عهد الرئيس نميري لإسقاط سلطته, انتهت تبعاً لذلك علاقة الرئيس نميري بالمعسكر الشرقي واتجه نحو العلاقة مع المعسكر الغربي , كل ذلك قد أثر في التدهور الداخلي في النواحي السياسية والاقتصادية وكذلك خارجياً بتغير نهج سياساتها بعد انقلاب 1971 م , حدث ذلك رغم النصائح التي قدمها الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو " أحد مؤسسي مؤتمر عدم الانحياز " الذي زار الخرطوم بعد قيام نظام مايو والذي نصحهم بعدم الاندفاع في معاداة الولايات المتحدة وعدم المبالغة في صداقة الاتحاد السوفييتي<sup>(10)</sup> .

ظلت الحكومتان الليبية والسودانية تعملان متعاونتين رغم وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في عام 1970م لإكمال مسيرة الرئيس الراحل وأعلننا عن تصميمها علي السير في طريق الوحدة ومحاربة الاستعمار ومناصرة الفلسطينيين ولعل أبلغ مثال يستدل به علي قوة العلاقة ومتانتها بين الدولتين في ذلك الوقت ما قام به الليبيون من تحرك سريع وحاسم إبان الانقلاب الذي قاده كوادر الحزب الشيوعي السوداني بالقوات المسلحة في يوم 19 يوليو 1971م فقد أعلنت الحكومة الليبية عن مساندتها للرئيس نميري المحتجز رهن الاعتقال آنذاك كما أعلنت صراحة عن رفضها للنظام الشيوعي الجديد في السودان بل وتحركت الحكومة الليبية والتي يلزمها بها ميثاق طرابلس وفي ذات الوقت أيضاً وجه اللواء خالد حسن عباس وزير الدفاع الذي كان يقوم آنذاك بزيارة لمصر وليبيا والذي وجد الجو مهيئاً في ليبيا فوجه رسالة تهديد للنظام الجديد , أعلن فيها استعداداه لقتال ما أسماها بالقوات المتمردة وقد كان لرسائله الموجهة من إذاعة طرابلس أثراً كبيراً إذ أمر الانقلابيون بتوزيع السلاح علي القوات التي جردت منه بهدف مقاومة هجوم متوقع , ولم يقف التحرك الليبي عند هذا الحد فقد قامت السلطات الليبية باعتقال المقدم بابكر النور رئيس مجلس قيادة الثورة الجديد وزميله الرائد فاروق عثمان حمد الله وزير الداخلية السابق وعضو مجلس القيادة الجديد وهما في طريقهما إلي الخرطوم قادمين من لندن عبر ليبيا وقد كانت القوات الانقلابية والكوادر الشيوعية المدنية

---

(1) أحمد سليمان : من سجل الحركة الشيوعية العالمية وانعكاساتها علي السودان , الخرطوم 1958م , ص 45 .  
(2) عبد الرسول النور , سياسة الثورة الليبية الخارجية تجاه العالم العربي وأفريقيا , معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية , أبريل 1979م , ص 104 .

ينتظرون مقدمهما علي أحرّ من الجمر فكان إلقاء القبض عليهما ضربة مميتة للحركة إذ أصبح النظام الجديد جسماً بلا رأس.<sup>(1)</sup>

وكانت ليبيا قد فعلت كل ذلك نتيجة عن قناعة تامة إذ كيف تقف مكتوفة الأيدي إزاء تهديد لنظام يشاركها المبادئ والأهداف والنظرة إلي المستقبل, كما أن مصر الشريك الثالث في ميثاق طرابلس قد اتخذت موقف الصمت حتى تتضح الصورة علي عكس ما فعلت ليبيا التي سعت لإجلاء الصورة. وقد لاقت ليبيا في مقابل ذلك هجمات مسعورة من كل جانب في مساعدتها للرئيس نميري, فمن ضمن ما واجهها في ذلك أن قاطعتها شركة الخطوط الجوية البريطانية بسبب اعتقال ليبيا لقيادات الانقلاب الشيوعي الذين كانوا في طريقهم للخرطوم عبر ليبيا, ولكن ليبيا لم تأبه لذلك وقد كانت لهذه الخطوات الليبية نتائجها الفورية فقد رفعت معنويات القوات المسلحة السودانية, إلا أن الأمور بدأت تسير في طريق آخر بعد أن عاد النظام المايوي للسلطة فقد صَبَّ جام غضبه علي الشيوعيين والشيوعية محلياً وعالمياً وكان نصيب الإتحاد السوفيتي من الهجوم والإدانة بمساعدتها للانقلابيين نصيب الأسد وتدهورت تبعاً لذلك العلاقات السودانية الليبية حيث بدأ النظام المايوي في السودان للاتجاه نحو معسكر الغرب وبدأت بوادر التبعاد وفقدان الثقة والبرود تشوب العلاقة بين البلدين لأن الرئيس القذافي كان لا يزال يتمسك آنذاك بالميلول للمعسكر الشرقي.<sup>(2)</sup>

ونتيجة لكل هذه الأحداث قرر الرئيس نميري الانسحاب من ميثاق طرابلس وقد برّر الرئيس نميري انسحابه من مشروع الوحدة لدول ميثاق طرابلس لأسباب داخلية أهمها مشكلة جنوب السودان وأنه لا يستطيع الدخول في وحدة مع أي دول أخرى قبل أن تتحقق وحدة الشعب السوداني, وهي حجة وجيهة.

وقد أبدى الرئيس الليبي معمر القذافي استيائه من تخلف الرئيس نميري عن ركب الوحدة وكان يري أن الرئيس نميري كان عليه التأكد من ظروفه قبل الدخول في التزامات يصبح التخلي عنها أمراً غير مقبول وخاصة الالتزام في موضوعات قومية لأن انسحاب الأعضاء المؤسسين يضعف حماس الآخرين.<sup>(11)</sup>

(1) دار الوثائق القومية : مؤتمرات 1516/93/1, مؤتمر الدبلوماسية السودانية (إعادة السودان إلي موقعه السابق في منطقة شمال إفريقيا), قاعة الصداقة - الخرطوم, من 7 - 10 ديسمبر 1989م, ص 21.

(2) نفس المرجع, ص 22.

(1) حامد عثمان أحمد : علاقات السودان الخارجية ( البعد العربي والأفريقي ) معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية , جامعة الخرطوم , سلسلة الدراسات السودانية رقم ( 17 ) , دار جامعة الخرطوم للنشر 1991م, ص 242 .

وكان الشريك الثالث في ميثاق طرابلس – مصر- يمر بمرحلة الانتقال التدريجي من المعسكر الشرقي إلى المعسكر الغربي خاصة بعد الصراع الذي قام به أنصار جمال عبد الناصر مع الرئيس أنور السادات ومعارضتهم الشديدة له والتي بموجبها بدأ الرئيس السادات حملاته ضد الناصريين و الإتحاد السوفيتي وبدأ في التراخي عن موقف مصر حول ميثاق طرابلس, فأصبح بالتالي أن الأسس التي قام عليها ميثاق طرابلس قد بدأت تهتز في اثنين من دولها فلم يعد الاستعمار هو العدو الأول ولا الوحدة العربية وقضية فلسطين هي صاحبة الأولوية في اهتماماتها.

فأصبح واضحاً أن لانسحاب السودان من مشروع الوحدة الثلاثية الدور الأعظم في بدايات التدهور الذي شاب العلاقة بين السودان وليبيا رغم رفض القيادة الليبية لهذا الموقف , كما كان لمحاولة الانقلاب الشيوعي ضد نظام الرئيس نميري في يوليو 1971 م والدور البارز للقيادة الليبية في الوقوف مع الرئيس نميري ضد الانقلابيين وتسليمها لاثنتين من قادة الانقلاب للرئيس نميري, ويمكن تفسير هذا الموقف الليبي بأنه رد فعل لمعارضة الشيوعيين في السودان لمشروع الوحدة الثلاثية والذي قد جاهرُوا به منذ بداية توقيع ميثاق طرابلس, وأن القيادة الليبية كانت تعول بهذه الخطوة لإقناع الرئيس نميري بالوقوف مع ليبيا في مشروع الوحدة ولكن الذي حدث أن الرئيس نميري لم يغير من موقفه وفضل أن يركز علي مواجهة عناصر المعارضة الحزبية والعقائدية في الشمال وكذلك الاهتمام بمعالجة مشكلة الجنوب حيث سعي لكسب ثقة الجنوبيين من خلال اتفاقية أديس أبابا في مارس عام 1972 م وتحقيق السلام بين الشمال والجنوب وإيقاف الحرب التي أرهقت السودان اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً , ولكن الرئيس القذافي وصف هذه الاتفاقية في مايو 1972م بأنها محاولة لأفرقة السودان وإبعاده عن محور العروبة مما أكد موقف القيادة الليبية الرافض لموقف الرئيس نميري , فأصبح أيضاً هذا الموقف من المواقف الداعمة للتدهور في العلاقات السودانية الليبية<sup>(12)</sup>.

وفي تقرير للدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني في عام 1973م يقول فيه " ربطتنا بالشقيقة ليبيا أوثق الأواصر منذ اندلاع الثورتين في مايو وسبتمبر من عام 1969م, وأنفتح القطران الشقيقان علي بعضهما البعض انفتاحاً سياسياً كبيراً توجّه ميثاق طرابلس. كما نمت العلاقات التجارية والاجتماعية والثقافية بين القطرين الشقيقين, وتمت زيارات عدة متبادلة من المسؤولين في البلدين. ولكن رغم هذه العلاقات المتصاعدة فقد أدي اختلاف وجهات النظر حول بعض الأمور السياسية إلي فتور في

---

(1) حسن سيد سليمان؛ السودان والمغرب العربي- دراسة حالة العلاقات السودانية الليبية, سلسلة الدراسات السودانية رقم (17), معهد الدراسات الإفريقية , جامعة الخرطوم 1991م, ص 4.

العلاقات، مثل الاختلاف حول مفهوم الوحدة العربية، إذ يري السودان أن امثل الطرق لتحقيقها هو السير علي هدي ميثاق طرابلس الذي يدعو إلي التنسيق والتكامل، وتجنب القفز عبر المراحل. باعتباره السبيل الوحيد الذي يحفظ للسودان وحدة شعبه وترابه، وأن السودان القوي المتحد قوة لدعم وحدة الأمة العربية. هذا بجانب اختلاف وجهات النظر حول بعض القضايا الإفريقية الأخرى".<sup>(2)</sup>

ولكن الحقيقة أن اختلاف النظم السياسية في السودان وليبيا تكون هي دائماً أساساً لعدم الوفاق الودودي، لذلك فانه يصبح من دواعي كسب الزمن أن تعمل الدولتان علي تطبيع علاقاتهما المصلحية والإقليمية بغض النظر عن الاهتمام بالشعارات السياسية، والالتزام بما يرتبط بتطبيق بنود الاتفاقيات المصلحية لان أي التزامات ترتبط بالتمسك بالبرامج السياسية فإنها تؤدي حتماً إلي عدم الوفاق والتعاون المشترك.

وفي تطور سياسي بين الدولتين وبناءً علي دعوة من الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي الليبي، شارك وفد من الأمانة للاتحاد الاشتراكي السوداني في احتفالات العيد الخامس لثورة الفاتح من سبتمبر عام 1974م، وقد تكون الوفد من:-

- 1- كامل محجوب ميرغني أمين لجنة تطوير الريف
  - 2- د. احمد عبد الكريم بدري أمين لجنة المهنيين
  - 3- احمد علي احمد مقرر لجنة العلاقات الخارجية
- وقد عقد الوفد عدة لقاءات مع المسؤولين الليبيين في طرابلس واتفق الطرفان علي إزالة جميع الشوائب وأسباب الغشاوة التي ظلت سماء العلاقات في الفترات السابقة الأمر الذي تحتمه مصلحة الشعبين والأمة العربية بأسرها. واتفق الطرفان علي ضرورة اللقاءات المشتركة بين أعضاء التنظيمين إثراءاً لتجربة العمل السياسي في البلدين.<sup>(1)</sup>

### المبحث الثالث:

(2) منصور خالد؛ تقرير وزير الخارجية حول سياسة السودان الخارجية بتاريخ 1973/7/5م، وزارة الخارجية، الخرطوم 1973م، ص 40.

(1) الاتحاد الاشتراكي؛ الانجازات في العلاقات الخارجية، ج 2 ، 1974م-1975م، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية- جامعة الخرطوم، ص 31-32

## مراحل تدهور العلاقات السودانية الليبية:

بدأت العلاقات السودانية الليبية تتدهور كما أسلفنا نتيجة لانسحاب السودان من الوحدة الثلاثية في أبريل من عام 1971م , حيث أعلن الرئيس نميري انسحابه نسبة لانشغاله بمشاكله الداخلية ولجمع الصف الوطني وحل مشكلة جنوب السودان وأعتبر أن الوحدة الداخلية يجب أن تكون في أولويات حكومته ثم بعد ذلك تأتي الوحدة الخارجية. كما أن ميثاق طرابلس وقيام الوحدة الثلاثية كان قد وجد معارضة من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المايوي حيث عارض الشيوعيون قبل محاولتهم الانقلابية الفاشلة مشروع الوحدة الثلاثية, كما أن توقيع هذا الميثاق في تلك الأيام قد أثار عاصفة غضب عارمة في السودان لأن الشعب السوداني في ذلك الوقت كان يقابل كل ما يصدر عن الحكومة بالرفض والإدانة ولم يكن الرفض من قبل الشعب رفضاً للميثاق وإنما للنظام المايوي.

وقد بلغ الرفض إلي مرحلة الثورة حيث ثار الإمام الهادي المهدي في الجزيرة أبا تعبيراً عن رفضه لسياسات الرئيس نميري المتباينة في ذلك الوقت وانحياز الرئيس نميري للمعسكر الشرقي في ذلك الوقت, وقد أثار الإمام الهادي ما يردده الرئيس نميري: "إن الثورة يسار يسار ولا مكان لليمين فيها وإن أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي ونوابهم أعداء شعبنا وإن الثورة يسار يسار ولا مكان لليمين فيها". وحينما كان نميري يردد عباراته تلك كان الإمام الهادي يقول: "لا سلام بلا إسلام", وهكذا بدأت المعركة الساخنة وكانت تعني نهاية التسامح السياسي في السودان وكانت الحوادث الدامية في الجزيرة أبا التي تحصن فيها الأنصار, واستخدم فيها الرئيس نميري الطائرات لضرب الأنصار. وصاحب تلك الأحداث أن بدأت بعض بوادرها في حي ودنوباوي بأم درمان ومنطقة الغابة علي الشاطئ الشرقي للنيل الأبيض غرب مدينة الخرطوم احتجاجاً علي مجازر الجزيرة أبا.<sup>(1)</sup>

ومن الأسباب أيضاً وراء تدهور العلاقات بين السودان وليبيا بل والوصول إلي حد القطيعة هو ما عرف بأزمة الطائرات الليبية وخلصته هو أنه قد نشب نزاع بين يوغندا وتنزانيا في عام 1972م فأرسلت ليبيا طائرتين عسكريتين لنقل أسلحة وذخائر للرئيس اليوغندي عيدي أمين, والجدير بالملاحظة أن الرئيس عيدي أمين نتيجة لجهود الرئيس القذافي قد تحول من صديق لإسرائيل إلي عدو لدود لها, إلي درجة أنه طرد الإسرائيليين وسلم مبني سفارتهم السابقة لمنظمة التحرير الفلسطينية فكان القذافي يرى أن يقف بجانبه

(1) صديق البادي؛ أحداث الجزيرة أبا وود نوباوي, مارس 1970م, ص 7.

في محنته لأنه يقف إلى جانب القضية الفلسطينية. وقد عبرت هاتان الطائرتان المجال الجوي السوداني في طريقهما إلى كمبالا فأجبرتهما الطائرات السودانية على الهبوط في مطار الخرطوم وتم الاتصال بالليبيين وقد أوضح الليبيون بأنهم أرسلوا برقية يطلبون فيها الأذن بالسماح للطائرتين بعبور الأجواء السودانية إلا أن هذه البرقية قد تأخرت لسبب ما ، وقالوا أن الموضوع يمكن أن يعالج بالوسائل الدبلوماسية دون ضجة.<sup>(1)</sup>

ولكن ولسبب لم يكن واضحاً في أوانه تناولت أجهزة الإعلام السوداني الموضوع بصورة خاطئة إذ صورت الموضوع وكأنه انتهاك لكرامة الوطن واستقلاله وتحدثت عن حياد السودان في صراعات الأشقاء كما برزت حكومة الرئيس نميري وأعلنت أن تمسكها بمبدأ حل المشاكل بالطرق السلمية وعدم التدخل في شؤون الغير وأن المجال السوداني لن يستخدم إلا للوفاق لا لمناصرة طرف ضد طرف آخر وحاولت إثارة مشاعر الشعب السوداني الوطنية<sup>(2)</sup>

وفي العام التالي لهذا الحدث ذكر الدكتور منصور خالد وزير الخارجية آنذاك في تقريره بتاريخ 1973/7/5م: "..... ففي العام الماضي أدي عبور الطائرات الحربية الليبية المحملة بالعتاد والجنود أجواء السودان إلى يوغندا إبان الأزمة اليوغندية التنزانية، وموقف السودان حيال ذلك والنابع من التزامه بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وقواعد القانون الدولي، فانه لن يستطيع أن يقبل مرور الطائرتين، لذلك فقد أدي هذا الموقف إلى توتر في العلاقات بين البلدين".<sup>(1)</sup>

وقد وجدت أجهزة الإعلام الغربي فرصتها للتشهير بليبيا بالمبالغة في وصف الحادث بأنه تدخل صارخ في شؤون دول أخرى. لذلك كان يجب أن يعالج الموضوع بصورة أكثر سرية وحكمة كما أن هذا التصرف لم يكن متوقعاً من الرئيس نميري الذي سبق أن ساعده العقيد القذافي على استرداد السلطة بعد انقلاب الشيوعيين عليه في يوليو 1971م ، فكيف يحق لليبيا أن تفعل ذلك ولا يحق لها أن تساعد رئيس يعتبر صديق وقف إلى جانب العرب بمعاداته لإسرائيل؟؟.

إن ليبيا قد اعتبرت هذا العمل موقفاً عدائياً من الرئيس نميري ليس فقط ضد ليبيا وإنما ضد الأمة العربية كلها ، كما رأت أن الرئيس نميري قد عضّ اليد التي امتدت لمساعدته وانتشلتته من الموت. وكرد فعل لما حدث طلب الرئيس القذافي من السودان أن

(1) دار الوثائق القومية؛ 1547/94/1، ندوة علاقات السودان الخارجية، مصدر سابق، 22.

(2) عبد الرسول النور في مرجع سابق ، ص 122.

(1) وزارة الخارجية ؛ منصور خالد ، مصدر سابق، ص 41.

يدفع له ديوناً كان قد أخذها من ليبيا. فاستغل الرئيس نميري هذا الموقف الليبي ليحوّله إلى قضية قومية داخل الاتحاد الاشتراكي السوداني حيث كوّن لجنة لجمع التبرعات من أجل ما أسماه بالدفاع عن شرف السودان برد ديون الرئيس القذافي مما ترتب عليه حدة التوتر في العلاقات بين البلدين, وبعد أن جمعت الأموال من التبرعات بما أسمته الحكومة " قرش الكرامة ", كما أن العاهل المغربي الملك الحسن الثاني قد ساهم في دعم السودان مالياً لاسترداد دينه, دفع السودان الدين الليبي لاسترداد الكرامة كما قال الرئيس نميري<sup>(2)</sup>

وفي نفس العام 1973 فقد شهد في بدايته تدهوراً جديداً في العلاقات بين السودان وليبيا ففي مارس عام 1973 قام الفدائيون الفلسطينيون باحتلال السفارة السعودية بالخرطوم واحتجاز عدد من الدبلوماسيين العرب والأجانب منهم السفير والمستشار الأمريكيين والقائم بالأعمال البلجيكي وسفيري السعودية والأردن وقد سميت تلك العملية باسم ( الليل الهادي ) وقد كانت هذه العملية تهدف إلى شيئين الأول وقف اندفاع الحكومة السودانية نحو الغرب والثاني المساومة بالرهائن من أجل إطلاق سراح أحد قادة النضال الفلسطيني وهو محمد عودة المدعو أبوداؤود السجين في الأردن ورفاقه وغيرهم في سجون أمريكا وإسرائيل. وقد قام الفدائيون فيما بعد بقتل الأوربيين الثلاثة وإطلاق سراح السفيرين العربيين السعودي والأردني.

اتهمت الحكومة السودانية ليبيا بمساعدة الفدائيين في تدبير تلك العملية وقد شن الرئيس نميري في حديث وجهه للشعب السوداني هجوماً عنيفاً على الفلسطينيين وتوعدهم قائلاً " أننا سنجعل كل أيامهم سوداء " وذلك لأن العملية قام بها فدائيو أيلول الأسود الفلسطينية ، كما أعلن الرئيس نميري عن إغلاق مكتب حركة التحرير الفلسطينية بالخرطوم بعد اتهام رئيس المكتب بالاشتراك في الحادث. وقد شكلت محكمة لمحاكمة الفلسطينيين الذين قاموا بالاشتراك في الحادث وعددهم سبعة. وبالرغم من أن الأحكام التي صدرت بحقهم كانت أخف بكثير من ما هو متوقع إلا أن صدى حديث الرئيس نميري واتهاماته وتهديداته للفلسطينيين, واتهام ليبيا بالضلوع في الحادث, وموقف الإعلام السوداني الذي خلط بين حادثة السفارة وموقف السودان الكلي من القضية الفلسطينية قد أثار الشك وعمق الخلافات في العلاقة بين ليبيا وحكومة السودان<sup>(1)</sup>

(2) حسن سيد سليمان ، مرجع سابق ، ص 25.

(1) دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 1547/94/1 , مصدر سابق, ص 38.



وبعد ذلك تمت العديد من الاتصالات بين الفلسطينيين والحكومة السودانية، وقد أرسل ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية رسالة إلي الرئيس جعفر محمد نميري بتاريخ 16/3/1973م لتبرير ما حدث في الخرطوم من جانب الفدائيين الفلسطينيين وشرح فيها معاناة الفلسطينيين اليومية جراء الاعتداءات الإسرائيلية وأبان أن تلك الأحداث لن تؤثر في العلاقة بينهم والسودان وأنه سيرسل وفداً إلي الخرطوم لشرح موقفهم وحرصهم علي استمرار العلاقات الأخوية بينهم والسودانيين. وبتاريخ 22 مارس 1973م ردَّ الرئيس نميري برسالة شكر فيها ياسر عرفات علي اهتمامه بالقضية والعلاقات الأخوية بينهما وقد أشار إلي أنه لا بد من تلافي السلبات ومعالجتها مستقبلاً خاصة لمثل ما حدث في الخرطوم، وأن السودان لن يتنازل عن مسؤوليته وموقفه الصامد والثابت إزاء شعب فلسطين وحقوقه المهددة.<sup>(1)</sup>

وبعد حرب أكتوبر 1973 التي قاتل فيها الليبي والسوداني والمصري جنباً إلي جنب بعد أن تراكمت المواقف والخلافات بين الدول الثلاثة، فأصبح هناك بريق أمل في أن تؤدي الحرب إلي إزالة الرواسب والشك بينهم حيث نسي جميع الزعماء العرب في ذلك الوقت كل خلافاتهم وتناقضاتهم السابقة. أما الزعيم الوحيد في تلك الأثناء الذي كان يحث زملائه الزعماء الآخرين والشعوب العربية لتحويل هذه الحرب المحدودة إلي حرب شاملة بمبدأ " إما حياة تسر الصديق وإما ممات يغيب العدا " فهو العقيد القذافي الذي رأي أن استمرار الحرب معناه استمرار التضامن والتعاقد العربي أما وقف الحرب من أجل التفاوض فمعناه العودة إلي حالة الجدل والتناقص وتبادل الاتهامات.<sup>(2)</sup> ولكن رغم ذلك الصفاء في التعاون الجماعي الذي بدا من خلال المشاركة الجماعية في هموم الأمة العربية إلا أن ذلك لم يكن كافياً لدرء التنافر في إطار العلاقات الثنائية بين السودان وليبيا، إذ سرعان ما عادت الأحوال إلي سابق عهدها من تدهور في العلاقات.

### **حركة الثاني من يوليو 1976م وأثرها علي العلاقات السودانية الليبية:**

استمرت العلاقات بين السودان وليبيا يشوبها عدم الثقة والاتهامات والتأرجح بين التحسن والتدهور إلي أن ساءت العلاقات مرة أخرى بسبب الاتهام السوداني لليبيا بالتورط في انقلاب الخامس من سبتمبر 1975م الذي قاده المقدم/ حسن حسين عثمان

(1) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه : 32/6/8، خطاب ياسر عرفات للرئيس نميري عن أحداث أيلول الأسود وخطاب الرئيس نميري للرد علي خطاب ياسر عرفات، انظر الملاحق وثيقة نص الخطابين.

(2) حسن سيد؛ مرجع سابق ، ص 26.

وقد استمر التوتر بين البلدين في السر إلي أن نضج هذا التدهور بعد حركة الثاني من يوليو 1976م والتي وصفت بـ " القشة التي قصمت ظهر البعير".<sup>(1)</sup>

بعد أن فشلت المعارضة السودانية المتمثلة في حزب الأمة بقيادة السيد الصادق المهدي والحزب الاتحادي الديمقراطي بزعامة الشريف حسين الهندي والحركة الإسلامية بقيادة د. حسن عبد الله الترابي في استنهاض معارضة شعبية ضد نظام الرئيس نميري رأت ضرورة التوحد فيما بينها والعمل معاً لإنشاء جيش من خارج البلاد يكون قادراً علي إسقاط حكومة الرئيس نميري. وجاء اختيار ليبيا لتكون مقراً لهذه المعارضة إذ كانت ليبيا آنذاك في علاقات متدهورة مع السودان وبالفعل رحبت ليبيا بعمل المعارضة من أراضيها بل ودعمته بكل ما تملك.

ففي عام 1974 دخل عنصر جديد ترك أثراً واضحاً في العلاقة بين البلدين وذلك العنصر هو قوى المعارضة السودانية التي كونت ما يسمى بالجبهة الوطنية السودانية فقد بدأت الجبهة الوطنية التي يقودها السيد الصادق المهدي نشاطها بعد 25 مايو 1969 مباشرة أي بعد مجئ حكم الرئيس نميري وكان نشاطها داخل البلاد وخارجها بالرغم من أن رئيسها كان معتقلاً ثم منفيّاً عن البلاد نفيّاً إجبارياً. إذ حددت إقامته في مصر ورغم ذلك استمرت الجبهة الوطنية تعمل في الداخل والخارج ، ولم تفكر الجبهة في التعامل في البداية مع ليبيا لعلاقة ليبيا الوثيقة بالنظام السوداني في سنواته الأولى ولكن في عام 1973 وبعد توتر العلاقات السودانية الليبية بدأت الاتصالات بين النظام الليبي والجبهة الوطنية وقام بهذه الاتصالات السيد عمر نور الدائم والشريف حسين الهندي، ووجدوا من ليبيا كل ترحيب بعد أن اتضح لها أن الحكومة السودانية غيرت مسارها وتخلت عن مبادئها وربطت نفسها بالنظام المصري الذي ربط نفسه هو الآخر بالمعسكر الغربي بعد أن حطّم معظم جسوره مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى.

وفي عام 1974 بعد أن أطلق سراح رئيس الجبهة الوطنية السيد الصادق المهدي زار ليبيا ومن ثم بدأ العمل الجاد للتخلص من النظام المايوي في السودان<sup>(1)</sup>

ففي الوقت الذي تدهورت فيه العلاقة بين ليبيا والحكومة السودانية تطورت وازدهرت فيه العلاقة بين ليبيا والمعارضة السودانية وقد أثارت هذه العلاقة حفيظة الرئيس نميري الذي بدأ في شن حرب دائمة ضد النظام الليبي وصار ينسب كل ما

(1) فتحي حسن عطوة: السياسة الخارجية في فترة الرئيس جعفر محمد نميري 1969م - 1985م، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 29، معهد الإنماء العربي، بيروت 1989م.  
(1) فتحي حسن عطوة؛ مرجع سابق؛ ص 116.

يحدث في السودان إلى مؤامرة أو تدبير ليبي فبعد حركة المقدم حسن حسين عثمان في يوم 5 سبتمبر 1975 الانقلابية اتهم الرئيس نميري في لقاء جماهيري ليبيا ووصفها بأنها الجهة التي دربت ومولت وسلحت الانقلابيين، كما وصف طرابلس بأنها المدينة التي يحج إليها الصادق المهدي وزعماء المعارضة الآخرين.

فقد استقطبت الجبهة المعارضة أعداداً كبيرة من الشباب وقاموا بتدريبهم في الصحاري الليبية، وقد اختارت المعارضة أحد أكفأ الضباط السودانيين وهو محمد نور سعد ليقوم بتنظيم وقيادة الانقلاب باسمهم، وبعد اكتمال كافة الترتيبات المطلوبة وفي الثاني من يوليو 1976م تمكنت الجبهة الوطنية المعارضة من الاستيلاء على بعض المصالح والمؤسسات الحكومية مثل قيادة المنطقة الجنوبية المجاورة لكوبري النيل الأزرق، سلاح الأسلحة، دار الهاتف، المطار، جامعة الخرطوم، الإذاعة السودانية.<sup>(2)</sup>

وبعد قتال دار من شارع إلى شارع استطاعت قوات حكومة الرئيس نميري استعادة السلطة. وقد أعلنت الحكومة السودانية عن الحركة بأنها غزو ليبي قام به مرتزقة سود. وقد قام الإعلام المصري بدور كبير في تجريم ليبيا وتحقير المقاتلين بوصفهم بالمرتزقة، وقد أعلنت الإذاعة المصرية بأن الطائرات المصرية قد هاجمت قوات على الحدود السودانية الليبية المصرية المشتركة وأجبرتها على التراجع<sup>(3)</sup>

وقد أعلن السيد الصادق المهدي رئيس الجبهة الوطنية والتي كانت تضم أيضاً الأخوان المسلمين وكذلك الشريف حسين الهندي أمين عام الحزب الاتحادي الديمقراطي مسؤولية الجبهة عن هذه الأحداث وأوضح في خطاب أذاعه من راديو طرابلس هوية العناصر التي قامت بها وأوضح الأسباب التي حالت دون اكتمال نجاحها قائلاً: "وانهار النظام المايوي الفاشل وكاد أن يقذف به في مزبلة التاريخ لولا أن هباً لنجدته النظام الساداتي، متدخلاً تدخلاً مباشراً معلناً عنه وعن تفاصيله للمحافظة على حكم جعفر محمد نميري، فأقام جسراً جويّاً لنقل الجنود والأسلحة والمعدات والفنيين، وشرع مظلة إعلامية وسياسية ودبلوماسية للقمع ولإيجاد مبرر لهذا التدخل السافر الذي لا يرضاه أهل السودان".<sup>(1)</sup>

وكان الرئيس نميري قد وصف المهاجمين في 2 يوليو 1976. بأنهم مرتزقة تم تدريبهم في ليبيا لغزو السودان وأن بعضهم غير سودانيون، لذلك جاء رد السيد

(2) سمية سيد : المصالحة الوطنية، دار السودان الحديث للطباعة والنشر، الخرطوم 1995م، ص 11.

(3) عبد الرسول النور، مرجع سابق، ص 117.

(1) عبد الرسول النور، مرجع سابق، ص 118.

الصادق المهدي كما سبق ذكره. ووجد الرئيس نميري بذلك الفرصة لقطع العلاقات مع ليبيا باستدعائه للسفير السوداني من طرابلس ، كما طلب أيضاً من ممثل السودان في الأمم المتحدة الدعوة لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن الدولي وتقديم شكوى ضد ليبيا لقيامها بعمل عسكري عدائي الهدف منه خلق فوضى وقلب نظام الحكم الشرعي في السودان بتدبير مسبق وباستخدام مرتزقة من جنسيات مختلفة للقيام بهذا العمل مما ترتب عليه فقدان السودان لممتلكات تقدر بثلاثمائة مليون دولار وموت وجرح أعداد كبيرة من المواطنين الأبرياء. وكذلك تقدمت حكومة السودان في نفس اليوم بشكوى ضد ليبيا لمجلس الجامعة العربية اتهمت فيها ليبيا بأنها تسعى لفرض أيديولوجيتها على الدول العربية والأفريقية المجاورة لها<sup>(2)</sup>

لقد فشل النظام السوداني في أن يثبت اشتراك أي مواطن ليبي أو غير سوداني في هذه الانتفاضة حيث اضطر لسحب شكواه لمجلس الجامعة العربية لعدم توفر الأدلة. وقد ترتب على هذه المحاولة الانقلابية أحداث كبيرة إذ تم توقيع معاهدة للدفاع المشترك بين الحكومة السودانية ومصر وفي ذات الاتجاه فقد ازدادت العلاقات عمقاً بين ليبيا والجهة الوطنية السودانية المعارضة.

ورغم ذلك النجاح الذي حققته الجبهة المعارضة إلا أنها فشلت في تحقيق هدفها الرئيسي وهو الاستيلاء على السلطة وقد اجتمعت العديد من الأسباب في فشلها فمنها:-

1- يقول حامد عثمان: " أن السبب الرئيسي لفشل حركة الثاني من يوليو 1976م الانقلابية يرجع إلى المطامع الشخصية وحب السلطة، إذ يرجع لطمع السيد الصادق المهدي رئيسها الذي أراد الانفراد بالسلطة، فعندما استولت المجموعة المكلفة بالاستيلاء على الإذاعة وإذاعة البيان الأول للحركة الانقلابية جاءتهم أوامر بأن لا يقترب احد من ميكروفون الإذاعة إلا الصادق المهدي، وظل أفراد الجبهة ينتظرون وصول طائرة السيد الصادق المهدي من طرابلس والتي لم تصل لأسباب لم تكن معروفة حتى الآن".<sup>(1)</sup>

2- إن حركة الثاني من يوليو 1976م لم تحث الشعب السوداني على التحرك ولم تخلق حركة جماهيرية عامة تطالب بإسقاط الحكم، كما أنها شكلت استفزازاً لشرائح القوات المسلحة التي رأت أنه لم يتم التنسيق معها، ومعروف أنه ليس هناك جيش نظامي يقبل علي نفسه أن ينكسر أمام مجابهة مدنية مسلحة من أي مكان جاءت.

(2) حامد عثمان: مرجع سابق ، ص 246.

(1) حامد عثمان: مرجع سابق ، ص 247.

3- استفادت حكومة الرئيس نميري من فشل الحركة الانقلابية وأطلقت الشائعات بأنها حركة "مرتزقة" قدموا من خارج السودان للاستيلاء على السلطة ومنها بدأ رجال القوات المسلحة التجمع لمقاومة الغزو الخارجي، وهكذا أجهضت حركة الثاني من يوليو الانقلابية<sup>(2)</sup> ولكن وبالرغم من فشل الحركة الانقلابية إلا أنها تعتبر من اقوي حركات المقاومة لنظام الرئيس نميري إذ استطاعت أن تزعزع نظامه وكادت أن تطيح به. ثم أنه ولأول مرة تنجح المعارضة في أن تتوحد، وتتجح كذلك في تخطيط انقلاب بهجوم مسلح من خارج القوات المسلحة. بعد أن أجهضت الحركة تم القبض على أفراد قواتها الذين اعترفوا بأنهم تلقوا تدريبات في ليبيا بواسطة الجيش الليبي والمخابرات الليبية وتم تزويدهم بالسلاح ثم تم نقلهم إلى السودان عبر عدد من العربات إلى الصحراء. وبناء على ذلك الدعم والترتيب الليبي قطع السودان علاقاته الدبلوماسية مع ليبيا، وسحب سفيره من طرابلس. ثم قامت الحملات الإعلامية بين الطرفين بقطع كل ما تبقي من وصل بين الدولتين.

يقول رئيس المعارضة الصادق المهدي: "أن اليمن وإثيوبيا وليبيا كانوا يدعمون المعارضة السودانية والتي كانت من شقين "سياسي وعسكري" وكان هناك إحساس بان نظام الرئيس نميري صار قمعياً بصورة كبيرة وخطيرة فكان لا بد من قيام عمل مسلح. واخترنا الضابط محمد نور سعد لقيادة العمل العسكري وكادت انتفاضة يوليو 1976م أن تنجح ولكن الذي أفسلها أن الخطة لم تكن قد نفذت كما هو مرسوم لها وقد أدخلنا العناصر القتالية التابعة لحركتنا داخل السودان كخلايا عسكرية نائمة لا تتحرك إلا بعد تحرك القوات المسلحة حيث أنه كانت لنا عناصر مؤثرة داخل القوات المسلحة، وحسب الاتفاق فانه يجب أن تتم ثلاثة أشياء:-

- أن تتحرك القوات المسلحة الموالية للمعارضة لاحتلال المواقع الهامة.
  - أن تتحرك الخلايا العسكرية النائمة لاحتلال بعض المواقع.
  - أن تتحرك الجماهير.
- ولكن رغم نجاح الحركة المؤقت إلا أن مساندة النظام الساداتي للرئيس نميري كان لها بالغ الأثر في عدم نجاح مخطط المعارضة<sup>(1)</sup>.

وفي إجابته لسؤال الباحث حول أن الفشل قد يكون لعدم إذاعة البيان الأول للحكومة الجديدة وتأخره بسبب أن هنالك أوامر بان لا تتم قراءة البيان إلا بواسطة الصادق المهدي والذي لم تصل طائرته إلي الخرطوم لأسباب لم تكن معروفة حتى الآن كما يري

(2) سمية سيد , مرجع سابق, ص 16.

مقابلة شخصية مع السيد الصادق المهدي بمنزله بحي الملازمين في يوم الجمعة 13/8/2010 , الساعة الثانية عشر ظهراً. (1)

الكثيرون, أجاب الصادق المهدي: " أن ذلك لم يكن صحيحاً لان المعارضة سلمت البيان للقائد محمد نور سعد لإذاعته بعد نجاح الانقلاب وانه عندما تم القبض عليه كان البيان بحوزته, كما أننا كنا قد تحركنا بالعربات إلى السودان عبر الصحراء ولم يكن في خطتنا السفر بالطائرة.والحقيقة انه كان التخطيط أن يتم احتلال الإذاعة وهي أثناء عملها ولكنهم لم يجدوها تعمل عند احتلالها وبالتالي لم يذاع البيان, وعدم إذاعة البيان عطلت التحرك العسكري والشعبي كما تعطلت بقية حلقات التحرك.<sup>(2)</sup>

وبعد ذلك القي الرئيس نميري في خطابه\* أمام مؤتمر القمة الإفريقية بموريشس في دورته الثالثة عام 1976م: " أن الذي شهده السودان من أحداث دامية كانت تدبيراً سافراً وتدخلأً أجنبياً يمس سيادة وحرمة ارض دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية, وأنه مخطط للإطاحة بحكومة شرعية لبلد عضو في المنظمة وذلك عن طريق الغزو العسكري, وأنه لو قدر له النجاح لكان له اخطر الآثار ليس فقط علي حاضر ومستقبل أهل السودان وحدهم وإنما أيضا يوتر علي مسار النضال الإفريقي من اجل التحرر والوحدة".<sup>(3)</sup>

ويري الباحث أن أي نشاط أو عمل مرتبط بالقيادة الحزبية في السودان يعتبر فاشلاً منذ بداياته والقارئ لتاريخ السودان السياسي يلاحظ الفشل الملازم لكل تجربة ديمقراطية في تاريخ السودان, والتاريخ ملئ بمثل تلك النماذج والتي بدأت بفشل أول برلمان "وطني" بعد الاستقلال إذ اجتمعت جهودهم في طرد المستعمر وبعد فترة وجيزة من تسلمهم السلطة بدأت المكائدات والصراعات الحزبية حول المقاعد في الحكومة الوطنية الأولى ثم تكرر الفشل في كل الحكومات الديمقراطية الثلاثة التي مرت في تاريخ السودان, وكذلك يمكن أن نستدل بفشل جميع المشاريع والخطط التنموية والحيوية والتي كان يمكن أن تطور وتقدم البلاد فأحزاب المعارضة مثلاً تعترض دون دراسة لأي مشروع يقدم من قبل الحزب الحاكم بغض النظر عن أهميته القومية أو مراعاة المصلحة العامة للمشروع لا لأي سبب سوي أنه لو قدر له النجاح فإنه سيحسب من انجازات الحزب الحاكم والتي بلا شك سترفع من أسهم مكانته الحزبية والقاعدية, ونستدل بأهم القضايا القومية والتي تمس الوحدة الوطنية وهي " قضية الجنوب" والتي فشلت جميع مساعي الحل التي بذلت بسبب الحكومات

---

مقابلة شخصية مع السيد الصادق المهدي بمنزله بحي الملازمين, مصدر سابق<sup>(2)</sup>

أنظر الملاحق: وثيقة رقم(5), خطاب السيد الرئيس جعفر محمد نميري أمام مؤتمر القمة الإفريقي بموريشس- الدورة الثالثة 1976م.\*

<sup>(3)</sup> منصور خالد؛ تقرير وزارة الخارجية 1976م, مصدر سابق, ص 217.

الديمقراطية وعدم ثقة الساسة الجنوبيين في الأحزاب الشمالية جميعها والتي يعتبرونها هي أساس تصعيد الصراع الشمالي الجنوبي وأساس تخلف الجنوب ويشهد علي ذلك فشل اكبر مؤتمر عقد لحل قضية الجنوب إبان فترة الديمقراطية الثانية في عام 1965م وهو " مؤتمر المائدة المستديرة". لذلك إن جاز التعبير أن نقول في حديثنا بالتعريف عنها " ما يعرف بالأحزاب" وليس الأحزاب السياسية لأنها لا ترقى إلي مستوي الحزب بمعناه العلمي والسياسي. وتعتبر حركة الثاني من يوليو 1976م خير شاهد علي عدم الوفاق والتجانس بين الأحزاب السياسية وسيطرة المطامع الشخصية علي نشاطها وبرامجها. ونتيجة لذلك الفشل الحزبي في تحقيق أهدافه والذي قد اثر سلباً علي العلاقات السودانية الليبية والتي وصلت إلي حد العداء, وقد تطور ذلك الوضع فيما بعد ورغم أن العلاقات كانت قد تحسنت بعض الشيء فقد اتجهت ليبيا إلي دعم التمرد بجنوب السودان في عام 1983م والذي كان بقيادة الدكتور جون قرنق وقد دعمت ليبيا حركة التمرد بالمال والعتاد واعتبرتها "حركة تحرر" فأصبح للليبيا دور كبير في الانتصارات التي حققتها حركة التمرد بجنوب السودان في الثمانينيات. وقد ترك هذا الهجوم للمعارضة السودانية أيضاً أثراً ونتائج هددت نظام الرئيس نميري, وساءت بسببه العلاقات السودانية الليبية كما أنها أدت إلي تفكك الجبهة الوطنية المعارضة ولجوء قادتها للمصالحة مع الرئيس نميري.

وقد وصلت العلاقة بين ليبيا والسودان إلي مرحلة القطعية التامة والعداء السافر وقد لعبت السياسة المصرية والإعلام المصري دورها بنجاح في قطع العلاقات والاتصال بين ليبيا والسودان وتصوير ليبيا بأنها العدو الوحيد للنظام السوداني وتزويد الحكومة السودانية بتقارير كثيرة وخطيرة عن نشاط الجبهة الوطنية السودانية في ليبيا وعن نوايا عدوانية تضررها ليبيا ، كل هذا من أجل أن يزيد تشبث النظام السوداني بمصر والاعتماد عليها في حمايته من أي عدوان خارجي. وقد صرح قادة مصر بدءاً بالرئيس السادات ونائبه ورئيس وزرائه ممدوح سالم ووزير الدفاع الفريق أول محمد عبد الغنى الجمسى, بأن مصر ستقاتل فوراً إلي جانب السودان في حالة تعرضه لأي عدوان خارجي<sup>(1)</sup>

ويتضح من كل ذلك كما يرى الباحث أن الحكومة المصرية كانت تسعى إلي خلق نفوذ لها في السودان لتحقيق مصالحها ومن خلال قراءة التاريخ تتضح الأطماع المصرية من خلال الإدعاء بحق ملكيتها للسودان بالاستناد على الفتح التركي عام

(1) عبد الرسول: مرجع سابق ، ص 119.

1821م وهى أطماع خديوية مهيمنة على أذهان الساسة المصريين, ولكن عندما اتحد الشعب السوداني في قراره بتحقيق مصيره بعيداً عن أي رابطة وحدة مع مصر والتي اجتهد الساسة المصريين بكل ما يملكون في خلق تيار ينادي بالوحدة مع مصر فنال السودان استقلاله في أول يناير 1956م مستقلاً بشخصيته الراضة لأي شكل من أشكال الوحدة مع مصر, ولذلك لجأ المصريون إلى أساليب أخرى لتحقيق أطماعهم ومصالحهم بمسميات التكامل واتفاقية الدفاع المشترك وغيرها. وتتضح الصورة أكثر بوقوف مصر بكل إمكانياتها ودبلوماسيتها لتحقيق الوحدة بين شمال وجنوب السودان وذلك لأن لمصر مصلحة حيوية وكبرى في تلك الوحدة وذلك لاعتمادها الكامل على مياه النيل وفي عام 1977م وقع صدام مسلح بين ليبيا ومصر بسبب تظاهر آلاف من الليبيين بإيعاز من حكومتهم على الحدود مع مصر احتجاجاً على التقارب الدبلوماسي لمصر مع إسرائيل وزيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى إسرائيل والذي بسببه تصاعد الأمر إلى صدام مسلح بين الدولتين. وهو نفس العام الذي بدأت فيه المحاولات للمصالحة بين الجبهة الوطنية المعارضة وحكومة الرئيس نميري في الوقت الذي كانت هجمات الطيران المصري تتم من الأراضي السودانية كل ذلك كان مقصوداً منه قطع الطريق عن أي محاولة تفاوض ووافق بين المعارضة والحكومة السودانية لإصلاح ذات بينهم لأن عودة المعارضة إلى السودان يعني استقرار السودان وبالتالي عدم الحاجة إلى أي قوة خارجية لحمايته وبمعنى أوضح عدم الحاجة إلى دور المصريين في السودان.

### المصالحة الوطنية وأثرها على العلاقات السودانية الليبية:

يقول الصادق المهدي: "أن الرئيس نميري أدرك أنه لا يستطيع مواصلة العمل السياسي داخل السودان وأنه لن يستطيع كذلك أن يحافظ على وضعه مهما وجد من دعم مصري ما لم يواجه الأمر بأسلوب آخر, لذلك اتخذ أسلوب المصالحة الوطنية. ورغم أنها في نظرنا غير جدية في أهدافها وإن عرضها كان بمثابة مناورة إلا أننا قبلنا المصالحة لأننا وجدنا أنها تعطينا الفرصة للعودة والعمل في داخل السودان والذي كانت أهم نتائجه هي انتفاضة أبريل 1985م".<sup>(1)</sup> وفي سؤال للباحث للدكتور الجزولي دفع الله حول حديث السيد الصادق المهدي بأنهم قبلوا المصالحة للعمل في الداخل والذي كانت نتائجه انتفاضة أبريل, فقد رفض الدكتور الجزولي دفع الله ذلك الحديث وقال "أن الانتفاضة قامت بها النقابات المهنية ولم يكن للأحزاب أي دور فيها لا من قريب أو بعيد", ولذلك فإن الحكومة الانتقالية لم يكن لها أيضاً علاقة بالأحزاب إلا بعد قيام

---

مقابلة شخصية مع السيد الصادق المهدي بمنزله بحي الملازمين في يوم الجمعة 13/8/2010, الساعة الثانية عشر ظهراً.<sup>(1)</sup>



حكومة الديمقراطية الثالثة في عام 1986م، وبالتالي فإن السياسة الخارجية كذلك لم تكن ترتبط بأي برامج حزبية.<sup>(2)</sup> لذلك فإن الباحث يتفق مع رأي الدكتور الجزولي دفع الله في أن الانتفاضة كانت شعبية وقفت وراءها النقابات واستجاب الجيش لمطالب الشعب بالتغيير فاستلم السلطة وسلمها بعد ذلك للأحزاب في انتخابات عامة تشكلت بعدها حكومات الديمقراطية الثالثة 1986م – 1989م.

المصالحة كانت قد ارتبطت باللقاء المهم بين الرئيس نميري والسيد الصادق المهدي في يوم 1977/7/7م في اجتماع بمدينة بورتسودان وتناول الاجتماع بالبحث كل القضايا التي أدت إلي الصراع الدامي بين السودانيين ، وقد كان الاجتماع بمبادرة شخصية من الرئيس نميري وقد تمخض عن ذلك الاجتماع المهم مشروع "المصالحة الوطنية". وقد كان هناك نصيب مذكور للعلاقات السودانية الليبية في أجندة ذلك الاجتماع التاريخي الذي انتقل بالسياسة السودانية من مرحلة الصراع المسلح والاقتتال إلي مرحلة الحوار. وقد ركز السيد الصادق المهدي على أهمية تحسين العلاقات مع ليبيا ما دام النظام يسعى للتصالح داخلياً إذ قال "والآن قبل أن نطرق أي موضوع آخر اعتقد أنه بالفكر الذي يتم فيه تعافي وتضامن وتصافي داخلي في السودان لابد من تصفية الآثار الخارجية للنزاع الداخلي وخاصة بالنسبة للعلاقات مع ليبيا وأثيوبيا". وعندما رد الرئيس نميري رداً فهم منه السيد الصادق المهدي بأن الرئيس نميري لا زال يعتقد أن ما تم في 2 يوليو 1976م إنما هو غزو قامت به ليبيا ضد الأراضي السودانية ، رد عليه السيد الصادق المهدي قائلاً " وفي هذا الصدد أود أن أوضح أن ليبيا لم تكن هي المسؤولة عما حدث في الخرطوم العام الماضي بل كانت المسؤولية مسئوليتنا نحن وقد ساعدتنا ليبيا بالمال والسلاح والتدريب ولكن الرجال والتخطيط والقيادة والعزيمة كانت سودانية محض، إننا وجدنا من الليبيين كل مساعدة في موقفنا والآن رحبوا بقرارنا أن نتصالح ولا يمكن أن تتم مصالحة بيننا ويستمر العداء بينكم".<sup>(1)</sup>

وقد أبدى الرئيس نميري ترحيبه بهذا الكلام واستعداده لإعادة العلاقات لتسير سيرها الطبيعي وقال الرئيس نميري "إذا كنت متأكداً أنهم يرحبون بالمصالحة فإنني

---

<sup>(1)</sup> مقابلة شخصية مع الدكتور الجزولي دفع الله بعبادته في عزبة كافوري بحري ، يوم 2010/9/26م، الساعة 12:40 ظهراً .<sup>(2)</sup>

(1) الصادق المهدي ؛ المصالحة الوطنية السودانية من الألف للياء، إصدار الحركة الإسلامية الوطنية ، الخرطوم 1978م، ص30-32.

أقبل المصالحة معهم بل أذهب إلي أكثر من ذلك وأفوضك نيابة عني أن تتحدث إلي القذافي ليتم الصلح بيننا".<sup>(2)</sup>

ونتيجة لهذه الروح الطيبة في الحوار دخلت العلاقات السودانية الليبية مرحلة جديدة من التواصل. فالرئيس السوداني أبدى استعداداه للتصالح مع الليبيين بل ذهب إلي أكثر من ذلك وفوض السيد الصادق المهدي للحديث مع القذافي لإكمال المصالحة بينهما. أما من جانب ليبيا فبالرغم من عدم ثقتهم في النظام السوداني إلا أنهم لم يشأوا التدخل في الشؤون الداخلية للسودان. فما دام السودانيون أنفسهم يريدون أن يفتحوا صفحة جديدة في مرحلة جديدة سماتها الديمقراطية داخلياً ونبذ المحاور والأحلاف خارجياً والاشتراكية اقتصادياً والإسلام فكرياً. وطالما كانت هذه هي سمات مرحلة الوئام والتصالح فليس أمام ليبيا إلا أن تقبل ذلك التوجه وتؤيده .

بدأت الخطوات الجادة من أجل إعادة العلاقات إلي حالتها الطبيعية وتقويتها وقد عمل الصادق المهدي من أجل تقريب الشقة بين البلدين ففي يوم 1978/1/30م تم اجتماع في طرابلس بين السيد الصادق والعقيد القذافي وقد طلب السيد الصادق من الرئيس القذافي في بداية الاجتماع أن يحسنوا استقبال الوفد السوداني المتوقع وصوله إلي طرابلس وأن يظهروا له حسن النوايا وقد رد عليه الرئيس القذافي قائلاً : " أنا كنت قد يئست من السودان ولكن ما سمعته من تصريحات نميري في لقاء المكاشفة الأخير بدأ يبشر بأن السودان ربما توجه توجهاً مستقلاً في سياسته الخارجية, على أي حال كنت قد استلمت خبراً عن مجيء وفد سوداني ولكن " لقرفي" واستيائي لم أكن مستعداً لمقابلته ولكنني الآن ومن أجل حديثك سأقبله وسأجواب معه أن شاء الله".<sup>(1)</sup>

وقد كان الوفد بقيادة أبو القاسم محمد إبراهيم النائب الأول لرئيس الجمهورية وقد وصل الوفد إلي طرابلس وكللت مساعيه بالنجاح وأعلن عن عودة العلاقات الطبيعية وكل مظاهرها من تبادل السفراء والوفود وتناسى الماضي والاكتفاء بعبره وعظاته. وقد توطدت العلاقة بين البلدين بسرعة وبدأت المؤسسات الاقتصادية في نفخ الغبار عن المشروعات المشتركة التي جمدت نسبة للظروف الخلافية السابقة. وقد هيا لهذا التطور السريع في العلاقات انتهاج السودان في ذلك الوقت نهجاً حيادياً معتدلاً وخاصة أثناء انعقاد مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية الخامس عشر الذي عقد في الخرطوم في يوليو 1978م ، وبدأت أجهزة الإعلام السودانية تقوم بدورها الإيجابي في ذلك الحدث كما أنها

(2) نفس المصدر، ص 23.

(1) حسن سيد؛ مرجع سابق، ص 33-45.

دعمت تلك الجهود من أجل تنمية العلاقات السودانية الليبية ، وقد كان الدكتور علي عبد السلام التريكي أمين الخارجية للجماهيرية نجم المؤتمر دون منازع وتفاعل الناس بفجر جديد في العلاقات الطيبة بين البلدين.

ومما يظهر موقف الرئيس نميري في إعادة العلاقات مع ليبيا تكليفه للسيد الصادق المهدي بالعمل على توطيدها وقد فوضه لهذا العمل وحتى تكون له الصفة الرسمية التفاوضية وافق السيد الصادق المهدي على إكمال إجراءات انضمامه للمكتب السياسي للجنة المركزية وعضويته في اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي ، حيث تم له النجاح في مهمته وفتح الباب أمام عودة المعارضين السودانيين من ليبيا، كما أن ليبيا قد التزمت ببذل مساعيها الحميدة لدى الحكومة الأثيوبية لتسهيل عودة المقاتلين السودانيين في المعسكرات الشرقية والذين كانوا يتبعون للمعارضة السودانية، كما وافقت ليبيا أيضاً علي منح السودان قرضاً بترولياً كبيراً هذا بالإضافة إلي تسهيلات للمواطنين السودانيين العاملين في ليبيا<sup>(1)</sup> .

ومن جانب الحكومة السودانية فقد أعلن الرئيس نميري في زيارة له بالقاهرة عن إطلاق سراح عشرة ليبين قيل أنهم تورطوا في أحداث يوليو 1976م التي قادتها المعارضة السودانية ضد نظام الرئيس نميري والتي قامت ليبيا بتدريب قواتها في أراضيها، كما أنها قدمت لها المساعدات المالية والعسكرية. وقد فعل الرئيس نميري ذلك كتعبير عن حسن النوايا لتحسين العلاقات بين البلدين ، وذكر أيضاً أن هناك خطوات ستتم لإزالة العقبات التي أدت لتدهور هذه العلاقة. ثم جاءت خطوة أخرى عندما تم لقاء وزير خارجية البلدين في مؤتمر وزراء الخارجية العرب المنعقد في تونس في عام 1977م حيث تم الاتفاق على تطبيع العلاقات بين البلدين.<sup>(2)</sup>

ليبيا لم تشترط شيئاً مادام السودان ينتهج سياسة الحياد الإيجابي ولا يسير في فلك أي دولة مجاورة أو غير مجاورة. وقد لعبت المعارضة السودانية دوراً معتبراً في تحسين العلاقة مع ليبيا ففي المذكرة الخاصة بالسياسة الخارجية والتي قدمها السيد الصادق المهدي للرئيس نميري بتاريخ 1977/10/7م فكان واضحاً ما جاء فيها يمثل اهتماماً بالعلاقة مع ليبيا ومقترحات عملية الانتقال بهذه العلاقة من مرحلة الأمانى إلي مرحلة الواقع فقد جاء في المذكرة تحت عنوان العلاقات السودانية في المرحلة الجديدة ما يلي :-

(1) عبد الماجد بشير الأحمدى ؛ ندوة العلاقات الخارجية ، مصدر سابق ، ص 27 .

(2) سمية سيد ؛ المصالحة الوطنية، مرجع سابق، ص 23.

\* أن قيام التكامل على كل المستويات بين السودان والدول المجاورة له وخاصة مصر وليبيا والسعودية ضرورة استراتيجية واقتصادية ومطلب قومي تقدمي ليصبح التكامل وسيلة عملية وتدرجية لتوحيد هذه الشعوب ولذلك لابد من المحافظة على مشروعات التكامل مع مصر مع إجراء الآتي :-

(1) تأكيد إزالة كل بند في أي اتفاق يفهم منه أن التكامل موجه ضد دولة عربية أخرى.

(2) فتح التكامل ودعوة الدول المجاورة لنا للانضمام إليه وخاصة ليبيا.

ونتيجة لكل تلك المقترحات والجهود قام اللواء عمر محمد الطيب رئيس جهاز أمن الدولة السوداني بصحبة الدكتور عمر نور الدائم أحد أقطاب المعارضة قاما بزيارة إلي الجماهيرية وقد لمسا استعداد الحكومة الليبية لتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه مع الصادق المهدي . مما سهل مهمتهما في تصفية المعسكرات التي تم الاتفاق عليها سابقاً كما تم ذكره ونقل المقاتلين إلي طرابلس حيث جرت الاستعدادات لعودتهم إلي وطنهم وقد كانت الدلائل جميعها تشير إلي أن الأمور تسير في مجراها الصحيح دعماً للعلاقات الطيبة بين البلدين.<sup>(1)</sup>

وفي إطار دعم العلاقة والتعاون فقد دعا الجانب الليبي السيد الرشيد الطاهر بكر نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية في دعوة موجهة من السيد الأمين العام للتعليم بالجماهيرية الليبية للاشتراك في الدورة الثانية للمجلس الاستشاري لهيئة الموسوعة الفلسطينية والذي تم تكوينه في العام 1977م ليضم عدداً من المفكرين العرب وهذه دعوة ليبية كريمة للشقيق السوداني للمشاركة فيه لدعم القضية القومية العربية ولمشاركة السودان لنصرة إخوانه في فلسطين<sup>(1)</sup>

وفي ذات الإطار قام وفد سوداني بقيادة السيد أبو القاسم محمد إبراهيم بزيارة إلي الجماهيرية العربية الليبية عام 1978م وتأتي هذه الزيارة وصلاً لما أعلنه الرئيس نميري من أن السودان يعتزم القيام بتحريك واسع يستهدف دعم قضية التضامن العربي بوصفها القضية الرئيسية والأساسية التي لا غنى عنها لتحقيق آمال أمتنا العربية. في تحرير الأرض وكفالة الحقوق الوطنية المشروعة لشعب فلسطين بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته على أرضه كما أنها تأتي استطراداً لما أعلنه الرئيس نميري في لقاء المكاشفة بينه وبين السيد الصادق المهدي من أن جهوداً مشتركة بين السودان

(1) عبد الرسول ، مرجع سابق ، ص 127.

(1) جريدة الصحافة ، العدد 8 ، 1978/3/12م

وليبيا قد نشطت لإعادة العلاقات إلى طبيعتها وأن السودان سيعمل على مواصلة تحقيقاً لتطلعات الشعبين الشقيقين ، وقد ضم هذا الوفد في عضويته اللواء عمر محمد الطيب رئيس جهاز الأمن القومي والدكتور فرانسيس دينق وزير الدولة بوزارة الخارجية وأبو بكر عثمان محمد صالح السفير بوزارة الخارجية.<sup>(2)</sup>

وقد التقى ممثلو وفد السودان بقيادة الاتحاد الاشتراكي السوداني ومكتب الاتصال العربي بالأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام بليبيا في طرابلس في يوليو 1978م وبعد دراسة كافة القضايا القومية العربية والإفريقية ووسائل دعم وتطوير العلاقات بين التنظيمين والعمل على توسيع وتعميق الصلات بين الجماهير في القطرين سعياً لتقريب الوحدة الشاملة رأى الطرفان الآتي :-

- 1- إدانة السياسات التي لا تنطلق من قيم وعقيدة ومصالح الأمة العربية ويدعون إلى ضرورة تماسك الصف العربي والإعداد لمواجهة مخططات إسرائيل العدوانية ، ودعم كل ما من شأنه توثيق وحدة الشعب العربي. وقطعه الطريق أمام الانحراف عن طريق النضال التحريري والعمل المسئول والجاد لدعم نضال فصائل الثورة الفلسطينية.
- 2- التمسك بشعار الوحدة العربية طريقاً نضالياً لصنع التقدم.
- 3- يناصر الطرفان حركات التحرير في الوطن العربي والإفريقي في النضال من أجل تقرير مصيرها.
- 4- يدين الطرفان التدخل الاستعماري في الشؤون الإفريقية والعربية ويؤكدان قدرة أفريقيا والأمة العربية على حل مشاكلها بنفسها.
- 5- يسعد الطرفان بجهود الجماهيرية والسودان والنيجر لحل مشكلة تشاد الداخلية بين المعارضة بقيادة جوكوني عويدي والحكومة التشادية برئاسة حسين هبري، وذلك لتحقيق المصالحة الوطنية واعتبارها منهجاً صحيحاً لحل القضايا الإفريقية.
- 6- وتأكيداً لدعم وتطوير العلاقات بين الشعبين السوداني والليبي يرى الطرفان الآتي :-
  - أ- ضرورة ترسيخ وتدعيم العلاقات الودية الحميمة بين التنظيمين
  - ب- الدراسة والاطلاع على التجربة الشعبية في الجماهيرية وتجربة الاتحاد الاشتراكي السوداني بغرض الاستفادة المتبادلة.
  - ج- تنظيم الحوار عن طريق اللقاءات الفكرية وتبادل الزيارات والمعسكرات دعماً للوحدة الفكرية في القضايا المصيرية لأمتنا العربية.

(2) جريدة الصحافة ، العدد 5780 ، 1978/7/2 ، ص 1 .

د- مواصلة اللقاءات والزيارات الميدانية وتنسيق السياسات والمواقف المشتركة بين التنظيمات النظرية في القطرين الشقيقين.

هـ- يوصي الطرفان بالعمل على دعم وترسيخ خطوات التكامل الاقتصادي بين البلدين.<sup>(1)</sup>

و- يقدر وفد الاتحاد الاشتراكي السوداني تقديراً كبيراً لإنجازات ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة في كافة المجالات ويشيد بمبدأ تسليم السلطة والثروة والسلاح للشعب.

ز- يشيد الطرفان بالروح الأخوية التي سادت اجتماعات ولقاءات الوفدين ويؤكدان على مواصلة السعي والنضال من أجل تقريب الوحدة الشاملة.

وَقَّعَ عن الجانب السوداني الدكتور محمد عثمان أبو ساق رئيس وفد الاتحاد الاشتراكي السوداني وأمين لجنة الفكر والدعوة وعلى النظر الآخر وَقَّعَ نيابة عن الجانب الليبي السيد بلعيد رئيس مكتب الاتصال العربي بالوكالة الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام<sup>(1)</sup>.

وبعد نهاية هذا المؤتمر الناجح أكد السيد الدكتور حسن عابدين أمين لجنة العلاقات الخارجية وعضو الوفد المشارك تعبيراً وشكراً للسيد سفير السودان بطرابلس عبد الماجد بشير الأحمدى بخطاب جاء فيه :

" يسعدني باسم الأخ خالد حسن عباس وأصالة عن نفسي أن أعبر لكم عن خالص الشكر بما قمتم به نحونا إبان الزيارة المؤقتة للجماهيرية الشقيقة ونشكر ونقدر لكم حسن الاستقبال وكرم الضيافة ونقدر إليكم فوق هذا وذاك إحساسكم العميق ووطنيتكم الصادقة في الاضطلاع بمسئولياتكم ، ونسأل الله أن يوفقنا جميعاً لخدمة أمتنا.<sup>(2)</sup>

فهذا التعبير يدل على نجاح هذه الزيارة ونتائجها المرجوة كانت كبيرة.

وعلى الرغم من كل تلك الخطوات الإيجابية في العلاقات السودانية الليبية إلا أن تطبيع العلاقات بين القطرين لم يدم طويلاً لأن هذه العلاقات قد تدهورت من جديد

(1) وزارة الخارجية :، البيان الصادر عن لقاء وفد الاتحاد الاشتراكي السوداني ومكتب الاتصال العربي بالأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام بليبيا، 1978/6/18م ، ص 2 .

(1) وزارة الخارجية: تقرير اللواء خالد حسن عباس ، عضو المكتب السياسي ورئيس الوفد 1978م ، ص 1

(2) حامد عثمان ، مرجع سابق ، ص 247.

مرة أخرى بعد توقيع الرئيس المصري أنور السادات لاتفاقيتي كامب ديفيد\* مع إسرائيل في 18 سبتمبر 1978م ووقوف الرئيس نميري مع السادات بالرغم من المقاطعة العربية لمصر. وترتب على ذلك احتجاج ليبيا لدى السودان ورفض السودان لهذا الاحتجاج لدى القائم بالأعمال الليبي في الخرطوم في مارس 1979م واعتبرت القيادة الليبية بالتالي أن السودان قد أصبح عميلاً لأمريكا مع الرئيس السادات وأن السودان ومصر قد أصبحا في القائمة السوداء.<sup>(1)</sup>

وكان الموقف العربي كله ضد الاتفاقية وكان الجميع ينتظر قرار رئيس لجنة التضامن العربي الرئيس نميري. وبعد طول تردد خرج بيان غامض من رئاسة الجمهورية السودانية وضع الرئيس نميري إلي صف الرئيس المصري السادات واضعاً بذلك عقبة في طريق المصالحة التي كانت في بداياتها وتجمدت تبعاً لذلك كل الاتفاقيات المعقودة مع النظام الليبي.

وقد كان رأي الرئيس نميري أن وقوفه مع مبادرة كامب ديفيد هو بداية أو خطوة نحو السلام الشامل في الشرق الأوسط. وفصل ذلك بمبررات تؤيد موقفه ذلك إذ حاول التأكيد أن الحرب لن تأتي بما هو مطلوب من استقرار للأمة العربية وخاصة في مسعاها لمواجهة العدو الصهيوني واعتبر\* أن الاتفاقية تمثل خطوة يجب التمسك بها لتحقيق السلام والاستقرار مستقبلاً.<sup>(1)</sup>

---

**كامب ديفيد :** نتيجة لسلسلة من المفاوضات السرية والعلنية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تم الاتفاق علي اتفاقيتي كامب ديفيد عام 1978م ومن ثم علي معاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية لاحقاً بتاريخ السادس والعشرين من مارس 1979م. تعرض موضوع الاتفاقيتين والمعاهدة لازمة الشرق الأوسط، وفرض نوع من الوصاية علي دول المنطقة التي ما تزال إسرائيل تحتل أراضيها منذ عدوان الخامس من يونيو 1967م وعلي الشعب الفلسطيني. وقد كانت الأطراف المتعاقدة فيها هم: الرئيس جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس الدولة المصرية أنور السادات ومناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل. وقد كانت هذه الاتفاقية مرفوضة من قبل العرب رفضاً باتاً إذ تحمل بنودها ظلماً للشعب الفلسطيني ووضع مصر يدها في يد العدو الإسرائيلي، وتنازل عن كثير من مكتسبات العرب والذين يعتبرون أن مصر غير مفوضة من أي احد حتى تعقد اتفاقيات تتنازل فيها عن حقوقهم وحقوق الشعب الفلسطيني. وقد انعقد في بغداد من عام 1979م مجلس جامعة الدول العربية علي مستوي وزراء الخارجية والاقتصاد والمالية العرب واتخذ مجموعة من القرارات تم بموجبها قطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ونقل مقر الجامعة العربية إلي تونس.(أمين أسير ؛ إفريقيا والعرب، ط1 القاهرة 1980م، ص 180).

\*

(1) حامد عثمان ، مرجع سابق ، ص 247.

\* انظر الملاحق: وثيقة رقم (9) حول مبررات الرئيس نميري في وقوفه مع اتفاقيات كامب ديفيد.

(1) دار الوثائق القومية ؛ وثيقة بعنوان " ما جاء في اللقاء الشهري الأخير للرئيس القائد حول اتفاقيتي كامب ديفيد" ، متونعات 2243/154/1.

## العلاقات السودانية الليبية في فترة الحكومة الانتقالية 1985م:-

في ابريل عام 1985م سقطت حكومة الرئيس نميري بواسطة الانتفاضة الشعبية والتي تسلم بموجبها الجيش السلطة بقيادة الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب وقامت بذلك حكومة انتقالية. وقد أعلنت الحكومة الانتقالية في بيانها رقم (3) الصادر في 6 ابريل 1985م حول السياسة الخارجية عن نيتها علي رأب الصدع في العلاقات بين السودان ودول الجوار. ومن بينها ليبيا، وفتح قنوات الحوار وتبادل الآراء حول القضايا العالقة. كذلك أكد وزير خارجية الحكومة الانتقالية إبراهيم طه أيوب في اجتماع اللجنة الوزارية السودانية الليبية المشتركة الذي عقد لإعادة العلاقات حرص السودان علي العمل بجدية وإخلاص علي تنمية العلاقات مع ليبيا ودفعها للأمام لصالح الشعبين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية.<sup>(2)</sup>

وبادرت ليبيا من جهتها بإعلان تأييد الوضع الجديد في السودان بعد الانتفاضة وباستعدادها لدعمه بكافة الوسائل كما أعلنت ليبيا عن وقف دعمها للدكتور جون قرنق قائد التمرد بجنوب السودان ودعاه الرئيس القذافي بالاستجابة لدعوة الحكومة الانتقالية لإيجاد حل سلمي لمشكلة الجنوب عن طريق الحوار والمفاوضات. وبذلك بدأت صفحة جديدة في العلاقات السودانية الليبية شهدت تبادل الزيارات والاتصالات بين كبار المسؤولين والقيادة السياسية في البلدين إضافة لقيام ليبيا بتقديم مساعدات للسودان في شكل هبات منها البترول، وكذلك توقيع بروتوكول للتعاون العسكري بين البلدين، وبادر السودان من جهته لبذل الجهود لحل الخلافات بين ليبيا وتشاد وإيجاد حل للمشكلة عن طريق التوسط بين الجانبين.<sup>(1)</sup>

ودعماً للعلاقات الايجابية بين القطرين الشقيقين السودان وليبيا فقد أدي التطور الايجابي إلي زيارة الوفود من القطرين، فقد زار السودان الأستاذ جمعة القذافي كرئيس لمكتب الإخوة الليبي السوداني الذي تقرر إنشائه في ذلك الوقت حيث أشاد إلي عمق العلاقات والروابط بين البلدين وان الشعب الليبي بكل طاقاته قد وقف مع شقيقه الشعب السوداني في نضاله الدائم طوال الفترة الماضية ضد الدكتاتورية العسكرية، ودعا إلي قيام اتحاد عربي كوندراي يوحد القرار السياسي العربي.<sup>(2)</sup> وتأكيداً لهذه المواقف فقد دعمت ليبيا حكومة السودان بعدة أشياء جاءت في سفينة إلي ميناء بورتسودان محملة

(2) حسن سيد سليمان؛ مرجع سابق، ص 220.

(1) الأكاديمية العسكرية العليا؛ دراسة البيئة السياسية السودانية، الدورة الخامسة لكلية الدفاع الوطني، الخرطوم

1987م، ص 35-36.

(2) الأكاديمية العسكرية؛ مرجع سابق، ص 36.



بستين شاحنة ثقيلة ومجموعة من عربات نقل الوقود والمياه والرافعات إضافة إلى عدد كبير من الحافلات، وهي عبارة عن هدية مقدمة من القوات العسكرية الليبية للجيش السوداني.<sup>(3)</sup>

وعلي المستوي السياسي يقول الرئيس الليبي القذافي " كانت لدينا علاقات عميقة مع رموز المعارضة السودانية وكانت تعمل ضمن نشاط الشباب الليبي السوداني ضد دكتاتورية جعفر نميري، وكانت تربطني بهذه الرموز علاقات قوية عميقة عمقها الحوار الدائم والمستمر حول هموم الأمة العربية والإفريقية. ومن هؤلاء الرموز المرحوم الشريف حسين الهندي والسيد الصادق المهدي والمرحوم بابكر كرار والأخ إبراهيم السنوسي والسيد عثمان خالد مضوي والأخ عبد الله زكريا، وكنا في حوار دائم ليس فقط حول هموم الساحة السودانية ولكن في إطار الساحة العربية كلها يدفعنا الطموح لتغيير الواقع العربي. وان دعمنا للحركة الشعبية بجنوب السودان إنما كان جزء من دعم حركة المعارضة السودانية كلها ".<sup>(4)</sup>

وتطورت العلاقات ايجابياً علي مستوي القمة بين الرئيس الليبي معمر القذافي والفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب نتيجة لرسالة بعث بها الرئيس القذافي أكد فيها تأسيس علاقة جديدة ومتطورة في المجالات المختلفة وفي إطار التوافق السياسي في رؤية الشعبين إزاء القضايا العربية والإفريقية. وأكد فيها إيقاف ليبيا لأي دعم للدكتور جون قرنق في جنوب السودان. وقد طلبت ليبيا من الحكومة الانتقالية في السودان بعد الانتفاضة في عام 1985م مباشرة تنفيذ وحدة اندماجية بين البلدين ولكن كان رد رئيس الحكومة الانتقالية الفريق عبد الرحمن سوار الذهب بأن مثل هذه الأمور تقررها الجمعية التأسيسية بعد الانتخابات بنهاية الفترة الانتقالية مما أبطل الحماس في العلاقة بين الطرفين. وقد برزت بعض الأحداث التي تأثرت بموجبها العلاقات سلباً وإيجاباً إبان الفترة الانتقالية ومنها ظهور بعض القوات الليبية في غرب السودان لدعم المعارضة التشادية ضد حكومة الرئيس التشادي حسين هبري وقد صاحب ذلك أن شنت الحكومة التشادية حملة سياسية ضد ذلك الوجود مما دعا إلي أن تدخلت بعض طائرات الجاغوار الفرنسية في انتهاك الأجواء السودانية في عمليات استطلاعية حيث سارعت الحكومة الانتقالية لفض الأمر ومعالجته.إلي أن برزت وساطة سودانية لحل المشكلة الليبية التشادية، وأمرت السلطات السودانية القوات الأجنبية بمغادرة الأراضي السودانية، ثم

(3) جريدة الصحافة؛ العدد 8149، بتاريخ 1985/9/1م، ص 4.

(4) جريدة السودان؛ العدد 523، 1988/3/5م، الخرطوم، ص 3.

هدأت الأمور لاحقاً عندما قام الدكتور علي حسن تاج الدين عضو مجلس رأس الدولة بجولات في إطار الوساطة السودانية بين أنجمينا وطرابلس.<sup>(1)</sup>

ويقول الدكتور الجزولي دفع الله\*: "أن النظام الليبي رحب بالانتفاضة الشعبية لأنه كان علي عدااء مستحکم مع النظام المايوي السابق, واذكر أن القذافي توقف في احدي رحلاته في مطار الخرطوم وتم لقائنا معه أنا والمشير سوار الذهب وكان متحمساً جداً للتغيير, بل كان يظن انه قد شارك من خلال أفراد في التغيير وذكر أسماء بعض السودانيين- لم استطع أن استحضر أسماءهم- . وتحدث عن تطبيق النظام الجماهيري المطبق في ليبيا, فكان ردنا عليه أننا نحترم التجربة الليبية لان كل شعب عربي له تجاربه الخاصة فالسودان له تجاربه الخاصة في نظم الحكم وسينبثق ذلك من خلال التجارب وما يراه شعب السودان".<sup>(1)</sup>

وعن الجنوب فقد تحدث الرئيس القذافي إلي الدكتور الجزولي دفع الله الذي قام بزيارة إلي الجماهيرية بعد الانتفاضة مباشرة , بان الجنوب ليس جزء من السودان ولا يشبهه, فيجب تركه لينفصل, واعترف بدعمه للحركة الشعبية في الجنوب بالمال والسلاح, وفي رأيه أن الجنوب ليس عربياً ومن مصلحة السودان أن ينفصل. وكان رد دكتور الجزولي أن هذه المشكلة هي مشكلة لحرب أهلية داخل قطر واحد وان الحكومة ستسعي لحلها لتحقيق الوحدة الوطنية والتي هي مطلب الشعب السوداني في شماله وجنوبه, وان ليبيا أيضاً تعاني من مثل هذه المشاكل الداخلية ولم ينفصل أي جزء منها حتى الآن.<sup>(2)</sup>

انتهت الفترة الانتقالية بالانتخابات وبدأت فترة الحكم البرلماني في ابريل 1986م وترأس السيد الصادق المهدي الحكومة فيها, وتمثل هذه الفترة العصر الذهبي للعلاقات السودانية الليبية وذلك بحكم العلاقة التي كانت تربط السيد الصادق المهدي بالرئيس القذافي سابقاً كما ذكر إبان وجود المعارضة السودانية بليبيا.

(1) صحيفة الأيام؛ دار الأيام , الخرطوم , العدد 2017 بتاريخ 1987/9/9م, ص 3.  
**الجزولي دفع الله**: هو الجزولي دفع الله العاقب مساعد , ولد عام 1935م بقرية الدناقلة في ولاية الجزيرة حوالي 2 كلم من حنتوب. المراحل الدراسية خلوة القرية ومدرسة الشارقة الأولية ومدرسة رفاعة الواسطي الأميرية وحنتوب الثانوية ثم كلية الطب جامعة الخرطوم. حصل علي عضوية كلية الأطباء الملكية في لندن ومنح زمالة الملكية. وعمل اختصاصي لأمراض الباطنية. وعمل نقيباً لأطباء السودان. وأصبح رئيساً للوزراء في الفترة الانتقالية 1985م. وهو الآن أستاذاً للطب بجامعة أم درمان الإسلامية منذ العام 1991م. ويعمل رئيس للجنة القومية لمكافحة المخدرات منذ العام 1994م وحتى الآن. ورئيس المجلس الاستشاري للجمعية الطبية الإسلامية منذ بداية التسعينات. ورئيس مجلس أمناء الوكالة الإسلامية للإغاثة.\* (المصدر الدكتور الجزولي دفع الله)

مقابلة شخصية مع الدكتور الجزولي دفع الله بعيادته في عزبة كافوري ببكري , مصدر سابق<sup>(1)</sup>

نفس المصدر.<sup>(2)</sup>

وبالرغم من تحفظات الحزب الاتحادي الديمقراطي المؤتلف مع حزب الأمة في السلطة تجاه ليبيا بسبب توجهاته الواضحة مع مصر، برزت مشكلة تواجد قوات ليبية داخل حدود السودان في دارفور لدعم قوات المعارض التشادي جوكوني عويدي للإطاحة بحكومة الرئيس التشادي حسين هبري وقد بدأ هذا الدعم للمعارضة التشادية منذ عهد الرئيس نميري في عام 1978م، ولكن وبحكم العلاقة الوطيدة بين الصادق المهدي والرئيس الليبي معمر القذافي سمح الرئيس الصادق المهدي آنذاك بدخول تلك القوات الليبية إلى دارفور والحقيقة أن إفرازات الحرب التشادية - التشادية بين الحكومة والمعارضة التشادية، والتشادية الليبية حول قطاع أوزو وهو قطاع متنازع عليه بين ليبيا وتشاد والذي أيد الصادق المهدي ملكيته التاريخية لليبيا فان إفرازات ذلك التعاون قد ساهمت في ظهور مشكلة النهب المسلح والصراع القبلي في دارفور مما ترتب عليه طرح الموضوع في الصحف السودانية وفي داخل الجمعية التأسيسية ومن ثم المطالبة بانسحاب القوات الليبية من دارفور وكذلك بعد الضغوط المتتالية من أهالي دارفور اضطرت حكومة السيد الصادق المهدي للاتصال بالحكومة الليبية للمطالبة بسحب قواتها من دارفور.<sup>(1)</sup>

مما تقدم من توضيح للعلاقات السودانية الليبية في الفترة الانتقالية فإنه قد اتسمت بالانفتاح والاستقرار علي الرغم من أن هناك بعض المواقف التي أدت إلى ضعف العلاقة بسبب عدم الاستقرار السياسي في السودان والذي ظهر إبان فترة الحكومات الديمقراطية التي أعقبت الفترة الانتقالية إذ تأثرت العلاقات نتيجة لاختلاف حزبي الائتلاف " الأمة والاتحادي" في التعامل مع دول الجوار إذ تقارب حزب الأمة مع ليبيا وتقارب الحزب الاتحادي مع مصر. وهذا يرتبط بما تناوله الباحث سابقاً حول الدور المصري الداعم لأي صراع ليبي سوداني وحرصها علي ارتباط وحاجة السودان الدائمة للعلاقة بينه وبين مصر، إبتداءً بمسميات التكامل واتفاقية الدفاع المشترك والمشاريع التنموية المتنوعة وكثير من الاتفاقات السودانية المصرية التي تري ليبيا أنها موجهة ضدها.

#### المبحث الرابع:

#### العلاقات الثقافية بين السودان وليبيا:

دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 1547/94/1 ، ندوة علاقات السودان الخارجية ، مصدر سابق ، ص 30-

اتسمت العلاقات الثقافية السودانية الليبية بارتباطها القديم ومنذ عهد الهجرات العربية في القرن السابع وحتى القرن الحادي عشر فكانت هجرة قبائل بني سليم وبني هلال من الجزيرة العربية مروراً بصعيد مصر في عهد الدولة الفاطمية والتي يتشكل منها غالبية الشعب الليبي والتي نجد لها بطون وفروع في بلاد السودان.

والمعروف أن سكان جنوب الأراضي الليبية وسكان غرب السودان يرتبطون عرقياً وتاريخياً في العادات. ومن ذلك الطوارق المقيمين في الجنوب الغربي من ليبيا وفي شرق الجزائر وهم من القبائل الأساسية في الجماهيرية العربية الليبية منذ القدم، ومنها مجموعة الحمر بفتح الحاء الموجودون في المنطقة الغربية من عاصمة إقليم كردفان، وقد نزح هذا الفرع من موطنه في ليبيا في عهد السلطان حسين ملك الفور الذي منحهم منطقة النهود بوثائق مكتوبة من النحاس، والحمر ينتمون إلي مجموعة الطوارق وجلهم عرب وبربر اختلطوا بالأفارقة.<sup>(1)</sup>

الزغاوة هي احدي القبائل التي انتشرت في ليبيا والسودان وتشاد ويقيمون في السودان في الشمال والشمال الغربي من ولاية دارفور بعد نزوحهم من فزان في ليبيا منذ القرنين الأول والثاني ومعهم القرعان فاستقرت القرعان في دنقلا، أما الزغاوة فقد نزحت من غرب طرابلس وكانت لهم مملكة في الصحراء الجنوبية الغربية من ليبيا وشمال غرب جبال العين المرة، ويذكر التاريخ بأنها كانت ممتدة شرقاً حتى حدود المقررة المسيحية وغرباً حتى ديار وداي في السودان الأوسط " تشاد حالياً". والزغاوة أصلاً من قبائل صنهاج البربرية. والقرعان هم قوم مشتركون أيضاً ما بين السكان الليبيين وسكان سلسلة جبال العين المرة بالسودان وتشاد ومالي. وكذلك

من القبائل المنتشرة بين ليبيا والسودان قبيلة المساليت أو المسلاته وأصلهم مسلاته من ليبيا ومحلهم ومكانهم سابقاً في الجانب الغربي من جبل نفوسة بطرابلس الغرب.<sup>(1)</sup>

وهناك الكثير من قبائل التداخل الحدودي بين السودان وليبيا. بالإضافة إلي ذلك جاءت الطرق الصوفية كإحدى روابط التواصل الثقافي الديني بين البلدين والتي بدأ انتشارها واضحاً في فترة القرن التاسع عشر أي فترة ظهور وقيام الثورات الإسلامية في القارة الإفريقية، كثورات عثمان دانفوديو وسيكو احمدو وساموري توري في غرب إفريقيا والثورة المهدية في السودان والسنوسية في ليبيا.

---

شيخ الدين عثمان ولد البشير " الجنيدى " ؛ دراسات تاريخية عرقية لسكان شمال إفريقيا ، مطبعة جامعة الخرطوم

ط 1، 1995م، ص 16،<sup>(1)</sup>

شيخ الدين الجنيدى ؛ مرجع سابق ، ص 16 - 18.<sup>(1)</sup>

ويري الباحث أن للصلات الدينية ممثلة في النشاط الصوفي في ليبيا والسودان خلال القرن التاسع عشر دوراً بالغ الأهمية في العلاقة بين السودان وليبيا في تلك الحقبة والذي انعكس إيجاباً في دعم العلاقات الثقافية بين البلدين، حيث أنه ظلت الدعوة بالرجوع إلى أصول الشريعة الإسلامية من أهم أسباب توحيد الرؤى الدينية الصوفية في البلدين ممثلة في الدعوة السنوسية بليبيا والثورة المهدية في السودان وجميعها سعت للتخلص من المستعمر وإبعاد العالم الإسلامي جميعاً من مظالم الأتراك وقد امتد نضال السنوسيين فيها إلى مناهضة الوجود الإيطالي في ليبيا لاحقاً ومن أبرز الدلائل على تلك الصلات والتقارب في الرؤى أن رشح المهدي قبل وفاته السيد السنوسي لخلافته بعد الخليفة عبد الله التعايشي وعلي ود حلو وجاء ترشيح السنوسي الخليفة الثالث يليه محمد شريف كخليفة رابع .

وعلي الرغم من أن السنوسي لم يعطي ذلك الترشيح والتكليف من قبل المهدي أي اهتمام إلا أنه يعتبر من أهم بدايات التقارب والعلاقة بين البلدين ثقافياً وسياسياً ودينياً من خلال تاريخها السياسي.

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن العلاقات بين ليبيا والسودان قد نشأت منذ عهود الرومان قبل أن يصل العرب إلى شمال أفريقيا وعندما أنتشر العرب علي امتداد شمال إفريقيا وضعوا أيديهم علي حركة التجارة عبر الصحراء وطوروها , وقد لعبت طرق القوافل بين شمال أفريقيا وجنوب الصحراء دوراً بارزاً في انتقال العرب إلي داخل القارة حيث سهلت تلك الطرق في انتقال سكان برقة وطرابلس وفزان واجتيازهم الصحراء الكبرى والتوغل جنوباً حتى حدود الأقاليم الاستوائية , فكانت قوافل المسلمين التجارية تمر بتلك الطرق وأحياناً كانت تجلب معها مجموعات سكانية ونجحت في تأسيس مراكز تجارية في دارفور (13) .

ويبدو واضحاً أن تلك الجهود التجارية وطرق القوافل قد أدت إلي استقرار بعض المجموعات الوافدة في بلاد السودان والتي تكون قد أسست إلي انتقال أثرها الثقافي والسياسي بين المجموعات المحلية بالسودان , ويستدل الباحث برواية أحمد المعقور ورحلته عبر الصحراء ثم استقراره في دارفور والدور البارز الذي لعبه في تعليم أهالي المنطقة الكثير من الأمور الحياتية اليومية من طريقة الأكل واللبس وانتهاءً بتنظيمهم

---

(1) النيجاني مصطفى الصالح , الصلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين ليبيا والوطن عن طريق تجارة القوافل والحجيج , بدون تاريخ.

(2)

مجلة الدراسات الإستراتيجية / العدد الخامس , يناير 1996 م , المد والجزر في العلاقات الإفريقية والعربية , 23.

للإدارة بالمنطقة, وقد تزوج احمد المعقور بابنة السلطان المحلي وأنجب أبناء انتقلت إليهم السلطة في دارفور مثل سليمان سولونج . وسولونج أو صولونج تعني في لغة الفور " العربي " (2) .

وبالتالي فإن هذه الرواية تؤكد أن هذه المجموعة الوافدة لها أعظم الأهمية في العلاقات الثقافية والسياسية بين السودان وليبيا إذ أنها نقلت إلي السودانيين في دارفور ثقافة جديدة غيرت في سلوكهم وثقافتهم وسياسياً عندما انتقلت إليهم السلطة .

وفي أواخر القرن التاسع عشر وقعت كل من الدولتين السودان وليبيا تحت سيطرة الاستعمار البريطاني والاطالي , وخلال فترة الوجود الأجنبي في الدولتين كما هو أيضاً في معظم شمال أفريقيا فقد سعي الاستعمار وبكل الوسائل إلي طمس الثقافة الإسلامية والعربية ووضع العوائق والعراقيل أمام انتشارها , وكانت بداياته أن قسم إفريقيا إلي مجموعتين شمال الصحراء وجنوبها , أي جعل الصحراء حاجزاً بعد أن كانت جسراً للتواصل , فبريطانيا سعت وفق مبدأ سياستها المشهورة بـ " فرّق تسد " أن تعزل جنوب السودان وجبال النوبة عن الشمال العربي المسلم عندما استتت قانون المناطق المقفولة والتي مازالت آثارها موجودة حتى الآن وهو بذلك يسعى إلي صياغة إنسان إفريقي جديد لساناً وعقلاً ووجداناً وبعيداً كل البعد عن أي أثر عربي أو إسلامي.

اختلف البلدان في نوعية الاستعمار حيث سيطر الاستعمار الايطالي علي ليبيا وأصبح بذلك عازلاً بين المشرق العربي الذي كان يخضع للسيطرة البريطانية والمغرب العربي الذي كانت تسيطر عليه فرنسا مما جعل ليبيا فيما بعد حلقة الوصل بين شطري الوطن العربي في المشرق والمغرب وأستخدم الاستعمار الايطالي في ليبيا والبريطاني في السودان نفس سياسة التقسيم بين السكان , حيث ميزت إيطاليا بين ولايات طرابلس وبرقة وفزان مما ترتب عليه قيام النظام الفدرالي في ليبيا بعد الاستقلال خلال الفترة من 1952م إلي 1963م , بينما مارست بريطانيا سياسة الفصل بين شمال السودان وجنوبه , والذي أدي إلي ظهور حركة التمرد في جنوب السودان منذ عام 1955م. وبالتالي فقد أثر كل ذلك علي النواحي الثقافية في البلدين والتي امتد تأثيرها إلي ما بعد الاستقلال , حيث حملت جميع بلدان الشمال الإفريقي بما فيها السودان وليبيا ثقافات متباينة منها الفرنسية والاطالية والبريطانية والاسبانية , ولذلك تأثرت العلاقات الثقافية لبلدان الشمال الإفريقي بما تركه الاستعمار من ذلك التغيير والتأثير.

كذلك أرتبط البلدان بحركات مقاومة وطنية بأسلة ضد الوجود الاستعماري إلي أن حصلت ليبيا علي استقلالها بمساندة الأمم المتحدة , بعد هزيمة إيطاليا في الحرب العالمية الثانية بتاريخ 1951/12/24م بينما أعلنت الحركة الوطنية السودانية استقلال السودان من داخل البرلمان في ديسمبر 1955م , وقد قامت علاقات سياسية وثقافية طيبة بين ليبيا والسودان علي مدي عهود الحكومات الوطنية في السودان ابتداءً بعلاقتها منذ العهد الملكي في ليبيا ولكنها لم تكن واضحة أو مستمرة في بعض الأحيان.

وفي إطار العلاقات الثقافية بين السودان وليبيا في فترة الحكم الملكي فيها فقد مثل السودان السيد/ حسن عوض الله وزير التربية والتعليم السوداني في مؤتمر وزراء التربية والتعليم العرب الذي عقد في طرابلس عام 1966م, وكانت فرصة مناسبة عرف خلالها ظروف السودانيين الذين يعملون بليبيا عامة, والمدرسين بصفة خاصة واستطاع أن يجتمع بالمسؤولين في ليبيا وان يحصل علي موافقتهم بتحسين شروط الخدمة والتصديق بمزيد من التسهيلات ورفع مرتباتهم وتعديل علاواتهم وبدلاتهم.<sup>(1)</sup>

في عام 1968م قام رئيس الوزراء السوداني محمد احمد محبوب بزيارة إلي ليبيا علي رأس وفد ضم عدداً من الوزراء والمسؤولين بدعوة من عبد الحميد البكوش رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل الليبي. وفي إطار التعاون الثقافي بين البلدين أدلي وزير التربية والتعليم السوداني الدكتور سيد احمد عبد الهادي بتصريح لصحيفة اليوم الليبية قال فيه: " لقد أبدينا خلال زيارتنا هذه استعدادنا لوضع إمكانياتنا وخبراتنا الفنية من حيث وضع البرامج وتأليف الكتب المدرسية ونحن تحت تصرف وزارة التربية والتعليم الليبية في هذا الصدد" وأضاف يقول أن العلاقات الثقافية الآن تقتصر علي إمداد المملكة الليبية بالمدرسين وان الواجب يفرض علينا أن نضحي حتى بالذين نحتاج إليهم من المعلمين في السودان وإرسالهم إلي ليبيا إثراً منا للعلاقات العظيمة الطيبة بين البلدين.<sup>(2)</sup>

واستطرد وزير التربية والتعليم السوداني يقول: " ونحن نأمل في أن تتوسع العلاقات الثقافية, وسنحاول من جانبنا إرسال بعض الطلاب المؤهلين للدراسة بكليات الجامعة الليبية توثيقاً للعلاقات, كما نرجو أن يتبادل البلدان البعثات الثقافية والفنية للتعرف علي

---

(1) دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 1547/94/1 , مصدر سابق, ص 31  
صحيفة اليوم "الليبية" السنة الأولى, العدد 81, الجمعة 23 أغسطس 1968م, ص 1. (2)

أحوال كل بلد ولإلقاء المحاضرات وإرسال الفرق الموسيقية والمسرحية والرياضية  
تعريفاً لأبناء البلدين الشقيقين ببعضهما البعض".<sup>(1)</sup>

وأشار وزير التربية والتعليم السوداني إلي تطور النشاط التعليمي في السودان،  
وأضاف بان التعليم في السودان ينقسم إلي عدة أقسام حيث أن هناك مؤسسة لإحياء نور  
القرآن ومعاهد دينية وجامعة إسلامية تدرس فيها العلوم الشرعية واللغة العربية وأصول  
الدين والفقه وينتشر التعليم المدني علي نطاق واسع يبدأ بالتعليم الأولي ومدته أربع  
سنوات والتعليم الأوسط ومدته أربع سنوات والثانوي ومدته أربع سنوات أيضاً ثم جامعة  
الخرطوم وبها كليات الطب والزراعة والبيطرة والهندسة والصيدلة والعلوم والآداب  
والحقوق ومعهد المعلمين العالي. كما أن هناك أيضاً معاهد فنية لتخريج مهندسين ومعهد  
زراعي متوسط لسد احتياجات البلاد، بالإضافة لجهود الوزارة في الاهتمام بمحو  
الأمية.<sup>(2)</sup>

وتعتبر زيارة الوفد السوداني برئاسة رئيس وزراء السودان محمد احمد محبوب  
إلي ليبيا دعماً حقيقياً للعلاقات السودانية الليبية في كثير من المجالات وكان أكثرها  
نجاحاً هو تقوية أواصر التعاون الثقافي بين ليبيا والسودان من خلال مباحثات هذه  
الزيارة والتي تظهر الاستفادة منها في تبادل الخبرات بين البلدين.

أما في الفترات التالية لهذه الحقبة وخاصة في عهد الرئيس جعفر محمد نميري  
1969م – 1985م فإنه لا يوجد ما يذكر من علاقات ثقافية واضحة بين البلدين وبالتالي  
فإن العلاقات السياسية هي التي كانت تسيطر علي أوجه العلاقة بينهما والتي كانت تتميز  
بالتوتر المستمر لأسباب متنوعة ومختلفة، وبالتالي كان أهم ما يميزها هو عدم الاستقرار  
والذي وصل في كثير من الأحيان إلي حد القطيعة والعداء الواضح.

وعندما قامت الانتفاضة الشعبية في السادس من ابريل 1985م قام وفد من المجلس  
العسكري الانتقالي إلي الجماهيرية في ابريل 1985م والتقي الوفد بالرئيس الليبي معمر  
القذافي وعدد من المسؤولين الليبيين وتمت إعادة العلاقات بين البلدين واختير عبد الماجد  
بشير الأحمد ليكون سفيراً للسودان في ليبيا. وقام الوفد بعقد عدد من الاتفاقيات في كل  
المجالات وحظيت العلاقات الثقافية ببرنامج ثقافي التزمت فيه ليبيا بألف منحة دراسية

صحيفة اليوم : مصدر سابق ، ص4<sup>(1)</sup>

نفس المصدر، ص4<sup>(2)</sup>



للطلاب السودانيين, وفي ذات الوقت كان عدد الطلاب المقيمين بليبيا في تلك الأثناء حوالي ألفين وخمسمائة طالب وطالبة.<sup>(1)</sup>

ومع بداية فترة الديمقراطية التي أعقبت الفترة الانتقالية 1985م وخاصة بعد تسلم السيد الصادق المهدي للسلطة بدأت فترة مميزة من العلاقات الوطيدة في الميادين المختلفة وخاصة الثقافية بين السودان وليبيا ويرجع ذلك إلى العلاقات السابقة إبان تواجد المعارضة السودانية بقيادة الصادق المهدي بليبيا والتي عمل الرئيس القذافي علي دعمها للإطاحة بنظام الرئيس نميري في السودان. وقد حظيت العلاقات الثقافية بين البلدين بتطور ملحوظ إذ فتحت ليبيا فرصة واسعة لمئات الطلاب السودانيين في الجامعات الليبية.<sup>(2)</sup>

علي كل حال فان العلاقات الثقافية بين ليبيا والسودان قد تميزت بالتعاون المثمر في بدايات العهد الوطني لكل من ليبيا والسودان. وتعتبر ازهي الفترات في تطور العلاقات السياسية والثقافية بين البلدين هي فترة العهد الملكي في ليبيا. ولكن بعد وصول العقيد معمر القذافي إلي السلطة في ليبيا وتحول ليبيا إلي النظام الجماهيري ثم ظهور الكتاب الأخضر الذي يحمل نظريات جديدة لنظم الحكم وهو ما اسماه القذافي بالنظرية العالمية الثالثة والتي تقوم أساساً علي حكم الشعب لنفسه عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والتي تناوئ الرأسمالية التقليدية في أمريكا, بعد كل ذلك التطور الانقلابي علي النظم السياسية في ليبيا فقد بدأت تظهر أفكار جديدة تؤثر في العلاقات بين البلدين سلباً وإيجاباً وفقاً لما تتطلبه تلك النظرية, بالإضافة إلي ذلك شخصية القذافي غير الواضحة والمتقلبة, فأحياناً تتحسن العلاقات ولكنها سرعان ما تبدأ بالفتور والتدهور وخاصة في عهد الرئيس جعفر محمد نميري وحساسية التعامل بين الرئيسين وتبادل الاتهامات وعدم ثقة الطرفين ببعضهما البعض لذلك كان هناك تدهور مستمر في العلاقة السياسية بين البلدين والذي انعكس بشكل أساسي في عدم توفر علاقات ثقافية بين البلدين كما ذكر سابقاً.

---

دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 1547/94/1, ندوة علاقات السودان الخارجية, مقدمها السفير السوداني السابق بليبيا عبد الماجد بشير الأحمدى, الخرطوم مارس 1990م, ص 6. <sup>(1)</sup>  
دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 154/94/1, مصدر سابق, ص 7. <sup>(2)</sup>

## الفصل الثالث

### العلاقات السودانية التونسية

## المبحث الأول:-

### خلفية تاريخية وجغرافية لتونس:-

تقع تونس في الطرف الشرقي لسلاسل جبال الأطلس، مواجهة لمضيق صقلية، ويلاحظ أنه لا توجد حواجز طبيعية تفصل تونس عن الجزائر، وتبلغ مساحتها حوالي 163.610 كلم مربع.<sup>(14)</sup>

وعلى الرغم من اتصال تونس من الناحية الطبيعية اتصالاً وثيقاً بالجزائر إلا أنها لها شخصيتها الجغرافية المتميزة، إذ يوجد سهل ساحلي مستوى طويل ينحدر صوبه أودية جبال أطلسي ومناطق الاستبس، وهذا السهل يعرف في تونس باسم الساحل الذي جذب الطامعين إليه من الشرق ومن أوروبا. ولذلك تنقسم تونس إلى أربعة أقسام تضاريسية هامة وهي إقليم التل وهضاب الاستبس ثم الساحل والصحراء<sup>(15)</sup>.

إقليم التل هو إقليم جبلي يقع إلى الشمال من سلسلة جبال الدورسال، ويعبر هذا الإقليم نهر مجردة ورافده، وفي هذا الإقليم توجد بعض المدن القديمة مثل الكف وباجة وزاغون وتوبرسوك وبعض المدن الصغيرة الأخرى التي كانت تخدم المستقرين الأوربيين. أما هضاب الاستبس فتكون منطقة مرتفعة إلى الجنوب من إقليم التل إذ تأخذ الأرض في

---

(14) مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ؛ التقرير السنوي للعام 2002م، علاقات السودان بالشرق الأوسط وإفريقيا/ مؤسسة الطباعة الصالحاني دمشق / رقم الإيداع 2003/123م.  
(15) يسري الجوهري؛ شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص132-133.

الارتفاع من الساحل نحو الهضبة الجزائرية المرتفعة، وتغطي هضاب الاستبس منطقة متسعة من الحشائش كمراعي للأغنام والجمال في تلك المناطق. ويمتاز مناخ الاستبس بعدم الانتظام في كمية الأمطار ودرجة الحرارة. أما إقليم الساحل فيمتد علي طول الساحل الشرقي وأقصى اتساع له يوجد بالقرب من مدينة تونس ورأس بون ومنطقة سوس ومنطقة صفاقص، ويمتاز المناخ بأنه رطب وأمطاره منتظمة فكلما اتجهنا من الشمال إلي الجنوب نقصت كمية الأمطار من 20 بوصة إلي 8 بوصات وتشتهر هذه المنطقة بزراعة الزيتون. وبالنسبة للصحراء التونسية فتمتد علي شكل حاجز بين تونس من جهة والجزائر وليبيا من جهة أخرى. ويوجد به شط الجريد والذي يشتهر بزراعة التمر وأنواعها المختلفة<sup>(1)</sup>.

أما السكان فتعتبر تونس أكثر بلاد المغرب كثافة للسكان إذ تصل كثافة السكان إلى 25 نسمة في كل كيلومتر مربع، وباستثناء الصحراء فإن الكثافة ترتفع إلى 30 نسمة في كل كيلومتر مربع، ويتمركز 65% من سكان تونس في المنطقة الساحلية الممتدة من بنزرت إلى صفاقص. وتقل الكثافة في المناطق الداخلية في جهات القصرين وقفصة ومنطقة الجنوب. ويعد نمط التوزيع السكاني في تونس استجابة للمؤثرات الطبيعية والاقتصادية في أقاليمها الجغرافية المختلفة. ولعل ابرز مظاهر هذا التوزيع ذلك التناقض الواضح بين الإقليم الساحلي كثيف السكان والإقليم الداخلي مبعثر السكان<sup>(2)</sup>.

يعتمد حوالي 65% من مجموع سكان تونس في حياتهم على الإنتاج الزراعي إذ تساهم الزراعة بحوالي ثلث جملة الدخل القومي. وقد كانت أفضل الأراضي الزراعية في تونس قبل الاستقلال يستغلها الأوروبيون حيث بلغ مجموع مساحة الأراضي التي استغلوها في عام 1957م حوالي 1.853.000 فدان ولكن بعد الاستقلال اشترت الحكومة التونسية أراضي الأوروبيين ووزعتها على التونسيين.

أهم موارد تونس النباتية الغابات، وتقع أهم مناطق الغابات في الأجزاء الشمالية الغربية، وتتألف من الفلين والبلوط الفضي وقد وضع أخيراً بعد الاستقلال مشروع تشجير حول بمقتضاه بضعة آلاف أفدنة من الكتبان الرملية إلى غابات. أما الثروة الحيوانية فتساهم بحوالي 20% من الدخل، وتمتاز تونس بالأغنام العريضة الذيل وهي

(1) يسري الجوهري؛ شمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 133-135.

(2) فتحي محمد أبو عيانة؛ جغرافية العالم العربي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية - مصر، 1993م، ص 408.

متوفرة في الجهات الوسطى والجنوبية وكذلك توجد الجمال والماشية بتونس، وتقوم حرفة الرعي في السهول المتسعة حيث تعتبر مورد رئيسي للسكان من بدو وحضر.<sup>(16)</sup>

أما الثروة المعدنية في تونس فتتمثل في الفوسفات والحديد، ويعتبر الفوسفات التونسي قليل الجودة إذ انه يحتوي على نسبة أقل من الفسفور حيث تضطر الشركات التي تصدره إلى القيام بعدة عمليات كالطحن والغسيل وبعض الإضافات لكي تستطيع منافسة الفوسفات المستخرج من جهات أخرى في الأسواق العالمية. وتغطي صخور الفوسفات حوالي 380 ميلاً مربعاً في وسط تونس وفي قفصة التي تحتوي على أهم الرواسب الفوسفاتية. أما مناجم الحديد فتتركز في الأجزاء الشمالية الغربية من تونس حيث يقدر الاحتياطي الموجود في هذه المنطقة ما بين 35 و 40 مليون طن.<sup>(2)</sup>

وإلى جانب الفوسفات والحديد يوجد في تونس معادن أقل شأنًا فيوجد بها الرصاص الذي استغلت مناجمه منذ العصر الفينيقي والروماني، وتحتوي طبقات تونس أيضاً على الزنك الذي يستخرج من مناطق عديدة في شمال تونس ويتوقف استخراجها على الطلب الخارجي له. ويوجد أيضاً في تونس البوتاس والزنابق والمنجنيز والملح الذي تصدر منه تونس حوالي 90% من جملة إنتاجها الذي يأتي على وجه الخصوص من ملاحات تونس وموناستير.

أما الصناعة في تونس فإنه على الرغم من أنها قد شهدت منذ حصولها على الاستقلال في 20 مارس 1956م نهضة صناعية إلا أن الصناعات التقليدية أو الصناعات الحرفية الصغيرة مازالت لها السيادة إذ يقدر أنه يوجد في تونس ما يقرب من 6000 ألف شخص يعملون في حوالي 33 ألف مصنع صغير للحرف المختلفة.

وإلى جانب ذلك توجد الصناعات الحديثة التي تشمل صناعة النسيج وحفظ وتجفيف الفاكهة وصناعة المنسوجات والصابون والبلاستيك والزجاج والصلب. وقد تطورت الصناعة بعد عام 1956م وزادت بمقدار 100% في الفترة ما بين عامي 1956 و 1961م<sup>(17)</sup>.

وبصفة عامة يقوم نوعان من الصناعة احدهما يعتمد على الخامات المحلية والأخرى على الخامات المستوردة من الخارج، وتشمل الصناعات صناعة السوبر

---

(16) فتحي محمد أبو عيانة ؛ جغرافية العالم العربي، مرجع سابق، ص 409.  
(2) محمد إبراهيم حسن ؛ جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، ج2، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2001م، ص 19 .  
(17) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون ؛ الوطن العربي (أرضه - سكانه - موارده) ، مكتبة الانجلو المصرية، ط8، القاهرة ، رقم الإيداع 9914، بدون تاريخ، ص 493.

فوسفات وصناعة الأسمنت التي تنتج منه تونس كل حاجتها مع فائض التصدير، كما تشمل أيضاً بعض الصناعات الغذائية كصناعة حفظ وتعليب الأسماك وأغلب منتجات هذه الصناعة تستهلك محلياً أما النوع الثاني من الصناعات فيشمل صناعة الدهان والمنسوجات ومواد الصباغة وبعض المواد الكيماوية الأخرى<sup>(18)</sup>.

تونس جمهورية رئاسية، رئيس الجمهورية هو رأس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الحزب الاشتراكي الدستوري يساعده في الحكم مجلس الوزراء الذي يترأسه الوزير الأول، والرئيس هو الذي يعين الوزراء ومن سلطاته عزلهم أيضاً. ويعتبر مجلس الأمة اعلي سلطة تشريعية في تونس وينتخب بواسطة الاقتراع المباشر كل أربعة سنوات وعدد أعضائه 112 عضواً. ومن سلطاته مناقشة السياسة العامة للبلاد ومحاسبة الحكومة في أدائها.<sup>(1)</sup>

أما الحزب الحاكم فهو الحزب الاشتراكي الدستوري وهو التنظيم السياسي الوحيد في تونس – في ذلك الوقت-، ويضم في عضويته أكثر من مليون شخص ويساهم الحزب بفاعلية في وضع السياسة العامة للدولة، وله العديد من الروافد التابعة له أهمها الاتحاد التونسي العام للشغل "اتحاد العمال" واتحاد الفلاحين. يضم الديوان السياسي وهو اعلي سلطة في الحزب رؤساء المنظمات الجماهيرية التابعة للحزب والوزراء وقيادات العمل السياسي، ويرأس ديوان الحزب الوزير الأول.

في سياستها الداخلية تنتهج تونس الاشتراكية الدستورية والتي اتخذت بمثابة العقيدة الرسمية للدولة وقد قام فلاسفة الحزب بوضعه ليتخذ كمذهب سياسي اقتصادي واجتماعي.

أما حركة المعارضة فان التيارات الإسلامية المتطرفة تشكل احد أهم قوي المعارضة في تونس، والحكومة التونسية تخشي كثيراً من تطور حركة المعارضة الإسلامية، لذا فقد رفضت السماح لها بتشكيل حزب سياسي بحجة أن كل التوانسة مسلمون وبالتالي ليس من حق أي حزب الادعاء بأنه الحزب الوحيد الذي يدافع عن الدين، لذا لجأت التنظيمات الإسلامية المتعددة إلي العمل السري ف وقعت بذلك تحت طائلة القانون الذي يعتبرها مخالفة لسياسة الدولة فتعرض بعض أفرادها وزعماءها إلي للملاحقة الأمنية والاعتقال والمحاكمة.<sup>(2)</sup>

<sup>(18)</sup> نفس المرجع؛ 494.

<sup>(1)</sup> دار الوثائق القومية ؛ 40/7/19، الاتحاد الاشتراكي، تقرير السيد جمال حسن عتباني وكيل وزارة الخارجية عن

تونس، ص 1.

<sup>(2)</sup> نفس المصدر، ص 3.

## سياسة تونس الخارجية:-

### تعتمد سياسة تونس الخارجية على مبدأين رئيسيين هما:

- 1/ نظرية (الواقعية) والتي تقوم على الاعتراف بواقع الدول الصغرى من حيث عدم أهميتها في التأثير على مجريات الأحداث العالمية ومن ضمنها تونس.
  - 2/ مبدأ المرحلية ويعني تقسيم الهدف الإستراتيجي إلى عدة مراحل تكتيكية تتناسب كل مرحلة مع الظروف الموضوعية التي تحيط بها.
- وانطلاقاً من مبدأ الواقعية تمسكت تونس بالأوضاع السائدة في العالمين العربي والإفريقي.

أما تونس وموقفها من القضية العربية، ففي أعقاب التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد انضمت تونس للدول العربية الرافضة لتلك الاتفاقيات وإن التزمت خطأ معتدلاً في سياستها تجاه مصر. وفي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان قدم الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة خلال قمة تونس\* 1979م طرح كمبادرة منه لحل القضية الفلسطينية تأسيساً على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947م والذي يدعو إلى تقسيم فلسطين بين إسرائيل والفلسطينيين.<sup>(1)</sup>

في سياستها تجاه ليبيا فقد تميزت العلاقات بين الدولتين بالتأرجح وعدم الاستقرار وبعد أن تأكد للسلطات التونسية أن ليبيا تحتضن العديد من المعارضين التوانسة وتقيم لهم معسكرات التدريب العسكري ساءت العلاقات بين البلدين وتأكدت شكوك القيادة التونسية في نوايا النظام الليبي الداعم للمعارضة التونسية.

\* قمة تونس ؛ 20 / 1979 . 1947 .

(1) دار الوثائق القومية ؛ 40/7/19 ؛ مصدر سابق، ص 4.

أما علاقات تونس إفريقياً فقد لعبت تونس دوراً مهماً ومميزاً في تكوين رابطة الأحزاب الاشتراكية الإفريقية - والتي تم تناولها في المبحث الرابع من هذا الفصل- وذلك من خلال التحركات المكثفة التي يقوم بها الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي في فترة السبعينيات من القرن العشرين، وقد ساعد في ذلك علاقاتها الوطيدة مع الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية.<sup>(19)</sup> وهذا يقودنا إلى أن هناك علاقات اقتصادية جيّدة لتونس مع العديد من الدول الإفريقية وعلى رأسها ساحل العاج والسنغال وكذلك إفريقيا فإن تونس أتتبع إزاء إفريقيا سياسة الاعتراف بالحدود الموروثة عشية الاستقلال كأمر واقع.

---

(<sup>19</sup>) دار الوثائق القومية ؛ 82/4/2 وزارة الخارجية، تقرير عن العلاقات التونسية، مصدر سابق.



## المبحث الثاني:-

### العلاقات السياسية بين السودان وتونس:-

الروابط السودانية التونسية ذات جذور تاريخية ضاربة في القدم ويجمع بينهما نسيج حضاري وثقافي وتاريخي حيث شهد مطلع القرن الخامس عشر الميلادي هجرات من المغرب العربي إلى إفريقيا جنوب وشرق الصحراء حاملة معها الطرق الصوفية كالتيجانية والشاذلية والقادرية. كما وقعت هجرة معاكسة من السودان نحو تونس في شكل طلاب علم تتلمذوا على مشايخ القيروان.

وكانت قد تزامنت الحركة الوطنية في كلا البلدين ونضالهما ضد الاستعمار إلى أن حقق البلدان استقلالهما في نفس العام 1956م. ومن ثم ناضل البلدان لإعادة بناء الأمة وقد اتفقت الأهداف واختلفت الوسائل حيث شهدت تونس فترة طويلة من الاستقرار السياسي والاقتصادي والتخطيط التنموي المحكم مما ساعد على إرساء دعائم الدولة الحديثة بها<sup>(20)</sup>.

وفي إطار العلاقات السياسية كانت تونس قد عقدت اتفاقية مع فرنسا في 1955/6/3م التزمت فيها فرنسا بتقديم معونات اقتصادية لمشاريع الإنشاء والتعمير في تونس، إلا أن حكومة فرنسا في عهد الرئيس جي مولييه قررت إلغاء تلك المعونات الاقتصادية نتيجة للموقف العدائي الذي اتخذته تونس تجاه قضية الجزائر في صراعها مع الاحتلال الفرنسي ووقوفها بصلابة لنيل الجزائر لاستقلالها. وفي ذات الإطار وبتاريخ 1957/7/6م كان الموقف السوداني أن أصدرت وزارة الخارجية السودانية بياناً أعلنت فيه عن تأييد حكومة السودان لموقف تونس التي أعلنت أنها في حل من كل التعهدات الناتجة عن تلك الاتفاقية السابقة مع فرنسا، كما أيدت موقف الحكومة التونسية تجاه قضية الجزائر ضد فرنسا والمطروحة أمام الأمم المتحدة<sup>(21)</sup>.

كانت فرنسا تنوي القيام بتفجير قنبلة ذرية في الصحراء الكبرى واعترضت الكثير من الدول خاصة الإفريقية ولكن فرنسا لم تكتثر لذلك وقامت بتفجير القنبلة في الصحراء، فما كان من السودان إلا أن استنكر ذلك التصرف من فرنسا فاستدعى وزير الخارجية في عهد حكومة الرئيس إبراهيم عبود السفير الفرنسي بالخرطوم وسلمه احتجاج حكومة السودان الشديد على تصرف الحكومة الفرنسية وقيامها بتفجير تلك القنبلة، وأوضح له أن فرنسا لم تكتثر للاحتجاجات التي بعثت بها الدول العربية

<sup>(20)</sup> وزارة الإعلام ؛ الأمانة العامة لمجلس الإعلام الخارجي، ملف العلاقات الخارجية، ص2.  
<sup>(21)</sup> وزارة الخارجية ؛ إدارة الإعلام 560/22/1، بيان من وزارة الخارجية بتاريخ 1957/7/6م.

والإفريقية بغرض التخلي عن هذا المشروع<sup>(22)</sup>. وهذا الموقف الدبلوماسي السياسي للحكومة السودانية يتفق تماماً مع الموقف التونسي الراض للقيام بهذا التفجير، وتضامناً معها ومع الشمال الإفريقي عامة، ومعروف أن السودان قد وقف مع دول الشمال الإفريقي خاصة تونس والجزائر والمغرب في صراعها مع فرنسا في كثير من المواقف الداعمة لنصرتهم إفريقياً وعربياً وفي المنظمات الدولية المختلفة.

ويحمل تصرف الحكومة السودانية الدبلوماسي والسياسي في احتجاجها الرسمي لدي سفارة فرنسا حول تفجير القنبلة الذرية بالصحراء الكثير من التناقضات، إذ يتضح ذلك من خلال موقف الحكومة السودانية حينما أرسل الرئيس إبراهيم عبود برقية إلى فرنسا بمناسبة العيد القومي لفرنسا رغم ذلك الاحتجاج وقد ردت الحكومة الفرنسية ببرقية أرسلتها إلى الرئيس إبراهيم عبود جاء فيها: " لقد تركت رسالتكم التي وجهها معاليكم باسمكم وباسم أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة بمناسبة العيد القومي لفرنسا أثراً عميقاً في نفوسنا وإننا نشكركم ونتمنى لكم مستقبلاً سعيداً للسودان"<sup>(23)</sup>. وبعد وصول هذه الرسالة أصدر اللواء محمد نصر عثمان الناطق الرسمي لحكومة السودان ووزير الاستعلامات قراراً بعدم إذاعة هذه البرقية على أجهزة الإعلام نسبة لموقف فرنسا العدائي ضد حكومتي تونس والجزائر تضامناً معهما. وبالتالي فإن هذا الموقف في إرسال برقية لتهنئة فرنسا بالعيد القومي وهي في نفس الوقت كانت قد احتجت رسمياً باستدعاء سفير فرنسا بسبب تفجير فرنسا للقنبلة، وكذلك الاحتفاظ والتكتم علي برقية الرد الفرنسية وعدم إذاعة البرقية خوفاً من أن تؤثر في علاقاتها مع تونس والجزائر بسبب وقوفها مع قضاياها ضد فرنسا وخاصة مسألة تفجير القنبلة كل ذلك يعتبر عملاً متناقضاً، ولكن يعتبر في نظر البعض عملاً دبلوماسياً ناجحاً. ويتضح ذلك مما ذكره الدكتور حسن عابدين في رأيه عن ذلك الموقف إذ اعتبر أن هذا التصرف الذي يعتبر تناقض في المواقف في نظر الكثيرين بأنه في الواقع "عمل دبلوماسي" عادة ما تتخذه الدول الحكيمة للحفاظ علي علاقاتها الودية مع كل الأطراف، وضرب مثلاً بعلاقات السودان مع الولايات المتحدة الأمريكية فيقول انه رغم التوتر في العلاقة بين الطرفين والضغط الأمريكية علي السودان وفرض العقوبات إلا أنهما يتبادلان التهاني في المناسبات الرسمية المختلفة وهم في قمة ذلك التوتر.<sup>(2)</sup>

(22) وزارة الخارجية؛ إدارة الإعلام 1/1/1، تلغراف من الوكيل الدائم لوزارة الخارجية إلى جميع البعثات الدبلوماسية بالخارجية 1960/2/13م.

(23) القصر الجمهوري (2) 33/15/1؛ برقية من الحكومة الفرنسية إلى الفريق إبراهيم عبود، برقية رقم 318 من باريس 1961/7/19م.

(2) مقابلة شخصية مع الدكتور حسن عابدين في منزله بالرياض جوار دار المهندسين الزراعيين في يوم 2010/8/10م؛ الساعة الثامنة صباحاً وحتى الساعة التاسعة والنصف.

كانت فرنسا قد اعتدت على تونس عسكرياً عام 1961م، وذلك بسبب تواجد بعض القوات الفرنسية في بنزرت بتونس وأن فرنسا كانت قد تلگأت في سحب قواتها من بنزرت وتعللت بتحركاتها من بنزرت لمواجهة الثورة الجزائرية عام 1961م التي اشتدت في صراعها مع الفرنسيين ، وقد طلبت الحكومة التونسية من فرنسا أن تسحب قواتها من بنزرت، لكن فرنسا ترددت، فوقع القتال بين الفريقين في صيف 1961م. فنظر مجلس جامعة الدول العربية في أمر العدوان الفرنسي على تونس وقرر تأييدها ومؤازرتها بشتى الوسائل من جراء ذلك الاعتداء، وإيفاد مجموعة من المتطوعين العرب والبعثات الطبية إلى تونس وإعداد مجموعات المتطوعين تباعاً لتقديم المعونات المختلفة. فكان لابد من موافقة الحكومة السودانية على قرارات مجلس الجامعة العربية، فجاءت مشاركتها بإرسال بعثة طبية إلى تونس برئاسة الدكتور الهادي النقر وذلك لتقديم المساعدات الطبية لشعب تونس.<sup>(1)</sup>

وعلى الرغم من عدم وجود تمثيل دبلوماسي مقيم للسودان في تونس أو لتونس في السودان إلا أن العلاقات بين البلدين ظلت طيبة تسودها روح التفاهم والحرص على تنميتها. كما أن المشاورات بين المسؤولين في البلدين كانت تتم كلما أتيحت لهما فرصة اللقاء. ولذلك فإن العلاقات السودانية التونسية ظلت غير ثابتة والصلات بينهما متباعدة في الالتقاء والتعاون في جميع مراحل الحكومات الوطنية المتعاقبة وحتى عهد حكومة الرئيس نميري.

فكانت البداية الحقيقية القوية للعلاقات السودانية التونسية في المجال السياسي والثقافي في عهد حكومة الرئيس نميري، حيث زار السيد وزير العدل أحمد سليمان تونس في زيارة رسمية في نوفمبر 1972م سلم خلالها رسالة خطية من الرئيس جعفر محمد نميري إلى الرئيس الحبيب بورقيبة، تناولت العلاقات بين البلدين والسعي لتطويرها وقد أكد فيها الرئيس نميري سعي حكومته الجاد لدعم العلاقات بين البلدين<sup>(24)</sup>.

وقد شهدت العلاقات السودانية التونسية تطوراً واضحاً وكبيراً نتيجة للزيارة التي قام بها السيد الرئيس جعفر محمد نميري لتونس في الفترة من 18-21 ديسمبر 1975م، وقد أرست هذه الزيارة القواعد الثابتة للعلاقات بين البلدين، وأهم حدث في تطور هذه العلاقات بين السودان وتونس هو افتتاح السفارة السودانية بتونس، وكذلك افتتاح سفارة

(1) صحيفة الصحافة ؛ العدد 59، 1961/7/25م.

(24) وزارة الخارجية ؛ تقرير وزير الخارجية د. منصور خالد عن سياسة السودان الخارجية 1973م، إدارة البحوث والنشر والتوثيق بوزارة الخارجية، ص 61.

تونسية مقيمة بالخرطوم في نهاية العام 1975م. وفي خلال هذه الزيارة وقع الرئيس جعفر محمد نميري اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع الحكومة التونسية<sup>(2)</sup>.

تناولت المباحثات بين الرئيسين العديد من أوجه التعاون المشترك للبلدين والسعي لتطويرها في مختلف الميادين، وتحقيقاً لهذا الغرض تم التوقيع في حفل رسمي ترأسه وزيراً الخارجية في حكومتي البلدين علي اتفاق تعاون اقتصادي واتفاق تعاون تربوي ثقافي وإعلامي وسياحي. وجرّت محادثات بين الرئيسين والوفدين تناولت القضايا العربية والإفريقية والشؤون الدولية ذات الأهمية المشتركة وفي طليعتها القضية الفلسطينية وإمكانية دعم منظمة التحرير الفلسطينية بالإمكانات المادية والدبلوماسية في كفاحها ضد الاستعمار الصهيوني، وكذلك دعم التوجه لحل الأزمة اللبنانية المتمثلة في الحرب الأهلية\* داخل لبنان عام 1975م ومناشدة المسؤولين اللبنانيين للعمل علي وقف النزيف نتيجة لاقتتال أبناء الوطن الواحد وإحلال الوئام محل الفرقة لان الحال يقضي بتوحيد الجهود لصيانة التضامن العربي.<sup>(1)</sup>

وقد شهدت تلك الفترة زيارات متبادلة لعدد من المسؤولين من البلدين، وعلي رأس هذه الزيارات زيارة وزير التجارة التونسي للسودان وزيارة وزير المالية والتخطيط الاقتصادي والوطني السوداني لتونس، كما زار السودان عدد من المسؤولين في الحكومة التونسية على رأسهم السيد محمد غدير رئيس الاتحاد القومي للفلاحين بتونس والسيد محمد مزالي الأمين العام للحزب الدستوري الاشتراكي التونسي.<sup>(2)</sup>

(2) وزارة الخارجية ؛ 7/3/3 ، البيان المشترك للمباحثات السودانية التونسية الخاص بزيارة الرئيس جعفر محمد نميري لتونس 1975م. ص1.

\* : 16 7 (13)

1975 - 13 (1990

(. (www.http;Wikipedia(en):

(1) وزارة الخارجية ؛ 7/3/3 ، البيان المشترك للمباحثات السودانية التونسية الخاص بزيارة الرئيس جعفر محمد نميري لتونس، مصدر سابق، ص 2.

(2) دار الوثائق القومية ؛ 82/4/2 ، الاتحاد الاشتراكي، مصدر سابق، ص7.

ولتوسيع دائرة العلاقات السياسية بين البلدين جرت اتصالات عديدة ووثيقة بين التنظيميين السياسيين في البلدين "الاتحاد الاشتراكي السوداني والحزب الدستوري الاشتراكي التونسي"، وقد التقى قادة التنظيميين في الخرطوم وتونس حيث جرت مشاورات وتبادل لوجهات النظر. وفي ذات الإطار شاركت وفود من الحزب الدستوري الاشتراكي التونسي في كافة مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي، كما شاركت وفود سودانية في العيدين الأربعين والخمسين لتأسيس الحزب التونسي (2 مارس 1974 - 2 مارس 1984م). كما شارك الاتحاد الاشتراكي بوفد في المؤتمر العاشر للحزب الدستوري الاشتراكي التونسي، وشارك اتحاد شباب السودان في المؤتمر القومي الرابع لمنظمة الشباب التابعة للحزب الاشتراكي الدستوري في الفترة من 15 - 22 يوليو 1984م.

ومشاركة السودان في العيد الأربعين للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي جاءت بناءً على دعوة من الحزب التونسي، وقد لبي وفد من الاتحاد الاشتراكي السوداني نداء المشاركة في الاحتفالات، وكان الوفد برئاسة السيد احمد عبد الحليم عضو المكتب السياسي ومساعد الأمين العام للمنظمات الجماهيرية وعضوية السيد الطيب حميدة عضو المؤتمر القومي الأول للاتحاد الاشتراكي السوداني والسيد أبو القاسم محمد إبراهيم الوزير المفوض بوزارة الخارجية، وقد امتدت زيارة الوفد لتونس من 28 فبراير إلى 6 مارس 1974م. وقد لقي وفد السودان اهتماماً وعناية من المسؤولين في الحزب التونسي ومن أجهزة الإعلام التي غطت أخباره وزياراته ومقابلاته التي أدلى بها رئيس الوفد في التلفزيون والإذاعة والصحافة، كما سلم الوفد إذاعة تونس شريطاً من الأغاني السودانية وفيلمين عن السودان أحدهما عن مهرجان للشباب الذي كان قد أقيم في كسلا والثاني عن الفنون الشعبية إلى جانب صور تعكس أوجه الحياة المختلفة في السودان. كما اجري الوفد مقابلات جانبية مع وفود كل من الجزائر - مصر وسوريا والتي شاركت في الاحتفالات، وقد هدفت تلك اللقاءات والمقابلات لشرح ما حققتة حكومة مايو بالسودان، وشرح مبادئ ثورة مايو وتجاربها لاسيما في مجال الوحدة الوطنية التي تنعم بها البلاد خاصة بعد توقيع اتفاقية أديس أبابا في عام 1972م لحل مشكلة جنوب السودان، والمجهودات التي تقوم بها الدولة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.<sup>(1)</sup>

وقد استمرت الصلة بين الاتحاد الاشتراكي والحزب الاشتراكي الدستوري التونسي فبدعوة من الأخير مثل السيد محجوب مكاوي أمين لجنة العلاقات الخارجية بالاتحاد الاشتراكي السوداني في المؤتمر القومي التاسع للحزب التونسي وقد اجري اتصالات

(1) دار الوثائق القومية ؛ 82/4/2 ، الاتحاد الاشتراكي، مصدر سابق، ص 8-9.

مع قاداته وابرم اتفاقات مبدئية بين التنظيمين في مجال تدريب الكوادر وتبادل المطبوعات والرسائل.

وشارك الاتحاد الاشتراكي مرة أخرى في المؤتمر العاشر للحزب الاشتراكي التونسي بعد الدعوة التي وجهها له الحزب التونسي وقد انعقد بمدينة تونس في الفترة من 5-9 سبتمبر 1979م، وكان وفد السودان برئاسة الأستاذ احمد عبد الحليم وعضوية كل من السيد جعفر أبوحاج سفير السودان لدى الجمهورية التونسية والسيد عبد الماجد بشير الأحمد سفير السودان لدى ليبيا. وقدم رئيس الوفد السوداني الأستاذ احمد عبد الحليم كلمة<sup>(1)</sup> في المؤتمر تناول فيها العديد من الموضوعات الخاصة بالحزب الاشتراكي التونسي ودوره في النضال ضد الاستعمار، كما تناول الصلة والتعاون والإخاء القائم بين السودان وتونس وأكد حرص السودان علي الارتقاء بعلاقات التعاون الوثيقة بين التنظيمين السياسيين في المجالات كافة. وقد اعد الأستاذ احمد عبد الحليم رئيس الوفد تقريراً شاملاً تناول فيه حيثيات المشاركة السودانية في ذلك المؤتمر<sup>(2)</sup>.

ولكن أهم ما يميز العلاقات السياسية بين البلدين هو توقيع اتفاق للتعاون السياسي بين الاتحاد الاشتراكي السوداني والحزب الدستوري التونسي في الخرطوم بتاريخ 3 محرم 1404هـ الموافق 2 نوفمبر 1983م<sup>(3)</sup>.

جاءت تلك المجهودات في توقيع اتفاق التعاون السياسي عندما قام وفد من الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي برئاسة السيد المنجي الكعلي مدير الحزب بزيارة رئاسة الاتحاد الاشتراكي السوداني حيث كان في استقبالهم السيد بدر الدين سليمان الأمين الأول للقيادة المركزية والسادة د. إسماعيل الحاج موسى ود. عبد الرحمن أبو زيد ود. يوسف بشارة أعضاء المكتب التنفيذي والسيد محمد عثمان العوض رئيس إدارة الوفود الخارجية. وقد تحدث في بداية اللقاء السيد الأمين الأول مرحباً بالوفد التونسي مؤكداً أن الزيارة تعكس العلاقات الممتازة القائمة بين البلدين والشعبين منذ زيارة الرئيس جعفر محمد نميري لتونس عام 1975م وأشار إلى دور الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي في تحقيق استقلال تونس ودوره في حماية الهوية العربية الإسلامية التونسية وانتهاجه الاشتراكية في بناء الأمة والدولة وبعده عن محاور الصراع والتأثير من الشرق والغرب.

(1) دار الوثائق القومية ؛ اشتراكي 17/3/1 نص كلمة الأستاذ احمد عبد الحليم رئيس وفد الاتحاد الاشتراكي السوداني للمؤتمر العاشر للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي.

(2) دار الوثائق القومية ؛ اشتراكي 17/3/1 تقرير رئيس وفد الاتحاد الاشتراكي السوداني للمؤتمر العاشر للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي بتاريخ 1979/9/12م.

(3) نفس المصدر.

وقد تناول أيضاً الخصائص السودانية المتمثلة في تعدد الثقافات والقوميات وإفرازاتها التي انعكست على الوحدة الوطنية والنضال الشاق الذي خاضه السودان والتضحيات التي قدمها للحفاظ عليها وللتمكن من هزيمة مخططات الاستعمار الهادفة إلى تجزئة ثقافات السودان وعزل جنوبه ومنع قيام الأمة السودانية الموحدة. ومضى أيضاً في حديثه أن السودان تخطى كل تلك العقبات ولذلك أصبح للديمقراطية والحكم الإقليمي في السودان معاني وأبعاد عديدة ومتنوعة، وشرح للوفد التونسي أسس الحكم الإقليمي كأحد دعائم سياسة السودان. وتحدث أيضاً عن التهديدات الإثيوبية للسودان بإثارة مشكلة الجنوب بعد أن حقق السودان السلام في شماله وجنوبه وذلك بسبب دعم السودان للثوار الاريتريين ضد أثيوبيا. كما تناول الدعم الليبي للمعارضة السودانية في اقتحامها للعاصمة الخرطوم في محاولة انقلابية فاشلة في يوليو 1976م، وقال السيد الأمين الأول أن هذا العرض أريد به أن نعرف أنفسنا كعرب حتى يمكننا التحدث بصوت واحد<sup>(25)</sup>.

ورد السيد المنجي الكعلي مؤكداً تقديرهم لكلمات الترحيب وفخرهم واعتزازهم بزيارة السودان وزيارة مقر رئاسة الاتحاد الاشتراكي السوداني والتعرف على منجزات السودان وهمومه، كما عبر عن اعتزازهم بالعلاقات الطيبة التي تربط بين البلدين والشعبين والرئيسين الذين يربطهما رباط روحي يجعل من مهمتنا في ترجمته إلى توثيق أقوى للعلاقات مهمة كبيرة، وأشار إلى أن تونس أيضاً تعاني من نفس الجار "ليبيا" فهي قلقة علي استقرارها. وعبر السيد الكعلي عن استعدادهم للتعاون مع السودان في كافة المجالات ودون تردد وأنهم مستعدون لتبادل الزيارات بين المسؤولين وأنهم يرحبون بالتوقيع على اتفاق تعاون سياسي مشترك<sup>(26)</sup>.

وقد أكد السيد بدر الدين سليمان الأمين الأول للقيادة أن الاتحاد الاشتراكي السوداني يرحب بتبادل الوفود الشبابية والنسائية والفلاحية والعمالية وتبادل المطبوعات وحضور اللقاءات الوطنية والسياسية مع الحزب الاشتراكي الدستوري، ويدعوه للتعاون مع معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية واستضافة محاضرين من الحزب الاشتراكي الدستوري وعقد دورات في الدراسات المقارنة بين التنظيمين، والترحيب بمشاركتهم في تحرير مجلة السياسة والإستراتيجية<sup>(27)</sup>.

<sup>(25)</sup> دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 82/4/2 ، مصدر سابق ، ص 10.

<sup>(26)</sup> دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 82/4/2 انجازات العلاقات الخارجية، مصدر سابق ، ص 13.

<sup>(27)</sup> نفس المصدر ، ص 14.

وخلص هذا اللقاء السياسي المهم بأن أضاف السيد الكعلي مقترحاً أن يشمل التعاون أيضاً قيام التنظيمين بعقد ملتقيات مشتركة تستفيد بدعم الدول العربية المقتدرة لتعميق التعاون العربي الإفريقي. واقترح السيد بدر الدين سليمان أن يشرع الجانبان في صياغة البيان المشترك للتعاون بين التنظيمين كوثيقة ملزمة لهما، وقبل الاقتراح من الجانبين التونسي والسوداني.

### الاتفاقية السياسية بين السودان وتونس:-

نتيجة لكل ما سبق من لقاءات بين السودان وتونس في مجال التعاون السياسي وبالنظر إلى تقارب توجهات السياسة الخارجية للبلدين فإنه يعتبر من مصلحة السودان تأكيد أهمية هذا التقارب والعمل على بلورته كعامل ديناميكي يخدم علاقات البلدين ودعم سياستها الخارجية خاصة فيما يتعلق بعلاقات التعاون والبعد عن التحالفات والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى. وكامتداد لذلك فإن المصلحة تقتضي فتح قنوات التواصل والتشاور مع تونس فيما يتعلق بالتحديات التي تحيط بالسودان والمخاطر التي تتعرض لها المنطقة بما يمكن تونس من الإسهام من خلال علاقاتها الأوروبية للإسهام ولو بقدر محدود بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إيجاد تفهم أفضل لقضايا السودان.

كألت كل تلك الجهود لتحقيق الاتفاقية السياسية بين السودان وتونس بالنجاح وبعد اتصالات مكثفة بين الجانبين تم تحريك الاتفاقية واختيار الوفود المشاركة في المباحثات من الجانبين وحدد السيد رئيس مكتب إدارة الوفود الخارجية بوزارة الخارجية السودانية السيد محمد عثمان العوض موعد انعقاد المباحثات في الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق الثاني من نوفمبر 1983م بقاعة الرئاسة بالاتحاد الاشتراكي السوداني<sup>(28)</sup>.

كان أعضاء التفاوض في المباحثات بين الجانبين السوداني والتونسي كالآتي:-

### الجانب السوداني:

الرقم	الاسم	المنصب	المهام
1.	السيد بدر الدين سليمان	الأمين الأول للقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي السوداني	رئيساً
2.	السيد عبد الرحمن أبوزيد	عضو المكتب التنفيذي ورئيس مكتب السكرتارية المركزية	عضواً

<sup>(28)</sup> دار الوثائق القومية؛ 40/7/19 الاتحاد الاشتراكي. وثيقة اختيار الوفد السوداني والوفد التونسي المشارك في المباحثات بخصوص التعاون بين التنظيمين السوداني والتونسي وتحديد بداية الجلسات .



3.	السيد إسماعيل الحاج موسى	عضو المكتب التنفيذي ورئيس معهد الدراسات السياسية والإستراتيجية	عضواً
4.	السيد د. يوسف بشارة	عضو المكتب التنفيذي والأمين العام للمجلس الوطني للصدقة والتضامن والسلام	عضواً
5.	السيد كامل محجوب	عضو المكتب التنفيذي والأمين المناوب للجنة المنظمات	عضواً
6.	السيد محمد عثمان العوض	رئيس مكتب إدارة الوفود الخارجية وعضو لجنة الشؤون السياسية	عضواً

### الجانب التونسي:

الرقم	الاسم	المنصب	المهام
1.	السيد المنجي الكعلي	مدير عام الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي والوزير المعتمد لدى الوزير الأول	رئيساً
2.	السيد توفيق عاشور	ملحق بديوان الوزير	عضواً
3.	السيد محمد العويني	رئيس ديوان الوزير	عضواً
4.	السيد الصادق بوشير	كاتب عام لجنة التنسيق بالحزب	عضواً
5.	السيد محمد صالح العربي	كاتب بلجنة تنسيق الحزب	عضواً

(المصدر: دار الوثائق القومية؛ 40/7/19 وثيقة المباحثات السودانية التونسية، الاتحاد الاشتراكي، مصدر سابق).

اجتمع التنظيمان بدار الاتحاد الاشتراكي في يوم 2 نوفمبر 1983م كما ذكر سابقاً، وتعرض الجانبان إلى العلاقات الأخوية الوثيقة القائمة بين البلدين وتلك الأواصر التي ربطتها منذ أقدم العصور ووحدة التاريخ والمصير المشترك. وتعزيزاً للصلات القائمة بين التنظيمين السياسيين وتدعيم العلاقات بينهما اتفق الطرفان على الآتي:

**أولاً:** تمكين التعاون بين التنظيمين السياسيين الشقيقين في جميع المجالات.

**ثانياً:** تبادل زيارات المسؤولين بغية التجاور والتشاور وتبادل الخبرات.

**ثالثاً:** تبادل البعثات والوفود خصوصاً بين المنظمات الشبابية والنسائية المختلفة.

**رابعاً:** التعاون في مجال تمويل الإدارات وتنظيم الدورات التدريبية المشتركة.

**خامساً:** تفعيل الندوات السياسية لعرض وإثراء تجارب التنظيمين.

**سادساً:** الاشتراك في تنظيم ندوات من أجل تعميق التعاون العربي الإفريقي.

**سابعاً:** تبادل الدوريات والمطبوعات والوثائق الصادر من التنظيمين.

**ثامناً:** العمل على حضور المناسبات القومية والمؤتمرات التي ينظمها كل من الحزب الاشتراكي الدستوري والاتحاد الاشتراكي السوداني.

وقد وقّع على هذا الاتفاق من الجانب السوداني السيد بدر الدين سليمان الأمين الأول للقيادة المركزية للاتحاد الاشتراكي، ووقع عن الجانب التونسي السيد المنجي الكعلي مدير الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي<sup>(29)</sup>.

وفي عام 1984م بدأت مرحلة أخرى جديدة لتحريك اتفاقية التعاون بين التنظيمين الاشتراكي الدستوري التونسي والاتحاد الاشتراكي السوداني خاصة حينما التقى السفير السوداني بتونس سيد شريف احمد بالسيد الهادي بكوش الذي عين مديراً للحزب الاشتراكي الدستوري خلفاً للسيد المنجي الكعلي حيث تعرض الحديث في اللقاء إلى التعاون الوثيق القائم بين التنظيمين في البلدين وأهمية تبادل الزيارات وتحريك الاتفاقية السابقة بين قيادات التنظيمين. وسلم السيد السفير نسخة من المقترحات إلى السيد مدير الحزب التونسي وهي تحوي مقترحات التعاون المشترك المتفق عليه مسبقاً وإمكانية تحريكه، وقد وعد السيد مدير الحزب بالاجتماع مع قيادات الاتحاد الاشتراكي السوداني في وقت قريب وتفعيل بنود الاتفاق السابق<sup>(30)</sup>.

وفي ذات الصعيد وصل وفد تونسي إلى الخرطوم ونقل القائم بالأعمال التونسي رغبة الوفد في اللقاء بقيادات الاتحاد الاشتراكي السوداني وكان الوفد في طريقه لتغطية اجتماعات المجلس الوطني الارترري (بالأراضي المحررة- إرتريا) إبان الصراع الارترري الإثيوبي. وكان الوفد مكوناً من:-

1. السيد صالح بوتر باله مسؤول بالحزب الاشتراكي التونسي رئيساً
2. السيد كمال العريف
3. السيد علي الحويج رئيس تحرير جريدة العمل الناطقة بلسان الحزب
4. السيد ماهر عبد الرحمن صحفي بالإذاعة والتلفزيون التونسي

<sup>(29)</sup> دار الوثائق القومية ؛ 40/7/19 وثيقة الاتفاق الثنائي بين الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي والاتحاد الاشتراكي السوداني.

<sup>(30)</sup> الاتحاد الاشتراكي 82/4/2؛ انجازات العلاقات الخارجية ، مصدر سابق، ص 15.

وكان برفقتهم السيد الشاذلي الصغير القائم بالأعمال التونسي بالخرطوم وجاء اللقاء تمهيداً للمباحثات المزمع إجراؤها بين وفد الاتحاد الاشتراكي والمسؤولين بالحزب الدستوري وذلك أبان اجتماع مجلس رابطة الأحزاب الاشتراكية الإفريقية الذي سيعقد لاحقاً في تونس<sup>(31)</sup>.

نقل رئيس الوفد تحيات المسؤولين بالحزب وعلى رأسهم السيد الهادي البكوش مدير الحزب لقيادات وأعضاء الاتحاد الاشتراكي وعلى رأسهم الأمين العام. وأكد لهم الغرض من اللقاء هو التمهيد للقاء الذي سوف يجري في تونس. وقدم قيادات الاتحاد الاشتراكي فكرة عن تنظيمهم السياسي بناء على طلب الوفد، كما شمل الحديث موضوعات متنوعة تناولت الثورة الارتيرية، العلاقات السودانية التشادية وعلاقات السودان المختلفة خاصة موقف السودان من القضايا الإفريقية. وأتضح من خلال الحوار أن المجالات التي يمكن لتونس التعاون فيها تشمل البعثات الدراسية الأكاديمية – الدراسات الفنية – تدريب الكوادر الحزبية – تبادل وفود المنظمات القومية والجهادية – تبادل الوفود السياسية – التعاون في مجال السياحة – وغير ذلك مما يرغب فيه الجانب السوداني<sup>(32)</sup>.

ولم يتم تفعيل تلك المشاورات بين الجانبين في ذلك الوقت، ولكن جاءت ثمار تلك المداولات في دعم العلاقات السودانية التونسية لاحقاً بعقد العديد من الاتفاقيات في المجالات المختلفة، والتي ذكرت في المبحث الرابع من هذا الفصل.

وتعزيزاً للعلاقات السياسية بين السودان وتونس قام الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي بإرسال دعوة بعث بها الأمين العام للحزب إلى السيد الرئيس جعفر محمد نميري رئيس الاتحاد الاشتراكي السوداني للمشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب الاشتراكي الدستوري والتي ستكون في الثاني من شهر مارس 1984م<sup>(33)</sup>.

وقد وجه الرئيس جعفر محمد نميري بتكوين الوفد من ثلاثة أفراد حدد أن يكون الدكتور فيصل محمد عبد الرحمن وواحد من الأقاليم والسفير السوداني بتونس وبعد التوجيه من السيد عمر شمينه وكيل وزارة الخارجية السوداني للسيد حامد علي التني مدير إدارة الوفود الخارجية بالإنابة تم تكوين الوفد السوداني للمشاركة كالآتي:

<sup>(31)</sup> الاتحاد الاشتراكي ؛ مذكرة داخلية من مكتب إدارة الوفود الخارجية بتاريخ 1984/2/10م.

<sup>(32)</sup> نفس المصدر.

<sup>(33)</sup> دار الوثائق القومية ؛ 17/3/1 اشتراكي، دعوة السيد محمد مزالى رئيس الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي للرئيس جعفر محمد نميري للمشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب التونسي.

1. د. فيصل محمد عبد الرحمن, وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء.
2. د. الفاتح محمد التيجاني, الوزير الإقليمي للمالية والاقتصاد لإقليم كردفان.
3. سيد شريف احمد, سفير السودان في تونس.

وقد وصل الوفد السوداني إلي تونس في يوم 1984/2/28م, وشارك الوفد في احتفالات تونس بعيدها الخمسين لتأسيس الحزب الاشتراكي التونسي, وقد جاءت المشاركة السودانية دعماً للعلاقات السياسية بين البلدين والتي كانت متطورة في كثير من الأحيان بين التنظيمين السياسيين, والذي بدوره قد قاد البلدين مستقبلاً إلي توقيع الكثير من الاتفاقيات والبروتوكولات في المجالات المختلفة.

ولهذا فان النشاط الدبلوماسي علي مستوي العلاقات السياسية بين السودان وتونس قد اظهر نجاحاً واضحاً في تلك الفترات والتي أكدت نجاح الاتفاقية السياسية بين البلدين ومدي التعاون في تفعيلها.

### المبحث الثالث:

#### العلاقات الثقافية بين السودان وتونس:

كانت العلاقات الثقافية بين السودان وتونس قد بدأت منذ القدم عبر الهجرات من شمال إفريقيا إلى السودان وكذلك انتقال الأثر الصوفي للسودان من دول المغرب العربي الكبير.

ولكن في المجال الثقافي عبر تاريخ السودان الحديث لم تظهر اتفاقيات ثقافية بصورة واضحة إلا في عام 1975م، ومعظم الاتفاقيات التي عقدت والحكومات السابقة للعهد المايوي في السودان كانت في مجالات أخرى ومعظمها اتفاقيات تجارية واقتصادية بصفة عامة.

#### شباب السودان في المهرجان الإفريقي الأول بتونس:-

في يوليو 1973م في عهد الرئيس جعفر محمد نميري وقبل عقد أي اتفاقات ثقافية بين البلدين وجهت الدعوة للسودان للمشاركة في المهرجان الثقافي بتونس والذي ترعاه منظمة حركة الشبيبة الإفريقية، وهي حركة شبابية قارية وديمقراطية تعمل علي حل قضايا الشباب في القارة الأم. ونشأت هذه الحركة في أبريل 1962م وكان المقر الرسمي لها الأول في كوناكري حيث ولدت هناك، وأخذت تنمو وتكتسب احترام الشباب الإفريقي حتى انتقل مقرها الرسمي إلى جمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية في يوليو 1970م، وهي تضم معظم حركات الشباب بالدول الإفريقية المستقلة ومندوبي حركات التحرر الإفريقي بالقارة، والتي تجد دعماً أدبياً ومعنوياً ومادياً من الحركة<sup>(34)</sup>.

ونسبة لأهمية مهرجان تونس باعتباره مظاهر سياسية وثقافية وأدبية واجتماعية تعكس نشاطات الشباب في السودان بجانب أنه مؤتمر سياسي قاري ولقاء من اللقاءات الضرورية في خدمة القضايا المصيرية المشتركة للقارة انعكست فيه سياسات السودان ومواقفها البارزة وسياساتها التحررية والتقدمية، كما ساهم في مجالات خلق وتوثيق علاقات الصداقة والاحترام مع الدول الإفريقية وفي دعمه لحركات التحرر.

وقد كان رئيس وفد السودان لمهرجان الشبيبة الأول بتونس هو السيد إبراهيم الصلحي وقد شرح لأعضاء الوفد المناشط التي سيشترك فيها الوفد وهي تتمثل في الآتي:

#### 1) دعم الصداقات الوطيدة مع شباب القارة الإفريقية.

<sup>(34)</sup> دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه، 525/22/10 ، شباب السودان في المهرجان الإفريقي الأول بتونس ، ص3.

(2) تبادل الآراء ووجهات النظر حول كافة الموضوعات التي تهم الشباب.

(3) عرض الفنون الشعبية السودانية والأدب ومناشط الرياضة.

(4) المشاركة في حلقات النقاش والندوات واللقاءات<sup>(35)</sup>.

اشتركت في المهرجان وفود من أربعة وعشرين دولة ومعهم حركات التحرر الإفريقية غينيا ليبيا وجبهة تحرير موزمبيق وحزب الوحدة لشعب زمبابوي ووفد الثورة الفلسطينية.

كان دور السودان في اللقاءات السياسية والدراسية والفكرية قوياً جداً هذا بالإضافة إلى الاشتراك في النقاش السياسي حول التضامن مع حركات التحرر الإفريقية حيث لم يغفل المتحدثون عن مشكلة جنوب السودان وحلها سلمياً. وكذلك المرأة السودانية قد برزت من بين صفوف النساء الإفريقيات فاشتركت في يوم تحرر المرأة في إفريقيا وهو اليوم العشرين من يوليو 1973م، واشتركت في لجان المهرجان خاصة اللجنة المنبثقة لصياغة التوصيات الخاصة بذلك اليوم مع أخريات من نساء موريتانيا ومالي وتونس. وقد جاءت المناشط الثقافية ضمن الفنون الشعبية والموسيقى والمسرح والمعرض الفني والإعلامي والثقافي والندوة الأدبية وقد تميزت الفنون الشعبية بعروضها والتي اختيرت لتقدم في اليوم الختامي فقدمت عروضاً أدهشت الجميع فكانت أزياء الفرقة معبرة لمضمونها شارحة لطبيعتها وعادات وتقاليد أهلها فكانت أجمل الأزياء في المهرجان على الإطلاق<sup>(36)</sup>.

لذلك فقد كان لجهود المشتركين في المهرجان الثقافي بتونس من شباب السودان أثر كبير في إنجاح وإبراز النشاط والثقافة السودانية والتي ظل المواطنون التونسيون يلاحقون نشاطات الشباب السودانيين في جميع مواقع عروضها، فكان نجاحاً ثقافياً باهراً للشباب السوداني بتونس في جميع عروضه الأدبية والفنية والسياسية وغيرها.

### اتفاق التعاون التربوي والثقافي بين البلدين:-

يندرج التعاون التربوي بين السودان وتونس في إطار اتفاقية ثقافية متعددة الجوانب تتمثل في مجالات التربية والثقافة والإعلام والسياحة وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل وزير خارجية البلدين في 20 ديسمبر 1975م وجرى تبادل وثائق التصديق عليها بين الجانبين في 23 نوفمبر 1978م. ظل السودان ومنذ ذلك التاريخ يستفيد بعدد من المنح على الجامعة التونسية، وخلال عامين وصلت لخمسة منح سنوياً

<sup>(35)</sup> دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه، 525/22/10، مصدر سابق، ص10.

<sup>(36)</sup> نفس ا دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه، 525/22/10، مصدر سابق، ص10-13.

بعد أن تم استيعاب طالبين بجامعة الزيتونة. كذلك تقدم الجمهورية التونسية للسودان أربعة منح كل سنتين في المعهد العربي الإفريقي لتطوير وتأهيل المعاقين. وقد تعاقبت ثلاثة دفعات من المكفوفين السودانيين على هذا المعهد. إضافة إلى ذلك فإن بعض الطلاب السودانيين يتقدمون بطلبات للالتحاق بالجامعة التونسية على نفقتهم الخاصة وقد تم استيعاب معظمهم بتدخل من السفارة. ويلاحظ أن المنح التونسية تنحصر في الكليات الأدبية والنظرية إذ أن استيعاب طلاب أجنبية في الكليات العلمية أمر يخضع لضوابط وقيود دقيقة جداً باستثناء طلاب بلدان المغرب العربي الذين يتمتعون بمعاملة خاصة في هذا المجال<sup>(37)</sup>.

ومن الجانب الآخر يقدم السودان منحة واحدة سنوياً لتونس للدراسة في جامعة أم درمان الإسلامية، وقد لوحظ أن تونس لم تستفد من هذه المنحة طيلة تلك الفترة لعدم رغبتها في الاستفادة من هذا النوع من المنح<sup>(38)</sup>.

وتقديراً من الجانب السوداني وخاصة في المجال التربوي فإنهم أصبحوا يرون أنه لا بد من إيلاء مسألة المنح الدراسية الاهتمام الذي تستحقه منطلقين من رؤية مستقبلية في خلق كوادر تونسية يتوافر لديها قدر من الإلمام والمعرفة والتفهم لقضايا السودان من خلال دراستهم بالسودان، واقترحوا في هذا السياق تخصيص عدد من المنح للطلاب التونسيين في مختلف الجامعات والتخصصات بدلاً عن المنحة التي تقدم للجمهورية التونسية للدراسة في جامعة أم درمان الإسلامية<sup>(39)</sup>.

وكما جاء في تقرير وزارة الثقافة والإعلام بالتنسيق مع سفارة السودان بتونس سعيهم للاتفاق مع الجانب التونسي حول برنامج تنفيذي في مجال التربية والتعليم العالي والمجال الثقافي والإعلام وذلك انطلاقاً من الاتفاقية الثقافية الموقعة بين الطرفين في عام 1975م. ويقترحون إضافة بعض المواضيع الجديدة فيما يتعلق بالمجالات المذكورة أعلاه أو أن يتم الاتفاق على تكييف بعض بنود الاتفاقية وفقاً لما يرويه ومن مستجدات حيث أن روح الاتفاقية تسمح بذلك.

وفي المجال الثقافي تحديداً يرون المشاركة في المهرجانات الثقافية التي تقام دورياً في تونس وأبرزها:

#### ● مهرجان قرطاج المسرحي.

<sup>(37)</sup> دار الوثائق القومية ؛ تربية وتعليم 20/4/16 ، الاتفاقيات الثقافية ، ص2.

<sup>(38)</sup> نفس المصدر، ص2.

<sup>(39)</sup> وزارة الثقافة والإعلام ؛ الأمانة العامة لمجلس الإعلام الخارجية، تقرير عن العلاقات السودانية التونسية - سفارة السودان بتونس، ص11.

- مهرجان قرطاج السينمائي.
- مهرجان سوسة المسرحي.
- تبادل الزيارات بين الأساتذة وطلاب المعاهد المسرحية والموسيقية في البلدين.
- يمكن تبادل الأفلام الوثائقية والتاريخية وتبادل الدراسات الأثرية<sup>(1)</sup>.

### **السودان في المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:**

شارك السودان في المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورة انعقاده العادية الخامسة بقصر المؤتمرات بالعاصمة التونسية في الفترة من 24 إلى 27 ديسمبر 1979م، والذي كانت رئاسته دورية تتناوب عليها الدول الأعضاء عند افتتاح كل دورة عادية وفقاً للترتيب الهجائي لأسمائها.

ولقد كانت رئاسة المؤتمر في هذه الدورة للسودان فرأس المؤتمر السيد/ دفع الله الحاج يوسف وزير التربية والتوجيه ورئيس المجلس القومي للتعليم العالي ورئيس اللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة، وقد حضر المؤتمر وفود من عشرين دولة عربية. كما شاركت بعض الهيئات والمنظمات العربية والدولية كمراقبين وذلك بحضور د. محي الدين صابر المدير العام للمنظمة العربية للثقافة والعلوم، ووفد الإدارة العامة للمنظمة<sup>(1)</sup>.

وبناءً على القرار الجمهوري رقم 727 بتاريخ 17/12/1979م فقد تكون وفد السودان للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته العادية الخامسة بتونس في الفترة 24-27 ديسمبر 1979م من<sup>(2)</sup>.

الرقم	الاسم	المنصب	المهام
1.	السيد/ دفع الله الحاج يوسف	وزير التربية والتوجيه	رئيساً
2.	السيد/ عصام احمد حسون	وكيل وزارة التربية والتوجيه "قطاع التربية"	عضواً
3.	البروفيسور/مصطفى حسن اسحق	مستشار الوزير للتعليم العالي	عضواً
4.	السيد/ بسطاوي بغدادي	مدير العلاقات الثقافية بالمجلس القومي	عضواً

<sup>(1)</sup> وزارة الثقافة والإعلام؛ الأمانة العامة لمجلس الإعلام الخارجية، تقرير عن العلاقات السودانية التونسية - سفارة السودان بتونس، مصدر سابق، ص11.

<sup>(1)</sup> دار الوثائق القومية؛ إيداع قانوني 503/28/1، تقرير وفد السودان للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته الخامسة العادية بتونس 24-27 ديسمبر 1979م.

<sup>(2)</sup> نفس المصدر؛ ص3.



	للتعليم العالي		
5.	السيد/ جعفر أبو حاج	سفير السودان لدى تونس	عضواً
6.	السيدة/ حاجة كاشف بدري	الأمين العام بالإنابة للجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة	مقررة

ولقد عقد الوفد اجتماعات تنسيقية تدارس فيها الأعمال والوثائق وتوزيع أعضائه على اللجان المختلفة. كما تدارس الوضع العام السائد في المؤتمر والخلافات العربية المختلفة ووضع خطة العمل، وقد تم الاتفاق على عضوية اللجان على الوجه الآتي:

- (1) السيد/ دفع الله الحاج يوسف رئاسة المؤتمر واللجنة العامة على أن ينوب عنه في اللجنة العامة السيد/ جعفر أبو حاج
- (2) السيد/ عصام احمد حسون اللجنة الأولى (التربية) يساعده الأستاذة حاجة كاشف بدري
- (3) السيد/ بسطاوي بغدادي اللجنة الثانية (الثقافة)
- (4) البروفيسور مصطفى حسن اسحق اللجنة الثالثة (العلوم)

ولكن هذه اللجان لم تتمكن من تنفيذ كل ما تم التداول فيه من برامج كما هو حال كثير من اللجان التي عادة ما تتراجع من حماسها الأول عند تكوينها. وقد عقد وزير التربية اجتماعات ثنائية مع كل وزراء التربية بحث فيها مختلف أوجه التعاون بين السودان والبلاد العربية وبصفته رئيساً للمؤتمر أجرى كثيراً من الاتصالات خارج اللجان لتجاوز الخلافات وللحصول على إجماع حول القرارات المختلفة<sup>(1)</sup>.

وقد اجتهد الوفد السوداني بتونس في جمع الكلمة العربية وتوحيدها محاولاً تبديد كل أسباب الخلاف بين المشاركين العرب وإنجاح المؤتمر وإخراجه بصورة أرضت الجميع. وعلى هامش المؤتمر سعت المجموعة السودانية الممثلة في المؤتمر إلى مناقشة بعض أوجه التعاون التربوي والثقافي مع الأشقاء من العرب المشاركين في المؤتمر، ولكن لم تُفعل هذه المداولات نتيجة لعدم تحريكها ولتباين طبيعة الأوضاع في الدول العربية. وقد تناقش السادة أعضاء الوفد مع الجانب التونسي في أمر الاتفاقية الثقافية التربوية التي عقدت في عام 1975م وإمكانية التعديل فيها وتحريك تنفيذ بنودها. ونسبة لقصر فترة وجود الوفد بتونس وانشغاله بالمؤتمر لم يتمكنوا من تحريكها في ذلك الوقت.

#### الاتفاقية الثقافية بين اتحاد الكتاب التونسي والسوداني:-

(1) دار الوثائق القومية ؛ الإيداع القانوني 503/28/1.

كان من أهم اتفاقيات التعاون الثقافي بين السودان وتونس هي تلك الاتفاقية الثقافية\* بين اتحاد الكتاب التونسيين واتحاد الأدباء السودانيين والتي وقّعت بتونس في يوم 29 أبريل 1981م. وقد وقع عن الجانب التونسي السيد/ محمد العروض المطوي رئيس اتحاد أدباء تونس وعن الجانب السوداني فراج الطيب رئيس اتحاد الأدباء السودانيين، وقد نص الاتفاق على الآتي<sup>(1)</sup>:-

- تبادل الاتحاديين للمطبوعات الدورية وغيرها الصادرة عنهما.
- تبادل أية مطبوعات أخرى يريان فائدة في تبادلها.
- تهيئة المناخ الملائم لتوثيق وشائج التعاون بين أدباء القطرين.
- يعمل الاتحادان على نقل الأعمال الأدبية من اللغات الأجنبية لفائدة الطرفين.
- تبادل الاتحادان الخبرات والتجارب وذلك في مجال الدراسات والمحاضرات والندوات الأدبية التي تتم بين آونة وأخرى حسب الإمكانيات المتاحة لكل الطرفين.
- يستضيف الاتحادان كلما تيسر ذلك نخبة من الأدباء يتم الاتفاق عليهم ويحدد موعد زيارتهم بين الطرفين بغرض الاشتراك في لقاءات أو مهرجانات أدبية تقام في أي من القطرين. على أن يتكفل الاتحاد الزائر بنفقات السفر لوفده ذهاباً وإياباً ويتكفل الاتحاد المضيف نفقات الإقامة والإعاشة للوفد.
- يتبادل كل من الاتحادين كل سنتين أديباً أو أديبين للتعارف والاتصال الثقافي بين أدباء وكتاب البلدين وذلك لمدة أسبوع لأديبين ولمدة أسبوعين لأديب واحد بنفس شروط البند السابق بالنسبة للسفر والإقامة.
- وهناك بعض البنود تتناول إبلاغ كل اتحاد الطرف الآخر بموعد وصول وفده قبل شهرين على الأقل مع إرسال سيرة ذاتية للوفد كما أن تتم المكاتبات بين الاتحاديين بإرسال الرسائل بعنوان الاتحاد المعنى مباشرة<sup>(40)</sup>.
- تعتبر هذه الاتفاقية كما نصت سارية المفعول لمدة عامين وتجدد تلقائياً إلا إذا رأى أحد الطرفين تعديلها.

رغم هذه الجهود التي بذلت في توقيع الاتفاقية إلا أنه لم يتم تفعيلها بشكل يخدم التعاون الثقافي بين البلدين في ذلك الحين لأسباب سياسية، حيث انه كانت هناك صراعات داخلية بين السياسيين الجنوبيين والرئيس نميري بسبب عدم التزام الرئيس

\* انظر الملاحق: وثيقة رقم (8) ، الاتفاقية الثقافية بين اتحاد الكتاب التونسي والسوداني.  
(1) دار الوثائق القومية؛ وزارة الخارجية 82/4/2 ، اتفاقية ثقافية بين اتحاد أدباء السودان واتحاد الكتاب التونسي.  
(40) دار الوثائق القومية ؛ وزارة الخارجية 82/4/2.

نميري بكثير من بنود اتفاقية السلام التي وقعت بينهم في عام 1972م وبسبب ذلك عاد التمرد إلى جنوب السودان بقيادة جون قرنق في عام 1983م، كما انه لم تستقر الأحوال لحكومة الرئيس نميري والتي قادت أخيراً إلى انتفاضة ابريل في عام 1985م والتي أطاحت بنظام الرئيس نميري.

#### المبحث الرابع:

#### بعض المشاركات والاتفاقيات السودانية التونسية:-

#### أولاً: المشاركات الخارجية:

#### اتحاد نساء السودان:-

تلقى الاتحاد النسائي السوداني دعوة من رئيسة الاتحاد النسائي التونسي للمشاركة في احتفالات الذكرى العشرين لصدور مجلة الأحوال الشخصية وبمناسبة انعقاد المؤتمر السادس لمنظمة الاتحاد القومي النسائي بتونس في الفترة من 13-15 أغسطس 1976م، وينعقد المؤتمر بالمنستير مسقط رأس الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة<sup>(41)</sup>.

وقد تم اختيار الوفد النسائي السوداني للمشاركة في تلك الاحتفالات بتونس من السيدتين نفيسة كامل. وحياء عمر التيجاني. وقد كانت مشاركة المرأة السودانية في هذه الاحتفالات تعبيراً صادقاً عن مدي الارتباط والتفاعل بين منظمات المجتمع المدني في البلدين.

وقد توالى فيما بعد المشاركات النسائية بين اتحاد النساء السوداني والتونسي حيث سافرت إلى تونس الأستاذة ستنا شيبون عضو مكتب الإعلام بالمكتب التنفيذي لاتحاد نساء السودان وعضو هيئة سكرتارية مجلة نساء السودان للمشاركة في الملتقى الدراسي المزمع عقده بمدينة تونس في الفترة من 4 إلى 6

---

(41) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 7/3/1: دعوة من السيدة فتحية مزالي رئيسة الاتحاد القومي لنساء تونس للاتحاد النسائي السوداني للمشاركة في احتفالات الذكرى العشرين لصدور مجلة الأحوال الشخصية بتونس .

أكتوبر 1983م حول: مساهمة المرأة عبر وسائل الإعلام بالدول العربية. وقد قدمت الأستاذة ستنا ورقة ناقشت فيها أوضاع المرأة في المجتمع العربي والظروف التي أعاقَت إمكانية مشاركتها في الفترات السابقة، وألقت الضوء على ما تتيحه الظروف الآن لتفاعلها عملياً في المشاركة الإعلامية للرجل في هذا المجال.

كذلك وافق السيد نائب الأمين الأول وأمين لجنة المنظمات على مشاركة اتحاد نساء السودان في ندوة بعنوان (المرأة والتنمية) تعقد بتونس بدعوة من الاتحاد النسائي التونسي في الفترة من 19 إلى 21 أكتوبر 1983. يشارك اتحاد نساء السودان بسكرتيره العام الأستاذة نفيسة احمد الأمين المناوب للجنة المنظمات وعضو المكتب التنفيذي للقيادة المركزية والسيدة رشيدة عبد المطلب عضو اللجنة المركزية لاتحاد نساء السودان ومدير مصلحة الشؤون الاجتماعية كممثل حكومة<sup>(42)</sup>. وقد ناقشت الندوة أوضاع المرأة في المجتمعات العربية وإمكانية مشاركتها في دعم التنمية بالبلدان العربية. وقد شارك الوفد النسائي السوداني في تلك الندوة وشرح الوفد تجربة المرأة السودانية، ودور ثورة مايو في اهتمامها بمشاركة المرأة في السلطة وبالتالي مساهمتها الفعالة في التنمية.

وقد ساهمت كل تلك المشاركات للمرأة السودانية في المناسبات المختلفة بتونس في دعم العلاقات بين البلدين، وفي صقل تجربة ومشاركة المرأة خارجياً عبر المساهمات في المحافل الدولية، خاصة وان تلك المحافل يشترك فيها العديد من ممثلي الدول العربية والإفريقية وأحياناً مراقبين من دول غربية، فكل ذلك يدعم وبلا شك التجارب النسائية ويجعلها متفاعلة في كل المجالات من خلال ذلك الاحتكاك مع المجموعات المختلفة في تلك المحافل.

#### رابطة الأحزاب الاشتراكية الإفريقية:-

وجهت اللجنة الثلاثية المكونة من الحزب الاشتراكي الدستوري (تونس) والاتحاد الاشتراكي العربي (مصر) والحزب الاشتراكي (السنغال) والمكلفة من قبل ندوة الأحزاب الإفريقية بتونس يوليو 1975م الدعوة لعدد من الأحزاب الاشتراكية الإفريقية وضمها الاتحاد الاشتراكي السوداني لاجتماع بتونس في الفترة من 17-19 أكتوبر للتفكير حول أنجع الوسائل لدعم الصلات بين الأحزاب الاشتراكية في إفريقيا.

وقد حضر هذا الاجتماع ممثلون للأحزاب الآتية:

- الاتحاد الاشتراكي السوداني
- الاتحاد الاشتراكي العربي – مصر

(42) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي: 7/3/1.

- الحزب الاشتراكي السنغالي
- حزب الشعب الموريتاني
- حزب الاستقلال المغربي
- اتحاد القوى الشعبية المغربي

وقد ترأس هذه الاجتماعات السيد/ محمد الصالح مدير الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي. وقد عقدت خمسة جلسات في مدى الثلاثة أيام، ناقش المؤتمر في الجلستين الأوليتين الجهد الذي بذل بواسطة اللجنة الثلاثية السابق ذكرها وما تمخض عن اجتماعاتها وما عكفت عليه في الدعوة لقيام رابطة تجمع الأحزاب الاشتراكية الإفريقية تنسق من خلالها السياسات وتطرح من منابرها القضايا التي تهم القارة وتم تكوين لجننتين الأولى للمسائل الفكرية والمتعلقة بالمذهبية الاشتراكية الإفريقية، أما الثانية فقد أوكلت لها مهمة وضع إطار تنظيمي للرابطة تحدد فيها المهام والاختصاصات. وفي الجلسة الختامية اطلع المجتمعون على التقريرين المقدمين من اللجننتين وبعد إدخال بعض التعديلات عليهما اتفق على أن يصدر بيان يتضمن وثيقة أو ميثاق وهيكل للجهاز المقترح بعد أن اتفق على تسميته بالفرنسية "كونفدرالية الأحزاب الاشتراكية الإفريقية" وبالعربية "الرابطة الاشتراكية الإفريقية"<sup>(1)</sup>. وقد صدر بيان تناول مشروع الميثاق لرابطة الأحزاب الاشتراكية الإفريقية تناول الآتي:-

إن الأحزاب الاشتراكية الإفريقية تعلن:-

- أن الاشتراكية الديمقراطية هي الطريقة الوحيدة لتنمية بلدانهم وتحريرها من جميع مظاهر الاستغلال والتبعية.
- إن التنمية في إفريقيا ترمي إلى بناء مجتمع عادل يضمن تكافؤ الفرص لكل الأفراد بدون تمييز.
- إن هذه التنمية تستلزم تنظيماً وترشيداً للقوي المنتجة عن طريق التخطيط الاقتصادي والتوزيع العادل للدخل القومي.

إن الأحزاب الاشتراكية الإفريقية تؤكد أيضاً:-

- تمسكها الشديد بالحريات الأساسية واحترام حقوق الإنسان وذلك طبقاً لمذاهبها التي تركز أساساً على أن الإنسان هو دائماً الغاية العليا وهو كذلك الوسيلة المميزة لكل عمل إنمائي.

(1) دار الوثائق؛ الاتحاد الاشتراكي 75/9/32، اتفاقيات عمومي.

- انه يتعين عليها مواصلة كفاحها إلى جانب الشعوب المناضلة من أجل تحرير أوطانها واسترجاع كرامتها.
- وانه يجب عليها الاستمرار في النضال من أجل إضفاء صيغة ديمقراطية علي العلاقات الدولية ومن أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.<sup>(1)</sup>

كان تمثيل السودان في هذه الاجتماعات بشخص واحد فقط هو السيد محمد الحسن شبو عميد معهد البحوث والدراسات الاشتراكية وذلك بناءً علي توصية السيد هاشم عثمان وكيل وزارة الخارجية للسيد أمين لجنة الفكر والدعوة بالاتحاد الاشتراكي في تمثيل السودان بشخص واحد بناءً علي ما جاء في الدعوة التي تطلب موافقة الاتحاد الاشتراكي علي إفاد ممثل أو أكثر لحضور الاجتماعات وقد رأت وزارة الخارجية إفاد شخص واحد هو السيد محمد الحسن شبو , وقد أعد تقريراً أوضح فيه الاهتمام البالغ الذي قامت به الحكومة في استقبال جميع الوفود وذكر انه التقى بالرئيس الحبيب بورقيبة وقد أُتيح له أن يلتقي مع المسؤولين في الحزب الدستوري التونسي وكذلك الصحف الحزبية، وكذلك اللقاء مع مدير مدرسة "الكوادر" والاشتراك في ندوة إذاعية مع بعض ممثلي الأحزاب وأجرى مقابلة صحفية مع جريدة العمل الناطق باسم الحزب الاشتراكي التونسي. وقد ذكر أنه قام بالتعريف عن الاتحاد الاشتراكي وناقش موثيقه وتنظيمه وأساليب عمله. وأكد أن تمثيل الاتحاد الاشتراكي السوداني بممثل واحد كان ملفتاً للنظر ولم يُمكنه من الاشتراك في اللجنة الثانية إلا من خلال ما طرحه في شكل تصور مكتوب<sup>(2)</sup>.

### ثانياً: البروتوكولات والاتفاقيات المختلفة بين السودان وتونس:-

أهم فترات ازدهار العلاقات بين السودان وتونس هي الفترة منذ عام 1983م، إذ شهد هذا العام نشاطاً في رفع أوجه التعاون حيث زار السودان الوزير الأول التونسي الأسبق محمد مزالي وتم توقيع اتفاق تجاري وجمركي بين البلدين. وفي سبتمبر من نفس العام زار النائب الأول لرئيس الجمهورية السيد أبييل أليز تونس على رأس وفد عالٍ ضم السيد احمد عبد الرحمن العاقب وزير الصناعة، والسيد فاروق إبراهيم المقبول التجارة والسيد وزير التربية والتعليم محي الدين صابر، وعقدت في إطار الزيارة عدة جولات من المحادثات بين الطرفين حيث تقرر تكوين مجموعة بحث علمي سودانية تونسية تضم العلماء والمختصين من الجانبين لدراسة سجل العلاقات بين البلدين في المجالات

(1) دار الوثائق القومية ؛ 43/7 /19 مشروع ميثاق رابطة الأحزاب الاشتراكية الإفريقية ، بتاريخ 19 أكتوبر 1975م.

(2) الاتحاد الاشتراكي ؛ تقرير السيد محمد الحسن شبو عميد معهد البحوث والدراسات الاشتراكية وممثل الاتحاد الاشتراكي السوداني في اجتماعات الأحزاب الاشتراكية الإفريقية بتونس.

الاقتصادية والتجارية والصناعية والثقافية كما تم الاتفاق على ضرورة تكثيف الزيارات بين الوزراء والخبراء في البلدين لتطوير هذا التعاون.

وفي خلال هذه المباحثات تم التطرق إلى موضوعات ذات أهمية في مجالات التعاون بين البلدين منها:-

### 1/ في المجال الإعلامي:-

- التنسيق بين وكالات الأنباء في البلدين.
- التعاون في الميادين الإذاعية والتلفزيونية وذلك بتبادل الزيارات وتدريب الكوادر وتبادل البرامج.
- الاستفادة من التجربة التونسية في مجال التعاون مع المحطات التلفزيونية الأجنبية وتجربتها في التعامل مع اتحاد إذاعات الدول العربية وعربسات.
- العمل على نشر أهم أخبار البلدين في أجهزة الإعلام خاصة بالنسبة للسودان حيث تشكل سوقاً إعلامياً جيدة لقربها من أوروبا ولكونها مركزاً سياحياً هاماً.

### 2/ في مجال الشباب والرياضة:

تم التوقيع علي بروتوكول للتعاون المشترك بين السودان وتونس في مجال الشباب والرياضة في الرابع عشر من مارس عام 1983م واتفق الجانبان علي الآتي:-  
في مجال رعاية الشباب:

- تبادل الزيارات والاشتراك في التجمعات الشبابية والمعسكرات والأنشطة الثقافية والفنية.
- تبادل الخبرات والوفود في المهرجانات والتظاهرات وربط الصلات بين التنظيمات الشبابية في البلدين.

في مجال الرياضة:

- تبادل الخبرات واللقاءات الرياضية والاستفادة من إمكانات البلدين في المسائل التدريبية وغيرها.<sup>(1)</sup>

وأتفق علي أن يتم العمل بهذا البروتوكول منذ تاريخ التوقيع عليه علي أن يسري لمدة عامين تجدد تلقائياً لفترة مماثلة ما لم يري احد الطرفين إلغائه كتابة قبل ستة أشهر من انتهاء مدته.

(1) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 40/7/19 , بروتوكول للتعاون بين جمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية التونسية في مجال الشباب والرياضة .

وقد وقع عن الجانب السوداني السيد علي محمد شمو رئيس المجلس القومي للرياضة الجماهيرية ورعاية الشباب، ووقع عن الجانب التونسي السيد محمد كريم عضو الديوان السياسي للحزب الاشتراكي الدستوري ووزير الشباب والرياضة.<sup>(1)</sup>

### 3/ في المجال السياحي:

عقد السودان اتفاقية في المجال السياحي مع تونس في يوم 5 ابريل 1983م. وقد اتفقا علي أن يعمل الطرفان علي تشجيع وتبادل قنوات السياحة بينهما، وتسهيل إجراءات زيارة المواطنين لكل من البلدين، وتبادل المطبوعات والنشرات والأفلام والمعارض وغيرها وتبادل الخبرات وتدريب بعض الطلاب بالبلدين في هذا المجال... وغيرها. واتفق في المادة الثامنة من الاتفاقية علي أن يعمل الطرفان بهذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ويتم تنفيذه من تاريخ التوقيع عليه ويمدد لمدة سنة قابلة للتجديد ما لم يعلن احد الطرفين المتعاقدين رغبته في إنهاء العمل به قبل ستة أشهر من انتهاء أجله.<sup>(2)</sup>

ويري الباحث انه رغم هذا الحماس في توقيع كل تلك الاتفاقيات والبروتوكولات والتي تعتبر تطوراً كبيراً في العلاقات الطيبة بين السودان وتونس إلا أنها لم تجد حظها من التنفيذ الكامل لأي منها وذلك بسبب اضطراب الأحوال السياسية بالسودان خاصة بعد عام 1983م أي عقب فشل اتفاقية أديس أبابا التي عقدت عام 1972م للسلام بين حكومة الرئيس نميري والسياسيين الجنوبيين، وقد أدى هذا الفشل إلي تمرد الجنوبيين بقيادة جون قرنق في ذلك العام، كما أن هناك بعض النشاط لبعض الأحزاب المعارضة للنظام وبعض منظمات المجتمع المدني ممثلة في النقابات المهنية والتي نشطت كثيراً للإطاحة بالنظام الحاكم، وقد أثر كل ذلك سلباً علي السياسة الداخلية والتي انعكست بدورها علي السياسة الخارجية.

وقد استمرت تلك الاضطرابات إلي أن قادت إلي قيام انتفاضة ابريل 1985م، وقيام حكومة انتقالية لمدة عام ثم جاءت حكومة الأحزاب في عام 1986م والتي استمرت حتى 1989م والتي لم تكثر كثيراً لأمر الاتفاقيات الخارجية نسبة لانشغالها بالصراعات الحزبية والانتلافات التي قادت في نهاية الأمر إلي انقلاب عسكري وتسلم الجيش للسلطة وقيام حكومة الإنقاذ، وقد تم تفعيل معظم هذه الاتفاقيات وتطورت العلاقات بين السودان وتونس في المجالات المختلفة في عهد حكومة الإنقاذ.

(1) دار الوثائق القومية؛ 40/7/19 الاتحاد الاشتراكي، مصدر سابق.

(2) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 17/3/1 ، نص الاتفاقية في المجال السياحي بين السودان وتونس .



عموماً يمكن القول بأن العلاقات السودانية التونسية ممتازة ولبلدين مواقف متقاربة تجاه معظم قضايا العالمين العربي والإفريقي والقضايا الدولية، ومتطابق في كثير من الأحيان. ففي المجال الثنائي فإن البلدين يتفقان حول موقفهم من ليبيا إذ أن تونس قد اختلفت مع ليبيا بسبب الدعم الليبي للمعارضة التونسية واحتضانها لبعض المعارضين التونسيين، وبنفس الحال فإن العلاقات السودانية الليبية قد توترت في كثير من الأحيان بسبب سياسة الرئيس الليبي القذافي المتأرجحة وغير الثابتة مع السودان وطرحها المستمر لجعل الوحدة الفورية بين الدول العربية في وقت تعاني فيه جميع الأنظمة العربية من مشاكل داخلية وخارجية وفي نفس الوقت يأتي الدعم الليبي للمعارضين لهذه الدول. لذلك كان السودان وتونس يعملان علي تبادل الخبرات في مجال التكامل إذ يؤمن كل من البلدين بفكرة التكامل كبديل لأسلوب الوحدة الفورية خاصة وأن تونس قد بدأت في نهج هذا الأسلوب في علاقاتها مع بعض من دول المغرب العربي " الجزائر وموريتانيا" ومن المجالات التي تم تعضيد التعاون فيها في ذلك الوقت هي مسألة تمثين وتوثيق التعاون بين الاتحاد الاشتراكي السوداني والحزب الاشتراكي الدستوري التونسي وتم التنسيق بين مواقف الدولتين خاصة بعد تكوين مجلس الأحزاب الاشتراكية الإفريقية.

في المجال العربي فإن الخلافات مستمرة بين الدول العربية فأصبحت تشغل بال السياسيين في البلدين ويعمل كلاهما علي راب الصدع بين العرب , ويعتبران من الدول المعتدلة التي تؤيد القيادة الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتدعوان لتحقيق التضامن العربي.

في المجال الإفريقي هناك تقارب في وجهات النظر مما يفسح الطريق للتنسيق بين الدولتين لخلق إستراتيجية مشتركة لمواجهة تزايد النفوذ الإسرائيلي في إفريقيا والوقوف في وجهها بعد أن نجحت إسرائيل في تمثين علاقاتها مع زائير وليبيريا, فتونس بتقلها ووزنها السياسي في الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية مع جهود السودان مع الدول الناطقة بالانجليزية علاوة علي طبيعة العلاقات السودانية المتميزة مع الدول الإفريقية عامة يمكن الوصول إلي نتائج ايجابية حيال هذا الموضوع, خاصة وأن كل من الدولتين تتفقان علي مبدأ مساندة الشعوب الإفريقية في نضالها ضد سياسة التمييز العنصري, كما وأنهما يعملان من خلال الأمم المتحدة علي حث المجتمع والدول الغربية لإنجاح جميع المساعي لحل الأزمات العربية والإفريقية.

## الفصل الرابع

### العلاقات السودانية الجزائرية

## المبحث الأول:

### خلفية عن جغرافية وتاريخ الجزائر:-

تتمتع الجزائر بموقع ممتاز في القطاع الأوسط من الشمال الأفريقي وتطل على الجزء الغربي من البحر الأبيض المتوسط، حيث تقع أهم موانئها "الجزائر - عنابة - وهران" على ساحل يمتد إلى ألف ومائتي كيلومتر في مواجهة بلدان جنوب أوروبا وفرنسا وأسبانيا وإيطاليا. ويحدها من الشرق كل من تونس وليبيا ومن الجنوب النيجر ومالي ومن الغرب المملكة المغربية وموريتانيا. وأهم مدنها هي وهران وقسطنطينية - عنابة - سيدي بلعباس - أسطيف - تلمسان - بليدة - مستغانم.<sup>(1)</sup>

الجزائر هي أكبر دول الشمال الإفريقي مساحة حيث تبلغ نحواً من مليونين وثلاثمائة وثمانين ألف كيلومتر "حوالي تسعمائة ألف ميل مربع" على وجه التحديد 2.380.000 كلم<sup>2</sup>، تغطي منها الصحراء الجزائرية المترامية إلى الجنوب مليونين من الكيلومترات المربعة، وهي جزء من الصحراء الكبرى ذات المناخ الاستوائي الجاف الذي يفتقر إلى مظاهر الحياة النباتية، وإن كان باطنها يحتوي على مواد الطاقة والمعادن المختلفة. بينما تقع ثلاثمائة ألف كلم أو أكثر قليلاً إلى الشمال الجزائري حيث تنعم بالمناخ المعتدل الذي يشمل دول حوض البحر الأبيض المتوسط. وهي أراضي زراعية خصبة استولى على أغلبها المستعمرون البيض وانشأوا فيها مزارع الكروم والحمضيات وأنواع الفواكه الأخرى والبقول.<sup>(2)</sup>

تتنوع التضاريس بالجزائر من الشمال إلى الجنوب، فمن شريط ساحلي أغلبه سهول إلى هضاب عليا إلى صحراء. وسهل ساحلي ضيق ومتقطع، تحصره سلسلة جبال أطلس التل التي يزيد ارتفاعها كلما اتجهنا شرقاً. وعلى اتجاه جبال أطلس والتلال الجنوبية تمتد منطقة هضاب واسعة كثيرة البحيرات المالحة وتحصر هذه الهضاب من الجنوب سلسلة جبال الأطلس الصحراوي المرتفعة (أكثر من 2000 م).<sup>(1)</sup>

ويظهر التنوع التضاريسي في الجزائر كالاتي:

<sup>(1)</sup> <http://www.pubmedcentral.nih.gov/articlerender.fcgi>

<sup>(2)</sup> : - , 63.

<sup>(1)</sup> <http://www.pubmedcentral.nih.gov/articlerender.fcgi>

التل: في الجزء الشمالي، وعلى امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتمتد سهول التل الجزائري بعرض متباين (من 80 إلى 190 كلم) وتضم معظم الأراضي الزراعية للجزائر وتتركز فيها كثافة سكانية عالية.

الهضاب العليا والأطلس الصحراوي: تتوزع الهضاب على 600 كلم شرق الحدود المغربية، وبها أراضي سهوبية متعرجة، بين التل والأطلس الصحراوي. وارتفاعها بين 1100 و1300 متر بارتفاع من الغرب لتتحد تدريجيا باتجاه الشرق لحوالي 400 كلم. وترتبطها رسوبية مع بحيرات مالحة.

يتلوها حزام مشكل من 3 سلاسل جبلية، جبال القصور على حدود المغرب، جبال العمور، ثم جبال أولاد نايل جنوب الجزائر. يهطل في منطقة الجبال قسط وافر من الأمطار مقارنة بالهضاب، وتجاورها أراضي خصبة، لكن مياه هذه الجبال تغيب في الصحراء، وتكون بذلك أحد الموارد الهامة للمياه الجوفية لوحدات الخط الشمالي من الصحراء الجزائرية. وتوجد بعض المدن في هذه المنطقة مثل بسكرة، الأغواط وبشار.<sup>(2)</sup>

الشمال الشرقي: شرق الجزائر عبارة عن جبال وأحواض وسهول. يختلف عن غرب البلاد كونه غير مواز للساحل. جزؤه الجنوبي: مرتفعات الأوراس، وهناك القليل جدا من الأراضي المنبسطة في بجاية، سكيكدة، عنابة.

الصحراء الكبرى: تمتد جنوب الأطلس الصحراوي وتمثل لوحدها أكثر من 80 % من المساحة الكلية للجزائر. وهي ليست كلها رمالاً بل تتشكل من هضاب صخرية وسهول حجرية تتخللها منطقتان رمليتان " العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير " واللذان تمثلان مساحات شاسعة من الكثبان الرملية. في منطقة الهقار بالقرب من ولاية تمنراست تتواجد أعلى قمة في البلاد وهي قمة تاهات التي يبلغ ارتفاعها 3,303 م. يحوي الجزء الشمالي منها واحات كثيرة، أشهرها واحة أنفوسة، وورقلة، وحاسي مسعود في الجنوب الشرقي.<sup>(1)</sup>

لا توجد أنهار دائمة الجريان في الجزائر، وإنما وديان كوادي الشلف وهو أطولها (725 كلم من الأطلس الصحراوي للبحر الأبيض المتوسط) تمتلئ بالمياه في الشتاء، ثم تنضب

---

(2) , , 448.

(1) , , 449.

لتنحول إلى مراعي خصبة، أو تصير أحواضا مغلقة (الشطوط) وأهمها شط الحضنة وملغيغ أو سبخات مثل سبخة وهران.<sup>(2)</sup>

وأهم الجبال هي: سلسلة جبال الأطلس، جبال جرجرة، الونشريس، جبال الهقار. وأعلى قمة هي قمة تاهات. وأهم الوديان هي الشلف والسمان. أما المناخ فهو مناخ البحر الأبيض المتوسط، ففي الأجزاء الشمالية من البلاد دافئ ويميل إلى البرودة في الشتاء وأمطاره غزيرة، حار وجاف صيفاً. بينما في المرتفعات فيارد جداً في الشتاء مع تساقط الأمطار والثلوج بغزارة، وفي الجزء الجنوبي حار صيفاً وبارد شتاءً وأمطاره قليلة أو تكاد تكون معدومة في بعض المناطق أو نادرة الهطول.<sup>(1)</sup>

الموارد الطبيعية للجزائر تتمثل في البترول، الغاز الطبيعي، الحديد الخام حيث بها ثاني احتياطي عالمي للحديد، الفوسفات، اليورانيوم، الرصاص، الفحم، الذهب والزنك. مخزونها من النفط يقدر بـ 12 مليار برميل مع العلم أن المساحة المستكشفة أو المستغلة تعد صغيرة مقارنة مع الرقعة الجغرافية الواسعة التي يمتد عليها هذا البلد. أما مخزونها من الغاز الطبيعي فتعد الجزائر "ثامن مخزون في العالم" 80 مليار متر مكعب. كما تم اكتشاف الذهب خلال تسعينيات القرن العشرين، إلا أن استغلاله ما زال ضعيفاً.<sup>(2)</sup> يعيش أغلب سكان الجزائر على السواحل الشمالية نسبة لتوسع رقعة الصحراء جنوباً، كما أن الكثافة تترج تدرجاً ملحوظاً من الشمال إلى الجنوب وتكاد تترج مع التدرج في الأمطار، ويسكن منطقة التل نحو 75% من سكان الجزائر مع أن مساحتها لا تزيد علي 6% من جملة مساحة البلاد، وذلك بسبب توفر الأمطار حيث يعتمد غالبية السكان علي الزراعة. ومعظم السكان من القبائل العربية والبقية من الأمازيغ\*. وغالبية

<sup>(2)</sup> <http://www.pubmedcentral.nih.gov/articlerender.fcgi>

<sup>(1)</sup> 452 , , ,

<sup>(2)</sup> 46 , , ,

\* \_\_\_\_\_ ( )

(1) دار الوثائق القومية ؛ متتوعات 2040/141/173 ، المديرية العامة للأرشيف الوطني، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر.

واسع يتعديان حدود الجزائر، وللحزب علاقات مع الأحزاب التقدمية واليسارية في كثير من دول أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.<sup>(2)</sup>

أما النظم الاجتماعية بالجزائر فإن الحكومة الجزائرية شأنها في ذلك شأن كل الحكومات المستقلة لا تشجع استمرار التركيبات القبلية والعشائرية التي تعمد المستعمرون الإبقاء على عناصرها المختلفة وإذكاء نعراتها. إن الإدارة الفرنسية كانت تشجع روح التجزئة لدى البربر ليس في الجزائر فحسب وإنما في دول المغرب العربي الأخرى أيضاً فمنحتهم الفرص المواتية لتعليم أبنائهم وارتياح المراكز الإدارية والفنية في العمل الحكومي وذلك بهدف خلق أقلية تكون لها مصالح مختلفة واتجاهات تختلف عن اتجاهات غالبية السكان كما فعل الاستعمار في كل مكان. ولكن رغم ذلك سعت الحكومة الجزائرية لغرس مبادئ الوحدة الوطنية بين الجزائريين.<sup>(3)</sup>

وثقافياً فإن الاستعمار الفرنسي كما هو معروف قد سعي إلى طمس معالم الشخصية الجزائرية وإضعاف لغتها وانتماؤها الديني بهدف تبديد أصالتها تمهيداً لغرس جذور الحضارة الغربية. ولقد استطاع الاستعمار أن يحدث الأذى باللغة العربية وآدابها، ولكن الدين الإسلامي بقي المنبع الأساسي للقيم الروحية والمعنوية للشعب الجزائري. وما أن انتزعت الجزائر استقلالها حتى اندفعت تؤكد سيادة اللغة العربية في البلاد.<sup>(1)</sup>

### السياسة الخارجية:-

إن السياسة الخارجية لحكومة الجزائر من الوجهة النظرية كما وردت في كثير من المناسبات والوثائق الرسمية منذ إعلان حرب التحرير في نوفمبر 1954م قد تعرضت لتغييرات مختلفة، ولكن أهم تطوراتها كان في عهد الرئيس هواري بومدين لأن الثورة انشغلت بعد الاستقلال في تصفية آثار الاستعمار، ونعتمد في تناول المبادئ الأساسية لهذه السياسة على التوضيحات التي أدلى بها الرئيس بومدين أمام ندوة السفراء الجزائريين التي انعقدت في أكتوبر 1969م. المبدأ الأول والأهم في نظر الدولة هو مبدأ الاستقلال الوطني واحترام الاختيار الاشتراكي للجزائر. وقد أفاض الرئيس في شرح هذا المبدأ ووصفه بأنه يعني الاعتماد على النفس وعلى الإمكانيات الوطنية. وأنه يعني أيضاً عدم السماح لأي قوة خارجية مهما كان نوعها ومهما كان موقفها بالتأثير على قراراتهم وسياساتهم، وذلك مع التزام الجزائر بعدم التدخل في شؤون الغير. وخوفاً من

(2) وزارة الخارجية: الجزائر / معلومات أساسية، 7/3/3، ص8.

(3) دار الوثائق القومية ؛ متنوعات 2040/141/173 ، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر، مصدر سابق.

(1) دار الوثائق القومية ؛ متنوعات 2040/141/173 ، مصدر سابق.

أن يفهم ذلك على أنه دعوة إلى الانطواء فأردف الرئيس قائلاً بأنهم منفتحون على التعاون مع كل من يريد التعاون معهم على أساس المصلحة المشتركة<sup>(2)</sup>.

والمبدأ الثاني الذي تعرض له الرئيس فهو سياسة الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية الموجودة حول البلاد بالبحر الأبيض المتوسط ، وهو أمر يرتبط بما سبقه من حيث أنه يمس مبدأ الاستقلال الوطني، ومعروف أن السلطة الجزائرية لم يهدأ لها البال حتى أنهت كل الامتيازات الأجنبية الاستعمارية بالبلاد، وهي كذلك شديدة القلق للقواعد الأجنبية القريبة من بلادهم ومن تزايد النفوذ الأجنبي في البحر الأبيض المتوسط.

والمبدأ الثالث هو تأييد كل القضايا العادلة في العالم. إن الجزائر تريد أن تبقى وفية لماضيها وتضحياتها الجسيمة من أجل الاستقلال ومن هنا جاءت إشارة الرئيس إلى أن الجزائر تعمل من داخل منظمة الوحدة الأفريقية، كما تعمل بمفردها من جهة أخرى لإعانة حركات التحرر الأفريقية. كذلك من أهم المبادئ في السياسة الخارجية للجزائر هو عدم الانحياز. فإن الأوضاع الدولية وموازين القوى تغيرت كثيراً عما كانت عليه أيام مؤتمر باندونك "مؤتمر عدم الانحياز" كما أن الشخصيات ذات النفوذ السياسي الواسع التي كانت تقف وراء تلك الدعوة لم يبق منها على مسرح الأحداث من يقف مدافعاً ومحافظاً عن هذه الدعوة.

بالتالي يجب أن نرى كيف استطاعت الجزائر وإلى أي مدى أن تخضع علاقاتها الدولية والإقليمية لهذه المبادئ في مجال التطبيق فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي وإمكانياتها المادية والبشرية وتاريخها المعاصر تحتل مركزاً مرموقاً في منطقة الشمال الأفريقي التي تمثل إطاراً إقليمياً لقيام كيان مغربي موحد، في منطقة تزخر بالعديد من التجمعات والحركات الاتحادية والاندماجية، سواء كان ذلك في أوروبا أو المشرق العربي أو أفريقيا عامة<sup>(43)(1)</sup>.

### الجزائر والقضية العربية:-

إن موقف الجزائر المعلن في القضية العربية يتلخص في أن الحرب التحريرية هي الطريق الوحيد والأمثل لإعادة الحقوق المغتصبة، وأن كتائب المقاومة الفلسطينية المدعومة بالأنظمة والشعوب العربية تشكل الطلائع الضرورية لهذه الحرب، والجزائر تأسيساً على ذلك تتخذ موقفاً متصلباً من الحقوق الشرعية لشعب فلسطين وتؤيد المقاومة

(2) وزارة الخارجية: الجزائر / معلومات أساسية، 7/3/3، ص17.

(1) وزارة الخارجية: الجزائر / معلومات أساسية، 7/3/3، مصدر سابق، ص 18.



بلا حدود. فهي لا تقبل وقف إطلاق النار ولا أي قرارات لمجلس الأمن بهذا الخصوص وترفض مبدأ الحلول السلمية وكل مبادرات السلام.

وقد وقفت الجزائر موقفاً قوياً خلال حرب أكتوبر المصرية 1973م وعبأت كل إمكانياتها لخدمة المعركة وخاضت بعض قواتها الحرب مع مصر. وقد سافر بومدين إلى موسكو واشترى أسلحة بمائتي مليون جنيه لمصر وسوريا. ولم تقبل الجزائر بقبول وقف إطلاق النار انطلاقاً من مبدأها الثابت من النزاع مع إسرائيل. ويتميز الموقف الجزائري بالحرص على وحدة الصف العربي والعمل الإيجابي على تحقيقه.

### الجزائر وأفريقيا:-

تهتم الجزائر بعلاقاتها مع الدول الأفريقية اهتماماً كبيراً حيث تقضي المادة الأولى من الدستور أن الجزائر جزء من المغرب العربي والعالم العربي والأفريقي، وتحرص على إظهار هويتها الإفريقية في الظروف التي تقتضي ذلك، وهي عضو في منظمة الوحدة الإفريقية. وقد عقد مؤتمر القمة الإفريقية الخامس في الجزائر عام 1968م فضلاً عن أن الجزائر قد استضافت العديد من المؤتمرات والاجتماعات الإفريقية. وتقوم الجزائر بالوفاء بالتزاماتها في لجنة التحرير الإفريقية كما تقدم مساعدات مباشرة لهذه الحركات بينها الأسلحة والتدريب والمساعدات المادية.

ومن المعروف أن الرئيس بومدين كان كثير الاعتزاز عملياً بدفع العلاقات العربية الإفريقية دفعاً عملياً وليس فقط إعلامياً، وكان يسعى حثيثاً لربط الطريق القاري بين الجزائر ولاغوس، ورغم مشغوليته الحساسة لبناء الجزائر الحديثة وعمليات التعريب التي نجحت إلى حد بعيد في قيام تجانس في المجتمع الجزائري. فقد ظلت الجزائر قبله للأحرار الأفارقة ومنطلقاً لثورات زمبابوي، انجولا، والجنوب الإفريقي.<sup>(1)</sup>

وتحمل عادةً البيانات المشتركة بين الرئيس الجزائري والرؤساء الأفريقيين تأكيد القضية العربية وقضايا التحرر في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى الرغبة في تطوير التعاون المشترك، ومن أهم ما تقوم به الجزائر في هذا الشأن هو الدخول في شركات مختلفة منها على سبيل المثال إنشاء مصفاة بترول ومناشير لقطع الأخشاب في غينيا وقيام استثمار ثنائي للنقل البحري مع السنغال. ولقد أمم معرض الجزائر الدولي 1983م العديد من وزراء التجارة الأفريقيين بدعوة من وزير التجارة الجزائري بينهم وزير الاقتصاد الوطني السوداني.<sup>(2)</sup>

(1) معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية؛ ندوة العلاقات الخارجية، المجلد الثاني الأوراق من 15- 28، قاعة الشارقة 1990م.

(2) ندوة العلاقات الخارجية ؛ قاعة الشارقة، مصدر سابق.

وبالتالي كما يعتقد الباحث فان العلاقات الجزائرية الإفريقية أو العربية تميزت بالاهتمام الواضح من قبل المسؤولين الجزائريين, لذلك فان الجزائر ونتيجة لتجربتها في الثورة الجزائرية ضد المستعمر وتقديمتها لمليون شهيد من اجل الحرية كما تذكر, فإنها بذلك تري أن تجربتها يجب أن تستمر من خلال دعمها للحركات التحررية في إفريقيا, وقد بدا ذلك واضحاً من خلال الدعم الجزائري لجهة البوليساريو التي تعتبرها الجزائر حركة تحرر يجب مساعدتها في تحقيق استقلال أرضها بالصحراء الغربية, وذلك علي نقيض الموقف المغربي الذي يري أن الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب وان البوليساريو تعتبر في نظر المغرب حركة انفصالية. وقد أثر كل ذلك بشكل فعال في اضطراب وسوء العلاقات الجزائرية المغربية, كما سيجي لاحقاً في الفصل الخامس حول قضية الصحراء. وكل ذلك حدث نتيجة إلي أن الجزائر أرادت أن تثبت أنها ماضية في دعمها لحركات التحرر في إفريقيا كما وعدت بعد نجاح تجربتها التي قادت البلاد إلي الاستقلال والخلاص من المستعمر.

## المبحث الثاني:

### علاقات السودان السياسية مع الجزائر (أ):

#### السودان والقضية الجزائرية:

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية اعتبرت فرنسا أن الجزائر مازالت جزءاً من حدودها الجغرافية ولكنه جزء لا يتمتع بالمساواة التامة مع فرنسا، وظلت السياسة الفرنسية تقوم على مبدأين أساسيين هما:

1/ إنكار الوطنية الجزائرية.

2/ التزام التفرقة العنصرية.

ونتيجة لذلك توجب على الجزائريين الوطنيين أن يوحدوا صفوفهم لمواجهة فرنسا والمستوطنين والأجانب والموالين لهم، فعقد مؤتمر عام في أغسطس من عام 1951م. وتأسست جبهة الدفاع عن الحرية، وأجمع المؤتمر على أن المطلب الأساسي للحركة الوطنية هو تأسيس جمهورية الجزائر المستقلة، وقد شجعهم على هذا قيام الثورة في تونس ومراكش، وهزيمة فرنسا في حرب الهند الصينية التي شارك فيها عدد كبير من الضباط والجنود الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي فعادوا إلى الجزائر مزودين بخبرة واسعة<sup>(44)</sup>.

وانتظمت جبهة التحرير الوطني رجال الأحزاب المختلفة، وتوالت المؤتمرات السرية التي عقد بعضها في القاهرة. وكانت الجبهة قد لخصت برنامجها في العمل على استقلال الجزائر وتحقيق وحدتها كبلد عربي إسلامي مع سائر أقطار المغرب العربي والسعي لنقل القضية الجزائرية إلى المحافل الدولية، مع الاستعداد لمقاومة فرنسا وحملها للاعتراف باستقلال الجزائر وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين. ويكون للمستوطنين حرية الاحتفاظ بجنسياتهم أو اختيار الجنسية الجزائرية بحقوق متساوية مع الجزائريين، ونظمت التشكيلات العسكرية، ووضعت الترتيبات للقيام بالثورة في أول نوفمبر 1954م وسرعان ما تحولت الثورة إلى حرب لتحرير الجزائر وتشكيل جيش التحرير، وباشر في مقاومة القوات الفرنسية الضخمة التي حشدتها باريس لقمع الثورة الجزائرية، وكان لابد لهذه الثورة الشعبية أن تلقى أصداء التأييد والانتصار من الأقطار العربية الشقيقة في الوطن العربي مشرقاً ومغرباً على الصعيد الشعبي والرسمي<sup>(45)</sup>.

وقد اهتم السودانيون حكومة وشعباً في ذلك الوقت الذي نالوا فيه استقلالهم بالقضية الجزائرية، واستنكروا أعمال العنف التي كانت تجري في الجزائر من قبل

(44) إصدارات المركز الوطني للدراسات التاريخية - الجزائر - الثورة الجزائرية وصداها في العالم، 1985م، ص31.

(45) المركز الوطني للدراسات التاريخية؛ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص32.

القوات الفرنسية وطالب أعضاء البرلمان السوداني في جلسة 6 يونيو 1956م بأن تحل مشكلة الجزائر حلاً سلمياً على أساس ميثاق هيئة الأمم المتحدة وحقوق الإنسان. في هذا الوقت الذي هبّ فيه العالم للدفاع عن السلم والأمن، وأجتمعت فيه رؤساء الدول الكبرى ووزراء الخارجية، وعقدت المؤتمرات للسلم بغرض إيجاد وسائل لحل أزمة التوتر وتخفيض الأسلحة. كان لابد من استقرار الأحوال في كل جزء من العالم وخاصة في شمال إفريقيا<sup>(46)</sup>.

وقد تمثل موقف السودان في قضية النزاع الجزائري الفرنسي حول استقلال الجزائر في أن الروابط العربية والإسلامية التي تربط بين البلدين تحتم عليه تأييد الجزائر، بالإضافة إلى أنه قطع عهداً بالدفاع عن حريات الشعوب، ولذلك أزر شعب الجزائر في محنته تجاه فرنسا وبذل جهداً لاستمالة الكثير من الوفود المترددة في دعم قضية الجزائر<sup>(47)</sup>.

وفي يونيو 1956م ونتيجة لمداولات مجلس النواب السوداني شكلت اللجنة التنفيذية للهيئة الشعبية لقضية الجزائر في السودان.<sup>(1)</sup> وقامت هذه الهيئة بمناشدة الشعب السوداني للتعاون مع الجزائر بالتبرع وقامت هذه اللجنة بفتح المعسكرات للمتطوعين من السودانيين للقتال في الجزائر<sup>(2)</sup>.

وفي أغسطس عام 1956م زار وفد الحركة الوطنية الجزائرية السودان بهدف عرض قضية الشعب الجزائري للسودانيين الذين ظلوا يتابعون النضال الجزائري عبر وكالات الأنباء وقد كشفت جبهة التحرير الوطني الجزائري الكثير من الأعمال الوحشية ومآسي الاستعمار وأساليبه لإبادة الشعب الجزائري بالقنابل المحرقة والغازات السامة. وعلى المستوى الرسمي تبرع السيد محمد أحمد محجوب وزير الخارجية آنذاك بمبلغ خمسة آلاف جنيه لمنكوبي الجزائر وسلم التبرع إلى السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام لجامعة الدول العربية<sup>(3)</sup>.

وقد استعرض السيد وزير الخارجية محمد أحمد محجوب أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة تاريخ الاستعمار الفرنسي على الجزائر وفنّد الحجج القانونية التي تدعيها

---

<sup>(46)</sup> دار الوثائق القومية ؛ البرلمان 5/3/1، مداولات مجلس النواب، جلسة 6 يونيو 1956م.  
<sup>(47)</sup> أيمن كمال الدين، الحكومة العسكرية الأولى 1958-1964م، دكتوراه في التاريخ جامعة النيلين، 2000م، ص150.

<sup>(1)</sup> دار الوثائق القومية ؛ البرلمان 5/3/1، مداولات مجلس النواب، جلسة 6 يونيو 1956م.

<sup>(2)</sup> صحيفة الرأي العام العدد رقم 3375، بتاريخ 7 يوليو 1956م.

<sup>(3)</sup> الري العام العدد رقم 3400 بتاريخ 14 أغسطس 1956م.

فرنسا في ضم أرض الجزائر لها، وطالب الأمم المتحدة بإنصاف الشعب الجزائري بمنحه حق تقرير المصير<sup>(4)</sup>.

وبالمقابل وفي هيئة الأمم المتحدة هاجم وزير خارجية فرنسا السودان قائلاً: "إن السودان يبعث بالأسلحة إلى الجزائريين ليقاتلوننا بها" مشيراً بذلك إلى أحد السودانين ويدعي إبراهيم النيل والذي اعتقلته السلطات الفرنسية وهو ينقل السلاح على باخرة يونانية استأجرها خصيصاً لتوصيل السلاح إلى الثوار في الجزائر<sup>(5)</sup>. علي الرغم من أن إبراهيم النيل - وهو رجل أعمال سوداني كان ينتقل في أوروبا وبعض بلاد الشمال الإفريقي- لم يكن يفعل ذلك بدعم رسمي من حكومة السودان أو أي جهة سياسية أخرى وإنما تعبيراً منه وتضامناً مع الشعب العربي المسلم بالجزائر ومن حر ماله.

وظل موقف السودان ثابتاً تجاه القضية الجزائرية باعتبارها قضية "الإنسانية جمعاء" كما وصفها وزير الخارجية محمد أحمد محبوب الذي حث المنظمات الدولية على الوقوف بجانب الشعب الجزائري للدفاع عن حريته حتى يشق طريقه نحو الحرية والمساواة. وقال: "إن قضية الجزائر اليوم هي أسطع برهان على تحدى فرنسا للعالم الحر والمبادئ السامية التي تحميها هيئة الأمم المتحدة، وهي تصنع ذلك على مرأى ومسمع من العالم كله" وتساءل عما إذا كانت الحرية وقفاً على بعض الأمم دون البعض الآخر، فلا تتحرك هيئة الأمم المتحدة للدفاع عنها إلا إذا هوجمت فرنسا أو بعض الدول الأوروبية، وقد استنكر وزير الخارجية أعمال فرنسا الوحشية، وحي الشعب الجزائري المجاهد، وتمنى أن يكمل هذه الثورة بالحرية والسلام<sup>(48)</sup>.

### زيارة وفد حكومة الجزائر المؤقتة للسودان:-

زار السودان وفداً من حكومة الجزائر المؤقتة، والتي كونها الجزائريون بالقاهرة برئاسة فرحات عباس كحكومة شرعية تمثلهم وتقف وراء الثورة الجزائرية دعماً سياسياً ومالياً ودبلوماسياً، وكانت الزيارة في يوم 24 مايو 1959م وتكون وفد الحكومة الجزائرية المؤقتة من السيد فرحات عباس رئيس الوزراء يرافقه من أعضاء حكومته السادة احمد فرانسيس وزير المالية والاقتصاد واحمد توفيق المدني وزير الثقافة وإبراهيم المزهودي مدير مكتب رئيس الوزراء وعبد الرحمن اليعلاوي مدير إدارة المالية.

وقد تناول السيد فرحات عباس رئيس وزراء الجزائر أهداف الزيارة موضحاً أنهم أتوا ليطلعوا أخوانهم السودانين على حقيقة الموقف الراهن في الجزائر وهو

(4) وزارة الخارجية: إدارة الإعلام 560/22/1، بيان وير الخارجية محمد احمد محبوب في البرلمان أوضح فيه سياسة السودان الخارجية وتناول موقف السودان في الأمم المتحدة عن قضية الجزائر.

(5) الرأي العام: العدد رقم 3400، مصدر سابق.

(48) دار الوثائق القومية ؛ البرلمان 5/3/1 مداولات مجلس النواب، جلسة 4 يونيو 1956م.

يتلخص في أبشع أنواع الجرائم والتككيل والبطش مما أدى إلى إزهاق أرواح عشر سكان الجزائر البالغ عددهم إحدى عشر مليوناً. وحشد ما يزيد على المليون من المواطنين في المعتقلات والسجون ليلقوا الموت البطيء. وهم يودون مصارحة إخوانهم السودانيين بما يتطلبه وضعهم الحاضر من عون وجهود لمواجهة ما تتلقاه فرنسا من حلفائهم أعضاء حلف الأطلسي من مساعدة في العتاد والمال ويتلخص مطلب الجزائريين في الحاجة إلى المال والسلاح، أما الرجال فهم لا يحتاجون إليهم لأن لديهم ما يزيد على المائة ألف من رجال جيش التحرير الوطني الذين يقفون بصلابة في وجه الاستعمار الفرنسي مصممين على مواصلة النضال حتى الفناء أو الحرية. كما وأنهم يطلبون العمل على توحيد السياسة العربية في المسألة الجزائرية لمواجهة السياسة الموحدة ضد الشعب الجزائري<sup>(49)</sup>.

ومن جانبه أوضح السيد فرحات عباس أن التفاهم السلمي مع فرنسا أصبح مستحيلاً من حيث المبدأ وأنها قامت بتزوير الانتخابات النيابية في الجزائر، كما أبان لوزير الخارجية السوداني احمد خير أسباب قيام حكومة الجزائر المؤقتة والتي تمثلت في طلب المجاهدين الجزائريين في الداخل بقيام هذه الحكومة المؤقتة رداً على ضم فرنسا للجزائر كجزء من أراضيها، وأن في ذلك إعلان رسمي للكيان الجزائري المستقل وقد حققت هذه الخطوة اعتراف الكثير من الدول العربية وغيرها بالحكومة الجزائرية المؤقتة<sup>(50)</sup>.

رحب السودان\* مبدئياً بتقديم المساعدات المالية والعسكرية للحكومة الجزائرية المؤقتة وأعرب عن ارتياحه لقيام الحكومة المؤقتة لمناهضة فرنسا، مع تأكيد تأييده التام لموقف الحكومة الجزائرية فيما يتعلق بالمفاوضات مع الحكومة الفرنسية على قاعدة تنفيذ حق تقرير المصير للشعب الجزائري.

#### سياسة السودان نحو حكومة الجزائر:-

اتضحت سياسة السودان نحو الحكومة الجزائرية المؤقتة عندما أعلنت في المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء محمد نصر عثمان وزير الاستعلامات والعمل عن الرأي الرسمي للحكومة السودانية بتاريخ 25 مايو 1959م ولخصه فيما يلي:  
القضية الجزائرية في إطارها العام فهي من هذه الناحية قضية تحرير شعب متوثب للخلاص من يد الاستعمار، ومن هذا الحد والتفسير وجب علي السودانيين الذين ذاقوا

<sup>(49)</sup> مجلس الوزراء: 7/8/726 تقرير وزير الخارجية الأستاذ احمد خير عن زيارة وفد حكومة الجزائر المؤقتة.

<sup>(50)</sup> نفس المصدر.

\* انظر الملاحق: وثيقة رقم (3) تقرير وزير الخارجية احمد خير عن زيارة فرحات عباس رئيس حكومة الجزائر المؤقتة.

مرارة الاستعمار أن يقوموا بدورهم في هذا الواجب قياماً تضامنياً لسد جميع الثغرات أمام الاستعمار.<sup>(1)</sup>

وهذا الموقف الذي يقفه السودان من قضية الشعب الجزائري أصبح واجباً عليه بحكم مقررات ومواثيق دولية أولها مؤتمر باندونق الذي نص على مناصرة قضية الجزائر، ثم التزام السودانيون خاصة نحو شعب عربي شقيق، ثم التزام السودان نحو الجامعة العربية التي تتبنى قضية الجزائر، ثم التزام السودان بميثاق الأمم المتحدة والسودان في هذا الإطار يؤدي واجبه كاملاً.

أما الإطار الخاص هو أن حكومة الجزائر المؤقتة هي حكومة ذات كيان معترف به من بعض الدول وفيما يختص بالسودان الذي اعترف بها فإن مقتضيات هذا الاعتراف تلزم السودان أن يؤدي واجبه نحو هذه الدولة الشقيقة. ومن التزاماته **الاعتراف:**

**أولاً:-** بالسند السياسي والدبلوماسي، والسودان قد أدى واجبه في هذه الميادين، فقد عين سفيره في القاهرة سفيراً للسودان لدى حكومة الجزائر.

**ثانياً:-** المساعدة الدعائية العالمية، وهذه تدخل في نشاطه في المنظمات الدولية.

**ثالثاً:-** المساعدة المادية وقد وعد السودان السيد فرحات عباس بتقديم العون المالي للحكومة الجزائرية في ميزانياتها الثابتة في إطار الجامعة العربية. ولكن السودان اعتذر عن عدم تمكنه في الوقت الحالي من دفع نصيبه لجامعة الدول العربية البالغ 120.000 جنيه إسترليني لسوء الحالة الاقتصادية وأنه سيلتزم بدفعها علي أقساط.

وقد أبدى السيد فرحات عباس رئيس حكومة الجزائر في اجتماعه في وزارة الخارجية بالسودان تقديره لظروف السودان الاقتصادية الحالية وجزيل امتنانه للسودان على تبرعاته السابقة للجزائر ومساندته لها في نضاله المشروع، غير أنه يرى أن مثل هذه التبرعات المتقطعة قليلة الجدوى بالنسبة لما يحتاجه كفاح الجزائر من استقرار مالي يكون معيناً في الاستمرار في النضال وهو لذلك يرجو أن يعمل السودان على المساهمة في الميزانية السنوية الدائمة بالنسبة المقررة عليه من الجامعة العربية<sup>(1)</sup>.

### **مؤتمر مونروfia والقضية الجزائرية:**

في جلسة طارئة لمؤتمر الدول الأفريقية المستقلة في مونروfia بليبيريا خلال الفترة من 4-8 أغسطس 1959م والذي شارك فيه السودان – مصر – أثيوبيا – غانا – غينيا – ليبيريا – تونس – المملكة الليبية – المملكة المغربية – الجزائر. وتقديراً منه لخطورة الموقف من جراء استمرار الاعتداء على الجزائر والنتائج المترتبة على ذلك،

<sup>(1)</sup> نفس المصدر.

<sup>(1)</sup> مجلس الوزراء (6)؛ 7/8/726 تقرير السيد احمد خير، مصدر سابق.

وما يسببه من خطورة على الأمن والسلام العالمي. واعتقاداً منه بأن أسلوب التفاوض بين الأطراف المتنازعة هو الضمان للوصول إلى حل يتمشى وميثاق الأمم المتحدة. وعلماً منه برغبة حكومة الجزائر المؤقتة للدخول في مفاوضات مع فرنسا. بعد المداولات قرر المؤتمر الآتي:-

(أ) الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير المصير والاستقلال.

(ب) إنهاء الحرب وسحب الجنود الفرنسيين من الجزائر

(ج) الدخول في مفاوضات مع حكومة الجزائر المؤقتة.<sup>(1)</sup>

يطلب المؤتمر إلى جميع أصدقاء وحلفاء فرنسا وخاصة حلف الأطلسي أن يستغلوا نفوذهم لدى حكومة فرنسا لإنهاء الحرب في الجزائر. كذلك اتخاذ التدابير اللازمة وبذل الجهود لمناصرة القضية الجزائرية عند مناقشتها بالأمم المتحدة. والاستمرار في الضغط الدبلوماسي لمصلحة قضية الجزائر وتقديم العون المادي للجزائر.<sup>(2)</sup>

وقد برز الدور السوداني في مؤتمر مونروfia فبعد أن افتتح المؤتمر الرئيس وليم تويمان رئيس ليبيريا، ألقى السيد محمد عثمان يسن رئيس وفد السودان خطاباً مبدئياً قلق حكومته من ظاهرتين خطيرتين في أفريقيا هما الحرب الطاحنة في الجزائر والتدمير الذري في شمال أفريقيا. لأن فرنسا تعتزم القيام بتجريب تفجير قنبلة ذرية في الصحراء مما يهدد سلامة الشعوب في الشمال الإفريقي، وأشار إلى مساندة واعتراف السودان بحكومة الجزائر المؤقتة، كما أكد أن سياسة حكومته تتمثل في الوصول إلى أنجح الطرق لحل هذه المشكلة بعد الاعتراف أولاً باستقلال الجزائر وقد صرّح أيضاً بشن هجوم قوي والوقوف أمام خطة الحكومة الفرنسية بإجراء تجارب نووية في الصحراء الكبرى.<sup>(3)</sup>

وبخصوص التجارب النووية الفرنسية في الصحراء اتخذ مؤتمر مونروfia عدة قرارات خوفاً مما قد يترتب على تنفيذ قرار الحكومة الفرنسية الخاص بالتفجير الذري في الصحراء ومنها:

1. يستنكر قرار فرنسا بتفجير أسلحة نووية في الصحراء الكبرى أو أي جزء آخر من القارة.

2. يناشد الضمير العالمي كي يستنكر هذا الخطر المحدق بحياة وأمن الإفريقيين.

(1) مجلس الوزراء (4)؛ 7/8/72 قرارات مؤتمر مونروfia عن الحرب في الجزائر.

(2) نفس المصدر.

(3) نفس المصدر.



3. يفوض ممثلي الدول الإفريقية المستقلة لدى الأمم المتحدة اتخاذ التدابير اللازمة لكسب تأييد الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى للتخلص من هذا الخطر<sup>(51)</sup>.

### نشاط السودان في الأمم المتحدة حول قضية الجزائر:

وفي إطار نشاط السودان لدعم القضية الجزائرية فقد أدلى السيد عمر عديل مندوب السودان لدى الأمم المتحدة بياناً أمام اللجنة السياسية للأمم المتحدة انتقد فيه العرض الذي تقدم به الرئيس الفرنسي شارل ديغول للجزائريين والذي يحوي شروطاً مقيدة لاستقلال الجزائر وارتباطها مستقبلاً بفرنسا والمصالح الفرنسية. وأشار إلى أنه يحتوي على الكثير من المزالق الخطرة، وأن العروض الفرنسية مشحونة بالشروط في حين أن رد الحكومة الجزائرية المؤقتة هو القبول بمبدأ حق تقرير المصير وبوقف القتال، ووجوب إجراء محادثات بين فرنسا والجزائر والتي تؤمن إجراء عملية الاستفتاء في حرية تامة. وطالب مندوب السودان عمر عديل اللجنة السياسية للأمم المتحدة بإقرار المشروع الذي اشترك السودان في وضعه بالتعاون مع مناديب الدول العربية الأعضاء في الأمم المتحدة، والذي يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إقناع فرنسا والجزائر بالدخول في مفاوضات تستهدف إجراء عملية الاستفتاء التي يقرر فيها شعب الجزائر مستقبل بلادهم<sup>(52)</sup>.

وسبق أن دخل الطرفان الفرنسي والجزائري في المفاوضات وتحددت الخطوط العريضة للاتفاق. أثناء اجتماع الوفدين الفرنسي والجزائري في مدينة أيفيان\* على الحدود الفرنسية السويسرية ثم عقدت كذلك اتفاقيات لإيقاف القتال في أيفيان من 7-18 مارس 1962م أدت إلى إيقاف القتال بعد أن دفعت الجزائر مليون شهيد ثمناً للحرية. وفي يونيو 1962م قرر مجلس جامعة الدول العربية تأييد حكومة الجزائر في تنفيذ اتفاقية أيفيان 1962م، وحشد الرأي العام العربي لمواجهة أي احتمالات للموقف الفرنسي تجاه الجزائر ومواصلة تقديم كافة المساعدات الممكنة من الدول العربية للشعب الجزائري. وقد كللت كل تلك الجهود الرسمية الدولية والعربية والنضال الجزائري المستمر بتحقيق استقلال الجزائر في 5 يوليو 1962م.

### السودان والنزاع الجزائري – المغربي:-

<sup>(51)</sup> مجلس الوزراء (4)؛ 720/8/7 قرارات مؤتمر مونروفا عن الحرب في الجزائر. مصدر سابق.  
<sup>(52)</sup> وزارة الخارجية: 425/175/1، التقرير الأخير لنشاط الوفد السوداني في الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة.  
\* اتفاقيات أيفيان: هي مفاوضات تمت بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني الجزائرية بين عامي 1961م و 1962م في مدينة أيفيان الفرنسية، والتي توجت بتوقيع اتفاقيات لوقف إطلاق النار وإقرار مرحلة انتقالية وإجراء استفتاء لتقرير المصير. كما تضمنت اتفاقيات تعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية سارية لمدة 20 سنة بين الطرفين. (المصدر: <http://ar.wikipedia.org/wiki>).

وقع اشتباك عسكري بعد استقلال الجزائر بين الجزائر والمغرب علي الحدود في يوم 8 أكتوبر 1963م واستطاعت المغرب في يوم 14/10/1963م الاستيلاء علي جزء من منطقة النزاع. واهم مناطق النزاع هي: " جبيلات , ونور غورو, برج نوس" حيث يوجد الحديد والفحم " حاس بيضا, عين الصفراء, كنادسة, تندوق" حيث يوجد المنجنيز والبتروول والفحم الحجري. وقد اصدر مجلس الجامعة العربية قراراً في 19/10/1963م يدعو فيه البلدين لإيقاف إطلاق النار وسحب قوات البلدين من منطقة النزاع, إلا أن وزير خارجية المغرب أعلن رفض بلاده سحب القوات المغربية من منطقة النزاع.<sup>(1)</sup>

وقد اصدر الناطق الرسمي لحكومة السودان اللواء محمد نصر عثمان وزير الاستعلامات تصريحاً حول النزاع الجزائري المغربي قال فيه: " أن جمهورية السودان ليؤسفها كل الأسف ولتشفق كل الإشفاق للخلاف القائم بين الطرفين الشقيقتين المغرب والجزائر حول الحدود, وان الفريق إبراهيم عبود رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة أمر وزارة الخارجية باتخاذ الخطوات الدبلوماسية لإبلاغ رجائه للملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري احمد بن بيله للعمل علي تسوية ودية سريعة لهذا الخلاف صوتاً لوحدة الصفين العربي والإفريقي".<sup>(2)</sup>

بعد فشل مجهودات الجامعة العربية في حل النزاع بين الجزائر والمغرب حاول الإمبراطور الإثيوبي هيلا سلاسي والذي كان يساهم كثيراً في معالجة القضايا الإفريقية التدخل في معالجة القضية فعقد مؤتمر باماكو بمالي في 28/10/1963م, وتم التوصل إلي اتفاق لوقف إطلاق النار وتشكيل لجنة عسكرية من إثيوبيا و مالي لتحديد بعض المناطق لتكون مناطق آمنة بين البلدين, وإيقاف الحملات الإعلامية العدائية بين البلدين. وأصدرت منظمة الوحدة الإفريقية بأديس أبابا في 18/11/1963م قراراً يقضي بتكوين لجنة من السودان وأثيوبيا ونيجيريا وساحل العاج والسنغال ومالي وتتنزانيا للنظر في قضية النزاع بين المغرب والجزائر. بدأت اللجنة المؤقتة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية للنظر في النزاع الحدودي بين البلدين

واستخدمت اللجنة صلاحياتها التي اشتملت علي تحديد المسؤولية في الاعتداءات بين البلدين ودراسة مشكلة الحدود وتقديم بعض المقترحات للطرفين المتنازعين لتسوية الخلاف نهائياً.<sup>(1)</sup>

(1) دار الوثائق القومية ؛ 183/47/2 جامعة الدول العربية - الشؤون السياسية, قرار رقم ق 1852/د ع ح/6, 19/10/1963م, ص 132-133.

(2) وزارة الخارجية ؛ إدارة الإعلام 525/208/1, بيان حكومة السودان إلي سفارة المغربية بالخرطوم , و خ / سري-1-ج-111, 16/10/1963م.

(1) وزارة الخارجية ؛ إدارة الإعلام 526/208/1, الاجتماع الحادي عشر للجنة المؤقتة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بالنزاع المغربي الجزائري حول الحدود.

أوضح الأمين العام للجامعة العربية بطرس بطرس غالي أن اللجنة المؤقتة اجتمعت عدة مرات وما دار في اجتماعاتها يدخل في نطاق السرية المطلقة، فلم يعرف ما أسفرت عنه النتيجة في حسم النزاع بين البلدين، إلا أنها أسهمت في تحقيق السلام علي الحدود المغربية الجزائرية.<sup>(2)</sup>

### المبحث الثالث:

#### علاقات السودان السياسية مع الجزائر (ب):

#### تطور العلاقات السودانية الجزائرية في عهد الرئيس نميري:-

جاهد السودان واجتهد في دعم القضية الجزائرية حتى تحررت الجزائر من يد المستعمر الفرنسي وقد وقف السودان عبر حكوماته الوطنية المختلفة منذ العهد الديمقراطي الأول وكذلك في عهد الرئيس إبراهيم عبود حيث عقدت اتفاقيات بين البلدين في المجال التجاري والزراعي ولكنها لم تنفذ في ذلك الحين، وكذلك هناك اتفاق تجاري في عام 1967م لم ينفذ أيضاً بسبب صعوبة المواصلات البحرية بين البلدين وخاصة بعد إغلاق قناة السويس في ذلك الوقت.

وعلى صعيد التعاون في المجالات الأخرى وفي إطار المؤازرة الأخوية قام السودان في عهد الرئيس نميري بدعم الجزائر في كارثة الفيضانات التي تعرضت لها هي وتونس عام 1969م، فكانت فيضانات مدمرة نتجت عنها خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات وتسببت في تشريد الكثير من المواطنين مما حدا ببعض الحكومات العربية والأجنبية والمنظمات العالمية إلى المبادرة بمد يد العون والإغاثة العاجلة إلى المناطق المنكوبة في البلدين.

وقد بادر الرئيس جعفر محمد نميري والسيد بابكر عوض الله وزير الخارجية في أكتوبر 1969م بإرسال برقيات مواساة نيابة عن شعب وحكومة السودان لكل من الرئيسين هوارى بومدين رئيس الجزائر والرئيس الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية

<sup>(2)</sup> وزارة الخارجية ؛ إدارة الإعلام 525/208/1.

التونسية، وقد تبرعت الحكومة السودانية بألف جنيه للجزائر وألف جنيه لتونس وذلك تعبيراً لمشاعر الأخوية تجاه الكارثة التي تعرض لها البلدان الشقيقان<sup>(53)</sup>.

الجزائر تلعب دوراً هاماً ونشطاً في السياسة الدولية، كما أنها تحتل مركزاً مرموقاً بين دول منطقة الشمال الأفريقي بحكم موقعها الجغرافي وإمكانياتها المادية والبشرية وتاريخها المعاصر المعروف.

لهذه الأسباب حرص السودان على إقامة علاقات ودية مع الجزائر. ويتبادل البلدان التمثيل الدبلوماسي المقيم بينها بدرجة السفراء. ولأول مرة فقد قدم السيد حسن الأمين البشير سفير السودان بالجزائر أوراق اعتماد له للرئيس الجزائري هواري بومدين في مايو 1972م.

وقد شارك السودان في العديد من المناسبات القومية للجزائر وأيضاً في التجمعات الدولية التي عقدت بها. كما شارك في احتفالات الذكرى العاشرة للاستقلال في الفترة ما بين 2 إلى 6 يوليو 1972م بوفد يرأسه الرائد أبو القاسم محمد إبراهيم. كذلك شارك السودان في الملتقى السادس للفكر الإسلامي بوفد اشترك فيه الشيخ عوض الله صالح، مفتي جمهورية السودان الديمقراطية، والأستاذ عبد الله الطيب عميد كلية الآداب بجامعة الخرطوم<sup>(54)</sup>.

كانت أهم الأحداث على مستوى القطرين هي زيارة السيد وزير الخارجية السوداني الدكتور منصور خالد للجزائر، والتي تمت ما بين 12-14 ديسمبر 1972م جرت فيها مناقشة مختلف القضايا الدولية، كما بحثت العلاقات الثنائية بين البلدين. وتمت مناقشة الكثير من أوجه التعاون بين البلدين في المجالات المختلفة<sup>(55)</sup>.

### **البيان المشترك الجزائري السوداني حول زيارة وزير الخارجية للجزائر:**

وقد جاءت هذه الزيارة تلبية لدعوة السيد عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الخارجية الجزائري، وخلال إقامته بالجزائر التقى بالرئيس الجزائري هواري بومدين رئيس مجلس الثورة والحكومة وابلغه رسالة من الرئيس جعفر محمد نميري تناولت اهتمام السودان بتطور علاقاته مع الجزائر، كما اجري مقابلات مع المسؤولين الجزائريين. وقد جرت محادثات رسمية بينه وبين وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة سادها جو من الأخوة والصراحة والانسجام، وتدارسا خلالها العلاقات

<sup>(53)</sup> مجلس الوزراء: (6) 443/4/7 بيان عن موقف السودان من إعانة الجزائر وتونس.

<sup>(54)</sup> وزارة الخارجية: 425/175/1، تقرير وزير الخارجية، د. منصور خالد عن سياسة السودان الخارجية حتى

1973م، ص 60.

<sup>(55)</sup> وزارة الخارجية: 425/175/1، تقرير وزير الخارجية، مصدر سابق.

الثنائية حيث وقعت اتفاقية في المجال الثقافي والفني، وقد تناولت القضايا العربية والإفريقية والدولية الراهنة، وبناءً عليه فقد اصدرنا بياناً مشتركاً أفاضنا فيه عن فحوي المحادثات التي دارت بينهما.<sup>(1)</sup>

وبعد استعراضهما للعلاقات الثنائية سجلاً ارتياحهما بما تتسم به هذه العلاقات من نمو مضطرد واتفقا علي تطويرها وتوسيعها لتشمل المجالات الاقتصادية والثقافية والإعلامية تجاوباً مع مطامح الشعبين الجزائري والسوداني وتلبية لتطلعات الشعوب العربية والإفريقية . وتدارس الطرفان باهتمام الأوضاع السائدة في العالم العربي والناجمة عن استمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية وتجاهله للقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً ومستمراً للسلام والأمن الدولي في المنطقة. واتفقا علي أن السلام والهدوء في الشرق الأوسط لا يتحققان إلا بتوفير شرطين أساسيين هما الانسحاب الفوري الغير مشروط لجميع القوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة وتأمين الحقوق القومية للشعب الفلسطيني في أرضه، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير مصيره . وأعلن الطرفان عن رفضهما الحلول الجزئية والمشروطة التي لا تتفق ومصلحة الأمة العربية، وينبه الطرفان الرأي العام العالمي بالإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف تصفية قضية الشعب الفلسطيني وممارسة السياسة التوسعية التي تشكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ومبادئ القانون الدولي وميثاق حقوق الإنسان. كما أشاد الطرفان بالتضحيات التي يقدمها الشعب الفلسطيني في كفاحه من اجل تحرير وطنه وتحقيق مصيره بنفسه، وأكدوا تأييد ودعم بلديهما لجميع الوسائل التي تكفل حماية المقاومة الفلسطينية واستمرارها حتى تحقق النصر علي أعدائها وأعداء الأمة العربية.<sup>(1)</sup>

وسجل الطرفان ارتياحهما لمواقف التضامن والتأييد في القضايا العربية العادلة من قبل الدول الإفريقية أملين في أن تقرر بمبادرات وخطوات أخرى علي المستوي الإفريقي انسجاماً مع روح منظمة الوحدة الإفريقية التي تناصر قضايا التحرر وتندد بجميع أشكال الاستعمار والتمييز العنصري. وأولي الطرفان عناية خاصة للقضايا الإفريقية نظراً لانتماء بلديهما إلي الأسرة الإفريقية حيث أعرب الطرفان عن تعلق بلديهما بميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بوصفها أداة فعالة قادرة علي تنمية روح التعاون وتطوير العلاقات بين أعضائها من اجل توحيد إفريقيا وازدهارها وتحريرها من كل أشكال الاستعمار والتمييز العنصري. وأكد الطرفان في هذا الصدد مناصرة بلديهما

(1) وزارة الخارجية ؛ ملخص تقرير وزارة الخارجية السودانية للعام 1972م-1973م، مطبعة جامعة الخرطوم، 1973م، ص 224.

(1) وزارة الخارجية ؛ ملخص تقرير وزارة الخارجية السودانية للعام 1972م-1973م، مصدر سابق، ص 224.

لحركات تحرير شعوب انغولا وموزمبيق وغينيا بيساو وروديسيا وناميبيا، وتمكينها من كل وسائل الدعم والمؤازرة حتى تستعيد حقوقها وتحقق النصر علي أعداء القارة الإفريقية. وطالب الطرفان بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بخصوص منح حرية تقرير المصير لشعوب المناطق الإفريقية التي ما تزال تحت سيطرة الاستعمار.<sup>(1)</sup>

وأعرب الجانب الجزائري عن تأييده للسياسة الحكيمة التي اتبعتها السودان من اجل إعادة السلام والاستقرار في جنوبه بما يمكن شعب السودان من صيانة استقلاله الوطني لتكريس جهوده لبناء سودان قوي ومزدهر. كما أعرب عن تأييده وارتياحه لسياسة التعاون وحسن الجوار التي ينتهجها السودان مع جيرانه والتي تتفق ومواثيق المنظمة الإفريقية من اجل إعلان الوفاق بين أعضائها وحل ما يثار بينهما من خلافات بالتفاوض بالطرق السلمية.

كما أعرب الدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني عن تأييد بلده لمساعي الجزائر الرامية إلي استبعاد وسائل الضغط والتوتر عن منطقة البحر الأبيض المتوسط . كما أيد وزير خارجية السودان الخطوات العملية التي تقوم بها الجزائر في المغرب العربي من اجل توحيد المغرب العربي الكبير قوياً مزدهراً باعتباره خطوة فعالة نحو تحقيق وحدة عربية شاملة.

ولدي استعراضهما لما استجدي في العلاقات الدولية من تطورات ونتيجة لسياسة التفاهم والحوار بين الشرق والغرب ابدى الطرفان اهتمامهما بكل ما من شأنه أن يؤدي إلي إحلال السلام والوفاق في العالم علي ألا يعوق هذا استمرار نضال الشعوب وكفاحها من اجل حريتها وصيانة استقلالها الوطني. وبهذه المناسبة أكد الطرفان عزم بلديهما علي مؤازرة ودعم القضايا العادلة وكفاح الشعوب المناضلة من اجل حريتها واستقلالها في إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية. وإذ يعلن الطرفان عن تمسك بلديهما بمبادئ عدم الانحياز، يعتبران أن مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز المقرر عقده في الجزائر في العام القادم 1973م يتصف بأهمية خاصة الأمر الذي يتطلب بذل الجهود وتنسيقها بين البلدين والعمل علي توفير الشروط الكفيلة بنجاح المؤتمر بما يعزز نضال شعوب العالم الثالث.<sup>(1)</sup>

وعموماً فإن هذه الزيارة للدكتور منصور خالد وزير الخارجية السوداني للجزائر قد توجت بتوقيع العديد من الاتفاقيات وكان أهمها الاتفاقية الثقافية والفنية التي سيأتي ذكرها في المبحث الرابع، وقد أكد الوزيران حرصهما علي مواصلة الحوار والتشاور

<sup>(1)</sup> وزارة الخارجية ؛ ملخص تقرير وزارة الخارجية السودانية للعام 1972م-1973م، مصدر سابق، ص 225.

<sup>(1)</sup> وزارة الخارجية ؛ ملخص تقرير وزارة الخارجية السودانية للعام 1972م-1973م، مصدر سابق، ص 225-226.

بين بلديهما علي مختلف المستويات وعلي ضرورة الاتصالات بين حزب جبهة التحرير الوطني والاتحاد الاشتراكي السوداني بفتح مجالات أخرى للتعاون تجاوباً مع رغبات وتطلعات الشعبين وتقريراً للوحدة العربية.

### السودان ومؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة 1973م:

وضمن المشاركات الخارجية للسودان في المحافل الدولية فقد شارك السودان في مؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة بالجزائر في سبتمبر 1973م، والذي يضم 118 دولة . وقد تكون وفد السودان كالآتي:

كان الوفد برئاسة السيد الرئيس جعفر محمد نميري وعضوية كل من<sup>(2)56</sup>:

الرقم	الاسم	المنصب
1.	د. منصور خالد	وزير الخارجية
2.	السيد فضل عبيد	وكيل وزارة الخارجية
3.	السيد جمال محمد احمد	السفير بوزارة الخارجية
4.	رحمة الله عبد الله	المنسوب الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة
5.	السيد حسن الأمين البشير	سفير السودان بالجزائر
6.	السيد مأمون إبراهيم حسن	مدير إدارة الأمم المتحدة
7.	السيد عبد الله محجوب سيد أحمد	من الإدارة الاقتصادية
8.	السيد محمد عثمان بابكر	السكرتير الأول بسفارة السودان بالجزائر

فكان تقييم المؤتمر وتحليل نتائجه يعتمد على ما كانت تتوقعه كل دولة من نتائج، فهناك فئة ترى أن المهمة الأولى للمؤتمر هي أن يبلور ويبرز مفهوم حركة عدم الانحياز ودورها في السنوات القادمة ويجعل ثقلها وبياناتها تواكب ما جدّ من تطور في عالم اليوم. وهناك فئة أخرى أرادت للحركة أن تصبح قوة سياسية واقتصادية في مواجهة القوة الكبرى التي تستأثر بنصيب الأسد في تسيير دفة العلاقات الدولية وترى هذه الفئة توظيف النقل الاقتصادي في خدمة أهدافها. كذلك كان المؤتمر فرصة طيبة وعظيمة لعدد من اللقاءات الثنائية بين رؤساء الدول الأعضاء في المجموعة للتفكير فيما يدعم العلاقات بين بلدانهم في شتى المجالات.

وقد شارك الوفد السوداني برئاسة الرئيس جعفر محمد نميري في اجتماعات المؤتمر ومداولاته فقرر الآتي:

1. التزام السودان بمبادئ عدم الانحياز.

(2) دار الوثائق القومية: تقارير مصلحة 45/8/10 مؤتمر القمة الرابعة لدول غير المنحازة بالجزائر تقرير وزارة الخارجية سبتمبر 1973م، ص2.

2. وأشار إلى ضرورة أن تقوم دول عدم الانحياز بدور فعال في المحافل الدولية. وأن لا يكون دورها قاصراً على التصديق وإنما يجب أن يتعدى ذلك إلى المساهمة بصورة فعالة في القضايا الدولية.
3. حدد التزام السودان بمساعدة قضايا التحرر في إفريقيا والعالم العربي وغيرها من دول العالم.
4. حث المؤتمر على التفكير الجاد في إعادة بناء الأمم المتحدة وتنظيم منشآتها تنظيمًا يتفق والجديد الذي استحدثته دول عدم الانحياز.
5. أشار إلى ضرورة إعادة النظر في عضوية مجلس الأمن وفي تركيب الأمانة العامة للأمم المتحدة.
6. تحدث عن أوضاع اقتصاديات البلاد النامية وقال أنها نتاج لنهب الاستعمار القديم وتطفيف موازين التجارة الدولية اليوم.. وخلص إلى أن ذلك لون آخر من النهب يمارسه الاستعمار الجديد اليوم.
7. دعا المؤتمر أن يحذو حذو منظمة الوحدة الإفريقية في قرارها بإرسال مبعوثين عنها للحديث في الاجتماع الخاص لمجلس الأمن عن العدوان الإسرائيلي<sup>(57)</sup>.
- وقد كانت مشاركة السودان في هذا المؤتمر بالجزائر مشاركة قوية أثرت بشكل فاعل في قرارات المؤتمر بما طرحه السودان من آراء وبرامج. كما أن المشاركة كانت فرصة طيبة للعلاقات الثنائية بين السودان والجزائر، حيث التقى الرئيسان السوداني والجزائري وناقشا العديد من أوجه التعاون وإمكانية دعم وتطوير العلاقات بين البلدين في المجالات المختلفة.
- وفي عام 1974م وبدعوة من حكومة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية وجبهة التحرير الوطني شارك وفد من الاتحاد الاشتراكي السوداني في الاحتفالات المقامة بالجزائر بمناسبة الذكرى العشرين لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954م الجزائرية، وأتى تشكيل الوفد برئاسة السيد/ أحمد بابكر عيسى، عضو اللجنة المركزية ووزير الدولة والأمين العام للحكومة وعضوية كل من:
  1. العقيد أ. ح : حسن بانقا، عضو الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي وأمين لجنة القوات النظامية.
  2. السيد/محمد الحسن عبد الله ، عضو اللجنة المركزية وعضو مجلس الشعب ورئيس نقابة عمال السكة حديد.
  3. السيد/قبريال ماتيناني، عضو اللجنة المركزية.

(57) دار الوثائق القومية: تقارير مصلحة 45/8/8 مؤتمر القمة الرابعة للدول غير المنحازة بالجزائر تقرير وزارة الخارجية سبتمبر 1973م، ص11.



وقد قام الوفد بعدة اتصالات مع وفود الدول الأخرى والمسؤولين الجزائريين تدعياً للصلات السياسية بين التنظيمين السياسيين<sup>(58)</sup>. وقد كللت هذه الزيارة والمشاركة بالنجاح، وقد قام الوفد علي هامش تلك الزيارة بمقابلة عدد من المسؤولين الجزائريين ومناقشة كثير من هموم وقضايا الشعبين في البلدين، كما قام الوفد بعدة زيارات إلي بعض أقاليم الجزائر وقفوا من خلالها علي بعض انجازات الحكومة الجزائرية في التنمية التي عمت الكثير من أقاليم البلاد منذ استقلالها. كما أن هذه الزيارة قد حققت أهدافها حيث تأتي في إطار دعم العلاقات السياسية بين البلدين.<sup>(1)</sup>

وفي عهد الحكومة الانتقالية بالسودان 1985م، فقد التقى المشير عبد الرحمن سوار الذهب رئيس المجلس الانتقالي العسكري بالرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد علي هامش مؤتمر القمة الإفريقية في أديس أبابا عام 1985م، واتفقا علي تكوين لجنة لتنشيط العلاقات بين البلدين، وطرأ بعض التحسن بعد ذلك في العلاقات وتواصلت زيارات المسؤولين السودانيين للجزائر طوال فترة التعددية الحزبية.<sup>(2)</sup>

#### **المبحث الرابع:**

#### **العلاقات الثقافية بين السودان والجزائر:-**

بدأت وزارة الثقافة والإعلام الجزائرية تمارس نشاطها بعد العام 1970م وقد جاء تأخيرها في الظهور والنشاط إلى أن الحكومة الجزائرية قد ورثت تركة مثقلة بعد جلاء الاستعمار الفرنسي، حيث كانت نسبة التعليم لا تزيد عن 14% ولذا فإن الثقافة لا تدخل في نطاق الأولويات التي تهتم بها الحكومة وهي "التعليم والصناعة والزراعة" وهذا جعلهم يهملون عمداً السياحة والثقافة. علي الرغم من حاجتهم للعلاقات الثقافية لتطوير التعليم بالجزائر.

وفي يوليو عام 1967م قدمت الجزائر الدعوة للسودان للمشاركة في الندوة التحضيرية للقانونيين العرب بالجزائر، وقد خاطب السيد حسن عوض الله رئيس الوزراء بالإنابة ووزير الخارجية بالإنابة في حكومة الديمقراطية الثانية، خاطب السيد

---

(58) الاتحاد الاشتراكي: مجلد عن نشاطات الاتحاد الاشتراكي، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، رقم التصنيف 483.

(1) الاتحاد الاشتراكي: مجلد عن نشاطات الاتحاد الاشتراكي، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، رقم التصنيف 483، مصدر سابق.

(2) مجلس الوزراء (6)؛ 339/117/2 تقرير عن العلاقات السودانية الجزائرية حتى عهد حكومة الإنقاذ، ص2.

الأمين العام لمجلس الوزراء بخصوص الدعوة المقدمة للسودان للمشاركة في هذه الندوة. وبناء عليه تم اختيار الوفد السوداني من بعض السادة المختصين في المجال القانوني وهم:-

1. مأمون سنادة

2. خلف الله الرشيد

3. الدكتور/ حسن عمر

4. جعفر عثمان

وقد ذكر السيد حسن عوض الله بأن الدعوة قد جاءت باقتراح من زير الدولة الجزائري بإقامة ندوة تحضيرية للقانونيين العرب والتي ستعقد بالجزائر ابتداءً من يوم 1967/7/27م وتستهدف هذه الندوة بحث القضية العربية من ناحية قانونية بحثة وإصدار كتاب ابيض عن القضية العربية والتحديات التي يواجهها العرب<sup>(59)</sup>.

وقد شارك الوفد السوداني في الندوة التحضيرية، كما شارك في صيغة ميثاق العمل الجماعي العربي في مواجهة كل التحديات التي تهدد وحدته وبقائه. ولذلك فان هذه المشاركة السودانية وتلبيتها للدعوة الجزائرية تعد من المشاركات الداعمة للعمل الجماعي علي مستوي العلاقات السودانية العربية وعلي وجه الخصوص أيضاً تدعم العلاقات السودانية الجزائرية من خلال المشاركة الفعالة في إنجاح مثل تلك البرامج.

أما بدايات التعاون الثقافي بين السودان والجزائر فكان في عام 1972م بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الدكتور منصور خالد للجزائر في ذلك العام، وقد كان موضوع التعاون الثقافي من ضمن الموضوعات التي بحثها وزير الخارجية مع المسؤولين الجزائريين. فتم الاتفاق على ضرورة توثيق التعاون الثقافي بين البلدين، وذلك بالعمل على تبادل الزيارات في مجالات الإعلام والثقافة وتبادل الوثائق والأفلام. وقد قدم السيد الوزير الدعوة للسيد وزير الإعلام والثقافة الجزائري لزيارة السودان، على أن تتم هذه الزيارة في شهر سبتمبر من العام 1973م وان يقوم السيدان وزير التربية والتعليم السوداني ومدير جامعة الخرطوم بزيارة للجزائر في نفس الشهر. وتم الاتفاق على إقامة أسبوع ثقافي جزائري في السودان وآخر سوداني بالجزائر. وسيقام الأسبوع الجزائري في النصف الأخير من عام 1973م وسيشمل فنون المسرح والموسيقى والرقص الشعبي والمعارض التعريفية وأسبوع الفلم والكتاب الجزائري مع عروض رياضية لكرة القدم<sup>(60)</sup>.

<sup>(59)</sup> مجلس الوزراء(6)؛ 339/117/2 تقرير عن العلاقات السودانية الجزائرية حتى عهد حكومة الإنقاذ. ص2.  
<sup>(60)</sup> وزارة الخارجية: 425 /175/1، التقرير وزير الخارجية، د. منصور خالد عن سياسة السودان الخارجية حتى 1973م، ص60.

وقد كتب النجاح لهذه الجهود في المجال الثقافي بين البلدين، حيث شهد العام 1973م تبادل الزيارات بين الطرفين لتفعيل الجانب الثقافي بينهما والتي نجحت إلى حد كبير في عكس هذا التعاون بشكل واقعي دعماً للعلاقات الثقافية بين البلدين.

وقد قدم وزير الخارجية الدكتور منصور خالد تقريراً لمجلس الوزراء عن الزيارات التي قام بها إلى كل من "نيويورك - باريس - لندن - الرباط - الجزائر وروما" في الفترة من 11/29-1972/2/23م شارحاً أبعاد زيارته والاتفاقيات التي وقعت بين السودان وتلك الدول، وقد أفرد السيد الوزير تقريراً وافياً عن زيارته للجزائر وخاصة توقيعه للاتفاق الثقافي مع الجزائر فذكر أن أهم أهداف زيارته للجزائر هو تدعيم العلاقات بين البلدين وخاصة في المجالات الثقافية والفنية والعلمية، ولذلك حرص على توقيع اتفاقية التعاون الثقافي والفني\* بتاريخ 15/12/1972م وقد شملت التعاون في الاستفادة من تجارب البلدين في الثقافة والإعلام بصورة عامة وتبادل الوثائق والأفلام، وركزت على برامج التعليم في الاستفادة من التجربة الجزائرية في إدخال النظم التخصصية المختلفة وتجربة التعريب، وتبادل زيارات الأساتذة بين البلدين. علي أن يتم التنسيق والتعاون فيها بعد زيارة السيد سر الختم الخليفة وزير التعليم العالي والبحث العلمي السوداني للجزائر للتباحث مع رصيفه السيد محمد بن يحيى. وقد وقع عن الجانب الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الخارجية<sup>(61)</sup>.

وفي مجال التعليم العالي فقد التقى الدكتور منصور خالد إبان توقيع الاتفاقية الثقافية السابقة بالسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي محمد بن يحيى والذي تحدث عن تجربتهم في تخطيط وتنفيذ التعليم العالي والبحث العلمي وكانت حقيقة هي تجربة جديرة بالدراسة خاصة النظم التخصصية الموحدة وعلى سبيل المثال تجميع دراسات الكيمياء في أكاديمية متخصصة يؤمها طلاب الكليات العلمية المختلفة ممن تقع الكيمياء ضمن برامجهم الدراسية. كذلك للجزائر تجربة في التعريب وكذلك في مطابقة التعليم لخطط التنمية وتنويعها كما لها تجربة ممتازة في إدخال العقل الآلي والاستفادة منه إلى أقصى حد ممكن وبما أن وزارة التعليم العالي الجزائرية حديثة التكوين مما يجعل ظروفها شديدة الشبه بظروف نظيرتها في السودان فمن المؤكد أن تبادل الزيارات سيعود بالفائدة المزدوجة ومن هنا كان الاتفاق على:-

أ. دعوة السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بالسودان لزيارة الجزائر، مصحوباً بأحد المسؤولين في جامعة الخرطوم للتعرف على نظام التعليم العالي والجامعي

\* انظر الملاحق: وثيقة رقم (4) ، اتفاقية التعاون الثقافي والفني والعلمي بين السودان والجزائر 1972م.  
(<sup>61</sup>) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه 48/8/8 ، وثيقة اتفاقية التعاون الثقافي والفني والعلمي بين حكومة السودان والحكومة الجزائرية 1972/12/15م .

بالجزائر وعلى الأخص التجارب الجديدة التي أدت إلى تخفيض النفقات وتوفير الوقت في الجزائر مما يتفق والبرامج الحكومية لمشروعات التنمية.  
ب. تبادل الأساتذة والمعلمين والعاملين في شئون التعليم والتخطيط التربوي مع تنظيم رحلات جماعية للطلاب والأساتذة وتبادل التجارب والانجازات.  
وستقدم الجزائر منح دراسية حددت مبدئياً بعدد يتراوح بين عشرين وثلاثين منحة، وقد وعدت الجزائر بزيادة عدد المنح في الأعوام القادمة<sup>(62)</sup>.

وفي خطاب الدكتور منصور خالد وزير الخارجية إلى أمين عام مجلس الوزراء يذكر فيه زيارته التي سبق أن قام بها في ديسمبر 1972م وما تمخضت عنه من اتفاقيات سياسية وثقافية وعلمية، فإنه يشير ويوصي إلى قيام السيد سر الختم الخليفة وزير التعليم العالي والبحث العلمي بزيارة للجزائر للالتقاء برصيفه الجزائري السيد محمد بن يحيى وذلك بغرض تحريك وتنفيذ الاتفاقيات في مجال التعليم العالي المتفق عليها مسبقاً، خاصة وأنه اتفق مع الجانب الجزائري على زيارة وزير التعليم العالي السوداني لهم. ولذلك حرص السيد وزير الخارجية على سفر السيد سر الختم الخليفة للاستفادة من كل تلك الفرص التي أتاحت للسودان<sup>(63)</sup>. وفي إطار الجهود الرامية لتفعيل العلاقات الثقافية فقد قام السيد سر الختم الخليفة وزير التعليم بزيارة إلي الجزائر بناء علي ما اتفق عليه مسبقاً بين وزيري خارجية السودان والجزائر اللذان وقعا الاتفاقية الثقافية، واتفقا علي زيارة وزير التعليم السوداني لتأطير ما تم الاتفاق عليه والاستفادة من الفرص الممنوحة من قبل الجزائر في هذا المجال. وقد التزمت الجزائر كما وعدت بمنح السودان عشرين منحة دراسية في مجال العلوم الإنسانية. كما أكد السيد سر الختم الخليفة اهتمامه بتشجيع التواصل بين المؤسسات التعليمية في البلدين، وقد تم الاتفاق بناء عليه بالتواصل بين الجامعات السودانية والجزائرية وتبادل الخبرات عن طريق انتداب الأساتذة بين الطرفين.<sup>(2)</sup>

وفي المجال الإعلامي فكان قد اجتمع السيد وزير الخارجية السوداني أثناء زيارته للجزائر بالدكتور احمد طالب الإبراهيمي وزير الإعلام والثقافة الجزائري وقد تناول الحديث بينهم ضرورة توثيق التعاون بين البلدين وتعرض الحديث بينهما بالتحديد في الموضوعات التالية:

(أ) تبادل الزيارات في مجالات الإعلام والثقافة، وكذلك الوثائق والأفلام، ولقد سبق لبعض المفكرين والمتفقين الجزائريين أن زاروا السودان تلبية لدعوات وجهت لهم

<sup>(62)</sup> مجلس الوزراء: (6) 568/6/7 تقرير وزير الخارجية لمجلس الوزراء عن زيارته للجزائر ص 10-11.

<sup>(63)</sup> مجلس الوزراء: (6) 568/6/7 خطاب الدكتور منصور خالد الأمين العام لمجلس الوزراء .

(2) وزارة الخارجية ؛ ملخص تقرير وزارة الخارجية السودانية للعام 1972م-1973م، مصدر سابق، ص 123.

أمثال السيد/ محمد شريف مسئول الإعلام بجهاز حزب جبهة التحرير والأستاذ محمد المليحي وغيرهما، وكان ذلك لحضور الملتقي الفكري للكتاب والمثقفين العرب بالخرطوم 1972م.

(ب) جددت الدعوة للدكتور احمد طالب الإبراهيمي لزيارة السودان فقبل وحدد لها شهر مارس 1973م، وسوف يلقي الدكتور الإبراهيمي بعض المحاضرات بالجامعة وغيرها من المنابر العامة بالإضافة إلى برامج الزيارة الرسمية.

(ج) تطرق الحديث أيضاً إلى موضوع دعوة السيد وزير الإعلام والثقافة السوداني لزيارة الجزائر واتفق على أن تحدد تلك الزيارة أثناء زيارة الدكتور احمد طالب الإبراهيمي في مارس 1973م.

(د) إقامة أسبوع ثقافي جزائري بالسودان وآخر سوداني بالجزائري. فيما يتعلق بالأسبوع الجزائري تم الاتفاق على الربع الأخير من سنة 1973م وسيشمل الأسبوع فنون المسرح والموسيقى والرقص الشعبي وإقامة المعارض التعريفية وأسبوع الفيلم والكتاب الجزائري مع عروض رياضية لكرة القدم<sup>(64)</sup>.

وعملياً فقد وصلت الفرقة الجزائرية للفنون والثقافة إلى السودان في منتصف العام 1973م تلبية واستجابة لتلك المجهودات والاتفاقات الثقافية بين البلدين. والجدير بالذكر أن الفرقة الجزائرية كانت معدة إعداداً طيباً وتضم عناصر مؤهلة تمثل مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية مثل المدرسة الوطنية للفنون الجميلة والمسرح الوطني الجزائري بوهـران والمدرسة الوطنية للفن الدرامي، والإذاعة والتلفزيون والديوان الوطني والتسويق السينمائي ومؤسسات الشباب والرياضة وغيرها.

ولقد طافت هذه الفرقة التي تضم مائة وخمسة وخمسين عضواً بلدان المشرق العربي وكذلك في أوروبا وقد حققت نجاحاً كبيراً في تأدية عروضها المختلفة. وقدمت الفرقة الجزائرية عند وصولها للسودان عروضاً بالعاصمة الخرطوم، وقد اقترح المسؤولون السودانيون على أن تقدم هذه الفرقة عروضها في بعض مدن الأقاليم للتعريف بالإنجازات الثقافية للجزائر ونشر تراثها الفني الذي ظل الاستعمار الفرنسي لمائة وثلاثين عاماً يعمل جاهداً لطمسه وتشويه معالمه وخصائصه<sup>(65)</sup>.

وقد جاءت تلك المشاركة الثقافية من جانب الجزائر وعن طريق هذه الفرقة شاهداً على حرص الجزائر لتفعيل التعاون الثقافي بين البلدين وتطويره. وقد كانت مشاركة طيبة وناجحة بكل المقاييس في عكس الثقافة والتراث الجزائري بين السودانيين.

<sup>(64)</sup> مجلس الوزراء: (6) 568/6/7 تقرير وزير الخارجية لمجلس الوزراء عن زيارته للجزائر ص 14-15.

<sup>(65)</sup> مجلس الوزراء: (6) 568/6/7 تقرير وزير الخارجية لمجلس الوزراء عن زيارته للجزائر، مصدر سابق، ص 15.

أما بخصوص عرض الفنون السودانية بالجزائر والمتفق عليه مسبقاً والمقرر له أن يتم في الربع الأخير من عام 1973م ولكنه لم يتم في الوقت المحدد وذلك نظراً للصعوبات المالية وأخرى تنظيمية وبالتالي تأجلت إقامة المعرض الثقافي السوداني في ذلك الوقت.

وقد ناقش السيد وزير الخارجية قضية المهرجان الثقافي السوداني بالجزائر، واقترح بأن هذا البرنامج المؤجل قد جاء وقته حيث أن الجزائر تستعد للاحتفال بالعيد العشرين للثورة الجزائرية في أول نوفمبر 1974م وأن هذه فرصة طيبة للسودان لمشاركة الجزائر في هذه المناسبة الكبيرة.

وتقديراً للظروف المالية قام وزير الخارجية بتخفيض تكاليف المعرض الثقافي وذلك بحصر المهرجان على إرسال فرقة الفنون الشعبية ومعرض إعلامي ومعرض للفلكلور والمصنوعات الشعبية<sup>(66)</sup>.

وقد تكرمت حكومة الجزائر باستضافتها لهذا المهرجان الثقافي وبالتزامهما بتوفير الإقامة والأكل والترحيل الداخلي لكل أعضاء الوفد السوداني على سبيل المبادلة عند زيارة فرقهم للسودان، وتكرمت الجزائر بنقل المشتركين في المهرجان على نفقتها ذهاباً وإياباً على أن تبدأ الرحلة من جدة إلى الجزائر وبالعكس وقد وصى السيد وزير الخارجية وزارة الثقافة والإعلام السودانية بتحويل معروضات جناح السودان بمعرض برلين الذي كان مقاماً هناك في تلك الأيام إلى الجزائر مباشرة والتي تحوي المصنوعات الشعبية كالجلود وأعمال سن الفيل وغيرها<sup>(67)</sup>.

وهكذا فانه كان هناك تعاون ثقافي متبادل بين السودان والجزائر نتيجة للمجهودات والاتفاقيات التي قام بها وزير الخارجية الدكتور منصور خالد لتطوير العلاقات الثقافية بين البلدين في عام 1972م، وكما اشرنا سابقاً فان الجزائر لم تكن تهتم بالمسائل الثقافية في علاقاتها الخارجية حينما نالت استقلالها لأنها - كما سبق ذكره - كانت ترى أن الأولوية للتعليم- بالمجهود الداخلي- والصناعة والبرامج التنموية باعتبار أن البلاد بعد الاستقلال أصبحت تحتاج إلي كثير من البنية التحتية والإصلاح الداخلي أولاً، ونتيجة لذلك فان الجزائر بدأت تهتم بالعلاقات الثقافية في السبعينيات علي الرغم من حاجتها لها خاصة في مجال التعليم حيث أن الاستعمار قد عمل علي تعليم أبناء البربر في الجزائر دون بقية العناصر الأخرى في محاولة منه لخلق نوع من الصراعات العرقية داخل الجزائر بعد خروجه منها، وهكذا فعل المستعمرون في جميع الدول الإفريقية.

<sup>(66)</sup> مجلس الوزراء ؛ (6) 665/7/7 خطاب الدكتور منصور خالد للأمين العام مجلس الوزراء بخصوص المهرجان الثقافي السودان بالجزائر والمغرب بتاريخ 23 أكتوبر 1974م.

<sup>(67)</sup> مجلس الوزراء (6) ؛ 664/7/7، مصدر سابق.

وعموماً فإن العلاقات السودانية الجزائرية في أحسن حالاتها كانت علاقات من النوع العادي نظراً لتباين النظم الحاكمة والأيدلوجيات المختلفة التي تعاقبت علي إدارة السودان حتى عندما تشابهت النظم تباينت الأيدلوجيات وذلك منذ حكم الرئيس عبود وحتى عام 1985م. لذلك نجد أن العلاقات السودانية الجزائرية قد تدنت من المستوى العادي إلى درجة الفتور وذلك نتيجة لكثير من الأسباب منها:-

1. عندما شايع السودان المغرب في قضية الصحراء الغربية عام 1975م ولم يكتف بذلك بل شارك في المسيرة الخضراء\* , فوقف السودان بالتالي على نقيض الموقف الجزائري.

2. وقف السودان إلى جانب مصر مؤيداً اتفاقية كامب ديفيد عام 1978م بينما شكلت الجزائر مع سوريا والعراق وليبيا جبهة ومعارضة لتلك الاتفاقيات وللصلح مع إسرائيل.

3. قام السودان بإغلاق سفارته في الجزائر عام 1983م بحجة التفتش الاقتصادي بينما أبقى على سفارتيه في تونس والمغرب وهما بلدان ترى الجزائر أنها أكثر أهمية منهما, ففسرت تلك الخطوة وكأنها إهانة موجهة للجزائر ولم تعود العلاقات إلى مجراها إلا عندما أعاد السودان فتح سفارته في الجزائر عام 1985م<sup>(1)</sup>.

---

\* انظر الفصل الخامس؛ تفاصيل " قضية الصحراء الغربية" في " العلاقات السودانية المغربية ".  
(1) وزارة الخارجية: 1375339/2، العلاقات السودانية الجزائرية، ص2.

## الفصل الخامس

### العلاقات السودانية المغربية

#### المبحث الأول:

#### معلومات أساسية عن المغرب:-



يقع المغرب\* في الشمال الغربي لأفريقيا ويحده شمالاً البحر الأبيض المتوسط وشرقاً الجزائر وغرباً المحيط الأطلسي وجنوباً موريتانيا.

أما التضاريس ففي الشمال تمتد المناطق الجبلية وتطل هذه الجبال على البحر الأبيض المتوسط وحتى المحيط الأطلسي غرباً بساحل صخري يظهر على هيئة قوس. لكنها منحدرية حيث الأودية المتعمقة. فمنها جبال الأطلس الكبير والمتوسط ويمثلان سلسلتين كبيرتين، ويظهر في تلك المناطق التنوع التضاريسي، فالتضاريس العالية، و الأودية الضيقة و العميقة في الجزء الغربي والأوسط للأطلس الكبير تختلف عن مثيلتها في القسم الشرقي، وغالبية هذه الجبال تحمل غطاءً نباتياً أكثر كثافة تغلب عليه الغابات .

أما خارج هذه السلاسل الجبلية، فتشغل السهول والهضاب و الأحواض معظم الأراضي. ويتكون الجزء المتاخم للأطلسي من السهول والهضاب الساحلية الأطلسية (الغرب، الشاوية، دكالة، عبدة ) والداخلية ( تادلة، الحوز، الهضبة الوسطى، الرحامنة، الكنتور، هضبة الفوسفات)<sup>(1)</sup>.

وفي شرق الأطلس المتوسط، تضم الجهة الشرقية سهولاً متوسطة مثل سهل (طريفة) وداخلية (وجدة و تاويرت وحوض كرسيف) . وبعيدا عن الساحل المتوسطي نجد الهضاب العليا الجافة لتندرة والتي نجد فيها الأماكن الرعوية.<sup>(1)</sup>

أما التوزيع الجغرافي للموارد الطبيعية بالمغرب فتتخصر التربة الخصبة في الشمال الغربي حيث الأراضي المنخفضة و المناخ المتوسطي و الأحواض المائية. في حين

---

\* **المغرب:** يرجع أصل تسمية المغرب إلى قدماء العرب ، إذ يعني الاسم مكان غروب الشمس؛ إذ أنهم يرون أن الشمس تغرب في تلك الناحية من العالم. دخل العرب المسلمون المغرب أثناء فتح شمال أفريقيا. وكان المؤرخون العرب في القرون الوسطى يستعملون لفظ "المغرب" للدلالة على جميع المناطق التي تشكل المغرب العربي حالياً، أي تونس والجزائر والمغرب، وكانوا يقسمون هذه المناطق إلى ثلاثة أقاليم هي : المغرب الأدنى أي تونس؛ المغرب الأوسط أي الجزائر؛ والمغرب الأقصى أو المملكة المغربية الحالية.

كان الاسم اللاتيني المستخدم في العصور الوسطى هو مُرُك (باللاتينية Morroch) :وهو تصحيف اسم "مراكش" عاصمة المرابطين. ويستعمل الأتراك كلمة "فأس" Fas - نسبة إلى عاصمة المغرب القديمة مدينة فأس أو مملكة فأس بينما يستعمل الإيرانيون كلمة "مراكش" نسبة إلى مملكة مراكش . قديماً أطلق اللاتينيون تسمية "مملكة موريطنيا" على المغرب وتعني بلاد المورو وكانت تجمع المغرب وأجزاء من الجزائر وبلاد شنقيط، فأصبحت هذه التسمية تطلق حالياً على دولة موريتانيا . (المصدر: <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php>).

(1) محمد إبراهيم حسن ؛ جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، مرجع سابق، ص 43.

(1) محمد إبراهيم حسن ؛ جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، مرجع سابق، ص 43.

تسود التربة الفقيرة في المناطق الصحراوية و الجبلية حيث المناخ الصحراوي و التضاريس الوعرة . أما الغابات فتتمركز في جبال الأطلس و الريف و الهضبة الوسطى و المعمورة ، و تشمل أنواعا مختلفة من الأشجار في طليعتها البلوط الأخضر.<sup>(2)</sup>

الثروة البحرية : يمتلك المغرب ثروة مهمة و متنوعة من الأسماك و الرخويات و القشريات يوجه أغلبها نحو التصدير. وتعتبر أهم موانئ الصيد البحري بالمغرب هي العيون و طانطان و أكادير، و يشكل السمك الأزرق الجزء الأكبر من الإنتاج الوطني.

المعادن و الطاقة : يتوفر بالمغرب ثلاثة أرباع احتياطي العالم من الفوسفات محتلاً بذلك المرتبة الأولى في تصديره و الثانية في إنتاجه ، كما يحتل المغرب مراتب متقدمة نسبيا في إنتاج الرصاص و الزنك . أما باقي المعادن فإنتاجها ضعيف . وفي المقابل يفتقر المغرب إلى مصادر الطاقة . ويواجه القطاع المعدني بعض الصعوبات منها ارتفاع تكاليف الاستخراج و تراجع مداخلات الصادرات.<sup>(3)</sup>

أما الفوسفات فانه يستخرج من مناطق خريبكة ، اليوسفية ، بوكراع، بن جرير. و تتوزع باقي المناجم المعدنية عبر المناطق المختلفة في المغرب مع تركز أكبر في جبال الأطلس و الهضبة الوسطى . أما البترول فتوجد بعض آباره ناحية الصويرة وسيدي قاسم.<sup>(1)</sup>

أما مناخها فهو مناخ البحر الأبيض المتوسط بالشمال، ويميل للاعتدال بالغرب والشمال الغربي حيث يتأثر الإقليمان بالمناخ الأطلسي المتميز بالرطوبة وهطول الأمطار والثلوج بوفرة. أما المناطق الساحلية فتتمتع بمناخ معتدل، غالبا ما تعرف المناطق الجبلية بالجنوب مناخا باردا ورطبا خلال فصل الشتاء حيث تتأثر جبال الأطلس التي تحتضن مدينة مراكش بتساقط الثلوج بكثافة.

يقدر عدد سكان المغرب وفقاً لآخر الإحصائيات المرتبطة بالفترة الزمنية للبحث بنحو 22 مليون نسمة حتى عام 1986م ويسكن 57% منهم بالمناطق الريفية و 43% منهم بالمناطق الحضرية. والمغرب هو رابع البلدان العربية الأكثر اكتظاظا بالسكان، بعد الجزائر، مصر، والسودان. معظم المغاربة مسلمون وهم سنيون، وينتمون إلي جذور أمازيغية، عربية، أو مختلطة. يشكل الأمازيغ والعرب غالبية السكان في المغرب. هناك قسم من السكان في المغرب يُعرفون باسم "الحراطين" و"الغناوة"، وهؤلاء أناس

(2) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون ؛ الوطن العربي (أرضه - سكانه - موارده) ، مرجع سابق ، ص 513 .

(3) نفس المرجع؛ ص 512

(1) <http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php>

أفارقة أو مختلطين بالأمازيغ أو العرب. كان عدد اليهود في المغرب يصل إلى 265,000 نسمة عام 1948، إلا أنه انخفض حاليًا إلى حوالي 5,500 نسمة بسبب هجرة الكثير منهم إلى إسرائيل وأوروبا. كما أن معظم الأجانب المقيمين في المغرب هم فرنسيون وأسبان، وقبل الاستقلال كانت البلاد تضم قرابة نصف مليون مستوطن أوروبي من فرنسا وإسبانيا.

وهناك تنوع عرقي كبير في المغرب نتيجة لتنوع الحضارات التي قامت في البلاد واختلاف الشعوب التي مرت عليه، وليس هناك إحصاء رسمي حول توزيع السكان بين الأمازيغ العرب والمكونات الأخرى للأمة المغربية.<sup>(2)</sup>

### النظام السياسي:

النظام السياسي بالمغرب نظام ملكي دستوري (برلماني) ويسمى البرلمان مجلس النواب، ويوجد بالمغرب أكثر من 11 حزباً سياسياً حتى الثمانينيات من القرن العشرين، ويتصدرها من ناحية الأهمية التاريخية حزب الاستقلال الذي كان يرأسه محمد بوسطة والذي أسسه المرحوم علال الفاسي، يليه حزب الاتحاد الاشتراكي الذي كان يرأسه السيد عبد الرحيم بوعبيد وحزب التجمع الوطني للأحرار الذي يتزعم الأغلبية البرلمانية برئاسة أحمد عثمان (رئيس مجلس النواب) والذي يكون الحكومة بالاشتراك مع بعض الأحزاب الأخرى. كالاتحاد الدستوري والحركة الشعبية التي يرأسها السيد محمد العنصر.<sup>(1)</sup>

أما السياسة الاقتصادية فإن الاقتصاد المغربي عامة اقتصاد زراعي ويسعى إلى تنمية الصناعات التحويلية المؤسسة على الإنتاج الزراعي والحيواني، وتتمثل أهم المنتجات الزراعية في الغلال والحبوب الزيتية والمنتجات الحمضية والخضروات. كما تتوفر ثروة حيوانية تمثل الأغنام فيها نسبة كبيرة ويلبها الأبقار وتعتمد عليها صناعة الجلود.

لإنتاج وتصدير الفوسفات أهمية خاصة في الاقتصاد المغربي إذ أن المغرب من أكبر الدول المنتجة له في العالم وأكبر دولة مصدرة وهو يمثل أكثر من ثلث عائدات المغرب من العملات الصعبة.

(2) دار الوثائق القومية ؛ الإدارة العربية 2 / 11 / 35، المغرب عمومي - معلومات عن المغرب، ص 3.

(1) دار الوثائق القومية ؛ الإدارة العربية 2 / 11 / 35، المغرب عمومي - الشؤون السياسية، ص 8.

يمثل الصيد البحري أهمية خاصة في الاقتصاد المغربي حيث تعتمد عليه البلاد في الصادرات المصنعة.

يعتبر قطاع السياحة قطاع رائد في المغرب ويسعى المغرب لتطويره وتطوير المؤسسات القائمة به والفنادق لاستيعاب حوالي 2 مليون سائح سنوياً. "إحصائية 1984م".

أما التجارة الخارجية فإن المغرب يصدر المواد الغذائية والمشروبات والتبغ والمواد الخام كالفسفات والحوامض الفسفورية والسجاجيد والملابس الجاهزة, كما يستورد البترول والقمح والسكر والزيوت النباتية وزيوت التشحيم ومواد التجهيز والآلات والمعادن.(1)

## المبحث الثاني:

### العلاقات السياسية بين السودان والمغرب (أ):

تجمع المغرب والسودان روابط الدين واللغة والحضارة العربية والإسلامية. والتي ترجع لفترات قديمة في تاريخ البلدين. أما حديثاً فقد ساند السودان المغرب في كل مراحل صراعها مع المستعمر الفرنسي في مطلع الخمسينيات من القرن العشرين , كما انه كانت هناك علاقات طيبة بين السياسيين السودانيين والملك المغربي محمد الخامس خاصة محمد احمد محجوب والرئيس إسماعيل الأزهري. كما امتازت العلاقات

---

(1) دار الوثائق القومية ؛ الإدارة العربية 2 / 11 / 35, المغرب عمومي – الشؤون السياسية , مصدر سابق , ص10-11.

السياسية بين البلدين في عهد الرئيس عبود 1958م – 1964م بالتوافق حول توجه الحكومتين نحو الغرب في الوقت الذي انقسمت فيه الدول العربية والإفريقية بين المعسكرين الشرقي والغربي، إلا أن العلاقات السياسية لم تفعل بين البلدين إبان تلك الفترة إلا في حدود البروتوكولات العادية بالإضافة إلي عدم توفر التبادل الدبلوماسي المقيم في البلدين.

وفي عهد الديمقراطية الثانية 1964م – 1969م كان هناك تطور في العلاقات السياسية خاصة عندما شارك السودان في مؤتمر القمة العربي بالدار البيضاء في سبتمبر عام 1965م، وهذه القمة دعا لها الملك الحسن الثاني بعد أن كانت الدول العربية قد تفرقت كلمتها وامتدت الخلافات بينهما وتضاعفت الازمات، لذلك دعا لهذه القمة لرأب الصدع العربي. وقد استجاب الرؤساء والملوك العرب لهذه الدعوة، وكان في مقدمتهم الوفد السوداني برئاسة السيد اسماعيل الازهري وعضوية السيد محمد احمد محجوب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وحسن عوض الله وزير الداخلية. وقد استقبل الملك الحسن الوفد السوداني ثم عقد اجتماعاً معه مبدئياً رغبته في ازالة الخلافات الناشبة بين رؤساء وملوك الدول العربية، وكان رأيه الشخصي أن الوفد السوداني مقبول من الجميع وهو موضع احترامهم، فقام الوفد السوداني بالفعل بزيارات ولقاءات مع الملوك والرؤساء الذين وصلوا إلي الدار البيضاء بغرض تقريب وجهات النظر قبل افتتاح الجلسة الاولى للمؤتمر وقد نجح الوفد في مساعيه لرأب الصدع والتخفيف من حدة الخلافات إلا أن الخلافات عادت مرة أخرى بينهم فيما بعد. واهم ما جاء في هذا المسعي هو قيام رئيس وزراء السودان محمد احمد محجوب بوضع ميثاق تضامن عربي صاغ مسودته التي وقّع عليها جميع ملوك ورؤساء الدول العربية مما أعان علي انجاح قمة الدار البيضاء وكان مما جاء فيه:-

- ضرورة التضامن العربي بين الدول العربية ودعم الصف العربي لمناهضة المؤامرات الاستعمارية والصهيونية التي تهدد الكيان العربي.
- احترام سيادة كل من الدول العربية ومراعاة النظم السائدة فيها وفقاً لدساتيرها وقوانينها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.
- اهمية معالجة القضايا العربية ووقف حملات التشكيك والمهاترة عن طريق الصحافة والاذاعة وغيرها من وسائل النشر.
- مراجعة قوانين الصحافة في كل بلد عربي بغرض سن التشريعات اللازمة لتحريم أي قول او عمل يخرج عن حدود النقاش الموضوعي والنقد البناء أو من

شأنه الإساءة إلى العلاقات بين الدول العربية أو التعرض بطريق مباشر أو غير مباشر بالتجريح لرؤساء الدول العربية.<sup>(1)</sup> كان للدور الذي لعبه الوفد السوداني برئاسة اسماعيل الازهري في الاتصالات بالملوك والرؤساء العرب والجهد الذي بذله رئيس الوزراء محمد احمد محجوب في صياغة ميثاق التضامن العربي، واقتراحاته النافذة لتهدئة الخواطر في حالة نشوب خلافات أثناء جلسات المؤتمر جعلت لهما مكانة خاصة لدى الملك الحسن وقد ظل علي اتصال مباشر بهما بعد انتهاء المؤتمر وعودتهما الي الخرطوم.

وفي اكتوبر 1968م أصيب السيد محمد احمد محجوب بأزمة قلبية ونقل بطائرة إلى بريطانيا فإن الملك الحسن اتصل به في لندن لقضاء فترة نقاهة واستشفاء في الدار البيضاء بالمغرب، وقد لبي محمد احمد محجوب دعوته حيث عاد للسودان في فبراير 1969م. وعندما وقع انقلاب 25 مايو 1969م وعاد المحجوب مرة أخرى لبريطانيا للإقامة فيها، فإنه قد تلقى عرضاً من الملك الحسن ليكون مستشاراً له في المغرب، ولكنه قابل العرض بالشكر والتقدير واعتذر عنه.<sup>(1)</sup>

ورغم النجاح في العلاقات السياسية بين البلدين إلا أنهما لم يوقعا علي اتفاقات بينهما في عهد الديمقراطية الثانية 1964م – 1969م ما عدا توقيع الإتفاق التجاري الذي عقد بين البلدين في عام 1967م والذي بموجبه فتحت المغرب سفارة بالسودان في عام 1967م. وقد وقّع الاتفاق التجاري عن حكومة السودان السيد محمد عبد الجواد وزير المواصلات والسياحة ووزير التجارة والتموين بالإنابة، ويسري مفعوله لمدة عام على أن يتجدد تلقائياً، ولكن هذا الاتفاق لم يُفعّل بسبب عدم تجاوب السودان بتبادل التمثيل الدبلوماسي المقيم معها، حيث أن السودان لم يقيم بفتح سفارة سودانية بالمغرب فأغلقت المغرب سفارتها في السودان في ذلك الوقت.<sup>(2)</sup> كما أن اهم ما يعوق تنفيذ البرامج التجارية بين البلدين هو البعد الجغرافي وصعوبة المواصلات بين الدولتين.

أما في عهد الرئيس جعفر محمد نميري فإن العلاقات السياسية بين البلدين قد شهدت تطوراً ظاهراً خاصة بعد الزيارة التي قام بها السيد وزير الخارجية الدكتور منصور خالد في الفترة ما بين 14-17 ديسمبر 1972م للمغرب فبدأ النشاط الدبلوماسي الفعلي، وقابل خلالها الملك الحسن الثاني، كما أجرى محادثات هامة مع السيد أحمد

(1) صحيفة أخبار اليوم ؛ مقال بعنوان: "العاهل المغربي وعلاقته الخاصة بالسودان" محمد سعيد محمد الحسن، العدد 1698، بتاريخ 1999/7/26م.

(1) صحيفة أخبار اليوم، العدد 1698، بتاريخ 1999/7/26م .  
(2) دار الوثائق القومية: الجمعية التأسيسية 34/6/16 الاتفاق التجاري بين السودان والمغرب 1967م، المعروض على الجمعية التأسيسية للتصديق عليه، انظر تفاصيل الاتفاق التجاري بالمبحث الرابع من هذا الفصل.

الطيب بن هياما وزير الخارجية للمملكة المغربية حيث اتفق الجانبان على تبادل التمثيل الدبلوماسي المقيم على مستوى إنشاء سفارات للتمثيل بين البلدين. وقد وجه السيد الرئيس جعفر محمد نميري في نفس العام بفتح سفارة سودانية بالمغرب. وقد عرض السيد وزير الخارجية الدكتور منصور خالد توجيه السيد رئيس الجمهورية بفتح السفارة\* على مجلس الوزراء بخطاب بتاريخ 1 أغسطس 1972 ووضّح فيه الأسباب لفتح السفارة وهي كما يلي: (68)

- الموقع الاستراتيجي الهام الذي تحتله المملكة المغربية كملتقى للعالمين الأفريقي والعربي.
  - تصديها للعمل السياسي الجماعي في المجالات الإسلامية والعربية والأفريقية، ففيها عقد أول مؤتمر إسلامي، وانجح مؤتمر قمة أفريقي. كذلك ساهمت في عقد مؤتمرات القمة العربية.
  - نجاحها في تسوية خلافاتها مع جيرانها، الجزائر وموريتانيا، مما يؤكد توجهها ونجاحها للانفتاح أكثر على العالم.
  - الحاجة إلى تمثيل دبلوماسي مقيم بالبلدين حتى يتم تفعيل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين حتى لا تتوقف إجراءات التنفيذ كما سبق وأن أغلقت المغرب سفارتها بالسودان وجمّدت اتفاقها التجاري- السابق ذكره- معه بسبب عدم وجود سفارة سودانية بالمغرب.
- وقد أوضح السيد وزير الخارجية في مخاطبته لمجلس الوزراء أن السفارة ستكون بدرجة سفير يعاونه دبلوماسيان، بالإضافة لذلك تقوم السفارة بتمثيل السودان تمثيلاً غير مقيم مع موريتانيا والسنغال ودول المجموعة الفرنسية. إلى جانب أن إقامة تمثيل دائم مع المغرب سيساعد على تنشيط التبادل التجاري معها في مجالات الصمغ العربي والفول السوداني والقطن والثروة الحيوانية من جانب السودان، والفواكه والغزل والبساطات والسّمك المملّب من جانب المغرب (69).

فإن التواصل العميق تاريخياً بين السودان والمغرب خلق صلات حضارية قوية بين شعبي البلدين مهدت من بعد لعلاقات سياسية على درجة من الاستقرار والثبات نالت رضا وتقدير المسؤولين على كافة المستويات مما شجع على فتح تلك السفارة السودانية رسمياً في الرباط عام 1972م، ثم شهدت العلاقات بعد ذلك تطوراً ملحوظاً، تميزت

---

\* انظر الملاحق: وثيقة رقم (6) , خطاب وزير الخارجية د. منصور خالد لمجلس الوزراء عن فتح سفارة سودانية بالمغرب.  
(68) وزارة الخارجية: خطاب السيد وزير الخارجية الدكتور منصور خالد لمجلس الوزراء بخصوص فتح سفارة سودانية بالمغرب.  
(69) نفس المصدر.

على الدوام بالاحترام المتبادل والمساندة والتنسيق في كل المحافل الإقليمية والدولية، حيث شارك السودان بأكبر وفد على مستوى الدول العربية والأفريقية في المسيرة الخضراء عام 1975م التي أكدت تبعية الصحراء الغربية للمغرب، ومنذئذ ظل السودان مؤيداً لوجهة نظر المغرب في حل قضية الصحراء.

ولتنمية العلاقات السياسية مع المغرب يرى السودان أن خطته المستقبلية تهدف إلى:

تحقيق التنسيق الكامل بين السودان والمغرب في المحافل الإقليمية والدولية والتشاور المشترك حول القضايا الإسلامية والعربية والأفريقية والعالمية وذلك من خلال:

- تبادل الرسائل والزيارات بين المسؤولين في البلدين.
  - الحرص على اللقاءات على هامش المؤتمرات الإقليمية والدولية.
  - مساندة السودان لقضايا المغرب مع مساندة المغرب لقضايا السودان.
  - الاستمرار في موقف السودان الداعم لقضية الصحراء.
  - متابعة ومواكبة ما يجري في الساحة المغربية.
- استثمار علاقات المغرب المتطورة مع الدول الغربية ومقبولية العاهل المغربي لدى الأوساط العربية والأفريقية في مواجهة ما يمكن أن يتعرض له السودان من أي تهديدات خارجية. (70)

### البيان المشترك السوداني المغربي:

صدر في الثالثة من بعد ظهر يوم 19 ديسمبر 1972م البيان المشترك السوداني المغربي عن الزيارة التي قام بها الدكتور منصور خالد وزير الخارجية إلي المغرب في الفترة 14- 17 ديسمبر 1972م. وخلال هذه الزيارة تمت بين الوزيرين السوداني والمغربي مباحثات رسمية سادتها روح الصراحة والمودة، تناولت العلاقات الثنائية

---

(70) وزارة الخارجية: 339/117/2 ملف المغرب، علاقات متنوعة.



والوضع العربي الراهن وتطور أزمة الشرق الأوسط والقضايا الإفريقية والدولية. وقد جاء في البيان الآتي:-

نظراً لما يجمع المملكة المغربية وجمهورية السودان من روابط الدين واللغة والحضارة العربية والإسلامية وتحقيقاً لرغبة الطرفين في توطيد أواصر العلاقات الأخوية القائمة بينهما واحتكاماً لأسباب تعاونهما في الميادين السياسية والاقتصادية والتجارية والفنية والثقافية والإعلامية بما يعود علي البلدين الشقيقين بالرفاهية والازدهار.<sup>(1)</sup>

قرر الجانبان تشكيل لجنة مشتركة يترأسها وزيراً خارجية البلدين تتولي مهمة وضع اتفاق ثنائي يشمل التعاون بين البلدين في المجالات المشار إليها وأن تجتمع هذه اللجنة لمباشرة مهمتها. وقد شرح الجانب المغربي الوضع القائم في الأراضي العربية. ومن جهة أخرى اطلع المغرب علي ما تبذله حكومة السودان من جهود في سبيل النهوض بالبلاد إلي المستوي الذي يحقق لها الرقي والازدهار والذي يمكن السودان من تأدية رسالته العربية والإفريقية والدولية المنشودة. واطلع أيضاً علي التدابير المتخذة من اجل تحقيق استقرار دائم في جنوب السودان, وعلي المشاريع الهامة للنهوض بهذا الجزء من السودان في مختلف الميادين. وأعرب الجانب المغربي عن تأييده المطلق لتلك التدابير وللجهود التي يبذلها السودان في هذا المضمار والتي يعتبرها ضماناً لوحدة السودان واستقلاله الوطني. كما يعتبر أن الخطوات التي قام بها السودان والتي أدت إلي تحسين علاقاته مع جيرانه من شأنها أن تسهم في تحقيق ودعم الوحدة الإفريقية.<sup>(1)</sup>

أما بالنسبة للوضع العربي والمضاعفات الناتجة من أزمة الشرق الأوسط فقد أكد الجانبان أن تصفية الجو العربي والتعاون الصادق البناء تكون الدعائم الأساسية لأي عمل عربي مشترك علي ارض المعركة وعلي صعيد الرأي العام الدولي للوقوف إلي جانب الحق وإيجاد حل عادل يحقق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة.

### زيارة الرئيس جعفر محمد نميري للمغرب والبلاغ المشترك حول الزيارة:

تلبية لدعوة من الملك الحسن الثاني ملك المغرب قام الرئيس نميري بزيارة خاصة للمغرب في الفترة من 31 أغسطس وحتى 4 سبتمبر 1973م. وقد رافقه وفد من السادة دكتور منصور خالد وزير الخارجية والسيد جمال محمد احمد السفير المتجول بوزارة

<sup>(1)</sup> وزارة الخارجية: سياسة السودان الخارجية، تقرير الدكتور منصور خالد وزير الخارجية للعام 1972م.  
<sup>(1)</sup> وزارة الخارجية: سياسة السودان الخارجية، تقرير الدكتور منصور خالد وزير الخارجية للعام 1972م، مصدر سابق.

الخارجية والسيد سيد شريف مدير المراسم بوزارة الخارجية والسيد عبد الماجد بشير الأحمدى نائب مدير الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية.

وقد تباحث الرئيسان في جو يسوده اتفاق الطرفين إزاء القضايا التي طرحت للبحث والتي تناولت العلاقات الثنائية والوضع العربي الراهن والقضايا الإفريقية والدولية الهامة.

وفيما يختص بالعلاقات الثنائية اتفق الطرفان علي الاستمرار في تعزيز تلك العلاقات وتنميتها وتطويرها وذلك بتنسيق الاتصالات وتضافر الجهود لتنشيط التعاون بين البلدين في مختلف الميادين. وفي هذا الصدد اتفق الجانبان علي إجراء اتصالات دائمة ومنظمة عن طريق لجنة مشتركة تتولي تنسيق التعاون بين المؤسسات المالية والاقتصادية وكذلك الاهتمام بالعلاقات السياسية كما تتولي أيضاً إقامة أسس تبادل ثقافي بينهما.<sup>(2)</sup>

واطلع الجانب المغربي الجانب السوداني علي تطورات الوضع في الأراضي المغربية التي ما تزال خاضعة للنفوذ الاسباني فأعرب الجانب السوداني عن تأييده المطلق للجهود التي تبذلها المملكة المغربية لتصفية الاستعمار وتحرير تلك الأراضي. واطلع الجانب السوداني الجانب المغربي علي ما تقوم به حكومة السودان من جهود للنهوض بالبلاد نهوضاً يجعل السودان قادراً علي تأدية رسالته العربية والإفريقية والدولية المنشودة. كما أطلع علي الخطوات التي اتخذت من اجل استقرار الأوضاع في جنوب السودان.<sup>(1)</sup>

وقد حققت زيارة الرئيس جعفر محمد نميري إلى المغرب نجاحاً كبيراً ، وأكدت متانة ورسوخ العلاقات بين البلدين واهتمامها بتطويرها لتشمل الميادين الاقتصادية والتجارية الفنية والثقافية والإعلامية والسياسية، بما يعود على البلدين بالخير والنماء.<sup>(2)</sup>

### زيارة وزير الخارجية المكلف المغربي للسودان:

---

(2) وزارة الخارجية: إدارة البحوث والنشر والتوثيق؛ سياسة السودان الخارجية، البلاغ المغربي السوداني المشترك حول زيارة الرئيس جعفر محمد نميري للمغرب 31 أغسطس – 4 سبتمبر 1973م.

(1) وزارة الخارجية: إدارة البحوث والنشر والتوثيق؛ سياسة السودان الخارجية، البلاغ المغربي السوداني المشترك، مصدر سابق.

(2) نفس المصدر.

في إطار التشاور والاتصال المستمر بين السودان والمغرب حول القضايا الثنائية والمسائل التي ذات الاهتمام المشترك قام السيد محمد بوسنة وزير الدولة المغربي المكلف بالشئون الخارجية بزيارة عمل إلى السودان خلال يومي 20 - 21 مارس 1982م. وقد ابلغ خلالها رسالة من الملك الحسن الثاني إلى الرئيس نميري تناولت العلاقات الثنائية المتطورة وسبل تقويتها. كما شملت أيضاً قضايا المنطقتين العربية والإفريقية وبصفة خاصة التصدع الذي حدث مؤخراً في صفوف منظمة الوحدة الإفريقية.\* خاصة وان السودان عضو في لجنة التنفيذ المعنية بقضية الصحراء الغربية.

عقد وزيرا الخارجية المغربي والسوداني جلسة عمل تناولت بالبحث العلاقات الثنائية وسبل تدعيم التعاون في كافة المجالات بين البلدين. واتفقا علي أن تبدأ اللجنة المشتركة عقد اجتماعاتها وأعمالها بالرباط.

وعند استعراضهما للأوضاع في المنطقة، عرض السيد محمد ميرغني وزير الخارجية السوداني الجهود التي تقوم بها حكومة السودان لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وما يتعرض له السودان في تلك الفترة من استهداف من قبل النظام الليبي لزعة أمنه واستقراره. وفي هذا الشأن أكد وزير الخارجية المغربي تضامن المغرب المطلق مع شعب السودان في مواجهة المخططات الليبية، واستعداد المغرب للتعاون مع السودان في إطار جهدهما الجماعي والمشارك لوضع حد لممارسات النظام الليبي في السودان وما تقوم به أيضاً من أعمال تخريبية في منطقة الصحراء الغربية.<sup>(1)</sup>

أضافت هذه الزيارة للسيد وزير الخارجية المغربي المكلف بعداً قوياً عكس تطور واهتمام العلاقات السياسية بين السودان والمغرب، وقد حققت الزيارة أهدافها في عكس هموم وقضايا الطرفين والتحديات التي تواجههما والتزامهما بالتضامن للوقوف في مواجهتها خاصة فيما يتعلق بعلاقاتهما المتدهورة سياسياً مع ليبيا. وقد جددت هذه الزيارة أيضاً إمكانية تحريك اللجان المشتركة لتفعيل ما تم الاتفاق عليه مسبقاً.

---

\* منظمة الوحدة الإفريقية: تكونت في 25 مايو 1963م وقد كانت أهم مبادئها: المحافظة على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء. إتباع سياسة خارجية موحدة، والاهتمام بمستقبل الشعوب الإفريقية غير المستقلة والسعي لتحقيق استقلالها ورفض سياسات التفرقة العنصرية بالقارة.

(1) وزارة الخارجية: إدارة البحوث والنشر والتوثيق؛ سياسة السودان الخارجية، بلاغ صحفي حول زيارة وزير الدولة المغربي المكلف بالشئون الخارجية للسودان. 1982م.

### المبحث الثالث:

#### العلاقات السياسية بين السودان والمغرب (ب):

#### السودان وقضية الصحراء الغربية:

تعتبر قضية الصحراء الغربية هي من أهم القضايا التي تميز العلاقات السودانية المغربية سياسياً وذلك نسبة لموقف السودان المؤيد للمغرب.

#### خلفية عن الصحراء الغربية ومشكلتها:

تقع الصحراء الغربية في الشمال الغربي لأفريقيا وتطل على المحيط الأطلسي من الغرب، وموريتانيا من الجنوب والمغرب من الشمال وتجاور الجزائر من الشرق في حدود مائة كلم.

ويتكون سكانها من خليط من الطوارق والبربر وقبائل الرقيبات وهم الأغلبية وكذلك هم من العرب الرحل. ويتراوح عدد السكان فيها بين الخمسين والسبعين ألفاً تقريباً. وتبلغ مساحتها نصف مساحة فرنسا.

وأهم ثرواتها الفوسفات الذي اكتشف عام 1963م ويبلغ احتياطية المعروف حوالي 2 مليار طن، وقد اكتشف فيها البترول مؤخراً.<sup>(1)</sup>

كانت هذه المنطقة مستعمرة فرنسية ولكن فرنسا منحنتها إلى أسبانيا في عام 1904م بموجب اتفاقية سرية بينهما وهي اتفاقية مرتبطة بمعاهدة أبرمت بينهما حول رسم الحدود الصحراوية في عام 1900م، وقد فشلت محاولات اسبانيا في البداية لاحتلال الصحراء نسبة للمقاومة الباسلة التي أبداها مواطنو الصحراء من قبائل الرقيبات حتى عام 1934م، حيث ساعدتهم فرنسا وشنت هجوماً مشتركاً بجيوشها مع الجيوش الأسبانية على الصحراء وأصبحت تتبع للاستعمار الأسباني ولكن في عام 1957م قام سكان الصحراء بشن هجوم شامل على القوات الأسبانية بالصحراء وأقصتها ولكن وبمساعدة الفرنسيين وخاصة الجنرال الفرنسي بورغوند تمكنت أسبانيا من إحكام قبضتها على الصحراء مرة أخرى.<sup>(1)</sup>

وقد تفاقم الخلاف بين المملكة المغربية وأسبانيا حول مصير هذه الصحراء التي تعتبرها المغرب جزء لا يتجزأ منها بينما تعمل أسبانيا أن تعطي الصحراء الغربية استقلالها كدولة مستقلة على أن تضمن ولائها لها للاستفادة من الثروات الطبيعية الموجودة فيها مستقبلاً<sup>(2)</sup>71.

وقد واجهت المغرب من جهة أخرى الجزائر التي تطور الاختلاف بينهما بصورة حادة لاختلاف وجهتي النظر حول مستقبل الصحراء بعد خروج المستعمر الأسباني، فبينما تعتبر المغرب الصحراء الغربية جزء لا يتجزأ منها تذهب الجزائر إلى مساندة استقلال هذه المنطقة وانفصالها انفصالاً تاماً، واعتبرت الجزائر نفسها طرفاً معنياً في قضية الصحراء الغربية وفي نفس الوقت صرحت الدوائر الرسمية أنها ليست لها مطامع في أرض الصحراء، وقد عللت الجزائر موقفها كطرف معني لأن الصحراء تجاورها في الحدود، كما تري أنها حركة تحرر وأن مبادئ الثورة الجزائرية تنادي

---

(1) وزارة الخارجية: 339/117/2 مصدر السابق، ص4.  
(1) وزارة الخارجية: 35/11/2 تقرير أعدته الإدارة العربية بوزارة الخارجية عن مشكلة الصحراء الغربية بتاريخ 22 أكتوبر 1975م، ص1.  
(2) نفس المصدر، ص2.

بدعم كل حركات التحرر بالعالم، لذلك فهي تدعم حركة البوليساريو التي تعتبرها المغرب حركة انفصالية.

وتقود الصراع العسكري والسياسي داخل الصحراء عدة جهات هي:

- الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليساريو)\*. تدعمها الجزائر.
  - جبهة الوحدة والتضامن. (تقوم برعايتهما وتوجيه نشاطهما المملكة المغربية وتهدفان إلى تحرير الصحراء الغربية من الاستعمار الأسباني)
  - الرجال الزرق. (تدعمها المغرب).
- موقف السودان من قضية الصحراء الغربية:**

الموقف السوداني الرسمي تجاه قضية الصحراء قد بدأ واضحاً منذ البداية في تأييده للمملكة المغربية ووقوفه معها في جميع المحافل الدولية لدعم موقفها القاضي بتحرير الصحراء من أسبانيا وضمها للمغرب كجزء لا يتجزأ منها.

وقد عبر عن ذلك الموقف المؤيد والمساند للمغرب السيد رئيس الجمهورية السودانية جعفر محمد نميري في خطاب أرسله للملك الحسن الثاني بتاريخ 21 أكتوبر 1975م والذي عبّر فيه بوضوح عن تأييد السودان ممثلاً في الاتحاد الاشتراكي والشعب السوداني رسمياً ومباركة منهم للمسيرة الخضراء التي أعلنها الملك الحسن وقد أعلن الرئيس جعفر محمد نميري ووقوف السودان ومشاركته في المسيرة الخضراء بوفد يمثل جماهير الشعب السوداني كما ذكر: ".... قرر الاتحاد الاشتراكي السوداني المشاركة في

---

**جبهة البوليساريو:** تكونت نواة جبهة البوليساريو في عام 1971م على يد الطلاب الصراويين في المملكة المغربية الذين يدرسون بجامعة الملك محمد الخامس وكانت هذه الحركة استمراراً لحركة محمد البصيري (والذي أعدم سرّاً) والذي تلقى تعليمه في كل من القاهرة ودمشق وكانت حركته تطالب بجلاء الأسبانيين من الصحراء الغربية – وقد كان توجيهها يسارياً. ثم أخذت هذه المجموعة تنتهج سياسة مستقلة ذات نزعة صحرائية عندما أيقنت من فشل الأحزاب المغربية في استيعاب طموحاتهم وتطلعاتهم. ولكن ظهور جبهة البوليساريو بصفة علنية كان في مايو 1973م إذ أصبح مصطفى سيد هو أول سكرتير عام للجبهة حتى قتل وخلفه محمد بن العزيز سكرتيراً عاماً للجبهة وقد كان معظم قادة الجبهة من قبيلة الرقيبات الصحرائية. وفي السابع والعشرين من فبراير 1976م أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كما أعلنت في اليوم الثاني عن دستور هذه الجمهورية وفي اليوم الرابع من مارس 1976م أصدرت بياناً بتشكيل الحكومة الصحراوية أما نشاطها ومقرها فقد كان في الجزائر التي قدمت لها كل العون حتى لا تكون الصحراء جزءاً من المغرب العربي بعد تحريرها وأن تصبح دولة مستقلة تكون منفادة لها وتستفيد من خلالها في استقلال الساحل الغربي اقتصادياً ومن هنا جاء الصراع المغربي الجزائري. وقد قامت جبهة البوليساريو بإرسال نداء إلى أعضاء مؤتمر وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد بكمبالا 1976م، تطالب فيه الاعتراف بالجبهة الشعبية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب الصحراء في كفاحهم من أجل الحرية.

هذه المسيرة المباركة بوفد يمثل جماهير الشعب السوداني عماله وزراعته ومتقفيه وتجاره ورجال أعماله وشبابه ونساءه تأكيداً لدعمنا المتواصل لجهود المملكة المغربية لتحرير الصحراء بالطرق السلمية كما قرر المساهمة بعشرة ألف رأس من الضأن مشاركة منه في مؤن الجماهير الزاحفة في هذه المسيرة الوطنية الظافرة بإذن الله" (72). وقد أبدى الرئيس جعفر محمد نميري استعداد شعب السودان للوقوف بجانبهم في جميع القضايا.

وفي تقرير لسفير السودان بالمغرب إلى السيد جمال محمد أحمد وزير الخارجية بخصوص برقية الرئيس جعفر محمد نميري وصادها بالمغرب موضحاً أنه قابل الملك الحسن الثاني وسلمه رسالة الرئيس السوداني شارحاً التأثير العميق الذي بدأ على الملك عندما قرأ الرسالة فقال "ما انشرح صدري خلال سنين كثر مثلما حدث الآن. موقف السودان والرئيس النميري موقف شرف وأصالة..." (73) وتحدث عن الصلة الوطيدة بين الشعبين المغربي والسوداني، وقد عبّر عن امتنانه الشديد شارحاً أن موقف السودان كان له أثره البالغ في تحريك العالم العربي دعماً للموقف المغربي. وقد وعد بنشر هذه الرسالة على الشعب المغربي والعالم كله.

وقد شارك السودان بأكبر وفد من المشاركين ضمن بقية الدول المؤيدة للمسيرة وفي التقرير السياسي عن مشاركة السودان في المسيرة الخضراء\* تناول التقرير تفاصيل زيارة الوفد السوداني ومشاركته والذي كان مرحباً به رسمياً وشعبياً إذ اصطفت جموع المواطنين المغاربة من ممثلي جميع القبائل المغربية وهم يقدمون العروض الموسيقية والشعبية وقد نقلت أجهزة الإعلام وخاصة الإذاعة والتلفزيون المغربي صورة حية لاستقبالات الوفد كما سجلت في المطار كلمات للسيد عبد الله علي عبد الله رئيس الوفد والسيدة نفيسة كامل عن اتحاد النساء وللسيد علي جماع عن المزارعين وممثلي اتحاد الشباب السوداني (74).

وقد قام الوفد بزيارات لمعسكرات المسيرة المختلفة. وتحرك الوفد في المشاركة بالمسيرة وقد كان الناس يهتفون بحياة الرئيس النميري والملك الحسن مما يؤكد حرارة

---

(72) وزارة الخارجية: 35/11/2 نص خطاب الرئيس جعفر محمد نميري للملك الحسن للمشاركة في المسيرة الخضراء.

(73) وزارة الخارجية: 35/11/2 خطاب السفير السوداني بالمغرب لوزير الخارجية السوداني.

\* انظر الملاحق: وثيقة رقم (7) , تقرير السفارة السودانية بالمغرب عن مشاركة الوفد السوداني بالمسيرة الخضراء. (74) وزارة الخارجية: 35/11/2 تقرير السفارة السودانية بالمغرب حول زيارة وفد السودان للمشاركة في المسيرة الخضراء.

الترحيب بالوفد السوداني، وبعد ذلك قام الوفد السوداني بجولة تعريفية إلى أقاليم المملكة وتمت استضافتهم في كثير من المدن بواسطة عمال الأقاليم أو المحافظين وقد صادفت زيارة الوفد احتفالات البلاد بعيد الاستقلال فانتهزت السفارة فرصة تواجد الوفد السوداني بالمغرب لتعرب للسلطات المغربية عن رغبة الوفد السوداني لمشاركة الشعب المغربي في احتفالاته بأعياد الاستقلال وبناء عليه شرف الوفد الاحتفالات الرسمية بحضور العرض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة يوم الثلاثاء 20 نوفمبر 1975م. وعاد الوفد السوداني إلى الخرطوم في مساء نفس اليوم محققاً بذلك زيارة ناجحة في تحقيق أهدافها بالمشاركة السياسية الفاعلة في إطار العلاقات السياسية بين السودان والمغرب(75).

لقد حققت مشاركة السودان في المسيرة الخضراء مكاسب عديدة هامة على الصعيدين السياسي والإعلامي، حيث استمرت الأوساط الرسمية المغربية على مختلف مستوياتها تهتم وتتحدث عن موقف السودان معها. كما تلاحظ أن الملك الحسن في كل خطباته التي ألقاها بمناسبة المسيرة ظل يذكر الدعم العربي والأفريقي للمغرب ودائماً يذكر اسم السودان كأحد الدول التي لن ينسى المغرب لها تلك المواقف. كما ظل اسم السودان يتكرر في خطب الوزراء المغربية أمام جموع المسيرة وهي في طريقها إلى الصحراء.

ويري الباحث أن مشاركة السودان للمغرب وتأييده بهذا الحجم قد كان أهم ما يميز العلاقات السياسية بين السودان والمغرب في تلك الفترة، والتي امتدت قوية متطورة شملت العديد من أوجه التعاون في كثير من المجالات الأخرى. والشاهد على ذلك النشاط المتواصل في المشاركة بالمناسبات المختلفة للبلدين خاصة إبان فترة أزمة الصحراء الغربية وموقف السودان المؤيد لتبعية الصحراء إلى المغرب. ويظهر ذلك التفسير في أنه عندما قامت انتفاضة إبريل عام 1985م وتسلم الجيش للسلطة بقيادة المشير عبد الرحمن سوار الذهب، فإن الحكومة المغربية التزمت عدم التعليق والتأييد للحكومة الجديدة في السودان وذلك نسبة لمواقف الرئيس جعفر محمد نميري مع المغرب وعلاقته الحميمة مع الملك الحسن الثاني، كما أنه ليس من الحكمة التسرع بالتصريح والتأييد في مثل هذه الحالات التي قد لا تحقق أي نجاح.

### علاقات الأجهزة الأمنية بين السودان والمغرب:

---

(75) وزارة الخارجية: 35/11/2 تقرير السفارة السودانية بالمغرب، مصدر سابق.



بدأت العلاقات الأمنية بين جهاز الأمن السوداني وجهاز الأمن المغربي في العام 1976م في عهد الرئيس نميري. وقد أسست هذه العلاقة علي النواحي التدريبية بشكل أساسي، حيث خصص للجهاز السوداني اثنتي عشر فرصة تدريب سنوياً، وفيها تعلم الدارسون أساليب عمل الجهاز المغربي في مجالات حماية الشخصية الهامة، وتحليل وتقييم المعلومات، وتمت مبادلة المعلومات بين الجهازين وكان اهتمامهما ينصب علي قارتي إفريقيا وآسيا والأنشطة الإيرانية. وكان لديهم مندوب في الخرطوم وهو السيد عبد الرحمن الدوش الذي كان يتولي الصلة بين الجهازين المغربي والسوداني. وعند إعلان الشريعة الإسلامية في العام 1983م حيث أن الشريعة الإسلامية في نظرهم تعني ظهور المتطرفين الإسلاميين والتي تري المغرب فيها تهديد لنظامها الملكي، بالإضافة إلي انه قد يؤثر في علاقات المغرب بالغرب، ولذلك فترت العلاقة بين الجهازين وأصبح المغاربة حذرين في تعاملهم مع الجهاز السوداني وإن كان التعاون مستمراً بين الجانبين.(1)

وتعتبر دول المغرب العربي كلها ملتقي للمعلومات الأمنية لكل دول العالم لان موقعها قريب من أوروبا ولان فيها حرية عامة كالسهرات والخمر وغيرها من الأمور التي تستهوي عناصر المخابرات العالمية ويجدوا ضالتهم فيها بالإضافة إلي سهولة تجنيد العملاء، كل ذلك جعلها حقلاً خصباً للمخابرات العالمية. الدار البيضاء العاصمة الثانية للمغرب مشهورة بأنها ملتقي المخابرات العالمية فهي سياحية وجذابة. فعندما كانت هناك علاقات أمنية فقد تم تبادل الكثير من المعلومات الأمنية بين الجانبين المغربي والسوداني، كما تم التنسيق بين الجهازين فيما يتعلق بالمعارضة الليبية ضد القذافي والقيام بأعمال مشتركة في هذا المجال. وفي نفس الوقت الذي كانت المغرب تنسق مع السودان في تشكيل ودعم العمل المعارض للقذافي في ليبيا كانت الأجهزة المغربية تري أن من مصلحتها التعاون مع ليبيا بشكل أفضل من السودان لان ليبيا كانت تؤيد وتدعم جبهة البوليساريو وان السودان كان فقط يؤيد انتماء الصحراء الغربية إلي المغرب، وهذا الموقف السوداني لا يؤثر ولا يحتاج إلي دعم وتطوير بقدر ما هو مطلوب من المغرب أن تسعى لكسب ليبيا إلي جانبها مهما كلف ذلك، لذلك فان المغرب لا تستطيع أن تفقد ليبيا كحليف أو محايد علي الأقل في قضية الصحراء الغربية.

(1) طارق محمد عمر؛ العلاقات الخارجية لجهاز الأمن السوداني في الفترة من 1969م – 1985م، رسالة ماجستير، جامعة إفريقيا العالمية- مركز البحوث والدراسات الإفريقية.

#### المبحث الرابع:

#### العلاقات الثقافية بين السودان والمغرب:

الروابط الثقافية بين السودان والمغرب ترجع إلى فترات قديمة، وتظهر تجليات الارتباط الثقافي بين البلدين بارزة من خلال الارتباط المذهبي وخاصة في إتباع المذهب المالكي، والذي يعتبر السائد في كثير من الدول الأفريقية، لذلك فإن العامل الديني والروحي هو الذي يطغي على الروابط الثقافية بين السودان والمغرب، وكان من أبرز الآثار المغربية على شعوب أفريقيا جنوب الصحراء هو المذهب المالكي الذي نقله أهل المغرب إليهم.

ويظهر تأثير المغرب جلياً في دخول الكثير من الطرق الصوفية إلى السودان والتي تركت أثراً متعدد ومتجددة إلى يومنا هذا في الحياة السودانية منذ القرن السادس عشر الميلادي وارتباط ذلك بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والسياسية في الحقب التاريخية. وقد بدأت بوادر ذلك الاتجاه الصوفي تظهر في السودان منذ قيام سلطنة

الفونج الإسلامية عام 1504م حيث شجع سلاطين الفونج توافد العلماء والمتصوفة للبلاد وأجزلوا لهم العطاء والهبات(76).

ومن الطرق الصوفية، الطريقة الإدريسية على يد السيد أحمد بن إدريس، والطريقة القادرية التي تنسب إلي الشيخ عبد القادر الجيلاني، والطريقة الشاذلية وتنسب إلى الشيخ الضرير أبو الحسن الشاذلي وقد دخلت الطريقة الشاذلية إلى السودان قبل عهد الفونج وانتقلت مؤثراتها عن طريق الشيخ أحمد الطيب البشير مؤسس الطريقة السمانية بالسودان، وتنسب الطريقة السمانية للشيخ المغربي محمد عبد الكريم السمان الذي جمع بين ثقافة المغرب والحجاز.(2)

والطريقة التيجانية التي تنسب إلى السيد أحمد بن محمد بن مختار المشهور بأحمد التيجاني، وهو من أشهر متصوفة وعلماء القرن التاسع عشر في أفريقيا. وقد ولد بعين ماضي بالمغرب. وقد دخلت الطريقة التيجانية السودان عن طريق غرب أفريقيا على يد عالم من الهوسا هو عمر جانبو الذي أخذ الطريقة عن الشيخ محمد الصغير بن علي أحد تلاميذ الشيخ التيجاني. أما انتشار التيجانية في شمال السودان يرجع إلى الشيخ محمد بن المختار بن عبد الرحمن الشنقيطي الذي ولد بموريتانيا(77).

ولذلك يعتقد الباحث أن الحضور المغربي الديني والفكري والثقافي عموماً كان متواصلاً بإفريقيا جنوب الصحراء على طول المدى الزمني الذي شهد قيام الزاوية التيجانية هناك والتي انتشر نفوذها في كثير من الدول الأفريقية جنوب الصحراء مثل السنغال والنيجر كما ذكر ذلك السفير المغربي في المقابلة الشخصية للباحث حيث أوضح أن هذه الروابط التاريخية التي جمعت بين المغرب وبلدان السودان الغربي عبر تاريخه مازالت محافظة ولكن من الراجح كما يرى الباحث أن هذا الدور قد تراجع مع ظهور الاستعمار والتبشير وظهور الدول والأنظمة الوطنية الحديثة. أما الحضور المغربي في السودان فهو مازال لافتاً من خلال الخلاوي وكتاتيب تدريس القرآن والفقه المالكي وكتبه ومرجعياته.

### تطور التعاون الثقافي السوداني المغربي:

(76) مقابلة شخصية مع السفير المغربي محمد ماء العينين بمكتبه بالسفارة المغربية في يوم 28 / 7 / 2010م، الساعة 12 ونصف ظهراً، استغرقت ساعة وربع.

(2) نفس المصدر.

(77) المقابلة الشخصية مع السفير المغربي- محمد ماء العينين، مصدر سابق.

تعتبر بدايات التعاون الثقافي بين السودان والمغرب في إطار التعامل الدبلوماسي كانت في عهد حكومة الرئيس جعفر محمد نميري حيث زار وزير الخارجية السودانية الدكتور منصور خالد المغرب العربي في عام 1972م وذكر في تقريره أنه التقى بالسيد احمد بن هيمما وزير الخارجية المغربي وبحث معه العلاقات الثقافية بين البلدين واتفقا على دعمها وتطويرها. وقد التزمت المملكة المغربية على مد السودان بعدد من المنح الدراسية يتراوح بين العشرين والثلاثين منحة في الجامعات والمعاهد العليا في المغرب وتعتبر هذه الخطوة هي النواة للاتفاقية الثقافية التي وقعت فيما بعد في عام 1976م بين السودان والمغرب(78).

ومنذ عام 1974م بدأ الطلاب السودانيون بالتوافد للدراسة بالمغرب، وقبل هذا التاريخ كان بعض الطلاب قد وصلوا إلى المغرب بطريقتهم الخاصة والتحقوا بجامعة الملك محمد الخامس وعندما قدمت المغرب منحها الأولى للسودان تم ضم هؤلاء الطلاب للمنح الرسمية بعد تغيب عدد من الطلاب المرشحين من قبل وزارة التربية والتعليم. والملاحظ أن معظم هؤلاء الطلاب كانوا يدرسون في كلية الحقوق قسم العلوم السياسية. لعدم تمكنهم من الالتحاق بالكلية العلمية التي تدرس فيها العلوم باللغة الفرنسية، كما أن هناك بعض الطلاب الذين يدرسون الطب بالدار البيضاء والذين كانوا قد درسوا مقررات في اللغة الفرنسية أولاً(79).

وتعتبر أول اتفاقية للتعاون الثقافي بين البلدين قد وقعت في عام 1976م والتي استمر العمل بها مستقبلاً. وقد التزمت المغرب بتقديم عشرين منحة فوق الجامعية للسودان. كذلك هناك اتفاقيات علمية تمت بين كل من جامعة الخرطوم وجامعة أم درمان الإسلامية والجامعات المغربية منها جامعة الملك محمد الخامس بالرباط وسيدي محمد بن عبد الله بفأس كما تم التأكيد على تشجيع تبادل الزيارات بين الأساتذة في الجامعات والمعاهد الفنية والتقنية وإقامة أسابيع ثقافية بين البلدين وتبادل البرامج والرسائل الإذاعية والتلفزيونية(80).

---

(78) دار الوثائق القومية:مجلس الوزراء (6) 568/6/7 زيارة وزير الخارجية الدكتور منصور خالد لكل من نيويورك وباريس ولندن والرباط والجزائر وروما 11/29-1972/12/23م.

(79) دار الوثائق القومية: الاتحاد الاشتراكي 87/13/19 تقرير السفارة السودانية بالمغرب إلى الاتحاد الاشتراكي عبر وكيل وزارة الخارجية، إعداد عبد الله حضر بشير القائم بالأعمال بالإنيابة بسفارة السودان بالمغرب بتاريخ 1976/6/23م.

(80) دار الوثائق القومية: خارجية 340/117/2 تقرير وزارة الخارجية عن دول المغرب العربي وعلاقة السودان بها.

ورغم النجاح الذي حققته الاتفاقية الثقافية خاصة في مجال المنح الدراسية إلا أن الطلاب السودانيين بالمغرب قد واجهوا العديد من الصعاب والمشاكل. وقد أوفد الطلاب أحد زملائهم وهو الطالب محمد عثمان الخليفة من اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب السودانيين بالمملكة المغربية والذي كان يحمل معه خطاباً للسيد رئيس الجمهورية جعفر محمد نميري ورئيس الاتحاد الاشتراكي يحوي مشاكل الطلاب السودانيين بالمغرب والتي تلخصت في الآتي:-

المنحة المالية المقدمة من المملكة المغربية كانت ضعيفة ولا تفي بمتطلبات الصرف على السكن والإعاشة وشراء الكتب المنهجية إذ أن المملكة كانت تعطيهم 390 درهم في الشهر أي حوالي 29 جنيه سوداني وهي قليلة مقارنة بما يصرفه الطالب في الشهر وتتفاقم المشكلة عندما تقفل الجامعات أبوابها في الفترة من شهر يوليو إلى أكتوبر وبالتالي تتوقف المنحة في هذه الأشهر الثلاثة ويتوقف السكن كذلك مما يضطر الطلاب إلى استئجار منازل في العطلات الصيفية إذ أنهم لا يستطيعون السفر إلى السودان نسبة لغلاء سعر تذاكر السفر(81).

- هناك إشكالية في النواحي الصحية حيث أنه لا يوجد مستشفى جامعي ولا تكفل الجامعة مسألة العلاج لطلاب المنح.
- يعاني اتحاد الطلاب السودانيين بالمغرب من المشاكل المالية إذ أنه يعتمد على بعض الاشتراكات للأعضاء والتي لا تسد حاجتهم وتحل مشاكلهم.
- هنالك تأخير في التحاويل المالية التي تأتي من السودان.
- غلاء سعر تذاكر السفر والتي خفضت إلى 20% فقط وليس 50% كما هو مخفض بين القاهرة والرباط.
- لم تكن هناك أي دار أو نادي أو خلافة للسودانيين حتى ينفذوا برامجهم الثقافية والاجتماعية.

هناك مشكلة تقويم شهادة العلوم السياسية التي تمنحها الجامعة في ثلاثة سنوات فهي تواجه مشكلة تقييمها من الجامعات السودانية. حيث أنها تعتبر غير مستوفية لشروط معادلتها بالبيكالوريوس لقصر مدة الدراسة(82).

---

(81) دار الوثائق القومية: الاتحاد الاشتراكي 87/13/19 الخطاب الخاص بمشاكل الطلاب السودانيين بالمغرب والذي قدمه الطالب محمد عثمان الخليفة إلى السيد رئيس الجمهورية.  
(82) دار الوثائق القومية: الاتحاد الاشتراكي 87/13/19, مصدر سابق, ص 2-3.

وقد أرسلت اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب السودانيين بالمملكة المغربية كذلك صورة من دستور الاتحاد إلى الاتحاد الاشتراكي السوداني.

وقد ناقش الاتحاد الاشتراكي تلك المشاكل التي يعاني منها الطلاب السودانيون بالمغرب، وقد تم الاتفاق على معالجة بعض منها علي أن تتم معالجة البقية بعد دراستها في وقت لاحق.

### الدروس الحسنية:

أنشأ هذه الدروس الحسنية الملك الحسن الثاني عام 1963م . وهي سنة انفردت بها المملكة المغربية في شهر رمضان العظيم على باقي دول العالم العربي والإسلامي ؛ بحيث أصبح القصر الملكي بالرباط جامعة رمضان عظمة، يتوافد إليها عشرات بل أحياناً مئات من العلماء والفقهاء من أنحاء العالم، يتدارسون من خلالها قضايا وهموم الأمة الإسلامية ومشاكلها، وفق منهجية علمية دقيقة. وتزامن إنشاء هذه الدروس مع انتخاب أول برلمان مغربي والذي صدر دستوره ليؤكد على إسلامية الدولة المغربية؛ بحيث نص في فصله السادس على أن الإسلام هو دين الدولة المغربية الرسمي ، كما أطلق الدستور المغربي لقب أمير المؤمنين على ملك البلاد ، ونتيجة لهذا التوجه الإسلامي أنشئت الدروس الحسنية ، وذلك لإعادة الاعتبار لمكانة العلماء والفقهاء ودورهم الفعال في حصانة الأمة الإسلامية من كل ما يهددها من توجهات غربية صليبية. ويدعي إليها العديد من الشخصيات العلمية والثقافية وأصحاب الفكر والرأي علي المستوي العالمي، كما يدعي إليها أيضاً من داخل المغرب أكابر شخصيات الدولة المغربية، من أمراء ومستشارين وضباط ووزراء ورؤساء الفرق البرلمانية وأعضاء الدواوين الوزارية ورؤساء المجالس العلمية ومدراء الجامعات ، كما يحضر هذه الدروس السلك الدبلوماسي العربي والإسلامي المعتمد في المغرب.

وقد شارك البروفيسور السوداني عبد الله الطيب\* في هذه الدروس الحسنية أمام الملك الحسن الثاني منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وقدم فيها العديد من

---

**\* عبد الله الطيب؛** ولد بقرية التميزاب غرب الدامر في 25 رمضان 1339 هـ – الموافق 2 يونيو 1921 م. توفي رحمة الله عليه في 19 ربيع ثاني 1424 هـ الموافق 19 يونيو 2003 م. والداه الطيب عبد الله الطيب وعائشة جلال الدين وهو ابن محمد بن أحمد بن محمد المجنوب. تعلم بمدارس كسلا والدامر وبربر وكلية غوردون التذكارية بالخرطوم والمدارس العليا ومعهد التربية ببخت الرضا وجامعة لندن بكلية التربية ومعهد الدراسات الشرقية والأفريقية. نال الدكتوراه من جامعة لندن (SOAS) سنة 1950 م. عمل بالتدريس بأم درمان الأهلية وكلية غوردون وبخت الرضا وكلية الخرطوم الجامعية وجامعة الخرطوم وغيرها. تولى عمادة كلية الآداب بجامعة الخرطوم (1961) 1974 م. كان مديراً لجامعة الخرطوم 1974م-1975م. (أول مدير لجامعة جوبا 1976 - 1975) أسس كلية بايرو بكانو " نيجيريا"، وهي الآن جامعة مكتملة. له دواوين شعر ومسرحيات شعرية ومؤلفات عديدة، كما ساهم في تفسير

المحاضرات. وتعتبر هذه المشاركة من أهم دلائل العلاقات الثقافية بين السودان والمغرب، خاصة وان البروفيسور عبد الله الطيب سبق وان انتدب للعمل بالتدريس في جامعة الملك محمد الخامس بالمغرب في الثمانينيات في عهد الرئيس نميري، بكلية الآداب قسم اللغة العربية.

### الجالية السودانية بالمغرب:

تقيم بالمغرب جالية سودانية يزيد أعضائها عن الألف نسمة في ذلك الوقت. ويشكل الطلاب السودانيون الذين شهدت أعدادهم تزايداً ملحوظاً قوام الجالية السودانية بالمغرب، حيث ينتشر ما يقرب عن الألف طالب ومبعوث سوداني بشتى مدن المغرب.

علاوة على الطلاب، يقيم بالمغرب حوالي خمسة وعشرين مواطناً سودانياً يعمل بعضهم بالمنظمات الدولية والإقليمية وبعض منهم بالسفارة السودانية بالمغرب ودور الصحف. ويحظى المواطنون السودانيون المقيمون بالمغرب بالتقدير والاحترام في الأوساط المغربية، ويرجع الفضل في ذلك للرواد الأوائل منهم وبخاصة أولئك الذين عملوا في سلك القضاء والتعليم وخلفوا سمعة طيبة وصورة مشرفة ساعد في الحفاظ عليها انضباط سلوك من تبعهم والتزامهم بالقوانين والنظم المغربية، فضلاً عن السمعة الأكاديمية الطيبة التي تميزوا بها<sup>(83)</sup>.

وكان يفترض أن يتمتع السودانيون كغيرهم من الرعايا العرب بالدخول للمغرب دون الحاجة إلى تأشيرة دخول مسبقة ولكن ولظروف أمنية في ذلك الوقت فإن المغرب قد اعتمدت نظام التأشيرة المسبقة كإجراء أمني ضروري وحيث أن المغرب قد تراجع لاحقاً عن نظام التأشيرة المسبقة بحق رعايا العديد من الدول العربية فقد توجب على السودان في ذلك الوقت العمل على بحث إمكانية إلغاء التأشيرة بين البلدين، فالسودان سيكون هو الطرف المستفيد أكثر من إلغاء التأشيرة بحكم كثرة المسافرين إلى المغرب، إذ يكاد يكون حجم حركة المواطنين السودانيين المهاجرين إلى المغرب خلال العام الواحد يزيد على عشرة أضعاف حركة المغاربة إلى السودان، إذ أنه بينما يدخل أو يعود إلى المغرب ما يربو إلى الألف مواطناً سودانياً لم يتعدى عدد المغاربة الذين حصلوا

---

القران الكريم. والقي العديد من المحاضرات محلياً وعالمياً وعبر أجهزة الإعلام المختلفة.(المصدر؛ [www.sudanway.sd/characters.htm](http://www.sudanway.sd/characters.htm)).

(83) دار الوثائق القومية: الاتحاد الاشتراكي 339/117/2، ملف موجز عن المغرب والعلاقات السودانية المغربية من سفارة السودان بالرباط، ص26.

على تأشيرة دخول للسودان المائة مواطناً مغربياً معظمهم من الرسميين ورجال الأعمال والمغربيات المتزوجات من سودانيين(84).

كذلك من المشاكل التي تواجهها الجالية السودانية هي أن طبيعة عمل كثير من السودانيين المقيمين بالمغرب تتطلب تواتر سفرهم بالخارج، فقد كانوا يواجهون مشكلة الحصول على تأشيرة العودة قبل كل رحلة والتي تتطلب إجراءاتها وقتاً طويلاً وفقاً للنظام السائد في المغرب (85).

هكذا كان حال الجالية السودانية بالمغرب في ذلك الوقت وقد تطورت العلاقات لاحقاً بين البلدين وتكونت لجنة وزارية مشتركة ناقشت الكثير من مشاكل السودانيين المقيمين بالمغرب وذلك بغرض تحسين أوضاعهم.

### النشاط الفني:

#### البعثة الفنية السودانية للمغرب:

ودعماً للأنشطة الثقافية بين البلدين ونتيجة لنشاطات اتحاد الشباب السوداني فقد أوصى مؤتمر الشباب السوداني الذي انعقد في بداية العام 1976م، بإرسال بعثات فنية إلى الترفيه عن الطلاب السودانيين بالخارج. ونتيجة لذلك سافرت إلى المغرب بعثة فنية مكونة من الفنانين سيد خليفة ومحمد ميرغني وستة أعضاء من فرقة أوركسترا الإذاعة والتلفزيون، وقد وصلت البعثة إلى المغرب في يوم الجمعة 1976/5/4م. وقامت البعثة بإقامة حفلاً ترفيهياً حضره الطلاب السودانيين وعدد كبير من الطلاب المغاربة وقد حضر الحفل السفير السوداني بالمغرب وأعضاء السفارة وعدد من السودانيين في المؤسسات المختلفة. كما قامت البعثة بإقامة حفلين آخرين في كل من أكادير والدار البيضاء. واختتمت الحفلات بالحفل الذي دعت له البعثة بمسرح محمد الخامس يوم 25 مايو بمناسبة الذكرى السابعة لثورة مايو، وقد حضر ذلك الحفل عدد مقدر من رجال السلك الدبلوماسي وأسرهم وبعض المسؤولين المغاربة بجانب أعداد غفيرة من المواطنين المغاربة. فكانت كل الحفلات التي أقيمت ناجحة للغاية تمكنت خلالها الفرقة الفنية من عكس صورة مشرفة للفن السوداني وقد تجلّى ذلك النجاح واضحاً في التفاعل الكبير لدى الحضور من السودانيين والمغاربة مع ما قدم من أغاني سودانية(86).

(84) نفس المصدر ، ص27.

(85) نفس المصدر، ص28.

(86) وزارة الخارجية: أرشيف الخارجية تقرير السفارة السودانية عن الفرقة الفنية السودانية ونشاطها بالمغرب، بتاريخ 1976/5/27م بواسطة السفير السوداني بالمغرب الرشيد نور الدين، ص1-2.



وقد كان وراء ذلك النجاح للفرقة الفنية السودانية السلطات المغربية التي أبدت روحاً طيبة واستعداداً كبيراً بوضع كل إمكانياتها المتاحة من أجل إقامة تلك الحفلات والدعاية لها كما أن السلطات المغربية قامت بتقديم كل التسهيلات اللازمة، ووضعت تحت تصرف البعثة السودانية المسارح في المدن والعاصمة كما قامت بتقديم الدعوات لبعض الشخصيات المغربية وبعمل الدعاية اللازمة للحفل الذي أقامته السفارة احتفالاً بالذكرى السابعة لثورة مايو (87).

### العلاقات الثقافية في فترة الحكومة الانتقالية 1985م:

عملت الحكومة الانتقالية 1985م على تنظيم وتنسيق برنامج للعمل الثقافي بين السودان والمغرب. وقد خاطب السيد وكيل وزارة الخارجية محمد أحمد الميرغني السادة مدير عام لجنة قبول التعليم العالي ومدير إدارة العلاقات الثقافية ووكيل وزارة الثقافة والإعلام في يوم 14 مايو 1985م بأن برنامج العمل الثقافي والتنفيذي بين السودان والمغرب والذي كان مستمراً منذ العام 1982م وحتى عام 1984م قد انتهى العمل به، وحتى لا يتأثر سير العمل الثقافي بين البلدين فإنه لابد من الإسراع في تقديم مقترحاتهم حتى يتسنى لهم تجديد البرنامج للعامين السابقين (88).

وقد اتفق على الرغبة في تطوير وتعزيز روابط التعاون بين السودان والمغرب لذلك تم اقتراح برنامج العمل التالي:

- يقيم كل من الطرفين معرضاً للكتاب كل سنة دعماً للنشاط الثقافي بين البلدين.
- تبادل المعلومات والبحوث الثقافية والإعلامية بين البلدين
- تبادل الكتب والمجلات والروايات الخاصة بالأطفال.
- تخصيص فرصتين لمؤسسات التدريب في مجال ثقافة الطفل ورعاية الأطفال بالمملكة المغربية.
- تبادل معارض رسومات الأطفال وحضور السمنارات الثقافية الخاصة بالأطفال. إقامة الأسابيع الثقافية بصفة دورية.
- تقوية الروابط الثقافية وذلك بالمشاركة في المهرجانات الثقافية.
- تبادل الوفود للتعاون في النواحي الأثرية.

---

(87) وزارة الخارجية: أرشيف الخارجية تقرير السفارة السودانية بتاريخ 1976/5/27م، مصدر سابق، ص 2-4.

(88) وزارة الخارجية: مقترح برنامج العمل الثقافي بين السودان والمغرب بواسطة السيد محمد أحمد ميرغني وكيل وزارة الخارجية بتاريخ 14 مايو 1985م.

- إقامة المعارض الثقافية والفنية التي تعكس مدى التطور في البلدين والتعريف بهما.
- تبادل الوفود في مجال تطوير السينما والإنتاج السينمائي.
- تبادل الفرق الفنية والموسيقية والمسرحية.
- تستقبل المغرب اثنين من العاملين في مجال المتاحف الشعبية لمدة 3 أسابيع لزيارة المتاحف والوقوف على نظم أدائها الحديثة ولخلق علاقات بين البلدين بالاتصال المباشر لتطوير المتاحف السودانية.
- يستقبل السودان خبير في مجال الفلكلور للمساعدة في تدريب العاملين في هذا المجال وإتاحة الفرصة لدراسة فن الزخارف المغربي(89).

### التعاون في مجال السياحة:

ودعماً لتطوير العلاقات السودانية المغربية في جميع مجالاتها وامتداداً لاجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة الأولى التي كانت قد انعقدت بالرباط في ديسمبر 1982م للتباحث حول تطوير وتحريك الاتفاقيات في المجالات المختلفة، فقد رأت الحكومة الانتقالية وكذلك من بعدها حكومة الديمقراطية الثانية بعد الانتخابات العامة في 1986م أن هناك رغبة في توثيق التعاون بين السودان والمغرب ومواصلة ما تم الاتفاق عليه سابقاً، وبعد أن اجتمعت اللجنة الوزارية المشتركة في 1985م وتباحثت في أمر تجديد وتطوير كثير من الاتفاقيات السابقة بين البلدين فقد حظيت من ضمنها السياحة باتفاق جديد اتفق فيه الطرفان على:

- تبادل الخبرات والمعلومات والدراسات والأفلام السياحية والمطبوعات الدعائية والنشرات والكتيبات.
  - تدريب ثلاثة من العاملين لمدة ثلاثة أشهر في مجال الرقابة الفندقية والسياحة بالمؤسسات والمنشآت السياحية المغربية.
  - تدريب خمسة معلمين سودانيين في مجال السياحة في المعاهد المغربية ليتولوا مهمة التعليم بالمدرسة الفندقية السودانية(90).
- وهكذا تطورت أوجه التعاون بين البلدين في مختلف المجالات كما أن هذا البرنامج وما نص عليه من أحكام وإجراءات لا يمنع الطرفين من اتخاذ قرارات مشتركة لزيادة حجم التعاون أو إقرار تعاون جديد في مجالات أخرى. وحرصاً من الجانبين على تطبيق ما ورد في هذه الاتفاقيات اتفقا على إنشاء لجنة دائمة للمتابعة تتكون من مدير عام التعاون بالمملكة المغربية والجهة المختصة بجمهورية السودان

(89) وزارة الخارجية: مقترح برنامج العمل الثقافي بين السودان والمغرب بتاريخ 14 مايو 1985م.

(90) أرشيف وزارة الخارجية: محضر اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة، مصدر سابق.

وسفيري البلدين أو من ينوب عنهما، تجتمع مرة كل ستة أشهر بالتناوب في الخرطوم والرباط.

وعموماً فإنه رغم هذه الجهود وما تم التوصل إليه من اتفاقات كان يمكن إذا تم تنفيذها سيكون لها كبير الأثر علي دعم التنمية بالبلاد، ولكن في الواقع لم يتم العمل بكل ما نصت عليه كثير من الاتفاقيات بسبب عدم وجود حكومة مستقرة في السودان كما ذكر سابقاً، وأن الحكومات الوطنية المتعاقبة كانت منشغلة بصراعاتها الداخلية والخارجية وخاصة الحكومات الحزبية التي تميزت فتراتنا بالانقلابات المختلفة مما اضعف السلطة وجعلها تعيش أزمة حكم داخلية، فهي بهذا الحال غير مؤهلة لصياغة وقيادة سياسة خارجية ناجحة، أو علي الأقل أن تحافظ علي ما سبق التوصل إليه من اتفاقات وبروتوكولات كان يمكن أن تضيف كثيراً للبلاد في مختلف المجالات.

الخاتمة

## الخاتمة

### أولاً: النتائج:

تأثرت السياسة الخارجية السودانية بظروف العلاقة بين المعسكرين الكبيرين (الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية)، خاصة في عهد الحكومات العسكرية بالسودان، ففي عهد الرئيس إبراهيم عبود 1958م - 1964م حدث تقارب مع الغرب بسبب قبول حكومة الرئيس عبود للمعونة الأمريكية بعد 12 يوم من تسلمها للسلطة، وفي نفس الوقت كانت تحرص في توفيق علاقاتها مع المعسكر الشرقي. وكذلك حكومة الرئيس جعفر محمد نميري 1969م - 1985م والتي ارتبطت في بداياتها بالمعسكر الشرقي ارتباطاً وثيقاً ولكنها عادت وانقلبت عليه واتجهت غرباً بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها الشيوعيون بقيادة هاشم العطا 1971م.

كما أن الحكومات الديمقراطية المتعاقبة وخاصة حكومة الديمقراطية الثانية والتي هي ضمن حدود الدراسة قد أهملت السياسة الخارجية نتيجة لانشغالها بالتنافس علي السلطة، فلذلك لم تجد السياسة الخارجية حظها من الاهتمام في وسط هذا الصراع مما

اثر سلباً في علاقاتها الخارجية وذلك بسبب تخوف الدول وعدم ثققتها فيها، ولعدم ثباتها في سياسة خارجية واضحة ومحددة.

فنتيجة لذلك وبالإضافة إلى تأرجح السودان في علاقته نحو المعسكرين شرقاً وغرباً فقد اثر كل ذلك تأثيراً كبيراً في علاقاته الخارجية سلباً وإيجاباً.

لذلك تباينت المواقف في الأعوام التي يغطيها موضوع هذه الدراسة 1958م- 1985م تجاه علاقات السودان الخارجية بالشمال الإفريقي، وقد نتج عن ذلك التباين الآتي:

سياسياً فان السودان سبق وأن حقق نجاحاً دبلوماسياً كبيراً منذ عهده الوطني الأول وهو في بدايات عهده بالسياسة الخارجية، حيث أزر السودان دول الشمال الإفريقي سياسياً في تصفية الاستعمار بدول المغرب العربي في المؤسسات الدولية. وقد تبني السودان تلك القضايا بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، فكان مناصراً لكل قضايا التحرر والاستقلال في العالم العربي وأفريقيا. فشهدت مداولات مجالس الأمم المتحدة ولجانها مواقف الخارجية السودانية الصلبة تجاه قضايا الشمال الإفريقي، كما أضافت دبلوماسيتها مواقفاً مشرفة لما تتصف به الشخصية السودانية في مثل تلك المواقف. وقد لمع نجم كثير من وزراء خارجية السودان وممثلهم بالأمم المتحدة بخطاباتهم القوية المؤثرة كأمثال محمد احمد محجوب والذي كانت تكلفه أحياناً الكثير من الدول العربية للتحدث باسمها في مقارعة خصومها بالأمم المتحدة.

كما أن السودان بتباين حكوماته " الديمقراطية والعسكرية" قد رفض كل أنواع الظلم التي يتعرض لها إخوانهم في الشمال الإفريقي، فناصر قضايا تونس في صراعها مع فرنسا وكذلك دعم وناصر الثورة الجزائرية حتى تحقق لها النصر والاستقلال وكذلك المغرب، ومن ذلك اعتراض السودان رسمياً باستدعاء السفير الفرنسي في عهد الرئيس عبود وإبلاغه احتجاج الحكومة السودانية علي اعتداءاتها علي بعض المناطق بالشمال الإفريقي في تونس – بنزرت- والجزائر، وتفجيرها للقنبلة الذرية في الصحراء الكبرى وتجاهلها لكل النداءات بعدم تفجيرها.

كذلك فان مشاركة السودان المتصلة والنشطة في كافة المؤتمرات والبرامج الفاعلة مع دول الشمال الإفريقي قد حققت الاستفادة في تحقيق فوائد في مجالات مختلفة، وقد تمثلت هذه المؤتمرات والبرامج في مشاركة السودان في مؤتمرات الحزب الاشتراكي

الدستوري التونسي والتي بموجبها وقع السودان اتفاقية سياسية مع تونس للتعاون بين الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي والاتحاد الاشتراكي السوداني، وكذلك في مشاركته في المؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بتونس في 24 ديسمبر 1969م. ومؤتمر القمة الرابع للدول غير المنحازة بالجزائر في سبتمبر 1973م وقمة فأس 1982م بالمغرب، وبرنامج تطوير الريف 15 ابريل 1979م بالمغرب والذي استفاد منه السودان في نقل التجربة المغربية إليه. وهكذا فان المشاركات السياسية عبر المؤتمرات والبرامج بالشمال الإفريقي قد فتحت آفاقاً للمسؤولين السودانيين في لقاء عدد من مسؤولي الدول الاخرى المشاركة واستفاد من خلالها في توقيع وتحقيق اتفاقيات ثنائية علي هامش تلك المؤتمرات أثمرت في تحقيق كثير من المشاريع التنموية للبلاد.

كما أن أبعاد التعاون السياسي والثقافي في علاقات السودان مع الشمال الإفريقي كان لها اكبر الأثر في تطور التعاون العربي الإفريقي الذي كانت تحتاجه تلك العلاقة لما للسياسة السودانية من مكانة في توفيق العديد من مواقف الخلاف والذي يؤثر بدوره في القومية المشتركة ووحدة المصالح لتلك الدول.

هكذا كان هو الإطار العام والمرتكزات التي انطلقت منها الدبلوماسية السودانية خلال الأعوام 1958م – 1985م والتي شملت هذه الدراسة من اجل تحقيق علاقات سياسية تحقق الأهداف السامية الرامية لدعم وتحقيق مصالح البلاد. وبالتالي فيمكن أن نصف العلاقات السياسية بأنها كانت علاقات متطورة، ومتدهورة أحياناً كما هو الحال في العلاقات السودانية الليبية. وهكذا هو حال العلاقات السياسية في معظم أنحاء العالم.

**ثقافياً** فان علاقات السودان مع شمال إفريقيا في الفترة 1958م – 1985م قد حققت نجاحاً ظاهراً خاصة وان للعلاقات الثقافية جذور ضاربة في القدم نتيجة للهجرات العربية بين السودان وشمال إفريقيا، وكذلك انتقال الأثر الصوفي والمذاهب من الشمال الإفريقي إلي السودان بسبب هجرات العلماء وتنقلهم ودورهم في تأسيس الطرق الصوفية بالسودان. كما أن السودان ظل ومنذ عهود قديمة معبراً للحجاج من الشمال الإفريقي إلي الحجاز حيث استقر بعض من العلماء ومشايخ الطرق الصوفية واندمجوا مع أهله.

ولكن علي مستوي الدول الحديثة ما بعد الاستقلال لمعظم دول الشمال الإفريقي فان العلاقات الثقافية ارتبطت بتواجد التمثيل الدبلوماسي المقيم مع تلك الدول، حيث عقدت الكثير من الاتفاقيات الثقافية بين السودان وكل من ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب. وقد

ظهر ذلك التعاون الثقافي بمشاركات السودان الثقافية في عكس تراثها عبر الأنشطة الشبابية، وكذلك مشاركات الفرق الفنية من بعض دول الشمال الإفريقي بالسودان منها علي سبيل المثال الفرق الجزائرية وما قدمته من عروض حملت ثقافة شعبها والتعريف به.

والجدير بالملاحظة أن هناك كثير من أوجه الشبه في تراثيات بلدان الشمال الإفريقي مع التراث السوداني، والذي يؤكد حتماً انتقال الأثر الثقافي عبر تلك الاتصالات القديمة والتي لا تخلو من ارتباطات عرقية تمتد جذورها لتلك الفترات السابقة من الهجرات المتواصلة مما يؤكد ما تواجد كثير من الأسر السودانية التي تحمل تلك الأعراق والمسميات المرتبطة بتلك الأماكن مثل المغاربة والبرابرة وغيرهم.

أما الاتفاقيات الثقافية فقد تبين أن السودان عندما وقعها قد ضمن في توقيعها ضرورة تكوين لجان مشتركة من الجانبين للتوقيع علي برامج عمل تنفيذية بهدف ضمان الاستفادة القصوى من ما توفره نصوص هذه الاتفاقيات. وقد اتضح من خلال الدراسة انه لم توقع برامج عمل لمعظم هذه الاتفاقيات، كما لم تجدد البرامج القليلة التي وقعت لبعضها. ولكن رغم ذلك فانه كانت هناك اتفاقيات ثقافية موقعة وان السودان قد استفاد منها كثيراً خاصة في مجال التعليم العام والعالي حيث وجد السودان دعماً كبيراً من دول الشمال الإفريقي وقد قُدمت الكثير من المنح الدراسية للطلاب السودانيين بالشمال الإفريقي خاصة من ليبيا والجزائر والمغرب. بالإضافة إلي دور المعارض الثقافية وتبادل الوثائق والأفلام بين السودان وتلك الدول.

والناظر إلي عدم الالتزام بتفعيل معظم بنود الاتفاقيات الثقافية، فانه يلاحظ تأثير العلاقات السياسية بوضوح في عدم اتصالها واستمرارها لفترات طويلة، حيث أن تغير الأنظمة المتلاحق بالسودان إبان الفترة 1958م - 1985م قد انعكس في تباین السياسات الخارجية لكل نظام وبالتالي فانه قد يتفق أيديولوجياً مع نظام الدولة المتفق معها مسبقاً وقد يختلف معها في بعض الأوجه إن لم تكن كلها. كما أن معظم الإخفاقات لعمل اللجان المشتركة في كثير من الاتفاقيات في العالم لم يختلف عن هذا الحال كثيراً، لذلك نستطيع أن نقول أن علاقات السودان الثقافية مع شمال إفريقيا في الفترة 1958م - 1985م قد حققت نجاحاً وتطوراً ساعد في تطوير الكثير من البرامج والأسس الثقافية في جميع مجالاتها التعليمية والفنية وغيرها. بالإضافة لتوقيع بعض المنظمات والهيئات الأدبية لاتفاقيات تعاون مشترك بينها كما حدث من توقيع اتفاقية ثقافية بين اتحاد الكتاب السودانيين واتحاد الكتاب التونسي، والذي بموجبه تبادل الطرفان إقامة الندوات

والمحاضرات والتعرف علي أدباء الشمال الإفريقي من خلال تلك المشاركات بينها وبين السودان.

وهكذا فإن العلاقات السياسية والثقافية بين السودان وشمال إفريقيا في الفترة من 1958م – 1985م قد حققت نجاحاً ظاهراً وان لم تكن متطورة في بعض الأحيان فإنها علي الأقل بينت مستوى النجاح الدبلوماسي السوداني في بناء علاقات متينة مع شمال إفريقيا أسس لعلاقات مثمرة في الفترات اللاحقة من حدود الدراسة , وباستثناء ليبيا التي ساءت علاقاتها مع السودان في معظم فترات الدراسة وخاصة في عهد الرئيس نميري 1969م – 1985م, فإن العلاقات مع بقية دول المغرب العربي كانت قد تطورت بشكل ملحوظ مما أثمر في توقيع العديد من الاتفاقيات السياسية والثقافية.

### ثانياً: التوصيات:

ونتيجة لكل ما سبق فانه لابد من:-

1. انتهاء سياسة الانفتاح كإستراتيجية ملحة في السياسة الخارجية للسودان حيث أنها تعيد الثقة في تعاون الكثيرين معها, وتقود إلي تأييد كثير من الدول إلي قضاياه الداخلية والتعاطف حيال معالجتها.
2. لا بد من وضع برامج ثابتة وخطوط واضحة للسياسة الخارجية للسودان – بمشاركة جميع القوي السياسية- حتى لا تتغير هذه السياسة بتغير الأنظمة, لان ذلك يكسبها عدم الثقة من قبل الجميع والتجارب أكدت ذلك.



3. لتحقيق علاقات خارجية ناجحة مع الدول في مختلف المجالات فإنه لا بد من نجاح العلاقات السياسية معها أولاً، حيث أن معظم الاتفاقيات ترتبط بالمصالح الحيوية لكل من الطرفين المتعاقدين والتي تبني أساساً بالبرنامج السياسي للدولة الواحدة منهما. فإن اتفقت أهداف سياسة وبرامج دولة ما مع أي دولة فإن ذلك يؤسس للعلاقات الثنائية المتوافقة والتي يتحقق بموجبها نجاح العلاقات الثقافية، الاقتصادية.... وهكذا.

4. طالما اتضح أن التراث الإنساني جهد مشترك ينمو ويزدهر بقدر إسهام الشعوب في إثرائه، وإن التبادل الثقافي أداة فعالة في تقوية الروابط بين الأمم، فلا بد للسودان أن يطور أجهزته بوزارة الخارجية للإشراف علي أوجه التعاون الثقافي بالكيفية التي تواكب تطلعات الأمة السودانية وتساهل أهدافها في التنمية الاقتصادية والرقى الاجتماعى.

5. ومعلوم أن عدم الاهتمام بإعداد وتدريب العلماء والخبراء وجميع الكوادر الفنية قد يحبط الخطط التنموية الطموحة ويجعلها صعبة التنفيذ، لهذا فلا بد من ضرورة الاستفادة من التبادل الثقافى لنجاح تلك الخطط وللتوسع فيها وإثراءها بتجارب المجتمعات الأخرى.

6. لا بد أن تكون أهداف السياسة الخارجية للسودان والشمال الإفريقى معاً في تحركاتها الخارجية لإبعاد القارة الإفريقية من صراع الأيديولوجيات الوافدة وتركيز الجهود في عمليات التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى، الذى يحقق مصالح ورفاهية شعوبها .

## المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع:

### أولاً المصادر:

#### (أ) الوثائق:

- (1) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه 38/6/10 , السودان في مؤتمر باندونق 1955م .
- (2) دار الوثائق القومية ؛ ملحق التشريع الخاص لغازيته حكومة السودان نمرة 854 بتاريخ 21 مارس 1953م, الفصول 9, 10, 11.
- (3) دار الوثائق القومية ؛ مجلس الوزراء 52/1/7 , البيان الذي قدمه احمد خير وزير الخارجية في عهد الرئيس عبود لمجلس الوزراء عن السياسة الخارجية للثورة.
- (4) دار الوثائق القومية ؛ 1/1/3 , قسم الإدارة الإفريقية, سياسة السودان الخارجية .
- (5) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي ؛ مذكرة داخلية من مكتب إدارة الوفود الخارجية بتاريخ 1984/2/10م.
- (6) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي ؛ تقرير السيد محمد الحسن شيو عميد معهد البحوث والدراسات الاشتراكية وممثل الاتحاد الاشتراكي السوداني في اجتماعات الأحزاب الاشتراكية الإفريقية بتونس.
- (7) دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 1547/94/1 , ورقة قدمها السيد/ عبد الماجد بشير الأحمدى – سفير سابق بليبيا- في ندوة علاقات السودان الخارجية , في قاعة الشارقة بجامعة الخرطوم في الفترة من 10 – 13 مارس 1990م, الخرطوم.
- (8) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي؛ الانجازات في العلاقات الخارجية, ج 2 , 1974م-1975م, معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية- جامعة الخرطوم 32
- (9) دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 1516/93/1, مؤتمر الدبلوماسية السودانية (إعادة السودان إلي موقعه السابق في منطقة شمال إفريقيا), قاعة الصداقة – الخرطوم , من 7 – 10 ديسمبر 1989م.
- (10) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه : 32/6/8, خطاب ياسر عرفات للرئيس نميري عن أحداث أيلول الأسود وخطاب الرئيس نميري للرد علي خطاب ياسر عرفات.
- (11) دار الوثائق القومية ؛ وثيقة بعنوان " ما جاء في اللقاء الشهري الأخير للرئيس القائد حول اتفاقيتي كامب ديفيد" , متنوعات 2243/154/1.
- (12) دار الوثائق القومية ؛ مؤتمرات 1547/94/1 , ندوة علاقات السودان الخارجية, مقدمها السفير السوداني السابق بليبيا عبد الماجد بشير الأحمدى, الخرطوم مارس 1990م.

- (13) دار الوثائق القومية ؛ 40/7/19 , الاتحاد الاشتراكي , تقرير السيد جمال حسن عتباني وكيل وزارة الخارجية عن تونس.
- (14) دار الوثائق القومية ؛ 82/4/2 وزارة الخارجية، تقرير عن العلاقات التونسية.
- (15) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 82/4/2 , انجازات العلاقات الخارجية السودانية .
- (16) دار الوثائق القومية ؛ اشتراكي 17/3/1 نص كلمة الأستاذ احمد عبد الحليم رئيس وفد الاتحاد الاشتراكي السوداني للمؤتمر العاشر للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي.
- (17) دار الوثائق القومية ؛ اشتراكي 17/3/1 تقرير رئيس وفد الاتحاد الاشتراكي السوداني للمؤتمر العاشر للحزب الاشتراكي الدستوري التونسي بتاريخ 1979/9/12م.
- (18) دار الوثائق القومية ؛ 40/7/19 الاتحاد الاشتراكي, وثيقة اختيار الوفد السوداني والوفد التونسي المشارك في المباحثات بخصوص التعاون بين التنظيمين السوداني والتونسي وتحديد بداية الجلسات .
- (19) دار الوثائق القومية ؛ 40/7/19 وثيقة الاتفاق الثنائي بين الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي والاتحاد الاشتراكي السوداني.
- (20) دار الوثائق القومية ؛ 17/3/1 اشتراكي, دعوة السيد محمد مزالي رئيس الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي للرئيس جعفر محمد نميري للمشاركة في احتفالات الذكرى الخمسين لتأسيس الحزب التونسي.
- (21) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه، 525/22/10 , شباب السودان في المهرجان الإفريقي الأول بتونس .
- (22) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه 525/22/10 .
- (23) دار الوثائق القومية ؛ تربية وتعليم 20/4/16 , الاتفاقيات الثقافية .
- (24) دار الوثائق القومية ؛ إبداع قانوني 503/28/1 , تقرير وفد السودان للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في دورته الخامسة العادية بتونس 24-27 ديسمبر 1979م .
- (25) دار الوثائق القومية ؛ وزارة الخارجية 82/4/2 , اتفاقية ثقافية بين اتحاد أدباء السودان واتحاد الكتاب التونسي.
- (26) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 7/3/1: دعوة من السيدة فتحية مزالي رئيسة الاتحاد القومي لنساء تونس للاتحاد النسائي السوداني للمشاركة في احتفالات الذكرى العشرين لصدور مجلة الأحوال الشخصية بتونس
- (27) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 75/9/32 , اتفاقيات عمومي.
- (28) دار الوثائق القومية ؛ 43/7/19 , مشروع ميثاق رابطة الأحزاب الاشتراكية الإفريقية , بتاريخ 19 أكتوبر 1975م.

- (29) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 40/7/19 , بروتوكول للتعاون بين جمهورية السودان الديمقراطية والجمهورية التونسية في مجال الشباب والرياضة.
- (30) دار الوثائق القومية ؛ الاتحاد الاشتراكي 17/3/1 , نص الاتفاقية في المجال السياحي بين السودان وتونس.
- (31) دار الوثائق القومية ؛ خارجية 7/3/3 , معلومات عن الجزائر (1) .
- (32) دار الوثائق القومية ؛ 340/117/2 , العلاقات السودانية العربية – عمومي.
- (33) دار الوثائق القومية ؛ 183/47/3 , الشؤون السياسية – الجزائر.
- (34) دار الوثائق القومية ؛ متنوعات 2040/141/173 , المديرية العامة للأرشيف الوطني, الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر.
- (35) دار الوثائق القومية ؛ وزارة الخارجية 7 / 3 / 5 , معلومات أساسية عن الدول العربية.
- (36) دار الوثائق القومية ؛ وزارة الخارجية 7 / 3 / 5 , معلومات أساسية عن الدول العربية.
- (37) دار الوثائق القومية ؛ البرلمان 5/3/1 , مداولات مجلس النواب، جلسة 5 يوليو 1956م.
- (38) دار الوثائق القومية ؛ البرلمان 5/3/1 , مداولات مجلس النواب، جلسة 6 أغسطس 1956م.
- (39) دار الوثائق القومية ؛ البرلمان 5/3/1 , مداولات مجلس النواب، جلسة 4 يونيو 1956م.
- (40) دار الوثائق القومية ؛ 183/47/2 جامعة الدول العربية – الشؤون السياسية, قرار رقم ق 1852 د ع / ح 6 , 1963/10/19 م .
- (41) دار الوثائق القومية ؛ تقارير مصلحيه 48/8/8 , وثيقة اتفاقية التعاون الثقافي والفني والعلمي بين حكومة السودان والحكومة الجزائرية 1972/12/15 م .
- (42) دار الوثائق القومية؛ تقارير مصلحية 45/8/8 مؤتمر القمة الرابعة لدول غير المنحازة بالجزائر تقرير وزارة الخارجية سبتمبر 1973 م .
- (43) دار الوثائق القومية ؛ الإدارة العربية 35 / 11 / 2 , المغرب عمومي – معلومات عن المغرب.
- (44) دار الوثائق القومية ؛ الإدارة العربية 35 / 11 / 2 , المغرب عمومي – الشؤون السياسية.
- (45) دار الوثائق القومية ؛ الإدارة العربية 5/2/2 , بيان السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي للمغرب , 94/1/7 .
- (46) دار الوثائق القومية؛ الاتحاد الاشتراكي 87/13/19 : ملف موجز عن المغرب من سفارة السودان بالرباط.
- (47) دار الوثائق القومية؛ الإدارة العربية 134 / 55 / 2 , الحوار العربي الإفريقي.

- (48) دار الوثائق القومية؛ الجمعية التأسيسية 34/6/16 الاتفاق التجاري بين السودان والمغرب 1967م، المعروض على الجمعية التأسيسية للتصديق عليه.
- (49) دار الوثائق القومية؛ مجلس الوزراء (6) 568/6/7 زيارة وزير الخارجية الدكتور منصور خالد لكل من نيويورك وباريس ولندن والرباط والجزائر وروما 1972/12/23-11/29م.
- (50) دار الوثائق القومية؛ الاتحاد الاشتراكي 87/13/19 تقرير السفارة السودانية بالمغرب إلى الاتحاد الاشتراكي عبر وكيل وزارة الخارجية، إعداد عبد الله حضر بشير القائم بالأعمال بالإنابة بسفارة السودان بالمغرب بتاريخ 1976/6/23م.
- (51) دار الوثائق القومية؛ خارجية 340/117/2 تقرير وزارة الخارجية عن دول المغرب العربي وعلاقة السودان بها.
- (52) دار الوثائق القومية؛ الاتحاد الاشتراكي 87/13/19 الخطاب الخاص بمشاكل الطلاب السودانيين بالمغرب والذي قدمه الطالب محمد عثمان الخليفة إلى السيد رئيس الجمهورية.
- (53) دار الوثائق القومية؛ الاتحاد الاشتراكي 87/13/19 خطاب السفير المغربي بالخرطوم الخص بموافقة الحكومة المغربية لاستقبال الوفد السوداني وبرنامجهم.
- (54) دار الوثائق القومية؛ الاتحاد الاشتراكي 87/12/19 خطاب السيد كامل محجوب أمين أمانة تطوير الريف بالاتحاد الاشتراكي السوداني إلى السفير المغربي بالخرطوم بتاريخ 1978/5/23م.
- (55) دار الوثائق القومية ؛ 1/1/3 , قسم الإدارة الإفريقية, سياسة السودان الخارجية.
- (56) دار الوثائق القومية؛ الاتحاد الاشتراكي 339/117/2، ملف موجز عن المغرب والعلاقات السودانية المغربية من سفارة السودان بالرباط .
- (57) وزارة الخارجية ؛ تقرير الوزارة عن سياسة السودان الخارجية, ط1, مطبعة جامعة الخرطوم 1972م .
- (58) وزارة الخارجية ؛ تقرير الوزارة عن سياسة السودان الخارجية, ط1, مطبعة جامعة الخرطوم 1973م .
- (59) وزارة الخارجية ؛ تقرير الوزارة عن سياسة السودان الخارجية, مطبعة جامعة الخرطوم 1974م .
- (60) وزارة الخارجية ؛ تقرير الوزارة عن سياسة السودان الخارجية, ط1, مطبعة جامعة الخرطوم 1979م-1982م .
- (61) وزارة الخارجية؛ البيان الصادر عن لقاء وفد الاتحاد الاشتراكي السوداني ومكتب الاتصال العربي بالأمانة العامة لمؤتمر الشعب العام بليبيا, 1978/6/18م.
- (62) وزارة الخارجية؛ تقرير اللواء خالد حسن عباس ، عضو المكتب السياسي ورئيس الوفد 1978م .

- (63) وزارة الخارجية ؛ إدارة الإعلام 560/22/1، بيان من وزارة الخارجية بتاريخ 1957/7/6م.
- (64) وزارة الخارجية؛ إدارة الإعلام 1/1/1، تلغراف من الوكيل الدائم لوزارة الخارجية إلى جميع البعثات الدبلوماسية بالخارجية 1960/2/13م.
- (65) وزارة الخارجية ؛ تقرير وزير الخارجية د. منصور خالد عن سياسة السودان الخارجية 1973م، إدارة البحوث والنشر والتوثيق بوزارة الخارجية .
- (66) وزارة الخارجية ؛ 7/3/3 ، البيان المشترك للمباحثات السودانية التونسية الخاص بزيارة الرئيس جعفر محمد نميري لتونس 1975 م .
- (67) وزارة الخارجية؛ الجزائر/ معلومات أساسية، 7/3/3 .
- (68) وزارة الخارجية؛ إدارة الإعلام 560/22/1، بيان وزير الخارجية محمد احمد محجوب في البرلمان أوضح فيه سياسة السودان الخارجية وتناول موقف السودان في الأمم المتحدة عن قضية الجزائر.
- (69) وزارة الخارجية ؛ البيان المشترك الجزائري السوداني، ملخص تقرير وزارة الخارجية السودانية للعام 1972م-1973م، مطبعة جامعة الخرطوم، 1973م.
- (70) وزارة الخارجية؛ 425 /175/1، التقرير الأخير لنشاط الوفد السوداني في الدورة الرابعة عشر للأمم المتحدة.
- (71) وزارة الخارجية ؛ إدارة الإعلام 525/208/1، بيان حكومة السودان إلى سفارة المغربية بالخرطوم ، و خ / سري/1-ج-111، 1963/10/16م.
- (72) وزارة الخارجية ؛ إدارة الإعلام 526/208/1، الاجتماع الحادي عشر للجنة المؤقتة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية الخاصة بالنزاع المغربي الجزائري حول الحدود.
- (73) وزارة الخارجية ؛ إدارة الإعلام 525/208/1.
- (74) وزارة الخارجية؛ 425 /175/1، تقرير وزير الخارجية، د. منصور خالد عن سياسة السودان الخارجية حتى 1973 م .
- (75) وزارة الخارجية؛ 1375339/2، العلاقات السودانية الجزائرية .
- (76) وزارة الخارجية؛ 425 /175/1، التقرير وزير الخارجية، د. منصور خالد عن سياسة السودان الخارجية حتى 1973 م .
- (77) وزارة الخارجية؛ سياسة السودان الخارجية، تقرير الدكتور منصور خالد وزير الخارجية للعام 1973م
- (78) وزارة الخارجية؛ خطاب السيد وزير الخارجية الدكتور منصور خالد لمجلس الوزراء بخصوص فتح سفارة سودانية بالمغرب.
- (79) وزارة الخارجية؛ 339/117/2 ملف المغرب، علاقات متنوعة.
- (80) وزارة الخارجية؛ 35/11/2 تقرير أعدته الإدارة العربية بوزارة الخارجية عن مشكلة الصحراء الغربية بتاريخ 22 أكتوبر 1975 م .

- (81) وزارة الخارجية؛ 35/11/2 نص خطاب الرئيس جعفر محمد نميري للملك الحسن للمشاركة في المسيرة الخضراء.
- (82) وزارة الخارجية؛ 35/11/2 خطاب السفير السوداني بالمغرب لوزير الخارجية السوداني.
- (83) وزارة الخارجية؛ 35/11/2 تقرير السفارة السودانية بالمغرب حول زيارة وفد السودان للمشاركة في المسيرة الخضراء.
- (84) وزارة الخارجية؛ مقترح برنامج العمل الثقافي بين السودان والمغرب بواسطة السيد محمد أحمد ميرغني وكيل وزارة الخارجية بتاريخ 14 مايو 1985م
- (85) وزارة الخارجية؛ أرشيف الخارجية تقرير السفارة السودانية عن الفرقة الفنية السودانية ونشاطها بالمغرب، بتاريخ 1976/5/27م بواسطة السفير السوداني بالمغرب الرشيد نور الدين .
- (86) وزارة الخارجية؛ 35/11/2 تقرير السفارة السودانية بالمغرب حول زيارة وفد السودان للمشاركة في المسيرة الخضراء. وزارة الخارجية؛ منصور خالد؛ تقرير وزير الخارجية منصور خالد حول سياسة السودان الخارجية بتاريخ 1973/7/5م، الخرطوم 1973م .
- (87) مجلس الوزراء (6) ؛ 568/6/7، تقرير السيد وزير الخارجية الدكتور منصور خالد في زيارته لكل من نيويورك وباريس ولندن وروما والرباط والجزائر في الفترة من 11/29 – 1972/12/23م .
- (88) مجلس الوزراء (6) ؛ 4/1/1 ، مذكرة السيد وزير المالية عبد الماجد احمد لمجلس الوزراء حول قبول المعونة الأمريكية، بتاريخ 1958/11/21م .
- (89) مجلس الوزراء؛ 726/8/7 تقرير وزير الخارجية السيد احمد خير عن زيارة وفد حكومة الجزائر المؤقتة.
- (90) مجلس الوزراء (4)؛ 720/8/7 قرارات مؤتمر مونروfia عن الحرب في الجزائر.
- (91) مجلس الوزراء (4)؛ 720/8/7 قرارات مؤتمر مونروfia عن الحرب في الجزائر.
- (92) مجلس الوزراء (4)؛ 720/8/7 قرارات مؤتمر مونروfia عن الحرب في الجزائر.
- (93) مجلس الوزراء(6)؛ 339/117/2 تقرير عن العلاقات السودانية الجزائرية حتى عهد حكومة الإنقاذ .
- (94) مجلس الوزراء؛ (6) 568/6/7 تقرير وزير الخارجية لمجلس الوزراء عن زيارته للجزائر.
- (95) مجلس الوزراء؛ (6) 568/6/7 خطاب الدكتور منصور خالد الأمين العام لمجلس الوزراء .



- (96) مجلس الوزراء (6)؛ 554/6/7 خطاب الدكتور منصور خالد وزير الخارجية لمجلس الوزراء بخصوص فتح سفارة سودانية مقيمة بالمغرب.
- (97) مجلس الوزراء؛ (6) 568/6/7 تقرير وزير الخارجية لمجلس الوزراء عن زيارته للجزائر.
- (98) مجلس الوزراء؛ (6) 443/4/7 بيان عن موقف السودان من إعانة الجزائر وتونس.
- (99) مجلس الوزراء (6)؛ 339/117/2 تقرير عن العلاقات السودانية الجزائرية حتى عهد حكومة الإنقاذ .
- (100) مجلس الوزراء ؛ (6) 665/7/7 خطاب الدكتور منصور خالد للأمين العام مجلس الوزراء بخصوص المهرجان الثقافي السودان بالجزائر والمغرب بتاريخ 23/ أكتوبر 1974م.
- (101) وزارة الثقافة والإعلام؛ الأمانة العامة لمجلس الإعلام الخارجي، ملف العلاقات الخارجية.
- (102) وزارة الثقافة والإعلام؛ الأمانة العامة لمجلس الإعلام الخارجية، تقرير عن العلاقات السودانية التونسية – سفارة السودان بتونس .
- (103) القصر الجمهوري (2) 33/15/1؛ برقية من الحكومة الفرنسية إلى الفريق إبراهيم عبود، برقية رقم 318 من باريس 1961/7/19م.

- (1) أيوب عبد الله أرباب؛ السياسة الخارجية السودانية المسار والمعوقات 1969م- 1989م، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم.
- (2) أيمن كمال الدين، الحكومة العسكرية الأولى 1958-1964م، دكتوراه في التاريخ جامعة النيلين، 2000م.
- (3) بكري علي إسماعيل الأزهرى؛ العلاقات السودانية المصرية 1969م – 1985م، ماجستير- علوم سياسية، جامعة الخرطوم، 2000م.
- (4) هند محمد احمد حسن؛ المساعدات الأجنبية للسودان خلال الفترة 1965م- 1989م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.
- (5) صلاح بابكر محمد أبو حسبو وآخرون؛ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، كلية القادة والأركان بحث مقدم للدورة 32 بالخرطوم، 2004م.
- (6) الأكاديمية العسكرية العليا؛ دراسة عن: البيئة السياسية السودانية، الدورة الخامسة لكلية الدفاع الوطني، الخرطوم 1987م.
- (7) طارق محمد عمر؛ العلاقات الخارجية لجهاز الأمن السوداني في الفترة من 1969م – 1985م، رسالة ماجستير، جامعة إفريقيا العالمية- مركز البحوث والدراسات الإفريقية، البحوث والدراسات الإفريقية.

## ثانياً المراجع:

### (أ) الكتب العربية:

- (1) إبراهيم محمد حاج موسي؛ التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، القاهرة، مطبعة الأهرام التجارية، 1970م.

- (2) أحمد سليمان ؛ من سجل الحركة الشيوعية العالمية وانعكاساتها علي السودان , الخرطوم 1958م .
- (3) أمين أسير ؛ إفريقيا والعرب , ط1 القاهرة 1980م .
- (4) احمد عبد الحليم دراز ؛ تاريخ وحضارة شمال إفريقيا , دار الكتب المصرية- رقم الإيداع 2009/5883, مصر 2009م .
- (5) الصادق المهدي ؛ المصالحة الوطنية السودانية من الألف للياء , إصدار الحركة الإسلامية الوطنية , الخرطوم 1978م .
- (6) التيجاني مصطفى الصالح ؛ الصلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين ليبيا والوطن عن طريق تجارة القوافل والحجيج , بدون تاريخ.
- (7) بشير محمد سعيد؛ الزعيم الأزهري وعصره , ط1, القاهرة, 1990م, ص 473.
- (8) تيم نبلوك؛ صراع السلطة والثروة في السودان منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة, ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين, الخرطوم, مطبعة جامعة الخرطوم, 1990م.
- (9) دولت صادق ومحمد السيد غلاب؛ الجغرافيا السياسية , القاهرة, 1970م.
- (10) سمية سيد؛ المصالحة الوطنية , دار السودان الحديث للطباعة والنشر , الخرطوم 1995م .
- (11) خضر حمد؛ مذكرات خضر حمد (الحركة والوطنية الاستقلال وما بعده), ط1, 1980م .
- (12) شارل عيسوي؛ التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا, السلسلة الاقتصادية, دار الحداث للطباعة والنشر والتوزيع, ط1, لبنان - بيروت, 1985م.
- (13) شيخ الدين عثمان ولد البشير " الجنيدى " ؛ دراسات تاريخية عرقية لسكان شمال إفريقيا , مطبعة جامعة الخرطوم , ط1, 1995م .
- (14) صديق البادي؛ أحداث الجزيرة أبا وود نوبوي, مارس 1970م .
- (15) عبد الماجد بشير الأحمدى؛ السودان والمغرب العربي- دراسة حالة العلاقات السودانية الليبية, سلسلة الدراسات السودانية رقم (17), معهد الدراسات الإفريقية , جامعة الخرطوم 1991م .
- (16) عثمان حسن احمد؛ إبراهيم احمد- حياة إنسان بين الأصالة والتحديث 1900م-1988م, الطابعون دار مصحف إفريقيا, رقم الإيداع 2003/91/119.
- (17) علي حسين الشامي؛ الدبلوماسية- نشأتها, قواعدها, نظام الامتيازات والحصانات-, دار العلم للملايين, بيروت - لبنان, ط1, 1990م.
- (18) علي سالم شتوان؛ الجماهيرية العظمى مسيرة التحدي والانجازات , مكتب الإخوة العرب الليبي الخرطوم , الشؤون الثقافية والإعلامية 2004م .
- (19) فتحي محمد أبو عيانة ؛ جغرافية العالم العربي, دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر , الإسكندرية - مصر, 1993م .

- (20) فتحي حسن عطوة؛ السياسة الخارجية في فترة الرئيس جعفر محمد نميري 1969م – 1985م، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، العدد 29، معهد الإنماء العربي، بيروت 1989م.
- (21) محمد احمد محجوب؛ الديمقراطية في الميزان، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، بدون تاريخ .
- (22) محمد عوض محمد؛ السودان الشمالي- سكانه وقبائله، القاهرة 1951م .
- (23) محمد عبد الغني سعودي؛ إفريقيا- دراسة شخصية الإقليم، القاهرة، 1976م .
- (24) محمد كامل شوقي؛ الغابات في السودان، الخرطوم، 1961م.
- (25) محمد سعيد محمد الحسن؛ الدبلوماسية السودانية – مواقف ووقائع ، ط1، الخرطوم، 1996م .
- (26) محمد محمد احمد كرار؛ انتخابات وبرلمانات السودان، توثيق وتحليل معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، بدون تاريخ.
- ؛ الانقلابات العسكرية في السودان، الخرطوم، 1988م.
- (27) محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون؛ الوطن العربي (أرضه – سكانه - موارده) ، مكتبة الانجلو المصرية، ط8، القاهرة ، رقم الإيداع 9914، بدون تاريخ.
- (28) محمد إبراهيم حسن ؛ جغرافية الوطن العربي وحوض البحر المتوسط، ج2، الناشر مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 2001م .
- (29) محمد المبروك المهدي؛ جغرافية ليبيا البشرية، منشورات جامعة قار يونس – بنغازي، ط2، 1990م.
- (30) محجوب عمر باشري؛ معالم الحركة الوطنية في السياسة السودانية، المكتبة الثقافية- بيروت، 1997م .
- (31) منصور خالد؛ السودان والنفق المظلم، إيدام للنشر، لندن 1985م .
- (32) منصور محمد الكيخا؛ السكان في الجماهيرية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، نشرت 1995م .
- (33) موسوعة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1996م – 1997م ، بنغازي : ط2 1429 هـ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، 199م .
- (34) يوسف فضل حسن ؛ ملامح من العلاقات الثقافية بين المغرب والسودان منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر، مقال غير منشور. معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، جامعة الخرطوم.
- ؛ مقدمة في تاريخ المملك الإسلامية في السودان الشرقي 1450م-1821م، ط4، الخرطوم، 2002م .
- (35) يسري عبد الرازق الجوهري؛ شمال إفريقيا- دراسة الجغرافيا الإقليمية، دار المعارف مصر، رقم الإيداع 2930/1978م.
- (36) أمين أسير؛ إفريقيا والعرب، ط1 القاهرة 1980م .

### (ب) الكتب الأجنبية:

1. Bernard Reich: Socialist peoples Libyan Arab Jamahiriya .
2. Villard,H.S; Libya-The New Kingdom of North Africa, N,Y, 1976.

### (ج) مواقع على الانترنت:

1. <http://www.balagh.com/mosoa/fekr/na003u5o.htm>.
2. <http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?>.
3. [http://www.http;Wikipedia\(en\)](http://www.http;Wikipedia(en)) .
4. <http://www.pubmedcentral.nih.gov/articlerender.fcgi>.
5. <http://www.balagh.com/mosoa/fekr/na003u5o.htm>
6. <http://www.sudanradio.info/php/vb.353/showthread.php?>
7. [http:// www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=507](http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=507).
8. [http://almaghrib.canalblog.com/archives/2006/03/.../2115697.ht.  
ml.](http://almaghrib.canalblog.com/archives/2006/03/.../2115697.html)
9. <http://www.sudanway.sd/characters.htm>.
10. [http://translate.googleusercontent.com/translate\\_c?](http://translate.googleusercontent.com/translate_c?).
11. [http:// www.answers.com/topic- Africa/ north](http://www.answers.com/topic-Africa/north).
12. <http://ar.wikipedia.org/wiki/>.

### (هـ) التقارير والبحوث:

- (1) الاتحاد الاشتراكي؛ مجلد عن نشاطات الاتحاد الاشتراكي، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، رقم التصنيف 483.
- (2) إصدارات المركز الوطني للدراسات التاريخية – الجزائر – الثورة الجزائرية وصداها في العالم، 1985م .
- (3) السيد فليفل؛ ندوة مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 24-25 ديسمبر 2002م .
- (4) عبد الرسول النور؛ سياسة الثورة الليبية الخارجية تجاه العالم العربي وأفريقيا، معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، أبريل 1979م .
- (5) مكتبة السودان؛ كتيبات السودان: مجلد رقم 124.
- (6) مكتبة السودان؛ سلسلة كتيبات السودان؛ رقم 2.

- (7) مكتبة السودان؛ سلسلة كتيبات السودان رقم 6 .
- (8) مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا / السودان الخرطوم , علاقات السودان بالشرق الأوسط وأفريقيا , التقرير السنوي 2002م , رقم الإيداع 2003/123م , طبع بمؤسسة الصالحاني دمشق .
- (9) مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ؛ التقرير السنوي للعام 2002م، علاقات السودان بالشرق الأوسط وإفريقيا/ مؤسسة الطباعة الصالحاني دمشق / رقم الإيداع 2003/123م .
- (10) معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية؛ ندوة العلاقات الخارجية، المجلد الثاني الأوراق من 15- 28، قاعة الشارقة 1990م .

### (و) الدوريات:

#### المجلات:

- (1) مجلة السياسة الدولية؛ العدد 81، أكتوبر 1985م.
- (2) مجلة الدراسات الإستراتيجية / العدد الخامس , يناير 1996 م , المد والجزر في العلاقات الإفريقية والعربية .
- (3) عثمان سيد احمد؛ الأصول التاريخية للعلاقات العربية الإفريقية بغرب إفريقيا، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد الأول ابريل 1985م.
- (4) سيد حامد حريز؛ السودان ومستقبل العلاقات العربية الإفريقية، مجلة الدراسات الإفريقية، العدد 15 يونيو 1996م.
- (5) حامد عثمان أحمد؛ علاقات السودان الخارجية ( البعد العربي والأفريقي ) معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية , جامعة الخرطوم , سلسلة الدراسات السودانية رقم ( 17 ) , دار جامعة الخرطوم للنشر 1991م .
- (6) خليفة عباس العبيد؛ نشأة وزارة الخارجية، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، مجلة علمية محكمة نصف شهرية- يصدرها المركز القومي للدراسات الدبلوماسية , العدد الأول، الخرطوم 2000م.

#### الصحف:

- (1) صحيفة الأيام ؛ العدد 443، بتاريخ 1985/4/7م.
- (2) صحيفة الأيام؛ العدد 559، بتاريخ 1985/4/22م.
- (3) صحيفة الأيام؛ العدد 567، بتاريخ 1985/5/5م.
- (4) صحيفة الأيام؛ العدد 564، بتاريخ 1985/4/27م.
- (5) صحيفة الأيام؛ العدد 665، بتاريخ 1985/5/18م.
- (6) صحيفة الأيام؛ دار الأيام , الخرطوم , العدد 2017 بتاريخ 1987/9/9م
- (7) صحيفة الرأي العام؛ 1955/5/17م، العدد 3024 العام 11.
- (8) صحيفة الرأي العام؛ العدد 6183، بتاريخ 1964/12/24م.

- (9) صحيفة الرأي العام؛ العدد 6202، بتاريخ 17/1/1965م.
- (10) صحيفة الرأي العام؛ العدد 6196، بتاريخ 10/1/1965م.
- (11) صحيفة الرأي العام؛ العدد 7211، بتاريخ 2/3/1965م.
- (12) صحيفة الرأي العام العدد رقم 3375، بتاريخ 7 يوليو 1956م.
- (13) صحيفة الرأي العام: العدد رقم 3400 بتاريخ 14 أغسطس 1956م.
- (14) صحيفة الرأي العام العدد رقم 3400 بتاريخ 14 أغسطس 1956م.
- (15) صحيفة السودان الجديد؛ العدد 6703، بتاريخ الأحد 1 يونيو 1969م.
- (16) صحيفة السودان؛ العدد 523، 5/3/1988م، الخرطوم.
- (17) صحيفة الصحافة ، العدد 8 ، 12/3/1978 م .
- (18) صحيفة الصحافة ، العدد 5780 ، 2/7/1978.
- (19) صحيفة الصحافة؛ العدد 8149، بتاريخ 1/9/1985 م .
- (20) صحيفة الصحافة ؛ العدد 59، 25/7/1961م.
- (21) صحيفة اليوم "الليبية" السنة الأولى، العدد 81، الجمعة 23 أغسطس 1968م.
- (22) صحيفة هنا أم درمان؛ 19/5/1955م، العدد 36 السنة 14.

#### (ز) المقابلات الشخصية:

- (1) مقابلة شخصية مع السيد الصادق المهدي بمنزله بحي الملازمين في يوم الجمعة 13/8/2010 ، الساعة الثانية عشر ظهراً .
- (2) مقابلة شخصية مع الدكتور الجزولي دفع الله بعيادته في عزبة كافوري ببكري ، يوم السبت 26/9/2010م، الساعة 12:40 ظهراً .
- (3) مقابلة شخصية مع الدكتور حسن عابدين في منزله بالرياض جوار دار المهندسين الزراعيين في يوم الثلاثاء 10/8/2010م ؛ الساعة الثامنة صباحاً .
- (4) مقابلة شخصية مع السفير المغربي محمد ماء العينين بمكتبه بالسفارة المغربية في يوم الأربعاء 28/7/2010م، الساعة 12 ونصف ظهراً .

## خريطة رقم (2) توضح دول شمال إفريقيا





